

مركز دراسات الوحدة العربية

أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي

(منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)

د. صلاح سالم زرنوقة

أنماط انتقال السلطة
في الوطن العربي

(منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)



مركز دراسات الوحدة العربية

أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي

(منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)

د. صلاح سالم زرنوقة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

زرنوقة، صلاح سالم

أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)/ صلاح سالم زرنوقة.

٣٠٤ ص.

بيبليوغرافية: ص ٢٧٣ ـ ٣٨٥.

يشتمل على فهرس

ISBN 978-9953-82-560-1

١. السلطة السياسية ـ البلدان العربية. ٢. الثورات ـ البلدان العربية. أ. العنوان.

322.40956

العنوان بالإنكليزية

Patterns of Power Transfer in the Arab World
(from Independence to the Beginning of the Arab Spring)
By Salah Salem Zarnouqa

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

المحتويـات

قائمـة الجـداول

قائمة الأشكال

خلاصة الكتاب

مقدمة

انتقال السلطة من حاكم إلى آخر أو تداولها بين الحكام، ينبغي أن يمضي في مسار معين. يختلف هذا المسار بطبيعة الحال من نظام سياسي إلى آخر، لكنه يشير إلى مجموعة من الترتيبات القانونية والإجرائية التي تنظم هذه العملية وتبين طريقة إتمامها. وبقدر ما ينجح النظام في بناء هذه الآلية وبقدر ما يكسبها من مزايا نوعية، يضمن لنفسه البقاء والاستقرار، ويمكن الحديث عن طريق واضح إلى السلطة؛ فالمفترض أن تضمن هذه الآلية انتقالاً سلمياً وسلساً للسلطة بما يجنّب النظام اللجوء إلى العنف، وتضمن وصول الشخص المناسب والمقبول والجدير إلى السلطة، وتضمن تحديد مدة الحاكم فيها، وعدم إساءة استخدامه لها، وطريقة إعفائه أو عزله ومساءلته حين يتوجب ذلك، من دون حدوث تغييرات جذرية قد تعصف بالنظام أو تودي بحياته... تلك هي الغايات المرجوة من أية آلية لنقل السلطة، وتلك أيضاً هي علامات «كفاءة» هذه الآلية ودلائل سلامتها[1].

يجد هذا الافتراض ترجمته العملية في ما يشهده الوطن العربي منذ بداية عام ٢٠١١ من حركات احتجاجية وتظاهرات أو انتفاضات شعبية تحولت إلى ثورات عارمة أسقطت نظماً، ووضعت أخرى على حافة السقوط، وربما تلحق

(١) انظر في ذلك: Jack Goody, *Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. 18 (1936), pp. 386-387; *Succession to High Office*, Cambridge Papers in Social Anthropology (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1966), pp. 157-159; Robbins Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession* (New York: Academic Press, 1974), pp. 17-23, and Ladun Anise, «Trends in Leadership Succession and Regime Change in African Politics Since Independence,» *African Studies Review*, vol. 17, no. 2 (December 1974), p. 507.

بهما فئة ثالثة من النظم. ولعل جوهر هذا الافتراض يتمثل بأن النظم التي لا تملك آلية واضحة ومستقرة ومقبولة لانتقال السلطة ـ أي التي ليس لديها طريق واضح إلى السلطة ـ هي التي تظل آيلة إلى السقوط، وهي التي تستدعي الثورات الشعبية. والآلية المطلوبة هي التي تضمن تغيير الحكام على نحو سلمي ومنظم ودوري أو منتظم.

أما صيغة هذه الآلية فتأخذ عدة أوجه ترتبط بخصوصية كل نظام سياسي؛ ذلك بأن قضية انتقال السلطة شديدة الحساسية للخصائص الاجتماعية ومتغيراتها، من هنا تعددت الحلول ـ النماذج والأنماط ـ التي ابتكرتها المجتمعات لمواجهة هذه الإشكالية بقدر تعدد هذه المجتمعات، وبقدر تعاقب المراحل التاريخية، وبحسب ظروف كل مجتمع؛ لذا، كان تصنيف النظم السياسية على أساس نمط انتقال السلطة أمراً جائزاً ومقبولاً[٢]. ولعل توافق آلية انتقال السلطة مع خصوصية النظام لا يعني تجاهل السمات العامة التي سبق ذكرها، وإنما يعني توافر معطى إيجابي مهم يتمثل بقابلية هذه الآلية للتطور والتطوير، وبامتلاكها دينامية القدرة على تصحيح ما يرد عليها من أخطاء في التطبيق.

بناءً على هذا التحديد، تحاول الدراسة رصد وتحليل طرائق تغير الحكام في البلدان العربية منذ منتصف القرن الماضي (١٩٥٠) وحتى بداية الربيع العربي (نهاية عام ٢٠١٠). والرصد يعني الوصف التشريحي لما هو معمول به في هذا الشأن؛ سواء في ما يتعلق بالقواعد المقررة أو ما يتعلق بالممارسات الفعلية. في حين ينصرف التحليل إلى محاولة توصيف ما جرى؛ بمعنى بيان ملامحه الأساسية، ثم تقييم هذه الملامح أو تقدير مدى كفاءتها في تحقيق ما هو مرجو منها. ولا يمنع ذلك من أن تتطرق الدراسة إلى بحث بعض العلل والأسباب أو المتغيرات التي تتحكم في تكوين نمط معين لانتقال السلطة أو

---

(٢) في أهمية الخصوصية في دراسة الموضوع، انظر: *Journal of International Affairs*, vol. 18, no. 1 (1964).

يتناول هذا العدد انتقال السلطة في عدّة بلدان من منظور خصوصية كلّ بلد. انظر أيضاً: Dennis Ray, «China after Mao,» *International Affairs*, no. 37 (January 1971), pp. 45-62; Li Cheng and Lynn White, «The Military in the Succession to Deng Xiaoping,» *Asian Survey*, vol. 33, no. 8 (August 1993), pp. 757-786, and Roger Southall and Henneng Malber, eds., *Legacies of Power: Leadership Change and Former Presidents in African Politics* (New York: Human Science Research Council Press, 2006).

(كلّ فصل يركّز على دولة).

التي تكسبه خصائص معينة، أو التي تسكب عليه مزايا ـ أو عيوباً ـ محددة.

أولاً: الطريق إلى السلطة في البلدان العربية: نظرة تشريحية

الطريق إلى السلطة هو الأسلوب أو النموذج أو النمط المعمول به في انتقال السلطة، وهناك مؤشران للتعرف إلى طبيعة هذا النمط في أي نظام سياسي؛ المؤشر الأول هو **مظاهر** هذا النمط وهي تتمثل بطريقة ترك السلطة، وطريقة شغلها؛ ومدة الحاكم في السلطة. والمؤشر الثاني هو **خصائص** هذا النمط وهي تتمثل بمدى ما يحظى به من تقنين جيد، وشروط هذا التقنين ومواصفاته، كما سيرد لاحقاً[٣].

في ما يتعلق بمظاهر انتقال السلطة في البلدان العربية (١٩٥٠ ـ ٢٠١٠) كانت هناك ٩١ حالة لترك السلطة موزعة على النحو التالي: ٤٦ حالة عزل بالقوة، منها ٣ حالات فقط في النظم الوراثية والباقي (٤٣ حالة) في نظم جمهورية. تلتها الوفاة الطبيعية ١٧ حالة؛ منها ١٤حالة في النظم الوراثية، و٣ حالات في نظم جمهورية. وتساوت حالات الإعفاء من المنصب (١٠ حالات) مع حالات الاغتيال والقتل (١٠ حالات أيضاً)؛ وتركزت حالات الإعفاء من المنصب في لبنان الذي عرف ٦ حالات، مقابل حالة واحدة في الجزائر وثلاث حالات في النظم الوراثية (الأردن والكويت والعربية السعودية). وكذلك تركزت حالات الاغتيال والقتل في النظم الجمهورية حيث بلغ نصيبها ٨ حالات، منها حالة قتل واحدة. وفي الحقيقة إن حالتي الاغتيال في النظم الوراثية لم تحدثا بسبب الصراع على السلطة. وكانت هناك ٥ حالات تنازل طوعي؛ منها حالتان في النظم الوراثية وكانتا في قطر وحدها، وثلاث حالات في النظم الجمهورية؛ منها حالتان بسبب الدخول في وحدة مع بلد آخر (سورية مع مصر، واليمن

---

(٣) في أدبيات انتقال السلطة، انظر: صلاح سالم زرنوقة، «نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠)؛ Peter Calvert, «The Theory of Political Succession,» in: Peter Calvert, ed., *The Process of Political Succession* (London: Macmillan, 1987), pp. 245-266; Phillip Abbott, Lyke Thompson and Margorie Sarbaugh-Thompson, «The Social Construction of a Legitimate Presidency,» *Studies in American Political Development*, vol. 16, no. 2 (October 2002), pp. 208-230, and Leon Taylor, «The Problem of Succession,» *Public Economics 0105001* (Econ WPA) (2001), p. 5.

الجنوبي مع اليمن الشمالي)؛ وباستثناء حالة سوار الذهب في السودان لا توجد حالة تنازل طوعي حقيقية عن السلطة في الوطن العربي. وهناك حالتا استقالة في الجزائر واليمن الجنوبي لا يمكن فهمهما بمعزل عن ممارسة الضغوط السياسية أو التعرض للتهديد.

والنتيجة في ذلك واضحة وهي ليست مفاجئة ولا جديدة؛ وهي أن الحكام العرب لا يخرجون من السلطة إلا في حالة من ثلاث؛ إما محمولين على الأكتاف، وإما ضحايا التآمر، وإما معزولين بثورة شعبية. ربما تأخذ هذه الحالات الثلاث شكل متوالية؛ فما لم يمت الحاكم تُحاك ضده الانقلابات، وما لم يكن هذا ولا ذاك تثور ضده الشعوب. لكن ذلك لا يعني أن وفاة الحاكم أو الانقلاب عليه تعد بدائل مناسبة للثورة، ولا يعني أيضاً أن الثورة مطلوبة لذاتها، إنما هي تعبير عن فشل كل البدائل.

أما عن حالات تولّي السلطة فهي بالوراثة في النظم الوراثية بطبيعة الحال؛ إذ ثمة ٢٥ حالة وراثة للسلطة في النظم الوراثية هي نفسها كل حالات انتقال السلطة في هذه النظم خلال تلك الفترة. لكن النموذج الوراثي اختلف من دولة إلى أخرى. وفي الجمهوريات تنوعت أنماط تولّي السلطة بين التعيين والانتخاب والانقلاب والثورة، ثم التوريث في حالة واحدة (سورية)؛ فمن بين ٦٦ حالة انتقال للسلطة في هذه الجمهوريات هناك ٣٤ حالة انقلابية، منها ١٥ حالة في سورية، و٥ في العراق، و٤ حالات في كل من السودان واليمن الشمالي. ويلي الانقلابات في الترتيب تولّي السلطة عن طريق التعيين؛ إذ حصل ١٢ حالة تعيين؛ منها ٦ حالات في اليمن الجنوبي وحده، و٤ في الجزائر، وحالتان في مصر. بعد ذلك تأتي الانتخابات التنافسية التي حصلت في ١٠ حالات، منها ٩ حالات في لبنان وحده، وهو ما يجعل كلاً من لبنان وهذا النمط من تولّي السلطة من قبيل الاستثناء في الوطن العربي، وهناك حالة واحدة في الجزائر مشكوك فيها. ثم تأتي الثورات الشعبية في ٨ حالات؛ منها حالتان في كل من مصر وليبيا والسودان، وحالة في كل من اليمن الشمالي وتونس. الأمر الواضح في هذا العرض هو أن النظم الوراثية قد حسمت طريق الوصول إلى السلطة فيها في مسار واضح ومحدد، في حين ظلت الجمهوريات العربية تتخبط؛ فكان النموذج الانقلابي هو المسيطر، تلاه نموذج التعيين ثم نموذج الثورة. الجدير بالذكر هنا أن حالة سورية في توريث السلطة قد أخرجتها من الجمهوريات ولم تدخلها في نادي النظم الوراثية، وأن الإعداد لتوريث السلطة كان يجري على

قدم وساق في جمهوريات أخرى منها مصر وليبيا واليمن والعراق(٤).

من المفترض نظرياً أن يتم ترك السلطة أو توليها بطريقة واحدة في البلد الواحد في كل حالات انتقالها، وهو ما يعني امتلاك هذا البلد آلية مستقرة لتداول السلطة فيه؛ وعليه فإن تماثل أنماط ترك السلطة وكذلك طرائق توليها يعطي دلالة إيجابية. أما في البلدان العربية فلم تستقم هذه الفرضية، إذ أخذت حالات ترك السلطة منحىً واحداً في بعض البلدان وكانت دلالتها سلبية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حالات تولّي السلطة. والنتيجة المستخلصة من هذا المؤشر هي أن الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية والكويت والمغرب ولبنان كانت الأقرب إلى حسم مشكلة انتقال السلطة فيها، وأن الجزائر ومصر وقطر وعمان وليبيا وسورية والعراق واليمن ما زالت تتعثر في حسم هذه المشكلة، وهو استنتاج يتفق مع الاستنتاج السابق.

ومن حيث مدة الحاكم في السلطة فهي مدى الحياة في النظم الوراثية، وكذلك الأمر في الجمهوريات العربية؛ إذ كثيراً ما تم تعديل دساتير تلك الجمهوريات لتعطي الحاكم الحق في البقاء في السلطة مدى الحياة... والحقيقة أنه باستثناء لبنان لا يوجد أي بلد عربي ترك الحاكم السلطة فيه بعد انتهاء مدته المحددة في الدستور. ومن ثم تعد مدة الحاكم في السلطة مؤشراً خادعاً؛ فقصرها في بلداننا العربية هو دليل على عدم الاستقرار لا تعبيراً عن أي معطى ديمقراطي، وطولها دليل على الجمود السياسي. وعلى العموم تكون مدة الحاكم في السلطة في النظم الوراثية من مسؤولية القدر؛ لكن قصرها قد يعني إما أن أمراً (ما) خطأ في ترتيبات نقل السلطة وإما أن الترتيب جيد ويحصل على نحو مسبق بحيث يطول طابور المنتظرين لدورهم في ولاية العرش كما يطول انتظارهم حتى يصل بهم إلى عتبة الشيخوخة فلا تتاح لهم فرصة البقاء في السلطة طويلاً. وفي الجمهوريات تثير مدة بقاء الحاكم في

---

(٤) انظر: Christopher Clapham, «Epilogue: Political Succession in the Third World,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 1 (1988), pp. 281-283; Brian Whitaker, «Hereditary Republics in Arab States,» *Guardian*, 28/8/2001; *Economist*, 31/5/2001; Steven Levitsky and Lucan A. Way, «International Linkage and Democratization,» *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (2005), pp. 51-55; Larry Diamond, «Thinking about Hybrid Regimes,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21-35; Andreas Schedler, ed., *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Un-Free Competition* (London: Lynne Reiner Publishers, 2006), pp. 1-23, and Jason Brownlee, «Hereditary Succession in Modern Autocracies,» *World Politics*, vol. 59, no. 4 (July 2007), pp. 595-628.

السلطة العجب، لا من حيث طول هذه المدة وحسب، بل من حيث قصرها بصورة مدهشة في بعض الأحيان، ومن حيث التباين الشاسع بين الطول والقصر، ثم في الفجائية وعدم انتظام منحنيي الطول والقصر. لكن يلاحظ أن آخر جيل من حكام الجمهوريات العربية الذي بدأت رحلة رحيله مع بداية الألفية الثالثة كانت مدة بقائه في السلطة طويلة جداً قياساً على كل الفترات التي حكم فيها من سبقوهم.

والواقع أن فكرة حساب المتوسط في مدة بقاء الحاكم في السلطة ـ هنا ـ لا يمكن الاطمئنان أو الركون إليها في الوصول إلى نتيجة معينة. لكن يمكن القول بوجه عام إن كل النظم العربية، باستثناء لبنان، تخفق أمام هذا المعيار. وثمة إشارة واحدة في هذا الصدد قد تكون مفيدة؛ وهي أن معدل انتقال السلطة في النظم الوراثية هو ٣,٢ حالة لكل بلد، أي حالة كل ٢٠ سنة؛ مقابل ٧,٤ حالة لكل دولة في الجمهوريات، أي بمعدل حالة كل ٨ سنوات. وفي ظل وضع تغيب عنه الديمقراطية تبدو الجمهوريات في حالة من عدم الاستقرار، على عكس النظم الوراثية. وإذا لاحظنا الانحراف المعياري (إحصائياً) عن هذا المتوسط سنجد أن أقل البلدان ابتعاداً عن هذا المتوسط هي أكثرها إخفاقاً في موضوع انتقال السلطة وفق المعيارين السابقين (معيار طريقة ترك السلطة، ومعيار طريقة توليها) وهي العراق والسودان والجزائر. يعيدنا ذلك إلى تأكيد خداع معيار مدة الحاكم في السلطة في تقدير مدى نجاح أي نظام عربي في إدارة هذه العملية أو تنظيمها وحسم إشكاليتها.

مجمل القول في هذا الجزء هو أن النظم الوراثية (ما عدا عمان وقطر) إضافة إلى لبنان، هي الأفضل حالاً أو الأكثر نجاحاً. بعبارة أخرى فإن لبنان وهو حالة بدت استثنائية كذلك من حيث هي أنجح الجمهوريات في هذا الصدد، وقد يبدو ذلك منطقياً؛ لكن ما لم يكن منطقياً هو خروج قطر وعمان من قائمة النجاح الذي أحرزته النظم الوراثية. ربما لأنهما اختلط فيهما العنف مع الوراثة، والحقيقة أننا يجب ألّا ننسى أن استخدام العنف في النظم الوراثية يجب أن يُفهم في إطار أنه آلية للتصحيح والمراجعة، وهي مسألة تمارسها الأسر الحاكمة، ومن ثم فهو من قبيل الضرورة، بل قد نحسبه مزية بالقياس على نظم يستخدم فيها العنف كأداة من أدوات التسلط والدكتاتورية. أما بالنسبة إلى النظم الجمهورية فقد بدت ليبيا وتونس ومصر والجزائر سيئة، في حين بدت السودان واليمن والعراق الأسوأ في هذا الصدد.

بالنسبة إلى المؤشر الثاني المتعلق بخصائص النمط، فالشرط الأساسي فيه هو أن يكون مقنناً على هيئة قواعد قابلة للتطبيق، وهي قد تكون قانونية، بمعنى أنها مصاغة في الدستور وفي القوانين الوضعية، وقد تكون عرفية بمعنى أنها تتجلى في تقاليد جرى عليها العرف وتواتر بها العمل. وتختلف صيغ التقنين باختلاف النظم، لكن ثمة خصائص للتقنين الجيد؛ منها أن ينتفي عنه الجمود والغموض، بمعنى أن يتوافر على قدر من المرونة تسمح له بمواجهة المتغيرات أو الظروف المستجدة، من دون أن تتسع هذه المرونة إلى درجة أنها تفتح الباب للصراع على السلطة بين المتطلعين إليها؛ وأن يكون من الوضوح بحيث يتيح القدرة على التوقع ولا يترك مجالاً للمفاجآت، وهو ما يعني الإعداد المسبق لتولّي السلطة. كذلك يجب أن يتسم التقنين بقدرته على تحاشي الصراع على السلطة، وأن يتمتع بدرجة كبيرة من القبول والرضا من جانب الشعوب وهو ما يعني شرعية آلية انتقال السلطة.

يبدو من النتائج الواردة في الدراسة أن الكويت والسعودية والمغرب والأردن تحتل المرتبة الأولى في مدى الاقتراب من التقنين الجيد، وأن الإمارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان تأتي في المرتبة الثانية، وأن قطر فوق المتوسط، أما بقية البلدان فهي دون المتوسط وفي درجات متفاوتة من التردي؛ أقلها تردياً عمان ومصر، وأكثر منها تردياً تونس والجزائر، والأكثر تردياً سورية والعراق والسودان واليمن، في حين جاءت ليبيا معبّرة عن أقصى حالات التردي. ولعل هذه النتائج لا تختلف في مجملها عن النتائج التي أسفرت عنها المعايير السابقة، الأمر الذي يبعث على الاطمئنان إلى هذه النتائج بوصفها نهائية بالنسبة إلى عملية القياس ككل. هذا مع ضرورة التأكيد أن هذه القياسات تقريبية. . . تصلح كتعبير رقمي عن رؤية الباحث للواقع؛ ربما يكون أيسر في فهمه لمن يريد صورة مختصرة.

ثانياً: الطريق إلى السلطة في البلدان العربية: رؤية تحليلية

يبدو من المقارنة أن النظم الوراثية بصفة عامة أكثر نجاحاً من الجمهوريات العربية؛ ولعل هذا الاستنتاج لا يعد اكتشافاً؛ فمجرد إلقاء نظرة على حالات انتقال السلطة ستكشف عن استقرار أكبر لدى هذه النظم، وانتقال سلمي وسلس في أغلب الحالات. في المقابل نرى أن الجمهوريات قد تم فيها تداول الانقلابات أكثر من تداول السلطة نفسها. قد يرى البعض أن عائدات النفط

الكبيرة في هذه النظم ساعدت على تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها ومن ثم استمدت شرعيتها من هذه العطاءات. وهو تفسير يبدو سطحياً؛ ذلك بأن الأردن والمغرب ليس لديهما نفط، في حين أن ليبيا هي بلد نفطي ومع ذلك جاءت في ذيل القائمة في المقارنة السابقة. أو أن ارتفاع مستويات المعيشة أدى إلى حمل الشعوب على المطالبة بالحريات السياسية، ومعنى ذلك أن هذا الارتفاع قد يكون مصدراً لعدم الاستقرار في هذه النظم، وأن المقاصة بين الخبز والحرية مسألة محكوم عليها بالفشل، وإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك شعوباً فقيرة تحمل على أكتافها نظماً مستقرة لاتضح كم كان قزمياً هذا التفسير!

في الواقع ونحن في صدد أنماط لانتقال السلطة نتعامل معها كمتغير مستقل من منطلق أنها هي التي تشكل النظم السياسية وترسم حدود ممارسة السلطة وطريقة هذه الممارسة، فإننا قد نجد تفسيراً كامناً فيها. فالنمط الوراثي بطبيعته «واسع المدى»، بمعنى أنه يمكن أن يتوافر في التطبيق أو الاستخدام على تنويعات متعددة في داخله من دون أن تخل هذه التنويعات بطابعه الأصلي. هذا في حين أن النماذج الأخرى المعمول بها في الجمهوريات العربية إما أنها عبارة عن نماذج ضيقة وقوالب جامدة لا تسمح بالحذف أو الإضافة؛ وإذا حذف منها أو أضيف إليها تغير مضمونها واختلف طابعها وضاعت هويتها الأصلية (مثال ذلك النمط الانقلابي أو نمط التعيين) وإما أنها فضفاضة ومطاطة بحيث تستوعب كل ألوان التحايل عليها وكل ضروب التلاعب بها، بل قد تسمح باستخدام أدواتها لتحقيق أغراض هي عكس أغراضها الحقيقية (مثال ذلك النمط الانتخابي). تلك السمة كانت دائماً بمنزلة الضمانة الحقيقية للنظم الوراثية في ترسيخ هذه الآلية بمرور الوقت؛ لأن كل تغيير أو تعديل فيها كان يعني بالضرورة تطويراً فيها وتحسيناً، وكان من الطبيعي أن تتم مراكمة هذا التطوير وذلك التحسين. ولعل مراجعة الدراسة تؤكد ذلك. وبالمنطق نفسه كانت سمات النماذج التي أخذت فيها الجمهوريات هي موطن ضعفها ومكمن هزالها؛ لأن كل تغيير أو تطوير فيها كان ينقلها من نمط إلى نمط آخر جديد، الأمر الذي عنى كثيراً من التشتت والتذبذب والتقلب بين أنماط أو أساليب لنقل السلطة، فإذ تعدّل في النمط الانقلابي يتحول إلى نمط من أنماط التعيين، وإذ تعدّل في التعيين ينقلب إلى توريث، وإذ تطور في هذا أو ذاك فهي تنتحل نماذج انتخابية ليس فيها من الانتخابات إلا اسمها. المعنى المقصود من ذلك هو أن ديمومة النمط هي صمام

أمانه، وبالتالي مفتاح استقراره، ومن ثم وسيلة تطويره وسبيل المراكمة فيه؛ وديمومة النمط تنعكس على النظام كما سيلي توضيحه لاحقاً. هذا من جانب.

من جانب آخر، تمثّل الوراثة كطريق إلى السلطة نمطاً «متكاملاً» فيه كل مفردات عملية انتقال السلطة ابتداء من كيفية ترك السلطة وحتى اعتلائها مروراً بما يتعلق بضوابط الإعداد المسبق ومواجهة الظروف الطارئة أو المفاجئة، وفيها ما يمنع الصراع وربما فيها ما ينظم المنافسة، وفيها الوضوح والتأكد كما فيها التأهيل والتدريب أو التجنيد بالمعنى السياسي، إضافة إلى أنه لا يمكن تجزئتها؛ أي يستحيل أن يطبق منها عنصر أو جزء من دون بقية العناصر والأجزاء. في المقابل، إن النماذج التي عرفتها الجمهوريات لا يمكن عدّها أنماطاً بالمعنى التكاملي، فهي عبارة عن أغصان متباينة أُخذت من أشجار أكثر تبايناً وتم تجميعها في صيغة توفيقية ضعيفة فبدت في شكل خليط يجمع بين عناصر تفتقر إلى الانسجام والتناسق؛ وبالتالي لم تكن مقنعة ولا ناجعة ولم تنجح في طرح نفسها كآلية قادرة على حسم قضيتها، وواجهت في التطبيق عدداً من المصاعب؛ فكان يتم إجهاضها دائماً في ميدان التطبيق؛ الأمر الذي حال دون إنجاز حتى ولو حالة واحدة لانتقال السلطة في الجمهوريات العربية بناء على النموذج المقرر فيها أو من «الكتاب» كما قد يقال. من ناحية ثالثة، نجد أن النظام الوراثي كان دائماً يحمل في طياته عوامل تصحيحه؛ بمعنى أن التصحيح والمراجعة كانت تأتي دائماً من داخل النظام نفسه. على عكس الجمهوريات العربية، التي لم تكن نماذجها في نقل السلطة قادرة على ممارسة هذا التصحيح؛ وبالتالي كانت آلية التصحيح تأتي دائماً من خارج النظام، الأمر الذي يخل بقواعد هذا النظام أحياناً ويزلزل أركانه في أحيان أخرى(٥).

إن المعنى الحقيقي الذي يمكن أن يُستَكنَه من هذا الطرح هو حالة

---

(٥) في خلفية هذا التحليل، انظر: Dankwart A. Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley and Sons Inc., 1966), p. 104; Aron Segal, «Can Democratic Transition Tame Political Succession?,» *Africa Today*, vol. 43, no. 4 (October 1996), p. 369; Daron Acomoglo and James Robinson, «A Theory of Political Transitions,» *American Economic Review*, vol. 91 (2001), pp. 938-963; William Jack and Roger Lagunoff, «Social Conflict and Gradual Political Succession: An Illustrative Model,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 108, no. 4 (December 2006), pp. 703-725, and Valerie J. Bunce and and Sharon L. Wolchik, «Defeating Dictators Electoral Change and Stability in Competitive Authoritarian Regimes,» *World Politics*, vol. 42, no. 2 (January 2010), pp. 43-86.

الاستمرارية التي وسمت النظم الوراثية مقابل حالة الانقطاع التي وصمت الجمهوريات العربية والتي تحتاج إلى توضيح أكثر تفصيلاً.

لم تشهد النظم الوراثية حالة الانقطاع التاريخي التي عرفتها النظم الجمهورية. وبغضّ النظر عن الأسباب التي يأتي العامل الاستعماري في مقدمتها؛ فقد تجلت مظاهر ذلك في أن النظم الجمهورية نهضت على أنقاض النظم السابقة لها فأزاحتها بالكامل وأقامت نظماً بديلة لها، أو لم تكن هناك نظم في الأصل فكان عليها أن تبدأ من الصفر؛ وفي الحالتين كان الموقف واحداً وهو أن هذه النظم بدأت من فراغ. وعلى الرغم من أن هذه الحالة كانت بمنزلة فرصة تاريخية للبناء من جديد على أسس سليمة، فإن ذلك لم يحدث، فما حدث بالفعل هو أن عمليتي البناء والهدم قد تبادلتا المواقع زمنياً في حالة من عدم الاستقرار بدت في بعض الأحيان بالغة الخطورة. أما في النظم الوراثية فقد حدث العكس تماماً، إذ ظلت النظم القديمة باقية ومارست عمليات الإصلاح أو التطوير من داخلها. لكن في المبدأ لم يكن هذا أفضل من ذاك؛ بل على العكس، بدت النظم التي استمرت أسوأ من تلك التي أحدثت تغييراً جذرياً، لكن مع مرور الوقت انقلبت الآية، إذ ظلت النظم التي لم تُهدَم مستمرة وربما مستقرة، وراحت الأخرى تتخبط بين هدم وبناء. والحقيقة أن المسألة تاريخياً أعمق من ذلك؛ فمن ناحية كان للظاهرة الاستعمارية دور خطير في تحديد مصائر هذه النظم، فهي التي أحدثت الانقطاع وهي التي كرست القطيعة مع الماضي، وبالفعل نستطيع أن نلاحظ علاقة وثيقة بين جبروت الاستعمار في بعض البلدان وحجم القطيعة مع الماضي. بعبارة أخرى فإن البلدان التي عانت أكثر بعد التحرر من الاستعمار هي التي شهدت تضخماً في الظاهرة الاستعمارية وصل إلى حد تغيير الهوية والثقافة فيها (الجزائر وتونس وليبيا أبرز الأمثلة). وبالمنطق نفسه فإن البلدان التي خاضت حروباً طويلة مع المستعمر، والتي سطّرت أعظم ملاحم الكفاح الوطني من أجل التحرر هي التي زادت معاناتها بعد التحرر. وهذا يرتبط بالعنصر الثاني في التحليل، وهو أن هذه الحروب ضد الاستعمار وما ارتبط بها من قصص الكفاح قد صنعت نخبة من القيادات التاريخية كما أفسحت المجال لتعاظم دور الجيوش فيها، وبالتالي أوكلت مهمة البناء بعد التحرير تلقائياً لهذه النخب ولتلك المؤسسة العسكرية، فحدث ما حدث من انقلابات ومن تورط للجيوش في العملية السياسية ربما حتى اللحظات الأخيرة التي توقف فيها نجاح الثورات الشعبية التي بدأت

موجتها مع مطلع عام ٢٠١١ على مواقف هذه الجيوش ودورها (في تونس ومصر وليبيا كأمثلة).

كانت الظاهرة الاستعمارية صاحبة اليد الطولى في تكوين المسار - والمسيرة - والمصير التاريخي لهذه البلدان؛ فلم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل ظلت العلاقة بالقوى العالمية المسيطرة مهمة في رسم ملامح الصورة؛ كان موقف هذه القوى من حركات التحرير وما أفرزته من قيادات تاريخية عدائياً بالدرجة الأولى، وفي المقابل ظلت العلاقة بالنظم التي لم تعرف هذه الظواهر على ما يرام أو حميمة تقريباً. وعلى الرغم من تقلب الأوضاع وتغير الظروف فقد ظلت تلك العلاقة هي المحك الأساسي في استقرار نظم المنطقة، وعلى أساس هذه العلاقة تم تصنيف بلدان المنطقة إلى معسكرين؛ معسكر الموالين للغرب ومعسكر المناوئين أو المارقين، وتعرض المعسكران للأسف لضربات موجعة من هذا الغرب. ما يهمنا هو ما يتعلق بقضية انتقال السلطة، حيث ظلت هذه المسألة عرضة للتدخل الخارجي من جانب هذه القوى الدولية ومجالاً خصباً لزرع بذور الصراع على السلطة والتلاعب بالتوازنات بين القوى السياسية في هذه البلدان. ولعل ذلك بات ملحوظاً حتى اليوم؛ فكل من يريد السلطة يسعى إليها وعينه على الغرب، والبعض يأتي بمفاتيح الطريق إلى السلطة من البيت الأبيض، وما لم يحصل هذا المتطلع إلى السلطة على الضوء الأخضر من الغرب فربما لا يجرؤ على التفكير فيها. استمر هذا التدخل حتى ألقى بظلاله على تسويغ بعض عمليات التوريث في نظم جمهورية، وحتى مع حدوث الثورات تجلى هذا التدخل في صيغ معروفة ومحددة. المقصود هو أن التدخل الخارجي في مسألة انتقال السلطة في البلدان العربية منذ انتهاء عصر الاستعمار وحتى اليوم بات مشهوداً، لا نفرق في ذلك بين بلدان مناهضة وأخرى موالية إلا من حيث حدود هذا التدخل وآلياته، وذلك هو مربط الفرس؛ ففي النظم الوراثية كان التدخل محدوداً على الأقل لأن هناك درجة من التيقن من مسار الأمور أو درجة من التأكد ممن سيأتي إلى السلطة، أما في النظم الجمهورية فلم يكن معروفاً من هو القادم إلى السلطة حتى في البلدان التي صارت موالية للغرب (مصر كمثال).

أما العنصر الثالث فيتمثل بأن القيادات التاريخية التي أفرزتها حركات الكفاح الوطني والنظم العسكرية التي أسفرت عنها الثورات والانقلابات عقب الاستقلال قد رفعت سقف المطالب لدى الجماهير العريضة. وبطبيعة الحال،

عجزت هذه النظم عن تلبية هذه المطالب فأصبح تغييرها وارداً. وفي كل تغيير يوضع النظام بكامله على المحك؛ فإما أن يتم تغييره جذرياً وهنا يأتي نظام جديد ليبدأ على استعجال من فراغ في إعادة البناء التي تفترض تكلفة عالية تدفعها الشعوب، وإما أن يتم ترقيع نظام بال كان قد آل إلى السقوط فعلاً ولم يسقط من قبيل شراء الوقت. والغريب أن المسألة كانت تتكرر؛ ففي كل مرة ترتفع التوقعات الجماهيرية وفي كل مرة تصاب الشعوب بخيبة الأمل. هنا نؤكد ثلاثة مظاهر لمسيرة التطور في النظم العربية؛ **الأول** هو أن النظم الجمهورية شهدت تحولات دراماتيكية عجيبة استخدمت فيها جميع الوسائل التي تدخل في باب الادعاء بوجود ديمقراطية حتى وصلت إلى حد إجراء انتخابات تنافسية على مستوى رئاسة الدولة ولم تكن الانتخابات حرة ولا كانت نزيهة ولا كان للناخب فرصة اختيار فيها بل كانت عبارة عن مسرحيات هزلية مكشوفة رديئة الإخراج، ووصل الأمر إلى توريث الأبناء من بوابة الديمقراطية. المهم في هذا المنحى هو أن الجمهوريات قد استنفدت كل وسائل التغيير وكل دعاوى الإصلاح من دون أن تقدم تغييراً حقيقياً أو إصلاحاً جدياً ولم يعد أمامها ما تقوله أو تقدمه إلى الجماهير التي باتت على يقين من انعدام مصداقية هذه النظم؛ فكان لا بد من أن تسقط. أما النظم الوراثية فلم تكذب على شعوبها ولم تدَّع أو تستخدم الأشكال الديمقراطية، ومن ثم بقي أمامها الكثير لتقوله لشعوبها كما بقي أمامها الكثير لتفعله في هذا الشأن؛ وعليه فقد بقيت لديها فرصة واسعة في تحقيق إصلاحات ترضى عنها ـ أو ترضى بها ـ شعوبها.

المظهر **الثاني** هو أن التحولات الدراماتيكية في الجمهوريات لم تحقق تراكماً يذكر أو أنها في أحسن الأحوال حققت تراكماً لا يذكر، واعتمدت على الشكل وعلى شراء الوقت، وكل ما حصل أنها ملأت الأرض ضجيجاً بادعائها الديمقراطية في حين يشهد الواقع على الأرض أنها تسلطية، هذا على عكس النظم الوراثية التي باتت متهمة بأنها ليست ديمقراطية وأن التحولات فيها بطيئة، في حين أنها كانت واضحة مع نفسها منذ البداية وصادقة مع شعوبها في أغلب الأحوال؛ ومن ثم لم يكن لديها إلا أن تصنع ـ وكنوع من التعويض ـ استحقاقات هذه الديمقراطية من الناحية الجوهرية وربما دون أن تتحدث عنها؛ ولذلك وإن كانت جرعة الديمقراطية فيها قليلة فهي حقيقية. بعبارة أخرى، فإن التحول الديمقراطي في النظم الوراثية محسوب وتراكمي وجوهري وإن كان بالقطارة، أو إن كان لا يهتم بالشكل، فهو بمنزلة ولادة طبيعية، على عكس

الجمهوريات التي حاولت اصطناع هذا التحول وركزت فيه على الشكل وأفرغته من مضمونه.

المظهر **الثالث** في مسيرة التطور يتعلق بالنخبة في هذه النظم، إذ تتمثل أهمية النخبة بأنها هي التي تحسم قضية انتقال السلطة. ولا تختلف النظم الجمهورية عن النظم الوراثية في ذلك؛ إذ باتت هذه القضية أسيرة الدواوين الجمهورية كما هي حبيسة القصور الملكية. ولعل السبب واضح وبسيط، وهو أن كل نماذج انتقال السلطة التي رأيناها في البلدان العربية هي في النهاية تنغلق على جوهر واحد مهما تباينت أنماطها، وهو جوهر «التعيين»؛ فالوراثة تسفر عن تعيين، وكذلك الانتخابات، هذا فضلاً عن أنواع التعيين المباشرة التي يمارسها السلف حين يضع خلفه في موقع يؤدي به إلى السلطة. وفي التعيين يتعاظم دور النخبة، والنخبة المسيطرة موجودة في الجمهوريات كما هي موجودة في النظم الوراثية، وهي ظلت في الحالتين مستقرة بمعنى طول البقاء. صحيح أن أفرادها أو عناصرها قد يتغيرون، وبالفعل تغيرت وجوه كثيرة لكنها بقيت كمؤسسة واستمرت، بقيت كمؤسسة العائلة في النظم الوراثية وبقيت كمؤسسة المصالح في النظم الجمهورية، ولعل علاقات المصالح كانت في بعض الأحيان أقوى من روابط الدم. لقد نجحت النظم الوراثية في الإبقاء على العائلة موحدة ومسيطرة، كما نجحت النظم الجمهورية في الإبقاء على المصالح موحدة وعلى النخبة مسيطرة؛ لكن ثمة اختلافات جذرية بين هذه وتلك!

ففي التكوين ارتكزت النخبة في النظم الوراثية على صلة الدم بينما ارتكزت في النظم الجمهورية على علاقات المصالح، وقد عنى ذلك أمرين؛ **الأول** أن الأجيال المتعاقبة من النخبة في النظم الوراثية لم تكن تشعر بضآلتها أمام عظمة الأجيال السابقة بل كان ذلك مصدراً لشرعيتها ووسام شرف على صدورها. في حين مثّلت عظمة الجيل الأول من النخبة في النظم الجمهورية مأزقاً بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة التي أتت بعدها؛ فقد شعرت هذه الأجيال بنوع من القزمية إزاء هذه القامات الشامخة التي سطرت ملاحم كفاحها ضد الاستعمار والتي وقع على كاهلها عبء تأسيس دول جديدة، ومن ثم كان على هذه الأجيال أن تبحث عن مصادر جديدة لشرعيتها؛ فالسابقون لهم كانوا صانعي السلطة، أما هم فقد صاروا صنيعتها. الأمر **الثاني** أن رابطة الدم التي تستند إليها النخبة في النظم الوراثية مسألة عضوية لا تتغير في حين أن الأساس في نخبة النظم الجمهورية، وهو المصالح، من الطبيعي أن يتغير، بل لا بد

للمصالح أن تتغير. من هنا كان الحفاظ على استمرار النخبة في النظم الوراثية لا يفرض ثمناً أو تكلفة، وكان من الطبيعي أن يفرض ثمناً في النظم الجمهورية. وقد تمثل هذا الثمن في التلون السياسي مع كل مرحلة... لم يحدث ذلك في نخب النظم الوراثية، ليس بسبب عدم وجود تحولات كبيرة بل لأن التحولات لن تطيح بهم لأنهم جزء أصيل من النخبة لا يمكن فصله بحكم صلة الدم. وتمثل هذا الثمن أيضاً بأن تأتي عناصر النخبة المسيطرة في عملية التجنيد بكفاءات أقل منها؛ وخصوصاً أنها كانت بحكم الظروف تشعر بأنها أقل من سابقيها. وبالتالي كان نجاح نخب النظم الجمهورية في الحفاظ على وجودها يعني بالضرورة فشلها التام في إنجاز أي تنمية، وبقدر النجاح في المهمة الأولى كان الفشل في الثانية... قدراً بقدر أو كيلاً بكيل[٦].

أما باقي التفسير فيكمن في طريقة تكوُّن النخب في الحالتين؛ ففي النظم الوراثية تكوَّنت النخب منذ البداية كنتيجة طبيعية أو كحاصل للجمع بين السلطة والثروة، في حين أنها دأبت على التكوُّن في النظم الجمهورية من خلال محور الجمع بين السلطة والثروة على فترات متعاقبة وفي ترتيبات متبادلة؛ فبدأت بالثروة كطريق إلى السلطة، ثم صارت تبدأ بالسلطة لتصل إلى الثروة، ثم خلطت بين الاثنتين فأقامت زواجاً غير شرعي بين السلطة والثروة. وعليه ففي الوقت الذي قضى التطور الطبيعي في النظم الوراثية بفك هذا الارتباط بين

---

(٦) في خلفية التحليل الوارد في هذا الجزء، انظر: صلاح سالم زرنوقة، «قضية الخلافة السياسية في العالم العربي على مشارف القرن ٢١،» الأهرام، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٠؛ Lester G. Seligman, «Elite Recruitment and Political Development,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley and Sons Inc., 1966), p. 329; Heinz Eulau and Moshe M. Czudnowski, *Elite Recruitment in Democratic Politics* (New York: Halsted Press Division, 1976), pp. 10, 29, 105, 129 and 241; Lucian Pye, «Generational Politics in a Gerontocracy,» *Current Scene*, vol. 147, no. 1 (July 1976), p. 177; Robert D. Putnam, *The Comparative Study of Political Elite* (Englewood, Cliffs; New Jersey: Prentice Hall, 1978); Lisa Anderson, «Absolutism Resilience in the Middle East,» *Political Science Quarterly*, vol. 106 (Spring 1991), pp. 1-15; John A. Peterson, «Succession in the States of the Gulf Cooperation Council,» *Washington Quarterly*, vol. 24, no. 4 (Autumn 2004), pp. 173-185; Jean-Paul Azam, «Looting and Conflict between Ethno Regional Groups: Lessons for the State Formation in Africa,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 1 (2002), pp. 131-153; Bruce Bueno De Mesquita, [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004); George Egorov and Konstantin Sonin, «Dictators and their Viziers: Agency Problem in Dictatorships,» William Davidson Institute Working Papers, no. 735 (January 2005), pp. 3-4, and Kai A. Konrad and Stergios Skaperdas, «Succession Rules and Leadership Rents,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 51, no. 4 (2007), pp. 622-645.

الثروة والسلطة، فهو قضى في النظم الجمهورية بتوثيق الرباط بينهما. وعنى فك الارتباط في الأولى أن تتقاسم الجماهير عائدات التنمية مع النخبة، في حين عنى في الثانية أن تنهب النخبة عائدات التنمية وتسلب الجماهير حقها فيها. إن نخبة بهذه المواصفات في النظم الجمهورية لا بد من أن تفقد شرعيتها، ولا بد من أن ترحل بعدما استنفدت سبل البقاء واستنزفت موارد البلاد.

خلاصة واستنتاجات

١ ـ منهجياً، يوجد عدد من المفاهيم والمقاييس والمؤشرات ـ في موضوع انتقال السلطة ـ لا ينطبق على الواقع العربي، إذ يعطي تطبيقه على كثير من الحالات نتائج ودلالات غير صحيحة؛ لذا من المهم أن تكون لدى الباحث أدوات منهجية متعددة يستكنه بها حقيقة ما يدرس.

٢ ـ حققت النظم الوراثية نجاحاً نسبياً في قضية انتقال السلطة مقارنة بالنظم الجمهورية، وذلك على أساس معايير محددة؛ أهمها الانتقال السلمي والسلس للسلطة، وغياب العنف، وعدم وجود فترات فراغ في السلطة، والإعداد المسبق لتولّي العرش، إلى جانب قدر معقول من الاستقرار السياسي والوضوح والشرعية.

٣ ـ يشير استخدام بعض أوجه العنف في نقل السلطة في النظم الوراثية إلى أنه توجه لتصحيح أوضاع خاطئة، أكثر منه تعبيراً عن صراع على السلطة، ويبدو أن هذا المنحى يتطور إلى الأفضل بمرور الوقت، وهو توجه محمود ولازم وله دلالات إيجابية.

٤ ـ البلدان العربية لم تحسم قضية انتقال السلطة فيها بصورة نهائية على الرغم من التفاوت النسبي بين النظم الوراثية والأخرى الجمهورية. والمقصود أن هذه البلدان لا تملك حتى الآن آلية لتغيير الحكام بصفة دورية ومنظمة. فربما يملك بعضها آلية لشغل الفراغ في السلطة حين يرحل شاغلها، لكن هذا ليس بكافٍ. قد نستثني لبنان من هذا التعميم؛ لكن مشكلة نظامه السياسي ما زالت تلقي بظلالها على قضية تداول السلطة فيه.

٥ ـ سقوط النظم هو نتيجة تلقائية للفشل في قضية نقل السلطة، وسقوط النظم بفعل ثورات شعبية ما هو إلا نتاج تراكمي لآلية انتقال السلطة حين يتكرر فشلها؛ وذلك انطلاقاً من أن الشعوب تثور حين تخفق النظم كلياً في إحداث

التغيير المطلوب، وأن القدرة على التغيير مسألة وثيقة الصلة بنمط انتقال السلطة، فلو أن هناك آلية لانتقال السلطة تكفل تغيير الحكام حين يسيئون استخدام السلطة أو بصفة دورية لكان سقوط النظام أمراً مستبعداً.

٦ ـ النجاح النسبي الذي تميزت به النظم الوراثية قد يعصمها من السقوط ومن عدوى الربيع العربي في صيغته الثورية. ولا يعني ذلك أن هذه النظم ستظل بعيدة عن الربيع العربي، فأغلب الظن أنها ستشهده لكن على نحو مختلف. . . سيكون لها ربيعها الخاص؛ ذلك بأن أمامها فرصة ومتسعاً لإجراء إصلاحات فشلت الجمهوريات في تحقيقها؛ فأمامها فرصة التحول التدريجي إلى ملكيات دستورية، وأعتقد أن هذا هو مسارها الطبيعي والصحيح في ضوء ما تقدم من رؤية تحليلية.

٧ ـ النظم التي شهدت ثورات شعبية لن تستقر من دون بناء آلية واضحة ومقبولة لانتقال السلطة تتوافر فيها سمات التقنين الجيد، التي تتلخص في قدرة هذه الآلية على إنجاز تداول حقيقي للسلطة وبصفة دورية ومنظمة. يصدق ذلك على النظم الأخرى التي يمكن أن تمارس أنواعاً من الإصلاح السياسي. ومعنى ذلك أنه لا بديل ولا مناص من تحقيق الديمقراطية.

٨ ـ التباين الواسع بين النظم العربية في ما يتعلق بانتقال السلطة لا يخلو من دلالة مهمة، وهي أن العوامل أو الخصائص التي يتأكد لنا أنها مشتركة بين هذه النظم المختلفة تصبح بمنزلة «عناصر حاكمة» لا يمكن تجاهلها بحال من الأحوال. من هذه الخصائص المشتركة سطوة التاريخ؛ فليس هناك نظام عربي واحد لم يكن للسوابق التاريخية بصمة واضحة في تكوين نمط انتقال السلطة فيه. هذا الأثر التاريخي قد يكون سلبياً أو إيجابياً لكنه موجود على أي حال. وعليه فإن أي آلية لانتقال السلطة تنهض على القطيعة مع التاريخ ربما لا يُكتب لها النجاح. وبالمثل في ما يتعلق بالبعد الرمزي الذي وجدناه شديد التأثير ـ بأوجه مختلفة ـ في عملية انتقال السلطة. هنا يجب أن نوضح أن تأثيره بات مستمداً من حضوره، كما ظل منبثقاً من غيابه أيضاً. وقد يكون هذا البعد الرمزي دينياً في أغلب الأحيان، وقد يكون كاريزمياً في أحيان أخرى، وقد يكون عرقياً في أحياناً ثالثة، وربما يكون أسطورياً. . . أعتقد أن الشعوب العربية اعتادت وجود مسحة أو نزعة روحية تلازم عملية انتقال السلطة.

٩ ـ لكل نظام خصوصية معينة، وهذه الخصوصية لها ترجمات أو تجليات

في قضية انتقال السلطة، تتمثل بعملها كصمام أمان لانتقال السلطة حال استدعائها، وتجهض العملية أو تعرقلها حال تجاهلها أو عدم القدرة على اصطيادها. ولا ندري هل هذه مزية أم عيب... على سبيل المثال، إن العنصر الحاسم في انتقال السلطة في العربية السعودية وصمام الأمان فيها هو تماسك الأسرة الحاكمة وتوافقها الدائم، وإن العامل الإقليمي في سورية هو موضع الرهان؛ بدا ذلك واضحاً في مراجعة خبرة سورية في نقل السلطة، ويبدو الآن واضحاً في ما يتعلق بالأزمة التي تعانيها ضمن موجة الربيع العربي.

١٠ ـ ثمة علاقة وثيقة بين نمط انتقال السلطة وطريقة شغل المواقع القيادية في مختلف المستويات التنظيمية في الدولة. ليس بالضرورة أن يكون هناك تماثل في القواعد التي تحكم هذه العملية، لكن جوهر الممارسة ينتقل من السلطة العليا إلى السلطات الأدنى؛ فإذا كانت الأولى تتم في إطار قانوني شكلي بينما جوهرها مختلف أو منحرف عن القوانين، فمن المتوقع أن تسير الثانية على النهج نفسه.

١١ ـ ثمة علاقة تبدو وثيقة بين تعثر قضية انتقال السلطة في البلدان العربية من ناحية، وفشل مشروع الوحدة العربية من ناحية أخرى، وبالتالي ما لم تكن الإرادة الشعبية حاضرة في آلية انتقال السلطة وما لم تكن لها اليد الطولى فيها سيظل المشروع الوحدوي يعاني، ونعود هنا مرة أخرى إلى التشديد على أهمية الديمقراطية[٧].

١٢ ـ للعوامل الخارجية يد في نجاح أو فشل انتقال السلطة مهما كانت الآلية المستخدمة، والحقيقة أن التدخل الخارجي في هذه القضية لم يكن

---

(٧) في خلفية هذا التحليل تمّ الاعتماد على: Valerie J. Bunce: «Leadership Succession and Policy Innovation in the Soviet Republics,» *Comparative Politics*, vol. 11, no. 4 (July 1979), p. 379, and «The Succession Connection: Spending Question,» *American Political Science Review*, vol. 74, no. 3 (1980), p. 966; Philip G. Roeder, «Do New Leaders Make a Difference,» *American Political Science Review*, vol. 79, no. 4 (December 1985), p. 985; Samy E. Finer, *The History of Government from the Earliest Times: Ancient Monarchies and Empires; The Intermediate Ages; Empires, Monarchies and the Modern State*, 3 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 483; Rodger M. Govea and John D. Holm, «Crisis, Violence and Political Succession in Africa,» *Third World Quarterly*, vol. 19, no. 1 (1998), pp. 129-148; William Jack and Roger Lagunoff, «Social Conflict and Gradual Political Succession: An Illustrative Model,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 108, no. 4 (December 2006), pp. 703-725; Konrad and Skaperdas, Ibid., pp. 622-645, and Anthony Billingsley, *Political Succession in the Arab World: Constitutions, Family Loyalties and Islam* (Routledge, UK: Taylor and Francis, 2009).

جديداً، والحقيقة أيضاً أن رقعة هذا التدخل قد اتسعت في عصر العولمة وتعددت وسائله، إلى درجة أن هذه القضية لم تعد شأناً داخلياً كما كان الأمر من قبل. بعبارة أخرى فقد أضحت كل الساحات والبلدان عرضة للتدخل، بل إن كثيراً من هذه الساحات هي التي تبادر باستدعاء هذا التدخل سراً أو علناً. لقد فرضت استحقاقات العولمة أن تلبي حكومات بلدان العالم معايير خارجية لكي تتواءم مع المجتمع الدولي وتحصل على أكبر عائدات ممكنة أو تتجنب أكبر قدر من الضغوط. وفي الوقت نفسه أدت وثاقة العلاقة بين انتقال السلطة واحتمالات التغير في السياسة الخارجية إلى حرص القوى الكبرى في العالم على ضرورة تحديد من يتولى السلطة، إضافة إلى حرصها على عدم وصول جماعات بعينها إلى سدة الحكم. . . يكفي في هذا الصدد أن يتردد في بعض البلدان أن انتقال السلطة فيها مرهون بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية وربما بعض القوى الإقليمية الأخرى. ويجب التأكيد هنا أن الإرادة الشعبية هي أقوى رادع يستطيع أن يقف في وجه هذا التدخل. . . وهذا تأكيد لأهمية الديمقراطية للمرة الثالثة[٨].

١٣ ـ القوى التي تحكّمت في قواعد لعبة انتقال السلطة في البلدان العربية طوال الفترة الماضية، والتي ربما تظل تتحكم فيها لفترة، هي القبيلة أو العائلة في النظم الوراثية، والجيش في الجمهوريات. لكن ثمة مؤشرات على بداية تقدم المجتمع المدني ليأخذ مكانه الصحيح في هذه العملية، وسوف يحدث ذلك إن عاجلاً أو آجلاً، والأفضل أن يتم ذلك في أطر قانونية وتنظيمية محددة وواضحة.

---

(٨) انـظـر في ذلـك: Levitsky and Way, «International Linkage and Democratization,» pp. 189-219; Eva Bellin, «The Iraqi Intervention and Democracy in Comparative Historical Perspective,» *Political Science Quarterly*, no. 119 (2004-2005), pp. 595-608; Christopher J. Coyne, «Reconstructing Weak and Failed States: Foreign Intervention and the Nirvana Fallacy,» *Foreign Policy Analysis*, no. 2 (2006), pp. 343-360.

مقدمـــة

ـ ١ ـ

يمثل «انتقال السلطة» إشكالية عانتها أغلب النظم السياسية في الماضي، ولا تزال تعانيها في الحاضر، بغضّ النظر عن طبيعة النظام السياسي أو مدى تطوره في بعض الأحيان. وقد طرحت هذه الإشكالية نفسها في عدة صور، منها: طريقة تحديد الشخص الذي ينبغي أن يتولى السلطة، أو الطريقة التي تتم بها توليته، ومدته في السلطة، وإمكان عزله أو إعفائه من منصبه حال إساءته استخدام السلطة، أو الآثار التي ترتبط بواحدة أو أكثر من هذه القضايا أو تترتب عليها. كما تعددت الحلول التي ابتكرتها المجتمعات لمواجهة هذه الإشكالية بقدر تعدد هذه المجتمعات، وبقدر تعاقب المراحل التاريخية، وبحسب ظروف كلّ مجتمع.

إن موضوع انتقال السلطة ـ على المستوى النظري ـ متعدد الجوانب والأبعاد؛ ومن ثمّ فهو محل اهتمام أكثر من باحث في أكثر من ميدان علمي. فكما أنَّ دارس السياسة المقارنة مطالب ببحث موضوعه، فإن علماء الأنثروبولوجيا، والتاريخ، والاقتصاد، والتنمية، والعلاقات الدولية، والاجتماع، والرأي العام، وغيرها. . . كلّهم مدعوون إلى دراسة هذه القضية وفهم جوانبها المختلفة. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تدرس قضية انتقال السلطة في إطار «خصوصية» المجتمع أو النظام السياسي؛ فهي مسألة شديدة الحساسية للخصائص الاجتماعية ومتغيراتها. لذلك من المتعذر أن نجد حالتين لانتقال السلطة متماثلتين تماماً؛ معنى ذلك أن دراسة انتقال السلطة في أيّ نظام سياسي من دون فهم جانب الخصوصية فيه ـ أو بمعزل عن متغيرات مجتمعه التي بها

يتميز أو ينفرد ـ تصبح بلا جدوى بالمعنى العلمي الصارم. لكن ذلك لا يلغي ـ بالطبع ـ جانب العمومية في الموضوع، ولا ينتقص من إمكان استخلاص أحكام عامة، ولا سيّما أن المنظور الأساسي في بحث هذه القضية هو الذي يتعلق بالطريقة أو بالنمط المتبع والمعمول به في نقل السلطة.

وانتقال السلطة قد يشار إليه بأكثر من مصطلح؛ مثل نقل السلطة، أو تداولها، أو تغيير الحكام، أو ولاية العرش، أو الخلافة السياسية[1]. وهذا الأخير هو المصطلح الأكثر شيوعاً في الأدبيات المتعلّقة بالموضوع. لكن يجب التأكيد أن كلّ هذه المسميات تصير في استخدام البحث مترادفات لا تثير خلطاً يذكر. ومن ثمّ تتناول هذه الدراسة المصطلح بمسماه ـ أو تحت مسمّى انتقال السلطة ـ على أنّه يعني عملية تغير الحاكم الفرد في قمة السلطة، أو نقل السلطة «العليا» في كيان سياسي محدد ومعترف به هو «الدولة».

ولموضوع انتقال السلطة بهذا المعنى أهمية خاصة؛ فهو يقع ـ نظرياً ـ في قلب حقل السياسة المقارنة، وهو محور دراسات التنمية، والتطور الديمقراطي. بمعنى آخر، إن موقع هذا الموضوع مركزي في علم السياسة عموماً، بل قد يبدو هذا الموضوع في بعض الأحيان وكأنه بحجم هذا العلم ذاته... بحجمه فعلاً ـ لا قولاً، ليس بالمعنى الكمي وإنما بمعنى نوعي حقيقي وعميق. فانتقال السلطة يستحوذ على جلّ موضوعات علم السياسة أو يستقطبها، أو يتداخل معها ويتشابك، أو بها يشتبك. على سبيل المثال، نجد أن قضايا مثل الشرعية، والمشاركة، والاستقرار، والقيادة، والنخبة، والثقافة السياسية، والأيديولوجيا، والصراعات الاجتماعية، ومؤسسات الدولة، والعنف السياسي، ودور الجيش في السياسة، والأزمات السياسية، والحياة الحزبية، والرأي العام، والانتخابات، والسياسات العامة، والتحول السياسي، والنظام الدولي أو العالمي، والسياسة الخارجية... إلى آخر هذه الموضوعات والقضايا بدون ترتيب معين... كلها ذات صلة بالموضوع؛ ففي وكر قضية انتقال السلطة تعشش أغلب هذه الموضوعات، وفي الوقت نفسه تتعثّر مشكلة انتقال السلطة في شباك هذه القضايا أو في حبائل شراكها تقع. ولا شكّ أن أهمية دراسة انتقال السلطة ـ من الناحية العملية ـ لا تقل بحال

---

(١) التعبير المقابل لمصطلح الخلافة السياسية هو Political Succession وهو الأكثر شيوعاً في الأدبيات المتعلّقة بالموضوع.

عنها على المستوى النظري؛ فانتقال السلطة يعد مؤشراً جيد الدلالة على درجة الاستقرار السياسي، وعلى مدى ما يتمتع به النظام السياسي من الشرعية. وبالتالي فهو دليل على قدرة هذا النظام على إنجاز خطط التنمية وبرامجها. وهو يُعد اختباراً قاسياً لمستوى أداء النظام السياسي أيضاً، ومحكاً أساسياً لحصافة هذا النظام في مواجهة التحديات الصعبة والأزمات الطارئة، ومن ثمّ امتحاناً عملياً لقدرته على البقاء واستكشافاً لمقومات الاستمرارية فيه. بمعنى آخر، هو تعبير عن مدى «نضج» النظام السياسي أو «نضوجه» وقدرته على صنع وتطوير آليات واضحة ومقبولة لحلّ المعادلات السياسية الصعبة، وعلى خلق أطر وأبعاد مؤسسية للعملية السياسية عموماً. أضف إلى ذلك أن درجة التغير التي يمكن أن تطرأ على النظام وتوجهاته؛ سواء كانت هذه التوجهات تتعلق بالداخل أو تتعلق بالخارج، إنما تتوقف على طريقة نقل السلطة ومدى رسوخ النمط المتبع في ذلك.

ـ ٢ ـ

في ضوء هذه الأهمية، يتناول هذا الكتاب طرائق وأساليب انتقال السلطة ـ بالمعنى الذي سبق تحديده ـ في البلدان العربية التي ألّفت تاريخياً ما عرف بالوطن العربي، التي تشترك في مقومات العروبة، والتي تمثل كيانات معترف بها كدول كاملة السيادة. هذه البلدان هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والعربية السعودية، والسودان، وسورية، والعراق، وعُمان، والكويت، وقطر، ومصر، والمغرب، ولبنان، وليبيا، واليمن. وهو يغطي الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٥٠ وحتّى عام ٢٠١٠. ذلك بأن عام ١٩٥٠ يمثل تاريخاً افتراضياً لبداية تحرر أغلب هذه البلدان من ربقة الاستعمار واستقلالها بتدبير شؤون تولية حكامها أو نقل السلطة فيها، كما يمثل بدايات بناء الدولة. وهكذا تغطي الفترة قيد البحث قرابة ستين سنة، وهي فترة كافية للتعرف إلى مدى التطور الذي أحرزته هذه النظم في مجال حلّ معضلة انتقال السلطة فيها، كما أنّها كافية للحكم على أيّ نظام بالنجاح أو الفشل في هذا الشأن، وهي تعد وافية كذلك إذا ما أردنا استخلاص أحكام عامة، أو إذا ما سعينا إلى الوقوف على الاتجاهات الأساسية التي تبنتها هذه النظم في معالجة هذه القضية. وعلى الرغم من ذلك فقد تعود الدراسة إلى فترات سابقة طالما وجدت فيها جذوراً لموضوعها. . . ستعود إلى الماضي

بقدر ما تجد لبلد (ما) من سوابق تؤكد أنّه كان مستقلاً في تدبير شؤون نقل السلطة فيه عن أيّ قوى خارجية أو استعمارية.

وتبدو الفترة قيد البحث (٦٠ سنة) معقولة لتحقيق أهداف هذه الدراسة؛ تلك الأهداف التي تتمثل بالتعرف إلى النمط الذي انتهجه كلّ نظام في نقل سلطته العليا، وإلى أهم خصائص هذا النمط من حيث مزاياه والعيوب، ثمّ إلى مدى كفاءته؛ بمعنى قدرته على تحقيق الغايات المرجوة منه. وكذلك تشخيص أهم العوامل التي تكمن وراء نجاح ـ أو فشل ـ أيّ نظام في حسم مشكلة انتقال السلطة من منظور خصوصيته. هذا إضافة إلى جانب هدف آخر يتمثل ببلورة أو صوغ إطار نظري ـ وتأصيل تاريخيّ ـ لأنماط انتقال السلطة، تأمل الدراسة أن يكون أكثر وفاء مما أتيح لها الإطلاع عليه.

ـ ٣ ـ

تنطلق هذه الأهداف التي تتوخاها الدراسة من افتراض أن أيّ نظام سياسي ـ حتّى يكون جديراً بالبقاء ـ يتحتم عليه أن يكون قد استطاع تطوير أو تكريس «آلية» مستقرة لنقل السلطة فيه، يجري العمل بها على مدى فترة زمنية معقولة، وهذا أمر يتيح إمكان التنبؤ بما يمكن أن يحدث في حال خلو هذا المنصب؛ ولا سيّما الخلو المفاجئ لأيّ سبب من الأسباب. ومن ثمّ يجب أن تكون هذه الآلية مقننة، أي مصاغة في مجموعة من القواعد والإجراءات المنضبطة التي تنطوي على ضرورة الالتزام ـ والإلزام ـ بها. قد يتولى الدستور أو القانون الوضعي تنظيم هذه القواعد، وقد تحتويها الأعراف والتقاليد، أو في كلّ ذلك سيان. لكن المهم أن تحظى بالشرعية، أيّ أن تكون محل اتفاق عام وأن تلقى قبولاً من جانب أغلبية القوى السياسية والاجتماعية والمواطنين. وهكذا فهي على هذا النحو تضمن انتقالاً سلمياً وسلساً للسلطة؛ على نحو يجنب النظام اللجوء إلى العنف، ويضمن أن يصل إلى السلطة الشخص المناسب والمقبول والجدير بامتطائها، وتضمن كذلك تحديد مدّة الحاكم في السلطة وطريقة إعفائه أو عزله حين يتوجب ذلك من دون حدوث تغييرات جذرية قد تعصف بالنظام أو تودي بحياته. . . تلك هي الغايات المرجوة من أي آلية لنقل السلطة وتلك أيضاً هي علامات «كفاءة» هذه الآلية ودلائل سلامتها. هذا الافتراض يجد ترجمته العملية في ما يشهده الوطن العربي منذ بداية عام ٢٠١١ من حركات احتجاجية وتظاهرات أو انتفاضات شعبية تحولت إلى ثورات عارمة أسقطت ـ حتّى وقت كتابة هذه

السطور ـ النظم في تونس ومصر، ووضعت النظم في ليبيا واليمن وسورية على حافة السقوط، ولا شكّ أنّها ستضع نظماً أخرى على نفس الطريق. ولعل جوهر هذا الافتراض يتمثل بأن النظم التي لا تملك آلية واضحة ومستقرة ومقبولة لانتقال السلطة هي التي تظل آيلة إلى السقوط وهي التي تستدعي الثورات الشعبية؛ ولا شكّ في أن اختبار مدى صحة هذا الافتراض يأتي ضمن اهتمامات هذه الدراسة.

بناءً على هذا التحديد، تتمثل مشكلة الدراسة برصد ـ وتحليل ـ طريقة تغير الحكام في البلدان موضع الاهتمام وفي غضون الفترة قيد البحث. والرصد يعني العرض التاريخيّ الموثق، أو الوصف التشريحي لما هو معمول به في هذا الشأن؛ سواء في ما يتعلق بالقواعد المقررة أو بالممارسات الفعلية. في حين ينصرف التحليل إلى محاولة توصيف ما جرى؛ بمعنى بيان خصائصه وسماته وملامحه الأساسية، ثمّ تقييم هذه الملامح أو تقدير مدى كفاءتها في تحقيق ما هو مرجو منها، وذلك على قاعدة أن المعيار الأساسي في هذا الصدد هو قدرة النظام على تطوير آلية لنقل السلطة فيه تضمن له البقاء وتحقق له الاستقرار. هذه الآلية هي مجموعة من القواعد المقررة سلفاً، والمقبولة بعامة، التي يجب أن تحقق تداولاً فعلياً للسلطة بصفة دورية منظمة ومنتظمة. ينصَبّ هذا الرصد وذاك التحليل على طريقة انتقال السلطة في تلك البلدان، أيّ الطريقة أو النموذج أو التقاليد التي تواتر العمل بها في تغيير الحكام؛ بما في ذلك طريقة خلو كرسي الرئاسة أو العرش، وطريقة شغله، وما يرتبط بذلك من متغيرات؛ مثل مدّة بقاء الحاكم في منصبه، ومدى وجود صراع على السلطة، ومدى الإعداد الجيد للخلف القادم أو تحديد من هو ذلك الخلف الذي يحقّ له تولي السلطة في المستقبل. ولا يمنع ذلك من أن تتطرق الدراسة إلى بحث العلل والأسباب أو المتغيرات التي تتحكم في تكوين نمط معين لانتقال السلطة أو التي تكسبه خصائص معينة، أو التي تسكب عليه مزايا ـ أو عيوباً ـ محددة.

ـ ٤ ـ

وبذلك تحاول الدراسة أن تجيب عن عدد من الأسئلة، من أهمها: ما هي النماذج المتبعة في نقل السلطة العليا في البلدان العربية، وما هي خصائص هذه النماذج؟ وما هي أهم العوامل التي شكلتها؟ وإلى أيّ حدّ نجحت البلدان

العربية في خلق تقاليد راسخة في هذه الشأن بما يسمح بصحة الحديث عن «أنماط» محددة لانتقال السلطة؟ وما مدى كفاءة هذه التقاليد أو الأنماط وفق المعايير التي سبق تحديدها؟ وما هي اتجاهات التطور في نماذج أو أنماط انتقال السلطة؟ وهل تعبّر عن نوع أو درجة من التراكم، أم أنّها تعكس حالة من التخبط والارتجال والتحول من نمط إلى نمط أو من طريقة إلى أخرى على نحو يصمها بعدم الاستقرار، ويقطّع سبل التواصل بينها أو يجهضها؟ وهل استطاع التحول الديمقراطي في بعض النظم التي تدعي ذلك تأمين قضية الخلافة السياسية فيها، وهل أضفى عليها سمات الكفاءة ومواصفات القدرة على تلبية الغايات المرجوة منها؟ هذا مع التأكيد أن الحديث عن «أنماط» لانتقال السلطة مقصور على المستوى النظري فقط؛ ومن ثمّ نتحدث في التطبيق عن نماذج أو طرائق وأساليب قد تأخذ صوراً متعددة لا تتماثل تماماً مع التصنيف النظري.

يستلزم ذلك استخدام المنهج التاريخيّ في تقصّي حالات انتقال السلطة في هذه البلدان، ومعرفة الاتجاه العام أو المسار الأساسي أو الخط الواضح الذي يربط بين هذه الحالات، ومدى ما يطرأ عليه من تغير أو ما يصيبه من انقطاع، أو مدى ما ينطوي عليه من استمرارية. والتقصي التاريخيّ ـ هنا ـ لا يقتصر على الفترة موضع البحث (١٩٥٠ ـ ٢٠١٠) فقط؛ وإنما يعود إلى الماضي بمقدار ما يلقي من ضوء على قضية انتقال السلطة في هذه البلدان. الجدير بالذكر هنا أن تقصّي حالات انتقال السلطة في الفترة قيد البحث لا يقف عند الحالات التي لم تسفر عن تغير شخص الحاكم بالفعل.

ـ ٥ ـ

تستخدم الدراسة النظرة المقارنة، والمقارنة قد تكون بين الحالات المتعاقبة في البلد الواحد، أو بين مراحل تاريخية في البلد نفسه أيضاً، وهو ما يرد في معالجة كلّ بلد على حدة. كما قد تكون بين النظم الوراثية في أكثر من بلد أو بين أكثر من مجموعة، كمجموعة النظم الوراثية ومجموعة الجمهوريات. ثمّ هناك مقارنة أشمل بين كلّ البلدان محل الدراسة. وللمقارنة أهميتها في توضيح ما هو مشترك وكذلك أوجه التشابه والاختلاف، وفي بيان حقيقة كفاءة الأنماط المختلفة؛ ثمّ في استخلاص القواعد أو الأحكام العامة التي يمكن الاطمئنان إليها في مجال تفسير نجاح أو إخفاق أيّ نظام في إدارة

هذه المشكلة والتعامل معها، وبالتالي في مدى الثقة في ضمان استقرار هذا النظام. هذا فضلاً عن استخدام الرؤية التحليلية في تفسير النتائج، وفي القياس على معايير محددة من حيث تصنيف حالات انتقال السلطة وفقاً لمجموعة من المعايير سبق ذكرها.

كما تستخدم الدراسة بعض الأدوات البحثية وفقاً لمتطلبات كلّ جزء منها؛ فتستخدم أسلوب تحليل المضمون عند قراءة الوثائق والقوانين والأعراف التي تتعلق بقضية انتقال السلطة. وتستخدم أداة تحليل التطابق[٢] في بحث خصائص آلية انتقال السلطة المعمول بها قياساً على مجموعة من المعايير التي يجب توافرها في أيّ آلية تعد ناجحة في مجال انتقال السلطة. وتعتمد الدراسة في رصد حالات انتقال السلطة على عدد من المصادر الأولية التي تقدّم ثبتاً زمنياً أو ببليوغرافياً للأحداث المهمة في البلدان العربية، وعلى بعض الوثائق والموسوعات في تحقيق الأسماء والتواريخ. وعلى المصادر الأولية الخاصة بكلّ دولة (كالدساتير وغيرها)، إلى جانب الموسوعات العالمية الخاصة بالحكام وقادة الدول وبعض التقارير الدولية. وهنا يجب التأكيد أن الجداول الخاصة بتوضيح نماذج انتقال السلطة في البلدان المختلفة وكذلك الأشكال التي توضح أنساب الأسر الحاكمة، تستند في كلّ ما ورد فيها من معلومات إلى هذه المصادر المذكورة؛ وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى تكرار ذكر هذه المصادر تحت كلّ جدول أو شكل[٣].

ـ ٦ ـ

يضم الكتاب أربعة فصول؛ يقدم الفصل الأوّل تصنيفاً نظرياً لأنماط انتقال السلطة (السلمية والعنيفة) من حيث تطورها وخصائصها. ويعرض الفصلان الثاني والثالث نماذج انتقال السلطة في النظم الوراثية، وفي الجمهوريات العربية

(٢) المصطلح المقابل لتحليل التطابق أو التوافق هو: Concurrence Analysis، انظر: Myron Wiener and Ergun Ozbudun, *Competitive Elections in Developing Countries* (New York: Duke University Press, 1987), chap. 1.

(٣) من هذه المصادر الأولية: **يوميات «السياسة الدولية»** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٠ ـ ٢٠١٠)؛ **ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**، ٣ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)؛ *Middle East Journal*, (1950-2010); *Political Handbook of The World, 1990-2010* (New York: State University of New York, 1990-1995, 1999 and 2001-2009); *Current History* (1980-2010), and *Africa Today* (1989-2010).

على التوالي، وذلك من خلال رصد حالات انتقال السلطة التي تمّت في كلّ دولة، وتوصيف الطريقة التي تمّت بها كما هي واردة في القوانين وكما جرت في الممارسة العملية، وبيان سماتها الأساسية وما تتوافر عليه من مزايا أو ما يلحق بها من عيوب، مع تحليل لأهم العوامل التي يمكن أن تفسر واقع انتقال السلطة في كلّ بلد من منظور خصوصيته. ويركز الفصل الرابع على المقارنة بين النماذج المعمول بها في هذه البلدان على أساس معايير محددة، ثمّ يقدم رؤية تحليلية لتفسير النتائج التي أسفرت عنها تلك المقارنة.

الفصل الأوّل

أنماط انتقال السلطة

مقدمة

نمط انتقال السلطة هو أسلوب أو طريقة ملء الفراغ في السلطة العليا، أو تغيير وتولية الحكام في قمة الهرم السياسي، أو أسلوب تداول السلطة، الذي ينبغي أن يتسم بقدر من التواتر في الاستخدام الفعلي في مواقع مختلفة، وتحت ظروف متباينة. بعبارة أخرى هو قواعد تنظيم الخلافة السياسية عندما تستقر أو حينما تستمر. معنى ذلك أن الحديث عن وجود نمط معيّن لانتقال السلطة إنما ينطوي على بعد زمني تمّ فيه استخدام هذا النمط أكثر من مرة وعلى سبيل التواتر أو التكرار، كما ينطوي على حقيقة تراكمية تشي بتطور هذا النمط أو بتغيره إلى الأفضل أو بانتقاله من وضع معيّن إلى وضع آخر يتحاشى فيه سلبياته وربما يعظم فيه من إيجابياته أيضاً. على أن التحدي الأساسي في هذه المسألة هو كيفية ضمان تغيير الحكام واستقرار النظام معاً. ومن ثمّ يرادف الحديثُ عن أنماطِ الحديثَ عن آلياتِ لنقل السلطة يمثل وجودها ملمحاً أساسياً في وجه أيّ نظام سياسي؛ وعليه كان تصنيف النظم السياسية على أساس نمط انتقال السلطة أمراً جائزاً ومقبولاً[1].

وفكرة تنميط أساليب الوصول إلى السلطة قديمة، ترجع إلى أرسطو حين صنف نظم الحكم على أساسها. وكذلك فعلت **الموسوعة البريطانية**. يدل ذلك على وثاقة الارتباط بين خصائص النظام السياسي ونمط انتقال السلطة. ومن ثمّ فقد أدى تباين النظم السياسية واختلافها إلى تباين أنماط انتقال السلطة وتعددها وتنوعها، واختلافها من مجتمع إلى مجتمع، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى؛ سواء بظهور أنماط لم تكن معروفة من قبل، أو بتداعي ـ واندثار وأفول ـ أنماط أخرى لم تعد ملائمة أو قادرة على الوفاء بالحاجات السياسية لمجتمعاتها، أو على مستوى النمط الواحد وما يجري عليه من تطورات تتمثل

---

(١) Ladun Anise, «Trends in Leadership Succession and Regime Change in African Politics Since Independence,» *African Studies Review*, vol. 17, no. 2 (December 1974), p. 507.

بتغييره أو تعديله حتّى يتسق أو يتلاءم مع كلّ جديد في الحياة السياسية أو مع خصوصية المجتمع الذي يستخدمه. والحديث عن أنماط انتقال السلطة هو مسألة نظرية ـ أكاديمية صرفة، إذ لا يمكن في الواقع أن يصدق هذا التصنيف أو ينطبق على نظام معين، ولا يمكن كذلك أن نعثر على نمط في الواقع بصورته النظرية النقية. إنما توجد الأنماط في الواقع بصورة متداخلة ومختلطة إلى حدّ يصعب معه الفصل أو التمييز بينها، لكن تظل الغلبة والسيادة لأحدها على باقيها؛ أيّ على تلك التي اختلطت به وتداخلت معه.

يتناول هذا الفصل موضوع أنماط انتقال السلطة على المستوى النظري؛ فيعرض القسم الأول الأنماط السلمية، في حين يتناول القسم الثاني الأنماط العنيفة. وفي كليهما يحرص العرض على التطور التاريخيّ لكل نمط وما مَرَّ به من مراحل وما توافر عليه من خصائص وسمات حتّى أصبح في صورته الراهنة التي نعرفها الآن في عالمنا المعاصر. هذا إضافة إلى بيان عيوبه ومزاياه، ومدى قدرته على إنجاز الأهداف والغايات المرجوة من استخدامه. والمعيار الأساسي في تصنيف الأنماط إلى سلمي وعنيف هو استخدام أو التهديد باستخدام أدوات القهر الرسمية أو وسائل العنف غير الرسمية من عدمه، وكذلك مدى مخالفة القواعد القانونية المقررة في نقل السلطة أو الالتزام بها. يجب التشديد هنا على ملاحظتين: الأولى هي وجود معايير أخرى للتصنيف منها تقنين النمط من عدمه، أو مدى ما يبديه من سمات ديمقراطية وعلى العكس. لكن هذه المعايير ليست حاسمة كفاية؛ فهي لا تفي بأسس قاطعة لعملية التصنيف وغالباً ما ترتب خلطاً أو تربك هذه العملية.

بعبارة أخرى، فإن تصنيف أنماط انتقال السلطة أو تنميط أساليب وطرائق تغيير الحكام على أساس معيار تقنين النمط من عدمه، أو على أساس مدى ديمقراطية هذا النمط، مسألة يتعذر معها تسكين هذه الأنماط في فئتين ـ أو فئات ـ بصورة واضحة وقاطعة كالأبيض والأسود؛ فكثيراً ما تسكب هذه المعايير ألواناً رمادية على التصنيف تجعل التمييز بين الأنماط من الصعوبة بمكان. هذا إضافة إلى مطاطية معيار الديمقراطية، وعدم القدرة على الفصل بين ما هو حقيقي وما هو مزيف في وقت تزعم أغلب النظم أنّها تنتهج الديمقراطية؛ ولا سيّما أنها تسطر مقومات هذه الديمقراطية ومفرداتها في دساتيرها، في حين تباشر واقعاً مختلفاً تماماً، بل إن هناك نظماً استخدمت أدوات الديمقراطية في تكريس التسلط والاستبداد (الانتخابات مثلاً). وعموماً

يجب التأكيد أنّه على الرغم من هذا الفصل الحاد والقاطع والواضح بين ما هو سلمي وما يعدُّ عنيفاً، فإن أيّ نمط عنيف ربما لا يخلو من ممارسات سلمية ولكنه في الحقيقة من قبيل المناورة؛ ومن ثمّ فهي في التحليل الأخير ليست إلا عنفاً. وقد يتوافر النمط السلمي كذلك على ضروب من العنف كمخالفة قاعدة أو إجراء في ترتيبات نقل السلطة؛ ولكنه عنف ظاهري باطنه سلمي ـ فهو مجرد موقف تمليه طبيعة الظروف أو هو مجرد تكتيك يعمل في خدمة الهدف النهائي وهو تحقيق الانتقال السلمي للسلطة.

أولاً: الأنماط السلمية

يتناول هذا القسم الأنماط السلمية لانتقال السلطة، وهي التي تتسم بانعدام استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم مخالفتها القواعد القانونية القائمة والمعمول بها. الأهم من ذلك أن هذه الأنماط يمكن ـ بل ويجب ـ أن تقنن، أي يتم تنظيمها بقوانين وضعية أو حتّى بقواعد عرفية، وهذا غير متاح وغير وارد بل غير ممكن بالنسبة إلى الأنماط العنيفة إلا في حالات نادرة. من أمثلة هذه الحالات النادرة قانون قتل الإخوة في الدولة العثمانية الذي سنّه محمد الفاتح[٢]، هذا إضافة إلى أن التقنين في هذه الحالة قد تعلق بإجراء محدد لا يمثل إلا جزءاً من كلّ ولم يشمل كلّ جزئيات نمط انتقال السلطة في الدولة العثمانية. وعموماً فإن الأنماط السلمية هي التي يتم ترك السلطة فيها عن طريق الوفاة الطبيعية، أو التنازل الطوعي، أو الإعفاء من المنصب بناء على انتهاء المدّة القانونية. ويتم الوصول إلى السلطة فيها عبر ترتيبات مقننة ومعروفة سلفاً. وتعد الوراثة والتعيين والانتخابات أهم الأنماط التي يجب الحديث عنها على نحو أكثر تفصيلاً.

١ ـ النمط الوراثي (الكاريزما ـ الوراثة)

في البدء كانت الكاريزما، على الرغم من أن البعض يرى أن الوراثة كانت هي البداية أو أن البداية كانت معها. والحقيقة أن الكاريزما كأسلوب لنقل السلطة سبقت الوراثة تاريخياً، لكن سرعان ما اختلطتا؛ بسبب تمازج كليهما بالطقوس

(٢) Barnette Miller, *The Palace School of Mohamed the Conqueror* (New York: Arno Press, 1973), pp. 73-74.

الدينية. ووُجدت ثلاثتها ـ الكاريزما والوراثة والطقوس الدينية ـ في كثير من الأحيان في حالة تعانق يصعب معها فصل واحدة عن الأخرى، لكن الطقوس الدينية لم تستخدم وحدها، ومن ثمّ لم تؤلف يوماً ما نمطاً قائماً بذاته.

كانت الكاريزما أسبق بالفعل، حيث تمثلت بداياتها بالاعتقاد بقدسية الحاكم، وقد اختلف تقديس الحاكم لدى المصريين القدماء عنه لدى بني إسرائيل، أو في اليابان القديمة، وفي أجزاء من أفريقيا، لكن في كلّ هذه الحالات كان الحاكم يصنّف على أنّه «إله» أو «قدير». والغريب أن هذه المعتقدات التي كان يُفترض فيها أن تكون ركيزة لتحقيق انتقال سلمي للسلطة، هي نفسها التي أثارت مشكلة خطيرة. فقد أدت هذه المعتقدات إلى ممارسة قتل الحكام؛ إذ مع ظهور الضعف على الحاكم أو عند توقع قرب رحيله، كان الشعب يقتله. على سبيل المثال، اعتقد شعب الكونغو أن حاكمهم المقدس الذي عضد الأرض بقوته وملأها بفضله، لو مات ميتة طبيعية فسيفنى العالم وتهلك الأرض؛ ومن ثمّ فإذا ما مرض هذا الحاكم دخل عليه خلفاؤه المزعومون ومعهم حبل فشنقوه أو ضربوه حتّى الموت[٣].

ما يشبه هذا الاعتقاد ساد في الصين القديمة، فكان معيار كاريزمية الحاكم هو النجاح في تجنب خطر الفيضانات والمجاعات والغزو الخارجي. ولما كانت هذه الكوارث تنتج جزئياً من فشل الإدارة؛ فقد أصبح للكاريزما أسسها الموضوعية أول مرة. وكانت هذه المعتقدات أقل حدة لدى الرومان حيث امتزجت الكاريزما بعناصر الحكم المقدّس. ثم اختلطت الكاريزما بالوراثة، ففي المجتمعات الوراثية القديمة كانت توجد «علامات» مثل جودة الطقس وتحسن مستويات الصحة العامة، تشير إلى توافر الخصائص الكاريزمية لدى هذا الحاكم الذي وصل إلى السلطة على أساس الوراثة؛ فكانت الكاريزما هنا تعزز هذه الأسس الوراثية وتضفي عليها الشرعية. جاء مولد النموذج الكلاسيكي للكاريزما

---

(٣) يستخدم تعبير الكاريزما للدلالة على القائد التاريخيّ أو البطل أو الملهم أو الذي يتمتع بسحر جماهيري أو ذي صفات خارقة أو قدرات غير عادية. وعموماً فقد أخذ المصطلح مضامين ومعاني ودلالات متعددة؛ وذلك بحسب المعايير المستخدمة في تحديده، والسياق الذي يستخدم فيه، والزاوية التي يتم النظر منها إليه. وقد حدد ماكس فيبر الكاريزما في أنّها ليست مجرد سمات شخصية، ولكن لا بُدَّ من ارتباطها بالسلطة وتفاعل حاملها مع الجماهير (فهي معطى علائقي) بحيث تتبلور في مجموعة من الرموز والمعاني والتوجهات؛ تجعل للقائد هوية مميزة وتجسد آمال الجماهير. انظر: Max Webber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York: Oxford University Press, 1968), p. 371.

الوراثية في الهند القديمة وفي المجتمع الياباني القديم، ثمّ اختلط في فرنسا بدعاوى القداسة، تلك التي توثقت عراها بالكاريزما. وعموماً ظلت الكاريزما باقية مع النمط الوراثي حتّى آخر أيامه؛ وذلك بفضل ـ أو بفعل ـ تداخل الكاريزما مع الطقوس الدينية واختلاطها بها، ويدل على ذلك مبدأ الحق المقدس للملوك[٤].

وإن يكن المولد أو صلة الدم هو أساس الكاريزما الوراثية، فبالتطور دخل عنصر الإنجاز الشخصي محل عنصر الميلاد ليكوِّن أحد ركائزها؛ وكان ذلك أساساً لتطور الارستقراطيات الوراثية في المجتمعات الرومانية ولدى الألمان في أواخر العصور الوسطى[٥]. نلمس ذلك في إمارة شرق الأردن حين أسس الأمير عبد الله أرستقراطية قبلية وراثية على أساس انتساب الأسرة إلى بيت النبوة، وكذلك في المغرب. وفي العصر الحديث تطورت الأسس الموضوعية للكاريزما ـ جنباً إلى جنب مع الأسس التقليدية ـ فظهرت الكاريزما العسكرية، والكاريزما البطولية؛ لكن لا لنقْلِ السلطة دائماً، وإنما لتدعيمها أو الاحتفاظ بها والبقاء فيها. بعبارة أخرى، لم يطرح هذا النوع من الكاريزما نفسه كنمط لانتقال السلطة وإنما كان بمنزلة السند لنمط آخر هو نمط التتالي أو التتابع أو التوالي على السلطة من جانب أعضاء فريق واحد، بما يعني تحقيق الاستمرارية لهذا الفريق على قمة السلطة، وهو ما يطلق عليه «تأبيد الذات» (Self Perpetuation) إذا جاز أن نسميه نمطاً. وقد يكون هذا الفريق العائلة أو الأسرة أو النخبة أو العصبة أو الشلة؛ وهو ما عرفته الأوليغارشيات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وما شهدته الانقلابات العسكرية في أفريقيا في القرن العشرين، وكذلك باتت الكاريزما البطولية واضحة لدى قادة حركات التحرير من مؤسسي الدول خليفة الدول الاستعمارية، ولعل دولاً مثل مصر وتونس والعراق والجزائر تندرج تحت هذا التصور، ذلكم في عصرها الحديث.

نمط آخر للكاريزما ارتبط بالتعيين؛ فحين يعيِّن القائد الكاريزمي خلفه يكون قد سكب عليه الكاريزما أو منحه أو أودعه إياها. حدث ذلك بصورة مباشرة في المجتمعات الرومانية، وبصورة غير مباشرة لدى الشعب الألماني. ولم يزل هذا الأسلوب قائماً، إذ إنَّ تعيين القائد الكاريزمي خلفَه يضفي عليه

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٦.

الشرعية. ويمكن أن نعدّ تعيين الخلف من جانب القادة العسكريين من تجليات هذا النمط؛ لأن مساندة الجيش للخلف تعطيه جماهيرية كتلك التي توفرها الكاريزما له.

وعموماً فما قدمه ج. م. بيتيه من أنماط للكاريزما، يمكن أن يلخص تطورها بدرجة معقولة من الدقة. قدم بيتيه أربعة أنماط، هي: أسطورة الأصل، التي تؤكد أن الملوك ينحدرون من أصول ليست للبشر؛ فهم آلهة أو أنصاف آلهة؛ ثمّ الربط بين الملوك من ناحية وما يجري على الأرض والشعوب في نواحي الخير والشر من ناحية أخرى؛ ثمّ السمات الشخصية أو القدرات الذاتية للحكام؛ ثمّ النمط الأخير المتمثل بالسلطة العلمانية للحكام التي تمّ التعبير عنها بعدد من الرموز في مراسم التتويج أو التنصيب(٦).

واكب ذلك تاريخياً ظهور النمط الوراثي في حالته النقية؛ ففي المجتمعات القديمة كان الولاء يوجه إلى شخص الحاكم الذي يتحلل نظامه ـ أو ينحل ـ وتذهب سلطته بمجرد رحيله. من هنا كان التفكير في وسيلة تضع أساساً لبقاء هذه السلطة واستمرار الكيان السياسي بعد ذهاب الحاكم؛ فكان الحلّ في العشيرة بوصفها ذلك الأساس؛ لأنها لا تذهب بذهاب أحد أفرادها. ولما عني ذلك ضرورة أن تحتفظ العشيرة بالسلطة كانت الوسيلة هي أن يلي أفراد العشيرة بعضهم بعضاً على سنامها، وبهذا المنحى عُرِفت الوراثة في نقل السلطة وتأسست السلالات الملكية. إذاً، كان الهدف هو ديمومة السلطة وخلق نظم سياسية تتمتع بالاستمرارية، وكانت الوسيلة ـ وهي الوراثة ـ كفيلة بتحقيق الهدف.

لكن سؤالاً صعباً ظلّ هناك، وهو أيّ أسلوب من أساليب الوراثة يجب اتّباعه؟ وفي معرض الإجابة عن هذا السؤال عملياً تباينت الحلول؛ ففي قبائل البانتو والسوازي في جنوب أفريقيا كانت الوراثة تعني تقاسم الإرث بين كلّ أفراد العشيرة. هكذا جرى العمل بها في ما يخص الممتلكات. وحيثُ لا يلائم ذلك طبيعة السلطة، لأن تقسيم المملكة بين الورثة يعني ـ حرفياً ـ نهايتها أو ضياعها، فكان لا بُدَّ من إيجاد نظام وراثي يمكن الحفاظ على الاستمرارية بموجبه. وعليه أصبحت القاعدة أن يرث العرش الابن الأكبر. لكن ثمة مشكلة

(٦) *Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. 18 (1936), pp. 386-387.

أخرى أطلت برأسها، وهي الأكبر من أية زوجة حيث تتعدد الزوجات ويشيع التمايز بينهن. واستقر الأمر عموماً على الابن الأكبر لأفضل الزوجات عند الملك؛ فغالباً ما كانت الفضلى هي أصغرهن سناً وأحدثهن ارتباطاً بالزوج. وطبيعي أن يكون هذا الوريث وهو ابن الزوجة الفضلى من أصغر الأبناء سناً؛ وبالتالي فهو أصغر من أن يستطيع خوض غمار التنافس على عرش أبيه. لم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة في هذا الصدد؛ بل كانت هناك مشكلة أخرى وهي أن كلّ عائلة من أصهار الملك (أخوال أولاده) تسعى قدر جهدها إلى أن يكون الوريث هو ابن الزوجة التي تنتمي إليها فتظفر بهذا الشرف. وقد حاول السوازيون عموماً الحدّ من دائرة التنافس عن طريق استجداء الرضا من الأبناء الأكبر والزوجات الأقدم على خلافة إخوتهم الأصغر، وعمدوا إلى عدم تحديد الوريث حال حياة أبيه تحاشياً لهذا الصراع. هم أرادوا الوضوح في تحديد مسار وراثة العرش، لكنهم في الوقت نفسه انتهجوا الغموض من باب الحذر تجنباً لإثارة الفتنة بين الزوجات والأولاد؛ فكان تحديد الوريث يُترَك في وصية سرية مع الابن الأكبر الذي أُبعِد من دائرة الخلافة، والذي كان يحمل على عاتقه مهمة تيسير بلوغ أخيه العرش ورأب الصدع بين إخوته المتصارعين، تلك كانت الأبجديات الأولى للنمط الوراثي(٧).

ثمّ قدم الباغندا في أفريقيا نمطاً وراثياً ـ في خطّ الذكور ـ بدا أكثر تطوراً؛ حيث مضت الخلافة من الأب إلى الابن، أو من الأخ إلى الأخ. ولما كان الهدف هو الاستقرار وإنجاز انتقال سلمي للسلطة فقد وضعوا حدوداً صارمة على التنافس؛ أولها عدم صلاحية ـ أو عدم أهلية ـ أي فرد في الأسرة لم يسبق لأبيه أو جده أن اعتلى العرش، فلم يكن مؤهلاً لوراثة السلطة مَن لا ينتسب إلى ملك، وكان ذلك هو الجذر الحقيقي لما أصبح تقليداً في النظم الوراثية بعد ذلك، تمثل بأن يحصر من يجلس على العرش وراثته في ذريته. وثانيها تحريم انتقال العرش إلى جيل أقدم أو أسبق، بمعنى عدم الرجوع بوراثة السلطة أو العودة بها إلى جيل قد فاته العرش ومضى إلى جيل أحدث منه أو لاحق عليه. وكان بديهياً أن تشذب هذه القوانين من أغصان أعضاء الأسرة الملكية، وأن تقلم أو تقص هذه الأفرع البعيدة والقديمة في شجرة العائلة المالكة. وعلى

---

(٧) Robbins Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession* (New York: Academic Press, 1974), pp. 17-23.

الرغم من ذلك فقد بقي هؤلاء المرابطون للعرش الذين سيخوضون غمار التنافس كبيراً عددهم، فقد كان للملك عدد من الأقارب الذين ظلوا يحتفظون بدعاواهم في أحقية وراثة العرش، وإزاء إصرارهم على ذلك؛ كثيراً ما كانت الحروب تنفجر بينهم.

وكمرحلة متقدمة في القرن الثاني عشر قدم مجتمع التسوانا نظاماً وراثياً أكثر تحديداً وانضباطاً، وأشد وضوحاً ودقة، فكان العرش يمرّ تلقائياً من الأب إلى أكبر الأبناء في ظلّ نظام أو تقليد «الزوجة الواحدة»، وإذا ماتت زوجة الملك من دون أن تترك أولاداً ذكوراً وتزوج الملك بغيرها، فوريثه هو أكبر الأبناء لهذه الزوجة الثانية؛ وإذا تعرض الابن الأكبر للوفاة أو العجز، يمضي العرش إلى من يليه في ترتيب السن (أي أكبر الأبناء الباقين في قيد الحياة). والأولوية ـ هنا ـ أساسها ترتيب السن أو الميلاد: فأكبر الأبناء هو أقدم بالنسبة إلى من يليه، ومن ثمّ له الأولوية عليه، والثاني أقدم بالنسبة إلى الثالث وأولى منه... وهكذا. والخط الرئيسي له الأولوية في الترتيب على الخطوط الجانبية أو الملحقة؛ فبعدما يمرّ العرش على أولاد الابن الأكبر وأولاد الإخوة جميعهم من دون أن يجد من يرثه ينتقل إلى أكبر أبناء العم الأكبر، وهكذا. هذا في ظلّ نظام الزوجة الواحدة[8]. أما في ظلّ نظام تعدد الزوجات فكان ترتيب الزوجات في المكانة هو المحور الأساسي لنظام الوراثة؛ فالزوجة الفضلى في الدرجة لدى الزوج يرث أبناؤها العرش وفق ترتيب ميلادهم، ثمّ يليهم أبناء الزوجة الثانية في الدرجة، وهكذا. وهو نظام يبدو في غاية الدقة، كما أنّه آية في الضبط والوضوح، وأهم ما فيه أنّه لم يدع ثغرة للتنافس، وهذا هو أخطر ما فيه أيضاً؛ ذلك بأن التحديد الصارم قد يأتي بحاكم أخرق أو ضعيف[9].

ظهر تطور آخر في نظام الوراثة في خطّ الذكور في مجتمعات الأنكول في أفريقيا أيضاً. فقد توخى هذا التطور تحقيق هدف أكثر تقدّماً، وهو الاهتمام بنوعية الحاكم وكفاءته الشخصية؛ فقضى هذا التطور بأن يتم اختيار الخلف بعد وفاة الملك بناء على قاعدتين: أولاهما صلة النسب أو الدم في خطّ الأبوة وعلى أساس مبدأ البكورة، وثانيتهما معيار الأفضلية، على أساس قوة الخلف

(٨) Issac Schapera, *A Handbook of Tswana: Law and Custom* (London: Oxford University Press, 1955), p. 53.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٤-٥٦.

وشجاعته. وكانت هناك معايير لقياس أو اختبار قوة الخلف من أبناء الملك. تمثل هذا الاختبار ـ عملياً ـ بالحرب التي كان يشعل ضرامها ذلك الصراع الحتمي بين الإخوة التي كانت غالباً ما تستمر حتّى يظفر أقواهم بالنصر في حين كان مصير المهزوم فيها ملاقاة الموت. والجديد أيضاً في هذا النمط هو أن يكون لكل منافس مؤيدوه وأنصاره الذين سيدخل بهم المعركة؛ ولا شكّ أن طلب التأييد أو البحث عنه من جانب المتطلع إلى العرش لدى الجماهير كان يمثل وجهاً من أوجه المشاركة الشعبية كما كان يجعل حسم قضية انتقال السلطة بأيدي الرعايا ولو جزئياً بعدما ظلت طويلاً أسيرة القصور الملكية. معنى ذلك أنّها انطوت ـ على الرغم من العنف ـ على ملمح ديمقراطي. المهم أن حرب التولية أو التنصيب لخلف ما، التي بدت أول وهلة وكأنها حالة من الفوضى، قد عملت على استئصال هؤلاء الطامعين في العرش، فجميعهم بعد المعركة إنما يقفون إلى جانب الظافر بها؛ وعليه فهي كانت أحد عوامل تأمين السلطة[١٠]؛ وكأن النظام قد رضي أو اختار لنفسه أن يشهد معركة دورية كلّ فترة ـ معلوم وقتها ومداها ـ في مقابل الاستقرار طوال حياته. هكذا بدأت الوراثة في خطّ الذكور بهدف الحفاظ على استمرارية الوحدة السياسية القائمة، ثمّ استهدفت تحقيق الاستقرار، ثمّ توخت هدفاً أبعد وهو الحصول على حاكم جدير ذي كفاءة.

نموذج آخر للنظام الوراثي لم يكن أكثر تطوراً، ولكنه كان أعمق اختلافاً وأشد غرابة، وهو انتقال العرش عن طريق المصاهرة أو الزواج الخارجي. ظهر هذا التقليد في أوروبا، وتحديداً لدى القبائل اللاتينية القديمة عند الملوك الرومان. وقد انتقل العرش وفق هذا التقليد بالزواج الخارجي أو المصاهرة: انتقل من عشيرة إلى عشيرة داخل القبيلة، أو من قبيلة إلى قبيلة أخرى. وفي هذا النظام مضى العرش أو التاج كما مضى اسم القبيلة ولقبها في خطّ الإناث؛ ففي كلّ مصاهرة كان العرش يذهب مع الأميرة بنت الملك إلى زوجها الغريب صهر أبيها، بمعنى أنّه كان ينتقل إلى قبيلة أخرى. وكان من نتائج هذا الزواج السياسي الخطير الذي أحدث نقلة نوعية في العرش والتاج الملكي والذي قطع بالتالي خطّ السلالة الملكية. . . كان من نتائجه ألّا يستقر التاج في أسرة معينة، وألّا تقام

(١٠) Meyer Fortez and Edward E. Evans-Prichard, *African Political Systems* (London: Oxford University Press, 1940), p. 159.

سلالة ملكية على الإطلاق، وإنما يمضي العرش مع كلّ زواج لإحدى الأميرات ودونما توقع مسبق. في هذه الحالة كان عرس الأميرة هو نفسه مراسم تتويج هذا الزوج الغريب الذي ترك موطنه وقبيلته وأتى ليعتلي عرش مملكة أخرى في قبيلة عروسه، وليصاهر في ما بعد في ابنته رجلاً غريباً مثله ويعطيه عرشه الذي حصل عليه بالطريقة نفسها. وكان على أولاده الذكور الذين يحملون اسم الأم لا اسمه، أن يغادروا قبيلتهم إلى قبائل أخرى ربما يصاهرون فيها ويصبحون عليها ملوكاً، بينما تمكث الإناث في حظيرة الأم حتّى يأتي من يتزوجها ويتزوج العرش فيها. . . وهكذا. ولما كان النسب إلى الأم مسألة محورية لم نلمس اعتراضاً على ارتباط أميرة من أعلى المراتب الاجتماعية وأنبل الأصول العرقية برجل وضيع المولد ـ قياساً على نبالة مولدها وعراقة نسبها ـ ما دام قد بدا في نظر هذه الأميرة أنّه قرينها المناسب؛ ذلك بأنّه كان من المفترض أن لا ترضى هذه الأميرة لنفسها أن تحمل في أولاد إن لم يكونوا من «أب» مناسب؛ قوي من الناحيتين البدنية والعقلية؛ بعبارة أخرى افترضوا أن اختيارها رشيد(١١).

شاع مثل هذا التقليد أيضاً في أثينا، لدى الإغريق، وفي السويد؛ فذهبت العروش والتيجان الملكية مع الأميرات الوطنيات إلى أزواج أجانب. ورأى البعض في ذلك صيغة تناوبية لتوارث العروش ما دام أبناء الملك يذهبون للزواج من أميرات أخريات في ممالك أخرى كما تتزوج أخواتهن، وما دام العرش ينتقل مع كلّ مصاهرة؛ وهذا صحيح، لكن ينبغي أن نؤكد أنّها كانت عشوائية ومن دون تنظيم أو ترتيب. وقد حدث ذلك في التقاليد الإسكندنافية أيضاً، حيث النساء ـ لا الرجال ـ هن القنوات التي كان الدم الملكي يجري فيها ـ ومنها يتدفق. بعبارة أخرى، كن بمنزلة مسالك أو مسارات تحديد صلة النسب الملكية. على هذا الأساس انتحل العروش أزواج أغراب عن طريق مصاهرة الملك في ابنته الأميرة التي تحمل الدم الملكي وتنقل معه العرش إلى هذا الغريب الذي ترى أنّه جدير بمضاجعتها، فتسلمه المملكة كما تهديه نفسها ليلة زفافها. ولعله كان منطقياً أن يصير للقوة البدنية والجمال دور مهم في اختيار هذا القرين الغريب الذي سيلي عرش أبيها؛ ففي بروسيا مثلاً كان سباق الخيل بين المتنافسين على الأميرة والعرش هو الفيصل، والفائز في السباق هو

(١١) James G. Frazer, *The Golden Bough: A Study of Magic and Religion* (New York: The Macmillan Company, 1953), pp. 177-179.

من يتم تتويجه، وكان سباق القوارب في «عيد الزهور» في المجتمعات اللاتينية القديمة هو المحكّ. وثمة شكل آخر للسباق كان معمولاً به؛ مضمونه أن تمتطي العروس (الأميرة) جوادها وقد تقلدت السوط، وأن تنطلق يتعقبها في سباق مصيري هؤلاء الطامعون في العرش وفي الزواج منها، ومن يلحق بها وجبت له المكافأة. لكن السوط الذي تقلدته كانت تملك الحق في استخدامه لإبقاء هذا الذي لا ترغب في الارتباط به ـ حتّى وإن لحق بها ـ بعيداً منها، مفضِّلةً من قررت اختياره في قلبها قبل بدء السباق، ومهيِّئة له فرصة اللحاق بها. وكانت مكافأة الفائز دائماً، وفي كلّ أشكال السباق، كبيرةً جداً: عروس ومملكة[١٢].

النمط الثالث في الوراثة هو خلافة الأمومة، بمعنى أن تسير الخلافة الوراثية في خطّ الأم، وقد عُرِف هذا النمط لدى قبائل السمبا في أفريقيا، وفيه تُشتَق علاقة أو صلة النسب من الأم، وستكون العشيرة في هذه الحالة بالطبع «مؤسسة إناث» تضم الأخوات وأولادهن البنات اللاتي سيمرّ العرش من خلالهن، وسينتقل دائماً إلى ذكور لكن من خلال الإناث أمهاتهم؛ فينتقل من الأخ إلى الأخ الذي ينتسب معه لأمه، ثمّ إلى ابن الأخت ومنه إلى إخوته الذكور من الأم، وإن لم توجد الأخت أو لم يكن لها أولاد، فإلى ابن الخالة. والأولوية دائماً لأبناء الأخت ـ ما وجدوا ـ على أبناء الخالة. وقد عُرف هذا النمط لدى قبائل التوكا في زامبيا في عموم قوانين الوراثة[١٣].

أما النمط الوراثي الرابع فهو الوراثة «التناوبية» وهو أكثرها تطوراً وأقلها انتشاراً أو شيوعاً. والخلافة التناوبية يتم فيها تداول العرش بين أكثر من فرع داخل القبيلة أو بين أكثر من قبيلة في الكيان السياسي الواحد. يتأرجح هذا النظام ما بين المنافسة المفتوحة على العرش، وبين أيلولة العرش بناء على قواعد صارمة وتحديد متقن، وهو ساد بين قبائل الجونغا والنيوب في أفريقيا.

ويرى جودي أن نظام الوراثة التعاقبية هو نظام توزيع للسلطة ووراثة بعيدة، على عكس نظم الوراثة العادية التي تعني تركيزاً للسلطة ووراثة قريبة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٢.

(١٣) Fortez and Evans-Prichard, Ibid., p. 89, and Ladislay Holy, *Strategies and Norms in A Changing Matrilineal Society: Descent, Succession, and, Inheritance among the Toka of Zambia* (London: Cambridge University Press, 1986), p. 92.

(أي وراثة الأقرب في صلة النسب أو الأكثر موالاة في درجة القرابة). وهي تشبه في رأيه تداول السلطة بين الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية؛ فكلا النظامين في رأيه يتيح للتكوينات السياسية اعتلاءً شرعياً للسلطة العليا أو ـ على الأقل ـ تطلعاً مشروعاً إليها؛ وبالتالي ستنتظر كلّ مجموعة دورها في تولي السلطة ما لم يصبها الدور بالفعل. وكلاهما أيضاً يضع قيوداً على أوتوقراطية الملوك أو الحكّام في السلطة، فالمجموعة التي تظل خارج السلطة تكون دائماً بمنزلة مرتكز أو نقطة يتمحور حولها ويلتف هؤلاء غير المقتنعين بالحاكم الذي يشغل السلطة[١٤].

هكذا ظلت الوراثة طوال اثنين من العصور الألفية بمنزلة التسويغ الأساسي والشرعي لنقل السلطة العليا، لا في أفريقيا وآسيا وحدهما وإنما في أوروبا أيضاً. وحتّى الممارسات الأخرى التي أخذت بأنماط غير وراثية، كثيراً ما اختلطت بها مفردات النمط الوراثي. ويمكن القول إن كلّ الأنماط الأخرى في نقل السلطة العليا ـ عدا الكاريزما ـ ظهرت وانتعشت تحت رداء النظام الوراثي، وكان أفول نجم النمط الوراثي راجعاً إلى عدم ملاءمته التغيرات النظامية والهيكلية والحضارية والاجتماعية التي قوضت شرعية هذا النمط وفرضت البحث عن بدائله. يقوم النمط الوراثي على أساس صلة «الدم الملكي» (Royal Blood) أو نسب القرابة للملك أو الانحدار من السلالة الملكية أو الانتماء إليها (Proximity of Blood)؛ فالأصل فيه هو منح أحقية وراثة العرش لكل الذين ينحدرون من سلالة الملك (Reigning Dynasty) الحاليّ أو السابق، فهم أمراء أو حكام بالوراثة ومحسوبون تلقائياً على خطّ الخلافة (Line of Succession)، ويبقى بعد ذلك أن يتم تنظيم عملية التتابع أو التعاقب على العرش وفق معايير معينة أهمها درجة القرابة ومستوى الأهلية أو الجدارة. وهو بذلك قد يبدو نمطاً بسيطاً، لكنّ بساطته قد تكون خادعة أو ظاهرية، حين يشعر كلّ الأقارب بأحقيتهم في وراثة العرش[١٥].

تاريخياً تمثلت أسانيد النمط الوراثي بمجموعة من العوامل الهيكلية، منها

(١٤) Jack Goody, *Succession to High Office*, Cambridge Papers in Social Anthropology (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1966), pp. 157-159.

(١٥) Dankwart R. Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley and Sons Inc., 1966), p. 110.

وجود تنظيم اجتماعي قبلي أو عشائري تسوده علاقات الولاء الشخصي، كما تشيع فيه القيم التعبيرية أو الرمزية، ومنها ما هو أيديولوجي؛ مثال ذلك ملاءمة هذا النمط لهذا المجتمع العشائري من حيث وجود اعتماد سياسي متبادل بين الملك وعشيرته؛ فكان كلّ من يريد التاج على يقين من أن أبناء قبيلته هم خير معاونيه؛ وفي المقابل كان قربهم منه يعني - من جانبهم - تعاظم احتمال تمكينهم من اعتلاء عرشه فور رحيله. وثمة أساس أيديولوجي آخر وهو فكرة تجنب الصراع على السلطة، وذلك من منطلق أن إباحة السلطة للجميع ستعطي نتائج مدمرة للجميع وأن حصرها في السلالة الملكية سيسحب بعض القيود على هذا الصراع؛ لأن أفراد العشيرة غالباً ما يتفقون في ما بينهم على أحدهم دونما حاجة إلى استعراض القوة. إن فكرة تجنب الصراع هي التي جعلت كثيراً من الشعوب القديمة تقبل السلطة الوراثية، لكن تحقيق ذلك بات مرهوناً بتحديد خطّ الوراثة انطلاقاً من أن ذلك هو من أولويات هذا النظام. يمكن الحديث أيضاً عن أساس أيديولوجي ثالث، وهو قناعة الشعوب بأحقية الأسر الملكية في الحكم وثقتهم بها، إما لأسباب كاريزمية سبق ذكرها، وإما لأن أبناءها يشهدون تربية خاصة في البلاط الملكي، وإما لأنها متفرغة لشؤون الحكم والسياسة ولها فيها خبرة طويلة، وإما لشعور البعض بأن السياسة ليست من شأنهم، وإما لكل ذلك جميعاً[١٦].

يأخذ النمط الوراثي عدداً من الصيغ والأساليب؛ ذلك بأن الأساس في تحديد دائرة الخلافة الوراثية ليس صلة الدم فقط وإنما المصاهرة أيضاً التي قد تكون من بين المحددات. معنى ذلك أن هناك من ينحدرون من سلالة الملك (Descendants)، وهناك المنتمين إلى السلالة أو إلى التاج (Dynasts) الذين تتسع بهم الدائرة لتضم - إلى جانب المنتسبين بالدم - مَن جاءت المصاهرة بهم وأعطتهم حقّ الانتماء إلى التاج الملكي. الجدير بالذكر هنا أن زواج المتعة - على الرغم من شرعيته - لا يرتب أدنى حقوق للزوجة ولا لمن تنجب. وعليه قد تشمل دائرة الخلافة الوراثية - إلى جانب المتنافسين على العرش - هؤلاء المتطلعين إليه أو الذين يدّعون الحق فيه (Claimers)، ثمّ هؤلاء الذين لا يزالون كامنين أو محتملاً ظهورهم (Potentials and Possibles). معنى ذلك أن ثمة عنصرين أو محددين يعملان معاً في بناء إطار معين أو صيغة معينة يكتسبها

---

(١٦) Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, p. 48.

النمط الوراثي، فينتج لنا من تداخل هذين العاملين واختلاطهما أو خلطهما عددٌ من التباديل والتوافيق من أنواع هذا النمط التي يصعب تحديدها حصراً. يتمثل المحدد الأوّل بالمسار الذي تمضي فيه الوراثة أو الخط الذي يسير فيه ـ أو يمرّ منه ـ التعاقب على العرش؛ أما المحدد الثاني فهو كيفية تنظيم هذا المسار ودرجة تقييد هذا الخط أو تحديده. وفي مسار الوراثة يقف خطّ الأب في مواجهة خطّ الأم، كما يقف خطّ الأبناء في مواجهة خطّ الإخوة، وكذلك خطّ الذكور في مواجهة خطّ الإناث. ومن حيث تنظيم هذا المسار ومدى تقييده أو درجة تحديده، تقف الوراثة المغلقة، أيّ التي يتم تحديدها بقواعد صارمة بحيث تنطبق في النهاية على شخص بعينه، في مواجهة الوراثة المفتوحة أيّ التي تترك للتنافس بين كلّ المنتمين إلى التاج الملكي، وبينهما درجات متفاوتة بحسب عدد القيود الواردة في التحديد ونوعياتها. الجدير بالذكر أن هذه القيود قد تكون توجيهية أو إرشادية، وقد تكون تفضيلية ـ أيّ تقوم على المفاضلة بين أشخاص لهم جميعاً حقّ وراثة العرش، وتتم المفاضلة بينهم على أساس معايير معينة كالكفاءة أو الجدارة أو اللياقة، وقد تكون سياسية بمعنى أنّها متروكة لظروف المرحلة التي تثار فيها قضية انتقال السلطة ومتطلباتها.

ينطوي النظام الوراثي على بعض المشكلات أو الصعوبات، التي ترتبط بطبيعة النمط نفسه، لا باستحقاقاته التطبيقية. بعبارة أخرى قد توجد صعوبات تنجم عن كيفية استخدام المبدأ الوراثي أو تطبيقه وهي تختلف من مجتمع إلى آخر؛ وهي كثيرة إلى الحدّ الذي يستحيل معه حصرها؛ والسبب في ذلك هو أن النمط الوراثي قد تتعدد أوجهه في التطبيق إلى ما لا نهاية، وبالتالي ليس غريباً ولا مدهشاً أن نعثر بين أوجهه تلك على ما يمكن عدّه من أفضل صيغ انتقال السلطة؛ وفي الوقت نفسه قد نصادف ما يعد حقيقة أسوأها على الإطلاق؛ أيّ أنّه يتسع في التطبيق ليشمل توليفة تمتد من أفضل الصور إلى أقصاها تردياً أو أكثرها رداءة؛ وأبسط دليل هو أن النمط الوراثي الذي قدم أرقاماً فلكية في مدّة بقاء الحاكم في السلطة والتي وصلت إلى تسعين عاماً هو نفسه الذي ضرب الرقم القياسي في قصر مدّة الحاكم في السلطة والتي تهافتت إلى مجرد يوم واحد أو مجرد سواد ليل. وعموماً ليس المقصود بالمشاكل التي سيرد ذكرها تلك النوعية المرتبطة بالممارسة أو التطبيق، بل تلك الناجمة عن مضمون المبدأ الوراثي نفسه، أو المنبثقة من طبيعته. من أهم هذه الصعوبات أو المشكلات ما يلي:

أ ـ مشكلة «الرجل الثاني في الدولة» أو «ولي العهد»، وهي الناجمة عن

تعيين أو تحديد الخلف بصورة قاطعة قبل خلو كرسي الرئاسة. وبناء على هذه المشكلة ـ من ثمّ ـ أو بسببها، ينشأ الصراع بين السلف شاغل السلطة، وهذا الخلف المحدد أو المعين أو الوريث المسمّى أو ولي العهد المنتظر(١٧).

ب ـ مشكلة الوكالة، وهي تحدث في نظام الوراثة الذي يمرّ من الأب إلى الابن؛ حيث وريث العرش يكون قاصراً، ويسميها جودي مشكلة «العم الخاتل» (The Wicked Uncle) بزعم أو بدعوى أن الوكيل غالباً هو العم. وقد تؤدي الوكالة إما إلى التخلص من الوريث القاصر، وإما إلى استقرار السلطة في أيدي هؤلاء الذين يمكن تسميتهم «صانعي الملوك»(١٨).

وللنظام الوراثي عدد من المزايا أهمها أنّه يستبعد مشكلة احتمال حدوث فراغ في السلطة أو على الأقل يحد من خطورتها، فهو نظام ـ كما يراه البعض ـ من النظم الأوتوماتيكية القليلة التي تضمن تقديم خلف للسلطة تلقائياً بمجرد رحيل شاغلها من دون أدنى شعور بوجود فراغ فيها، ومن ثمّ يجد المبدأ أو الشعار الفرنسي الذي يقول «مات الملك عاش الملك» (Le roi est mort vive le roi) صداه حين يكون هناك تحديد واضح وقاطع للخلف. . . إن مغزى هذا الشعار هو أنّه لا فراغ في كرسي العرش. ثمّ إن هذا النظام حين يخضع للتنظيم بصورة معقولة بحيث يسمح بقدر من التنافس فهو سيضمن قدوم شخص مناسب إلى العرش، ومن ثمّ يؤمّن عملية انتقال السلطة؛ بمعنى انتفاء العنف من ناحية، وخلق «توقع عام ومسبق» حول تعاقب الحكام من ناحية أخرى.

لم يعد هذا النظام معمولاً به اليوم إلا في عدد قليل من البلدان، هي بلدان المغرب وليسوتو وسوازيلاند في أفريقيا. وفي آسيا فهي السعودية والكويت والأردن وقطر والبحرين وعمان والإمارات العربية، وكمبوديا، وماليزيا، واليابان، وموناكو، وتايلاند التي يسودها نظام عسكري في إطار ملكية اسمية، ونيبال، وبروناي التي تأسست حديثاً عام ١٩٧٠، وتونغا في المحيط الهادي. أما في أوروبا فهناك ممالك اسمية أو شرفية مثل المملكة المتحدة وبلجيكا والدنمارك والسويد ولوكسمبورغ وهولندا ونيوزيلندة والنرويج وإسبانيا وأندورا؛ وهي ممالك محايدة يمثل الملوك فيها مكانة شرفية.

---

(١٧) Gewendolen M. Carter and John H. Herz, *Government and Politics in the Twentieth Century* (New York: Praeger Publishers, 1973), p. 162.

(١٨) Goody, *Succession to High Office*, p. 35.

٢ ـ النمط الانتخابي

تتطلب كلّ حالة انتقال للسلطة درجة من القبول والرضا الشعبي، حتّى تلك التي تقوم على أساس القوة تبحث لها عن ثغرة تحقق لها هذا القبول. ووفق هذه المقولة يمكن تلمس جذور المبدأ الانتخابي وأبجدياته في المجتمعات القديمة، لكن في أشكال بدائية. وإذا كانت مقدمات هذا النمط قد ظهرت مع الوراثة هي الأخرى في بعض الأحيان إلا أنّها كانت مناهضة لها في معظم الأحيان، فلم تكن البوادر الانتخابية مألوفة أبداً للوراثة بأي حال من الأحوال، والانتخاب هو النمط الوحيد الذي وقف من الوراثة موقف «الندية» ثمّ التنافس معها، ثمّ إزاحتها أو إحلالها والتربع مكانها كبديل كامل لها في النهاية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فكما كان تاريخ الانتخابات هو تاريخ الإقلاع عن الوراثة بصورة أو بأخرى، فإنه يمكن القول بالدرجة نفسها إن تاريخ الانتخابات هو نفسه تاريخ أوروبا في كفاحها الطويل لتقديم بدائل للنمط الوراثي، غير أن أفريقيا لم تكن محرومة نيل هذا الشرف. . . لم يفتها الشرف على الأقل في المرحلة الأولى؛ ففي الغونغا (شمال غانا) كما في غيرها من الوحدات السياسية الأخرى في القارة، كان تتويج الملوك يتم عن طريق «ممثلين» عن كلّ الجماعات السياسية التي استبعدت من دائرة انتقال السلطة. وكان هؤلاء الممثلون في رأي جودي بمنزلة مقترِعين في حدود إمكان رفضهم إجراء مراسم التنصيب لهذا الأمير الذي لا يوافقون عليه. ويرى جودي أيضاً هذا التعيين عن طريق مجلس ـ الذي عرفته بعض المجتمعات الأفريقية ـ يحمل ومضة انتخابية، حيثُ القرار النهائي أو الأخير في التعيين هو قرار انتخابي(١٩).

لكن أوروبا كانت أسبق بالطبع، فقد قدمت أثينا منذ القدم تجربة ديمقراطية فريدة لم تزل تبدو كمعجزة في وقتها، ثمّ طور الرومان مؤسسات نيابية، ونادوا بجدوى النظم غير الوراثية في حكم الأمم الكبيرة. وتمثلت عبقرية الرومان بتبنيهم بعض عناصر التجربة الإغريقية في كيانات سياسية أكبر وأضخم من التي كانت للإغريق أو لمن سبقوا الرومان وعاصروهم على السواء، وفي القرن الحادي عشر أسسوا مجلساً كان بمنزلة هيئة شرعية لانتخاب البابا، هذا في الجنوب. وفي الشمال قدم الجرمان أفضل النماذج الانتخابية التي عرفت قبل

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

القرن السادس عشر؛ فكان الحاكم يصل إلى السلطة على أساس قدرته على جذب المؤيّدين، بل أكثر من ذلك أنّه كان يفقد سلطته بمجرد فقدانه هذا التأييد. كان هؤلاء المؤيدون يؤلفون «هيئة ناخبة». وفي الوقت نفسه كان يتم اختيار الملك في إنكلترا عن طريق ممثلين؛ ومن ثمّ كانت الريادة في العصور الوسطى لأوروبا في تقديم سلطة منتخبة غير مسبوقة(٢٠).

وفي نهاية العصور الوسطى انتشرت في أوروبا الهيئات الدستورية، من مجالس نواب ولجان شعبية وغيرها، إلى أن أرسيت الأسس النظرية للحكومات الجمهورية في نهاية القرن الثامن عشر. وكانت المذاهب السياسية والفلسفية التي ساعدت على ظهور الثورتين الأمريكية ثمّ الفرنسية قد أصبحت ثقافة عامة للإنسان الغربي. ثم كان من الطبيعي كذلك أن تأخذ المبادئ النظرية للديمقراطية صيغاً تطبيقية. وما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من تطور في الاتّجاه نفسه لم يكن أقل أهمية؛ فقد عرفت الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر نظماً انتخابية تنافسية حرة مستقرة في كما كانت الحال في أوروبا الغربية. وبوجه عام، ظلّ النظام الانتخابي معمولاً به في هذه الدول بنجاح إلى درجة استمراره حتّى اليوم.

النمط الانتخابي بالفعل هو أفضل الوسائل التي عرفتها الشعوب في تغيير حكامها حتّى الآن وإن يكن بشروط، وهو النمط الذي نقل الخلافة السياسية من دهاليزها المظلمة إلى الساحات الشعبية العريضة، فبعدما كانت القضية تحسم في قصور الملوك أو في دواوين الحكم أو في دوائر النخب، أصبح الاحتكام فيها إلى الإرادة الشعبية، كما أصبح لكل القوى السياسية في المجتمع فرصة التطلع إلى السلطة العليا تماماً كما صار لكل مواطن الحق في اختيار من يحكمه. وفي الوقت نفسه، غدت الكفاءةُ السياسية هي المعيار الأساسي في تولي السلطة، والمنافسةُ السياسية هي السبيل الوحيد للوصول إلى هذه السلطة. باختصار، إنه النمط الذي أمّن عملية انتقال السلطة ووضع لها القواعد والترتيبات الواضحة والمعروفة سلفاً والمقبولة من الجميع، وبالتالي ألغى استخدام القوة في هذا المضمار إلى الأبد؛ أو نأى بعملية انتقال السلطة بعيداً عن العنف بمعناه المادي السافر، فذهب بها إلى صناديق الاقتراع بعدما كانت عند فوهات البنادق، وجعل مسألة حسمها رهناً بتلك الصناديق

(٢٠) Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, pp. 12 and 137.

لا بالرصاص (By Ballots not by Bullets) أو بالأصوات لا بالسياط. وهو النمط الذي جعل انتقالَ السلطة مسألة دورية وجعل تداولَها ممكناً ومتاحاً، وجعل مساءلةَ الحكام حتمية، ومصالحَ الجماهير في قائمة أولويات الحاكم ما لم تكن هي الفيصل في تغيير الحكام أو الإبقاء عليهم. وهو الذي أعمل تكافؤ الفرص بين المتنافسين على السلطة، وكرّس قيم الحرية والمساواة في المشاركة، وفتح الباب للتعددية السياسية ولسيادة القانون واحترام رأي المخالفين أو الأقلية. ثمّ هو النمط الوحيد ـ ربما ـ الأكثر قدرة على تصحيح أخطائه وعلى تطوير ذاته؛ ذلك بأنّه يملك آليته للتصحيح والمراجعة بما يعني أنّه يقدم ضمانات بقائه واستمراره[٢١].

تأخذ الانتخابات عدداً من النماذج من حيث أوجه الاقتراع، وتحديد هيئة الناخبين، وقواعد الترشُّح، والنسبة المطلوبة للفوز فيها[٢٢] وتفترض الانتخابات الحرة التي يقوم عليها النمط الانتخابي توافر عدة شروط أهمها: تعدد البدائل موضوع الاختيار، وحرية معرفة هذه البدائل ومناقشتها، وتكافؤ الفرص لكل المتنافسين ومؤيديهم لممارسة الدعاية، وتساوي الأصوات بمعنى أن تكون هناك أوزان متساوية لأصوات الناخبين؛ إذ قد تتفاوت هذه الأوزان حين يختل التناسب ـ في تقسيم الدوائر الانتخابية ـ بين أعداد الناخبين وأعداد المقاعد المخصصة للدائرة[٢٣].

معنى ذلك أن النمط الانتخابي في نقل السلطة يتوافر على عدد من المزايا؛ فهو النمط الوحيد الذي يحدد مدّة الحاكم في السلطة، ويحددها بصورة معقولة، إذ تراوح بين أربع وثماني سنوات؛ الأمر الذي يسمح بتغيير دوري ومنتظم كلّ فترة، ومن ثمّ فهو يضع الحاكم موضع الاختبار والمعاقبة بعدم إعادة انتخابه. هذا فضلاً عن إتاحة الفرصة لقدوم حاكم جديد وأفكار وسياسات ودماء جديدة كلّ فترة بما يتوافق مع طبيعة التغير الاقتصادي

---

(٢١) David Collier and Steven Levitsky, «Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research,» *World Politics*, vol. 49 (April 1997), pp. 430-451.

(٢٢) انظر: سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف، **نظم الانتخابات في العالم وفي مصر** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤)، ص ٥ ـ ١٩٨٠١٦.

(٢٣) صلاح سالم زرنوقة، **المنافسة الحزبية في مصر** (القاهرة: دار المحروسة للنشر، ١٩٩٥)، الفصل الأول، و Thomas L. Brunell, *Redistricting and Representation: Why Competitive Elections are Bad for America?* (London: Taylor and Francis Group, 2008), pp. 16-28 and 113-125.

والاجتماعي العام. وهو النمط الوحيد الذي يكرس قيمة المنافسة لا الصراع، والمنافسة ـ كما هو معروف ـ تتم على أساس قواعد منظمة وتمر بإجراءات محددة وتستخدم فيها أدوات مشروعة، ونتائجها مقبولة من كلّ الأطراف، أو على الأقل يسلم بها الجميع. وبالتالي فهي تتسم بالشرعية، وتسكب هذه الشرعية على الحاكم الجديد أيضاً. وهذا النمط هو الوحيد الذي يسمح بإجراء تغييرات تجعل النظام في حالة من «التجدد»، وتعظم قدرته على التكيف مع المحيط السياسي العام. وهو النمط الوحيد أيضاً الذي يعالج شقي قضية انتقال السلطة معاً؛ الشقّ الذي يتعلق بإنهاء مدّة الحاكم في السلطة، والآخر الذي يخص تولية الحاكم الجديد. . . فهو يعالجهما على نحو قانوني ومنظم. فضلاً عن أنّه لا يسمح بفترة فراغ في السلطة، ولا يسمح غالباً لشاغل السلطة بتغيير النظام الذي وضعه على قمته، ويضمن ترتيب عملية انتقال السلطة قبل خلو كرسي الرئاسة (Pre-emptive Succession).

لكن على الرغم من كلّ هذه المزايا فهو النمط الوحيد الذي يمكن تقمصه شكلاً بلا جوهر أو مضمون، وهو الوحيد الذي يمكن أن يتسع لكل العيوب، وأن يكون مستودعاً لابتكار كلّ ألوان المناورة السياسية والتحايل على الجماهير، وهو الوحيد الذي في تفاصيله تكمن شياطين التلاعب والتحريف. ومن العيوب التي تعتري النمط الانتخابي الغش والتدليس أو تزوير نتائج الانتخابات. يذكر أوستين راناي أن كلّ حكومة في العالم لها سوابق من هذا القبيل، مشيراً إلى أن التمثيل ينطوي على كثير من العيوب؛ فلكل شكل من أشكال التمثيل عيوبه الخاصة به. ويرى روبنز بيرلنغ (أمريكي) أن النمط الانتخابي ليس نظاماً مثالياً؛ فانعدام المساواة وانعدام العدالة وكذلك العبودية كلها انتعشت في الولايات المتحدة الأمريكية في ظلّ هذا النظام. ثمّ يؤكّد «أن هذا النظام لا يمكن أن يعيش من دون معايير واسعة من العقيدة، ومن دون مستويات عالية من الوعي السياسي لدى قطاعات الجماهير، ومن دون إدراك عميق لإجراءات التنافس على السلطة. ومن المشكوك فيه أن يصمد هذا النظام في مواجهة المشاكل الاقتصادية الطاحنة»[٢٤].

ما يقوله روبنز صحيح؛ فهذا النمط يحتاج في تطبيقه إلى شروط مؤسسية

---

(٢٤) Austin Ranney, *The Governing of Men* (London: Dryden Press, 1975), pp. 145-146, and Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, pp. 160 and 270.

وقيمية ليس من السهل توافرها، وبالتالي يمكن القول إنّه النمط الوحيد الذي يمكن إجهاضه بسهولة في التطبيق. بعبارة أدق هو النمط الوحيد الذي يمكن تبنيه بتمامه من الناحية الشكلية مع التخلي التام عن كامل مضمونه، فيصبح وهماً أجدر من حقيقة. لذلك بات هذا النمط متهماً بالتدليس حتى في عقر داره؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم تخل انتخابات الرئاسة من مثالب أو سلبيات، ولعل نفوذ المال ـ في مجال تمويل الحملات الانتخابية ـ والإعلام الذي يضلل الرأي العام، قد تركا بصمات واضحة في كثير من الانتخابات التي جرت في الدول الديمقراطية. أضف إلى ذلك أنّه إذا صحّ تشبيه المجال السياسي بالسوق الاقتصادية ـ وهو صحيح ـ والمنافسة السياسية بنظيرتها الاقتصادية، ففي هذه الحالة قد يتم «تلقين الطلب»، أي تشكيل وعي الناخب وصياغة ذوقه بحيث يفضل برنامجاً بعينه، وفي هذه الحالة قد تصل المنافسة الكاملة إلى حالة من الاحتكار الكامل، وفي هذه الحالة أيضاً قد يتآمر المتنافسون على الناخبين[(٢٥)].

على الرغم من ذلك، انتهجت دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هذا النمط الانتخابي، وهي نظم الديمقراطية الليبرالية التي تأخذ في التعددية السياسية، والتي يتم تغيير الحكام فيها على أساس التنافس الحزبي الانتخابي الحر. لكن بعض نظم العالم الثالث ـ في غضون الحرب الباردة ـ حاولت تقليد هذه الدول؛ ولما كانت شروط هذا النمط غير متاحة ابتدعت هذه النظم أنماطاً انتخابية تناهض مبادئ الديمقراطية في الأصل. من هذه الأنماط اثنان: أحدهما يقوم على أساس الاقتراع غير المباشر، حيث تتولى جهة ممثلة للشعب ـ كالبرلمان أو التنظيم السياسي القائم ـ انتخاب واحد من بين عدد من المرشحين لمنصب الرئاسة. والثاني يقوم على أساس إجراء استفتاءات شعبية على مرشح ليس له منافس أو بديل؛ ويعد ذلك من قبيل الشكليات أو الرموز التي يستخدمها النظام لإضفاء الشرعية أو كسب التأييد الجماهيري. والحقيقة أن مثل هذا الإجراء في بلدان العالم الثالث كان يأتي كجزء من إتمام إجراءات نقل السلطة التي تتم على أساس نمط التعيين أو الانقلاب

---

(٢٥) وفي نظرية المنافسة الانتخابية، انظر: Melvin Hinish and Wolker Pollard, «A New Approach to the Spatial Theory of Electoral Competition,» *American Journal of Political Science*, vol. 25, no. 2 (May 1981), pp. 323-341, and David Austin-Smith, «The Spatial Theory of Electoral Competition: Instability, Institutions and Information,» *Government and Policy*, vol. 1, no. 4 (1983), pp. 439-459.

السياسي أو الانقلاب العسكري من دون أن يمثّل نمطاً قائماً بذاته(٢٦).

وبعد انتهاء الحرب الباردة وبداية عصر العولمة ومع انتشار الديمقراطية في كلّ دول العالم في ما عرف بالموجة الثالثة؛ أصبحت الانتخابات التعددية التنافسية آلية لانتقال السلطة في جلّ دول العالم. وعلى الرغم من ذلك لم تتمخض هذه الانتخابات عن تنافسية ولم تسفر عن انتقال للسلطة في أغلب الديمقراطيات الجديدة، إذ يعاد انتخاب أغلب الحكام في هذه الدول مرة أخرى ليظلوا في السلطة ولتكون الانتخابات مجرد طقوس تجديد أو تمديد لهم ولتصبح المنافسة مسألة شكلانية فارغة من أي مضمون حقيقي. وقد كثرت الدراسات التي تؤكد أن انتقال السلطة في هذه الدول على أساس انتخابات تنافسية لا يعكس إلا حالات فردية ولا يمثل اتّجاهاً عاماً بأي حال من الأحوال(٢٧).

وفي هذا الصدد يذكر عارون سيجال أن ٢٠ حالة انتخابات رئاسية أجريت في أفريقيا عام ١٩٩٤ لم تسفر أي واحدة منها عن تغيير الحاكم شاغل السلطة. ودرس كلّ من هوارد وروسلر ٥٠ حالة انتخابات رئاسية أيضاً أجريت في الديمقراطيات الجديدة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢ واستبعدا منها ما عدّاه غير تنافسي من هذه الانتخابات (على قاعدة أن حصول الحزب الأكبر على أكثر من ٧٠ في المئة من الأصوات يجعل الانتخابات غير تنافسية)، فوجدوا أن أكثر من ٧٠ في المئة من هذه الانتخابات لم تكن تنافسية. وعموماً توجد ٩٠ حالة انتخابية أجريت في ٥٢ دولة في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤ كان أحد المرشحين في ٦٧ حالة منها هو الحاكم الذي يشغل السلطة فيها، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز أو إعادة انتخاب الحاكم الحالي في ٥٩ حالة، في حين حصل انتقال للسلطة لأحد منافسي الحاكم الحالي في ٨ حالات فقط. وفي ٢٣ حالة من هذه الحالات

(٢٦) Wiener and Ozbudun, *Competitive Elections in Developing Countries*, chap. 1, and *Political Handbook of the World* (New York: State University of New York, 1950-1989).

(٢٧) Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991); Alexander Baturo, «Presidential Succession and Democratic Transitions,» Institute for Integration Studies (IIIS), Discussion Paper, no. 209 (March 2009), pp. 3-4; Matthew Ellman and Leonard Wantchekon, «Electoral Competition under the Threat of Political Unrest,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 115, no. 2 (2000), pp. 499-531, and Nic Cheeseman, «African Elections as Vehicle for Change,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 4 (October 2010), pp. 139-157.

الـ ٩٠ كان الخلف المسمّى واحداً من بين المتنافسين وقد فاز هذا الخلف في ١٠ حالات وانتقلت السلطة إلى أحد منافسيه في ١٣ حالة[(٢٨)].

يمكن تصنيف دول العالم اليوم من حيث استخدامها النمط الانتخابي التنافسي كآلية لنقل السلطة على النحو التالي: ديمقراطيات انتخابية يتم تداول السلطة فيها على أساس انتخابات تعددية تنافسية حرة وبصفة دورية، وهي النظم الليبرالية الغربية إضافة إلى بعض الديمقراطيات الجديدة التي نجحت في هذا المضمار؛ وديمقراطيات زائفة أو شكلانية (Pseudo Democracy) تتبنى الديمقراطية فقط من الناحية الشكلية ولكنها لا تزال سلطوية في جوهرها، وبالتالي فهي تعقد انتخابات تفتقد العدالة، وتفتقر إلى النزاهة، ولا تسمح بتداول السلطة في الغالب؛ ونظم دكتاتورية تجري انتخابات على قاعدة الحزب الواحد (أو التنظيم السياسي الواحد) أو تمارس الاستفتاء أو أنها لا تعرف انتخابات على الإطلاق[(٢٩)].

٣ ـ نمط التعيين

إذا كنا محقين في عدِّ «التعيين» نمطاً قائماً بذاته فذلك لسبب واحد، نظنه قوياً؛ وهو أنّه ارتبط بالنظم الدكتاتورية في كلّ أوجهها، واتكأت عليه هذه النظم في كلّ مراحلها التاريخية. ولعل ذلك منطقي ومن طبيعة الأمور؛ إذ ما حاجة النظم غير التسلطية، أو بالأحرى الديمقراطية، إلى التعيين! أما في ما عدا ذلك فهو لا يمتلك أي جدارة تجعله نمطاً في حدّ ذاته؛ فقد ولد التعيين وترعرع في كنف الأنماط الأخرى. . . السلمي منها والعنيف، وبالتالي تعدد آباؤه حتى أصبح مجهول النسب وربما صار لقيطاً في بعض الأحيان. والحقيقة أننا لم نعثر له على شهادة ميلاد؛ لكن الثابت أنّه عانق أغلب الأنماط أو كانت له مع كلّ نمط مماحكة من نوع ما. تاريخياً، يبدو أن نمط التعيين كان دخيلاً على النظام الوراثي إلى حدّ الاختفاء في ثناياه أو الاختباء في تضاعيفه؛ وكان ذلك بمنزلة

---

(٢٨) Bruce Bueno De Mesquita [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004); Aron Segal, «Can Democratic Transition Tame Political Succession?,» *Africa Today*, vol. 43, no. 4 (October 1996), pp. 369-372, and Marc Howard and Philip Rossler, «Liberalizing Electoral Outcomes in Competitive Authoritarian Regimes,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 2 (2006), p. 368.

(٢٩) «Electoral Calendar,» Maximiliano Herrera's Human Rights Site (2010), <http://www.mherrera.org>.

إجراء لازم ومطلوب لتجنب بعض عيوب النظام الوراثي في التطبيق أو لسد نقص فيه. وكانت دواعي اللجوء إلى التعيين تختلف من مجتمع إلى آخر؛ فكانت أحياناً بمنزلة إجراء تكميلي لسد ثغرة في النظام الوراثي المستخدم، وكانت أحياناً أخرى بغرض تجنب الصراع على السلطة وقطع الطريق على الطامعين فيها والمتربصين بها، أو بهدف اختيار الرجل المناسب وإضفاء الشرعية عليه. ثم تطور التعيين في ثلاثة مناحٍ: من حيث الجهة التي تقوم به وتمارسه، ومن حيث التوقيت الذي يتم فيه، ومن حيث المعايير التي على أساسها يتم.

أ ـ من حيث الجهة

هناك نموذجان من التعيين من حيث الجهة التي تمارسه ظهرا معاً وظلاّ حتى العصور الحديثة؛ وهما التعيين عن طريق السلف شاغل السلطة، والتعيين عن طريق هيئة أو مجلس أو لجنة. الأوّل عرفته مجتمعات المانشو في الصين القديمة حيث كان الإمبراطور يعين خلفه من بين الورثة الذين لهم حقّ ولاية العرش، والثاني كان معمولاً به لدى قبائل السوازي في أفريقيا(٣٠). والحقيقة أن أهم منحى للتعيين حصل عن طريق مجلس عرفته الإمبراطورية الرومانية في العصور الوسطى؛ فكان المجلس يتألف من الأعيان والشيوخ، ويتولى تعيين الإمبراطور في حدود قوانين الوراثة، ثمّ تقلص دوره إلى مجرد الموافقة على من يغتصب العرش؛ بمعنى أن يبارك المجلس خلافة الأمر الواقع (de facto). ومن الغريب أن ينتظر مغتصب العرش هذا التعيين الشكلي من جانب المجلس. لكن ثمة مفارقة مهمة وسمت هذا المجلس وأعطته مزية وهي أنّه كان صاحب الدور الحاسم في تعيين الخلف في حالة الخلو المفاجئ لكرسي الرئاسة. وعلى نحو مشابه لذلك، عمد الأمراء الجرمان إلى تعيين ملوكهم؛ سواء عن طريق نفوذهم السياسي وتدبير المؤامرات أو باستخدام قدراتهم العسكرية. وكذلك كان دور المرتزقة ـ حراس القصر ـ في الدولة العثمانية شبيهاً لذلك، إذ كانوا في بعض الأحيان يغتصبون العرش من السلطان حال حياته أو يستولون عليه بعد رحيله، ثمّ يعينون خلفاً له من أعضاء الأسرة العثمانية نفسها، وكان ذلك يتم في صيغة تآمرية بالاشتراك مع نساء القصر؛ وهو نوع مختلط من التعيين والقوة والوراثة. وقد تكررت حالات هذا التعيين في ممالك أوروبا الغربية في خلال

(٣٠) Hilda Kuper, *An African Aristocracy* (London: Oxford University Press, 1961), pp. 88-89.

القرن التاسع عشر وعادت بالعروش إلى سلالات بائدة أو سابقة عدة مرات[٣١].

ب ـ من حيث التوقيت

كان التعيين يحصل في مجتمع الباغندا في أفريقيا بعد ذهاب السلف. لكن هذا النموذج لم يكن مألوفاً بل مثّل استثناءً واضحاً؛ فالقاعدة هي أن يتم التعيين قبل رحيل السلف وخصوصاً إذا كان من يمارس التعيين هو فرد واحد، سواء كان السلف نفسه أو كان من ينوب عنه. وفي كلّ الأحوال، كان يراد بالتعيين وضع شخص بعينه في السلطة بما يعني تركها في يد أمينة من وجهة نظر السلف، أو تحاشيَ حدوث صراع على هذه السلطة بعد رحيله بما يعني تأمينها وقطع الطريق على المتربصين بها. هذا الأمر كان واضحاً في مجتمع المراتا في الهند القديمة في منتصف القرن السابع عشر، كما عرفت الدولة العثمانية الأسلوب نفسه؛ فكان التحديد المسبق للوريث من جانب السلطان قبل رحيله تقليداً شائعاً[٣٢].

ج ـ من حيث المعايير

كانت المعايير التي يقوم عليها التعيين دائماً هي القناعات الشخصية للملوك أو مصالح الهيئة القائمة بالتعيين، أو الرشى (التي سادت في مملكة النيوب غرب أفريقيا، وفي البلاط العثماني). ثم دخلت عناصر أخرى في التقييم مثل مدى قدرة الشخص المخاطب بقرار التعيين على ممارسة السلطة؛ وهي قدرة كانت تُفهَم من براعته في إدارة مؤامرات البلاط؛ مع التأكيد أن هذه المعايير لم تكن تخرج عن قواعد وراثة السلطة، أيّ أنّها كانت في حدود المفاضلة بين أصحاب الحق في وراثة العرش. ومن ثمّ كان غريباً ـ بل ومدهشاً ـ أن نجد معايير أخرى تتجاوز هذه القواعد وتذهب بالعروش إلى أغراب من خارج السلالة الملكية. . . هنا يأتي التعيين ليقطع ـ أول مرة ـ دابر الأسس التقليدية التي نهضت عليها قاعدة التوريث وهي صلة الدم (أو المصاهرة) وليُحشر في سلة السلالة الملكية أناسٌ أغراب عليها. . . وتلك هي أول طعنة نجلاء يسددها نمط التعيين إلى صدر النمط الوراثي، وهي لحسن الحظ أو لسوئه لن تكون الأخيرة في صراع هذا النمط مع الأنماط الأخرى في انتقال السلطة، كما سيلي على الفور[٣٣].

---

(٣١) Goody, *Succession to High Office*, p. 13.

(٣٢) Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, p. 36.

(٣٣) Gordon Tullock, *Autocracy* (Boston, MA: Kluwer Academic, 1987), p. 364.

عاش نمط التعيين فعلاً في صراع مع الأنماط الأخرى؛ هذا على الرغم من أنّه بدا في الماضي ـ كما يبدو في الحاضر دائماً ـ مساعداً أو مكملاً لها. تلك المفارقة ربما جاءت من طبيعة هذا النمط كمتطفل على غيره من الأنماط؛ ذلك بأننا لم نعثر عليه وحيداً في التطبيق، فلم نشهد انتقالاً واحداً للسلطة تمّ من أَلِفه إلى يائه على أساسه؛ وإنما رأيناه في كلّ حالاته وكأنه إجراء متمم لعملية هي باليقين تُجرى على أساس نمط آخر. وحتّى لو كان المراد هو في ذاته أو لذاته فقد كان لا بُدَّ من استدعاء غيره من الأنماط كغطاء له. من هذا الواقع التبست علاقته بالأنماط الأخرى؛ ففي الوقت الذي ذهب إلى الأنماط الأخرى ليكمل نقصاً فيها، فقد جاء هو بها إلى عنده لكي تدرأ الشبهة عنه. . . إنّه صراع التعاون أو تعاون الصراع الذي يحكي أو يحاكي قصة الإخوة الأعداء ـ إذا جاز التشبيه؛ وسوف يصبح ذلك مفهوماً جداً إذا ما عرفنا أنّه هو الذي أفرغ الأنماط الأخرى من مضامينها. وعموماً لم يكن نمط التعيين مقصوراً على النظم الوراثية فقط كما لم يقتصر تطفله على النمط الوراثي؛ بل تبلورت أشكاله في النظم غير الديمقراطية أو في النظم الأوتوقراطية بحسب وصف جوردون تولوك[٣٤]؛ وذلك على النحو التالي:

١ ـ في النظم الدكتاتورية التي عرفت قيادات كاريزمية، حيث تستغل هذه القيادة صورتها الجماهيرية في تعيين الخلف؛ إما لتجنب صراع قد يحدث على السلطة بعد ذهابها حيث غالباً ما تخلف وراءها فراغاً، وإما لضمان استمرار خط سياسي كانت قد رسمته[٣٥].

٢ ـ في النظم التسلطية التي تحكمها نخبة عسكرية جاءت إلى الحكم في إثر انقلاب عسكري. هذه النخبة التي ترسم صورة «قيادة جماعية من العسكر» والتي يطلق عليها مصطلح «الجانتا» (Junta) قد تفوض السلطة أو تمنحها إلى حاكم فرد مع وجودها بحيث يكون هذا الحاكم الفرد على رأسها، وقد تتحول هي إلى هذه الصيغة، وقد يعين قائد الانقلاب العسكري حاكماً آخر لفترة محددة يؤدي

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٤-٣٨٣، و Samy E. Finer, *The History of Government from the Earliest Times: Ancient Monarchies and Empires; The Intermediate Ages; Empires, Monarchies and the Modern State*, 3 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 483.

(٣٥) Webber, *The Theory of Social and Economic Organization*, p. 46; Janice M. Beyer, «Taming and Promoting Charisma to Change Organization,» *Leadership Quarterly*, vol. 10, no. 2 (Summer 1999), pp. 307-330, and Harold B. Jones, «Magic, Meaning and Leadership: Weber's Model and the Empirical Literature,» *Human Relations*, vol. 54, no. 6 (2001), pp. 753-771.

فيها دوراً معيناً، وقد يعين خلفاً له بعدما يقضي وطره في السلطة[٣٦].

٣ ـ في النظم الشمولية أو الأوتوقراطية أو الدكتاتورية التي تدعي الديمقراطية أو تتمحك فيها سعياً من الحاكم الدكتاتور إلى ترك السلطة في يدّ من يريد؛ سواء كان هذا الذي يريده من نفس جماعته النخبوية أو كان يشترك معه في عقيدته السياسية أو في الأيديولوجيا أو يتفق معه في المصلحة. أو في محاولة من الدكتاتور لتأسيس «سلالة حاكمة» بالتوريث؛ مثلما فعل الجنرال بوكاسا في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث عيّن ابنه في مكانة «ولي العهد» توطئة لخلافته، وكان ذلك قبل انقلاب عام ١٩٧٩ الذي أنهى هذه المحاولة. كذلك حاول حكام بتسوانا وكينيا وليبيريا وضع أبنائهم في مواقع قريبة من السلطة، لكن أياً من هؤلاء الأبناء لم يخلف أباه في السلطة. وعموماً فإن الأكثر شيوعاً هو أن يختار الدكتاتور خلفه من المقربين إليه في المناصب العامة أو من رجال الأعمال، مثال أوكرانيا (٢٠٠٤) أو من حزبه، مثال المكسيك[٣٧].

٤ ـ ما يشبه ذلك جرى عليه العمل في نموذج البيعة الإسلامي؛ ومضمونه أن «أهل الحلّ والعقد» ـ وهم مجموعة يُشتَرط فيها العلم والعدل والنزاهة والكفاءة، فضلاً عن تمثيل الأمة ـ هم أصحاب الحق في اختيار الحاكم الذي تبايعه جموع الأمة تصديقاً على هذا الاختيار. هذا النموذج لم يتواتر استخدامه في الواقع العملي، كما لم يمض استخدامه تاريخياً على وتيرة واحدة؛ لكن يبقى الأساس فيه هو أن مجموعة محدودة تباشر مسألة تعيين الحاكم الجديد[٣٨].

وتقوم هذه الأشكال على حقيقة التجانس بين السلف وخلفه؛ فالسلف يعين الشخص الذي يضمن أنّه لن يعرقل سلطاته وهو في الحكم، وأنه سيسير في ركابه من بعده، وسيمضي في نفس الاتّجاه ويحمل نفس التوجهات. ومن ثمّ فالصوت الحاسم في قضية انتقال السلطة ـ هنا ـ هو سوط الدكتاتور (أو اللجنة

---

(٣٦) George Egorov and Konstantin Sonin, «Do Juntas Lead to Personal Rule?,» *American Economic Review*, vol. 99, no. 2 (2009), pp. 298-303.

(٣٧) Arnold Hughes and Roy May, «The Politics of Succession in Black Africa,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 1 (1988), pp. 13-15, and Yung-Hwan Jo, «Succession Politics in North Korea,» *Asian Survey*, vol. 26, no. 10 (October 1986), p. 1099, and Baturo, «Presidential Succession and Democratic Transitions,» p. 3.

(٣٨) عبد الرازق السنهوري، **فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية**، ترجمة وتحقيق توفيق محمد الشاوي ونادية عبد الرازق السنهوري، سلسلة قضايا إسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١)، ص ١١٣ ـ ١١٥.

التابعة له التي تمارس مهمة التعيين بتوجيه منه). ولا شكّ أن الدكتاتور حين يعين خلفه إنما يبحث عن أسانيد لهذا السلوك ويوفر له الضمانات القانونية؛ حتّى لو وصل الأمر إلى حدّ تغيير الدستور أو تعديله. وقد يطرح الدكتاتور موضوع تعيينه على الاستفتاء الشعبي. وفي التقنين أخذت أوجه التعيين صورتين، هما: الأيلولة والاستخلاف. . . والصورتان تمثلان الترجمة العصرية والوجه الحديث للنمط الوراثي، فهما كالوراثة من حيث ضمان الاستمرار في السلطة؛ سواء بأيلولة الحكم للخلف الفرد أو باستخلاف الجماعة وتعاقب أعضائها على السلطة. وهما أيضاً كالوراثة في قيامهما على رابطة عضوية ـ هي ليست بالضرورة صلة الدم، وإنما وثاق التجانس السياسي والاجتماعي بين السلف وخلفه، ووشائج التماهي في الظروف وفي الثقافة وفي المصالح بين أعضاء الجماعة التي تمارس الاستخلاف. لذا يمكن تسمية هذا النمط مجازاً الوراثة «الانتقائية»[٣٩].

مرة أخرى نضبط نمط التعيين متلبساً بجريمة أخرى هي تحويل النظم الجمهورية إلى نظم وراثية بعدما عرفنا أنّه تمكن من تغيير الأسس التقليدية في النظم الوراثية. ويجب أن نلاحظ أن هذه الجريمة الثانية كانت جذراً حقيقياً لما حدث في بعض الجمهوريات في عصر العولمة، إذ تتحول إلى توريث السلطة، بما عرف بالجمهوريات الوراثية. ويجب التأكيد أيضاً أن نمط التعيين قد يبدو متناقضاً مع نفسه في تأثيره في النظم السياسية وفق الأنماط التي تتبعها أو تتبناها في نقل السلطة؛ لكنه تناقض ظاهري أو لا تناقض على الإطلاق. بل إنّه في غاية الاتساق حين يذهب إلى تفريغ كلّ نمط من مضمونه (المفترض) ويضفي عليه ملمحاً هو على عكس ما له، أو يسكب عليه صيغة مضادة أو يودعه خصائص ليست من طباعه. كذلك يجب التأكيد أن حيثيات الجرم في ما يفعله نمط التعيين في الأنماط الأخرى تتمثل بإنتاجه الدائم لحكام ضعاف على رأس نظم ضعيفة؛ فالحاكم في السلطة حين يعين خلفه إنما يبحث عن رجل ضعيف، تحسباً من تطاول هذا الخلف المحدد بصورة قاطعة على سلطاته؛ وكذلك سيفعل هذا الخلف الضعيف بدوره حين يبحث عن شخص أضعف منه للسبب نفسه، وهكذا. . . والنتيجة هي سلسلة من الحكام الضعاف لا يقطعها إلا انفجار التنافس على السلطة مع هذا الخلف

---

(٣٩) فاروق يوسف، **الثورة والتغير السياسي في مصر** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٤)، ص ١٨، وصلاح سالم زرنوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

الضعيف، أو ممارسة السلطة معه من طرفها الآخر ومن وراء الستار[٤٠].

وعلى الرغم من ذلك فقد ينطوي الأمر على بعض المزايا في بعض الحالات؛ مثل توافر الوضوح والتأكد، وتقديم خلف جاهز تنتفي معه حالات الفراغ المفاجئ في السلطة، وربما يحقق الإرادة الجماهيرية أو يعبر عنها؛ لكن ذلك قد يتوقف على المصادفة؛ والحياة السياسية لا تحتمل المصادفات. والمصادفة ـ هنا ـ لا تعني بالضرورة عشوائية الأمور؛ وإنما تشير إلى أن هناك ظروفاً خاصة بالنظام السياسي أو بالمرحلة التي تجرى فيها عملية انتقال السلطة تجعل استجابة النظام لمسألة التعيين ذات جدوى، أو تجعل ترتيب انتقال السلطة على أساس التعيين هو أفضل المتاح أو أقصى الممكن، أو تجعل التعيين هو الأسلوب الأكثر ملاءمة للوضع السائد؛ لأنه يحقق معادلة ما كان يمكن أن تتحقق باستخدام غيره من الأساليب. يحدث ذلك غالباً في حالة رحيل الحاكم الدكتاتور الذي يتمتع بقدر كبير من الشعبية والذي يترك رحيله فراغاً في السلطة في ظلّ أوضاع تعلو فيها قيمة الاستقرار وتستلزم وجود قدر كبير من الوضوح والتأكد حيث يثير الغموض حالة من البلبلة والفوضى والاضطراب.

في عصر العولمة لم تعد أنماط التعيين التي سادت في غضون الحرب الباردة موجودة؛ فقد اختفى نمط التعيين في وجهه الفج والسافر، لكنه ظلّ حياً يختبئ تحت عباءات أنماط انتقال السلطة أو على ضلوعها يتمدد، بحيث لا يكاد المراقب يلمسه فيها. وكأنه في ذلك قد عاد إلى سيرته ـ أو صورته ـ الأولى التي لازمته في نشأته وفي تطوره. بعبارة أخرى، جرت تغيرات كثيرة على نمط التعيين وأعيدت صياغته لنراه في جوف آليات تمّ استحداثها ـ أو تلفيقها ـ لانتقال السلطة، أو صار ابناً شرعياً لهذه المستحدثات. . . نراه في ثنايا توريث السلطة في نظم جمهورية، ونراه ابناً شرعياً لانتخابات تنافسية في الديمقراطيات الجديدة. تلكم هي النتيجة الطبيعية لما حدث في مجال السياسة المقارنة في عصر العولمة من ظهور نظم سياسية يصحّ أن تسمى «المهجنات» (Hybrids) حيث كان التهجين إفرازاً طبيعياً للخلط بين عناصر تنتمي إلى أنماط مختلفة من عمليات نقل السلطة. ظهرت الجمهوريات الوراثية حين سعى بعض الحكام في هذه الجمهوريات إلى توريث السلطة في الأسرة، صحيح أنهم قد يستخدمون آليات تتجاوز التعيين؛

(٤٠) Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, pp. 256-260, and Segal, «Can Democratic Transitions Tame Political Succession?,» p. 375.

كإجراء انتخابات تنافسية أو اختراع قوانين تسوغ عملية نقل السلطة إلى هؤلاء الأبناء، أو صوغ إجراءات تخفي عيوب هذه المسألة أو تضفي عليها قدراً من الشرعية؛ لكن لمسة التعيين فيها تظل واضحة. حدث ذلك، على سبيل المثال، في الهند وكوريا الشمالية وتايوان وزائير (جوزيف يخلف والده لوران كابيلا ٢٠٠١) وفي الأرجنتين ونيكاراغوا، وكذلك في سورية (٢٠٠٠) وأذربيجان (٢٠٠٣)؛ وكان يجري الإعداد له في العراق وفي مصر واليمن وليبيا[٤١].

وظهرت كذلك النظم السلطوية التنافسية التي انتهجت نمط الانتخابات التعددية التنافسية في نقل سلطتها العليا لتسفر هذه الانتخابات عن نتيجة التعيين نفسها. فكان مرشح الحزب الحاكم هو الفائز في كلّ الحالات؛ سواء كان الحاكم شاغل السلطة أو غيره. من أبرز الأمثلة كازاخستان (١٩٩٩) وأوزبكستان (٢٠٠٠) ومصر (٢٠٠٥). في مثل هذه النظم يتم تدليس الانتخابات ومطاردة أحزاب المعارضة وتضييق الخناق على مرشحيها، وتنحاز أجهزة الدولة إلى الحزب الحاكم الذي يسيطر على إدارة العملية الانتخابية في غيبة من النزاهة وتكافؤ الفرص[٤٢].

وحيث ارتبط التعيين بالكاريزما فثمة تغير حدث أيضاً في هذا الصدد. هذا التغير قدمت كوبا نموذجه الأساسي ـ وربما الفريد ـ حيث سلّم فيدل كاسترو بعد ٤٧ عاماً في حكم كوبا. . . سلّم السلطة إلى نائبه الأوّل وأخيه راؤول كاسترو في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦. هذا النموذج يختلف عمّا دأبت عليه القيادات الكاريزمية في عدة وجوه، منها ما يخص نمط التعيين؛ فمن ناحية لم يحدث أن تعايش القائد الكاريزمي مع خلفه الذي عينه ـ أيّ الرجل الثاني الذي دائماً ما كان وجوده يثير مشكلة ـ فترة طويلة مثلما حدث في كوبا. من ناحية ثانية تمّ نقل السلطة في حياة القائد الكاريزمي فيدل كاسترو وهو ما لم يحدث من قبل؛ حيث كان دائماً يتم بعد رحيل هذا القائد. من ناحية ثالثة جرت عملية

---

(٤١) Peter Kurrild-Klitgaard, «The Constitutional Economics of Autocratic Succession,» *Public Choice*, vol. 103, nos. 1-2 (2000), pp. 83-84, and Jason Brownlee, «Hereditary Succession in Modern Autocracies,» *World Politics*, vol. 59, no. 4 (July 2007), pp. 595-628.

(٤٢) Eliana La Ferrara and Robert B. Bates, «Political Competition in Weak States,» *Economics and Politics*, vol. 13, no. 2 (2001), pp. 159-183; Steven Levitsky and Lucan A. Way, «The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 51-55, and Andreas Schedler, ed., *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Un-Free Competition* (London: Lynne Reiner Publishers, 2006), pp. 1-23.

تعيين الخلف في إطار بيروقراطي وعلى أساس روتيني داخل الحزب الشيوعي من دون أن يوجد من يدَّعي أنّه الأحق بخلافة كاسترو، أو على الأقل أنّه مساو لخلفه في هذه الأحقية[٤٣].

ثانياً: الأنماط العنيفة

لم تكن الأنماط السلمية المذكورة سابقاً سلمية خالصة، فقد تستخدم القوة أو تهدد باستخدامها في بعض الأحيان؛ فنمط التعيين يقوم على أساس دكتاتورية القوة، وتنطوي الوراثة على كثير من الصراعات الدموية، وتتعرض الانتخابات للغش والتدليس أو المقاطعة، وقد يتمخض عنها أحداث شغب واضطرابات شعبية. لكن ثمة عاملين يميزان بين ما هو سلمي وما هو عنيف من أنماط انتقال السلطة:

العامل **الأوّل** هو الجانب النظري حيث يفترض أن تتم أنماط الوراثة والانتخاب والتعيين وفق إجراءات محددة ليس من بينها العنف، وأن يتم تقنين هذه الإجراءات في صيغ قانونية لا تتاح بطبيعة الحال للأنماط العنيفة.

والعامل **الثاني** هو الطبيعة التطبيقية لنمط انتقال السلطة؛ فالأنماط السلمية تنطلق من قواعد قد تشذ عنها في أسوأ الفروض، أما العنيفة فترتكز على استخدام أدوات القهر أو التهديد باستخدامها، وقد تتمحك في هذه القواعد أو تتدثر بها في أحسن الأحوال؛ من هنا يأتي الفرق الكبير وهو أن الأنماط العنيفة فجائية دائماً. وقد يرى البعض أن الأنماط السلمية قد تنطوي على الفجائية أيضاً، وهذا صحيح؛ لكن الفرق يظل واضحاً؛ ففي الأنماط السلمية ينصرف عنصر المفاجأة إلى خلو كرسي السلطة، لكنه لا يسم أبداً طريقة ملء هذا الفراغ في السلطة. بعبارة أخرى، قد يكون رحيل حاكم فجائياً، لكن قدوم حاكم جديد لا يمكن أن يكون كذلك. أما في الأنماط العنيفة فإن الفجائية تصم العملية برمّتها، أو أنها على الأقل تكون صفة لصيقة بطريقة تولي مقاليد السلطة. وفي ما يتعلق بمخالفة القواعد أيضاً فثمة فرق مهم، هو أن الأنماط السلمية قد تخالف القواعد في بعض الإجراءات، في حين أن الأنماط العنيفة تنتهكها من الألف إلى الياء، إذ إنها تنهض في الأصل على

(٤٣) Bert Hoffmann, «Charismatic Authority and Leadership Chance: Lessons from Cuba's Post- Fidel Succession,» *International Political Science Review*, vol. 30, no. 3 (June 2009), pp. 229-248.

مخالفة هذه القواعد أو بغرض انتهاكها سعياً إلى إلغائها تماماً(٤٤).

تاريخياً تمثّل استخدام العنف في عملية انتقال السلطة بعدة أنماط: النمط الأوّل ـ وفق الترتيب التاريخي ـ هو ممارسات العنف (القتل والنفي والاغتيال والحروب الأهلية) كناتج لعملية الصراع على السلطة؛ والنمط الثاني هو ممارسات عنيفة (قتل أو سجن أو اعتقال) مقصودة تماماً ومقننة أحياناً كجزء من إجراءات نقل السلطة أو تنظيم وراثة العرش؛ والنمط الثالث هو محاولات اغتصاب العرش أو السلطة من جانب بعض أعضاء السلالة الملكية أو الهيئة الحاكمة (انقلاب القصر)؛ والنمط الرابع هو اغتصاب السلطة من جانب قوى خارجية غير منظمة ولها قدرات عسكرية معينة (الكوديللو). أما النمط الخامس فهو اغتصاب السلطة من جانب الجيوش المنظمة في ما عرف بالانقلابات العسكرية. ويلاحظ أن النمط الأوّل ما زال مستمراً، في حين تلاشى الثاني تماماً، وبقي الثالث من دون تغير حاد، واستمر الرابع في ثياب جديدة أو في صيغ جديدة، وأصبح الخامس هو النمط المسيطر على معظم بلدان العالم الثالث في غضون الحرب الباردة، ولا يزال يجد من يمارسه حتّى اليوم.

١ ـ الصراع على السلطة

مثّل هذا النمط أقدم أنماط العنف وأطولها تاريخاً؛ فقد استمر حتّى العصر الحديث، متخذاً عدداً من الأوجه والنماذج في التطبيق ومحدثاً الكثير من النتائج والتداعيات. أهم أوجه العنف التي اتخذها هذا النمط هي القتل والنفي والاغتيال والسجن والاضطرابات الشعبية والحروب الأهلية والثورات. وحيثُ إنَّ هذا النمط هو ناتج الصراع على السلطة، فإن صوره تصدق على كلّ المجتمعات تقريباً بحيث لا تكاد توجد دائرة سياسية على وجه الأرض لم تكن تعانيها في يوم من الأيام، أو بحيث لم ينج منها نظام سياسي على مرّ التاريخ؛ والأمثلة لا حصر لها عن حالات القتل في الأسر الملكية، وفي النظم الشيوعية، كما في معظم الديمقراطيات الجديدة. كذلك عانت نظم كثيرة الاضطرابات والقلاقل بسبب الصراع على السلطة؛ لعل آخرها كان في زيمبابوي ومالاوي وساحل العاج والجزائر وبورندي وتشاد ورواندا. أما الحروب الأهلية فقد اقتصرت على نظم

---

(٤٤) Christopher Clapham, «Epilogue: Political Succession in the Third World,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 1 (1988), pp. 281-283.

بعينها؛ هذا وإن لم تقتصر على مرحلة تاريخية معينة. من أشهر هذه الحروب: حرب المئة سنة في فرنسا، والحروب الإسبانية، والحرب البولندية والنمساوية ثمّ البافارية. وكم أدت هذه الممارسات إلى تمزيق الكثير من الكيانات السياسية... بدءاً من مجتمع الباندا في أفريقيا قديماً، مروراً بالدولة العثمانية التي كانت مرشحة للانقسام والتمزق أكثر من مرة، وصولاً إلى أنغولا وأوغندا وليبيريا وسيراليون حديثاً، ولا ننسّ الصومال بطبيعة الحال. هناك أيضاً نموذج الثورة الشعبية التي يتمخض عنها إسقاط النظام القائم؛ ومن ثمّ فهي لا تقتصر على مسألة نقل السلطة وإنما تمتد لإحداث تغييرات جذرية تدخل في باب التحول السياسي أو التغير في النظم؛ من أمثلة ذلك ثورة البرتغال عام ١٩٧٤ وثورة جورجيا عام ٢٠٠٣ وثورة هايتي عام ٢٠٠٤ وثورة قيرغيزستان عام ٢٠٠٥ وثورة تونس عام ٢٠١٠ وثورة مصر عام ٢٠١١... لكن هذا الوضع لا يعكس نمطاً؛ إما لأنه ناتج عملية الصراع على سلطة يتم نقلها على أساس نمط آخر، وإما لأنه يعد من قبيل التغير السياسي والتحول في النظم(٤٥).

٢ ـ إجراءات نقل السلطة

يقوم هذا النمط على ممارسة القتل المقصود، سواء أكان ممارسة مرتجلة أو كان ممارسة مقننة. حدث ذلك تاريخياً في ثلاث حالات، في مجتمعات الباغندا في أفريقيا، وفي إمبراطورية أثيوبيا، وفي الإمبراطورية العثمانية، وهي جاءت في سياق إجراءات تنظيم العرش ووراثته. فقد عرفت مجتمعات الباغندا عدة محاولات ـ على طول خطّ الوراثة ـ للتصفية الجسدية استهدفت الأمراء المتنافسين؛ وذلك بغرض الحؤول دون وقوع صراع على العرش، وكان ذلك وجهاً من أوجه تقزيم السلالة الملكية(٤٦). وفي إمبراطورية أثيوبيا، ولمدّة خمسمئة سنة، ساد حتّى عام ١٧٤٨ قانون حبس أو اعتقال الأمراء في الجبل لمنعهم من اغتصاب العرش، فكان يُزَج بهم هناك تحت حراسة البلاط الملكي في سن مبكرة؛ ومن يصبه الدور في وراثة العرش يؤتَ به من معتقله. لكن قبل هذا القانون مورس نظام القتل، تماماً كما حدث في الدولة العثمانية؛ التي

---

(٤٥) الشروق (القاهرة)، ١٨/١/٢٠١١؛ Segal, «Can Democratic Transitions Tame Political Succession?,» pp. 373-374, and Zaryab Iqbal and Christopher Zorn, «Sic Semper Tyrranis? Power, Repression and Assassination since the Second World War,» *Journal of Politics*, vol. 68, no. 3 (August 2006), pp. 469-501.

(٤٦) Schapera, *A Handbook of Tswana: Law and Custom*, p. 183.

مورس هذا النظام فيها على نحو أكثر صرامة وأشد قسوة، على الرغم من أن مسار تطبيق نظامي القتل والاعتقال قد سرى في الإمبراطوريتين بالترتيب نفسه؛ إذ كان نظام القتل في البداية ثمّ تلاه نظام الاعتقال(٤٧).

٣ ـ محاولات اغتصاب العرش

يتعلق هذا النمط بمحاولات الوثوب على العرش أو التسلل إلى السلطة من جانب أحد أعضاء الأسرة الملكية أو بعض عناصر الهيئة الحاكمة. وهو نمط له من الاستمرارية التاريخية ما للنمط الأوّل؛ فاغتصاب العرش من جانب أعضاء الأسر الملكية قديم في التاريخ، وقد عرفته كثير من قبائل أفريقيا ومجتمعاتها. . . فعرفته مجتمعات السمبا، واضطر المجلس الذي كان يعين الخلف فيها إلى إقرار هذا الاغتصاب، أو خلافة الأمر الواقع تلك، حفاظاً على الاستقرار. وعرفته مملكة النيوب، وتكرر على نحو متصل في ثماني حالات متتالية في مجتمعات الباغندا. وفي مجتمع الأنكول كان الأخ الناجح يثب على عرش أخيه بالقوة، وفي التسوانا تمّ عزل حكامها بالقوة لمصلحة مغتصبي العرش، وكان الملك المخلوع لا يستعيد عرشه إلا بالقوة أيضاً. أما الاغتصاب من جانب أحد عناصر الهيئة الحاكمة فحدث في الصين القديمة حيث تعاظمت سلطة الوزراء ـ وهم من خارج السلالة الحاكمة ـ فاعتلى بعضهم العرش وأسسوا سلالات ملكية جديدة. وكذلك الأمر في الهند، وفي إنكلترا، حيث اغتصب رئيس الوزراء عرش ملكه في البلدين، ولم يزل التاريخ يسجل حالات من هذا القبيل حتّى يومنا هذا(٤٨).

٤ ـ الكوديللو

يشير نمط الكوديللو (Caudillo) هذا إلى تسلل «عصبة» لها قدرات عسكرية، لكنّها غير منظمة، إلى السلطة. بدأت جذور هذا النمط في الدولة العثمانية حيث اغتصب حراس القصر عرش الإمبراطورية؛ ثمّ قدم الباغندا في القرن التاسع عشر نموذجاً مشابهاً حين أسس العبيد عصبة عسكرية واستولوا على عرش السلالة الحاكمة وزاولوا السلطة كملوك لمدّة عقدين كاملين، ثمّ شاع في أمريكا اللاتينية على النحو الذي أعطاه شكله الأساسي أو صيغته الكلاسيكية التي اشتهر بها.

---

(٤٧) Richard Pankhurest, *An Introduction to the Economic History of Ethiopia* (London: Lalibela House, 1961), pp. 133-135.

(٤٨) Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, pp. 116-120.

والكوديللو، أو «الرجل القوي» أو «الفارس على صهوة جواده» كما يطلق عليه، هو الذي يشقّ طريقه إلى السلطة معتمداً على قدراته العسكرية الذاتية وعلى الأتباع القلائل الذين ينجح في حشدهم. ومن أهم خصائص الكوديللو أنّه شخص له قدرات عسكرية ذاتية، يقود مجموعة من الأتباع في هيئة عصابة مسلحة؛ وهو يبدأ من نقطة هي في غاية البساطة، فيخوض كفاحاً طويلاً يراكم خلاله قدراته العسكرية والسياسية التي تؤهله لاغتصاب السلطة؛ وهو يعتمد على العنف في نقل السلطة، مستخدماً القليل من الأسلحة والكثير من التآمر والتخطيط على آماد طويلة. يأتي الكوديللو في ظروف من الفوضى والاضطراب غالباً ما تكون طويلة.

لا يمكن تصنيف نمط الكوديللو على أنّه انقلاب عسكري، إذ إنه لا يملك نفس المواصفات التنظيمية. فالانقلاب العسكري لا تستطيع قياداته أن تبدأ بهذه البساطة، لكنّها تعتمد في محاولتها الانقلابية على تنظيم تسمه درجة عالية من الكفاءة، كما تستخدم أسلحة متطورة ووسائل اتصال متقدمة، ويقوم تنظيمها على عقيدة عسكرية، فضلاً عن انتماء هذه القيادة إلى المؤسسة العسكرية ومن ثمّ مشروعية امتلاكها لهذه الأسلحة من حيث المبدأ[٤٩].

ظهر الكوديللو في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر بصورة لافتة للنظر، إلى الحدّ الذي جعل البعض يحاولون تقسيم تاريخ أمريكا اللاتينية إلى فترات من الفوضى والاضطراب يعقبها فترات من الطغيان بظهور الكوديللو، ثمّ فترات من الفوضى تبدأ بعدها حلقة جديدة من طغيان كوديللو جديد، وهكذا. يدل ذلك على أن ثمة خيارين قد أتيحا لأمريكا اللاتينية في هذه المرحلة التاريخية: إما الفوضى وإما الكوديللو. وهو يدل أيضاً على أن حالة الفوضى والاضطراب هي الظرف الوحيد تقريباً الذي يهيئ لظهور الكوديللو. وإذا فهمنا أن الكوديللو عادة ما يكون طاغية يفرض النظام كما يفرض الوحدة؛ فإننا سنقر أو نعترف له ببعض المزايا؛ ولعل توحيد الأراضي التي أصبحت اليوم دولاً في أمريكا اللاتينية خير شاهد على ذلك، إذ تمّ ذلك بفضل الكوديللو أو بفعله[٥٠].

---

(٤٩) Robert D. Putnma, «Toward Explaining Military Intervention in Latin America,» *World Politics*, vol. 20, no. 1 (1967), p. 90.

(٥٠) Burling, Ibid., p. 166, and John B. Martz, «Populist Leadership and the Party Caudillo: Ecuador and The CFP, 1962-1981,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 18, no. 3 (Fall 1983), pp. 23-25.

يأتي الكوديللو من خلفيات اجتماعية متباينة من الأرستقراطيين أو من الرعاة، سيّان، وهم لهم دوافع مختلفة أغلبها المصلحة الشخصية. لكن أهم ما يجمع بين حالات الكوديللو في عملية الاستيلاء على السلطة هو قدرة رجل الكوديللو القوي على حشد الأتباع في وسط اجتماعي معين يسمح ببروز قوته الشخصية، ثمّ قدرته على الصبر وتبني منهج كفاحي طويل النفس، وبناء قدراته عن طريق التدرج والتراكم البطيء، والبدء من نقطة متواضعة. ثمّ إنّه يتبنى دعوة سياسية جديدة أو ادعاءً أيديولوجياً معيناً أو دعوة مذهبية في بعض الأحيان، وقد تتوافر له بعض الصفات الكاريزمية.

يواجه الكوديللو صعوبات جذرية عاتية؛ فأساليبه السافرة في السطو على السلطة، ثمّ محاولات تدعيم هذه السلطة، تفتقر كثيراً إلى الشرعية. ومن ثمّ فما لم يكن ذا صفات كاريزمية، أو متبنّياً دعوة سياسية (أو مذهبية) أو أيديولوجية، فهو سيلجأ إلى بعض الأساليب الديمقراطية مثل منح الدساتير، وإجراء الانتخابات، واعتناق مبادئ مثالية. لكن الواقع يشهد بأن تعسف الكوديللو في ممارسة السلطة أدى إلى ظهور معارضيه كظاهرة عامة في كلّ حالاته؛ وقد أدى تعسفه حتى مع أتباعه إلى تحولهم إلى المعارضة بدورهم، وحدا ذلك بالكوديللو إلى استخدام القوة معهم، الأمر الذي شحذ معارضتهم له بقوة أكثر، وهذا ما كان يدفع الكوديللو إلى مضاعفة الكبت ضدهم. . . وهكذا تتصاعد العلاقة بينهما حتّى تشكل دائرة لولبية ربما لا نهاية لها. وطالما وقع الكوديللو في هذه الحلقة الجهنمية المتصاعدة، فإن بقاءه في السلطة يصبح مسألة وقت. لذلك كان الكوديللو يتركون السلطة بعدة طرائق، أقلها الوفاة الطبيعية، وأكثرها العزل بالقوة، سواء عن طريق عصيان مدني أو عن طريق كوديللو آخر ينقضّ على السلطة. ويجمع بين كلّ هذه الطرائق عنصر واحد هو «الفجائية»؛ على سبيل المثال، أطيح روزاس في الأرجنتين من الداخل على يدّ أحد مساعديه بعدما نفى عدداً كبيراً من خصومه وهو ما لم يكن متوقعاً. لذلك أيضاً قلما بقي كوديللو في السلطة لفترة تجعله يفكر في الإعداد لخلافته من بعده(٥١).

الكوديللو إذاً إما أن يكرر نفسه؛ بمعنى أن يغتصب كوديللو آخر السلطة منه. . . ومن ثمّ كوديللو يخلع كوديللو وهكذا، وإما أن يتمخض عنه أحد نموذجين؛ الأوّل هو التعيين، فحين يبقي الكوديللو في السلطة ويفكر في الإعداد

---

(٥١) Martz, Ibid., pp. 22-25.

لخلافته فسوف يفرض اختياره عن طريق تعيين من يخلفه. والثاني هو نموذج تأسيس سلالة ملكية، وذلك عندما يترك السلطة لابنه على سبيل التوريث، وبعد تأسيس السلالة تمضي الخلافة السياسية فيها على أساس الوراثة(٥٢).

تجسد الكوديللو بهذا المعنى التقليدي في ثلاثة نماذج: الأوّل هو خلافة مؤسسي الدول ـ وريثة الدول الاستعمارية ـ من قادة حركات التحرير الوطني في البلدان التي عانت الاستعمار الأوروبي. والثاني هو «عصبية» ابن خلدون التي تقوم على مبدأ قدوم جماعة رعوية غازية تفرض سلطتها بالقوة، ثمّ يؤدي العمران والصراع بين قائد الجماعة وأتباعه إلى تحلل هذه السلطة واندثارها، ويفتح ذلك الباب لقدوم عصبية أخرى جديدة. . . وهكذا. والثالث هو خلافة الكاريزما عن طريق تعيين القائد الكاريزمي لخلفه والاعتراف به وقبوله من جانب المجتمع.

يوجد في العصر الحديث عدد من نماذج انتقال السلطة التي تتم على أساس القوة ويتعذر أو يصعب أن توصف بأنها انقلابات عسكرية، لذا يمكن أن يطلق عليها «الكوديللو الجديد»؛ مثال ذلك اغتصاب السلطة من جانب أحد أعضاء السلالة الملكية في النظم الوراثية، وهو ما يسمّى «ثورة القصر»؛ أو اغتصاب السلطة من جانب واحد أو مجموعة من السياسيين لهم مراكز عليا في النظام السياسي، أو من جانب حزب من الأحزاب، أو من جانب تنظيم سياسي خارج دائرة الحكومة؛ وهو ما يطلق عليه «الانقلاب السياسي». . . هذه النماذج تتفق مع الكوديللو في معظم خصائصها. من أهم هذه الخصائص أن قائد الانقلاب فرد له قدرات سياسية معينة تناظر القدرات العسكرية التي يتمتع بها الكوديللو القديم، وأنه يحشّد أيضاً مجموعة من الأتباع الذين يشتركون معه، ويستخدم القوة، لكن ليس القوات المسلحة. ويجب أن نلاحظ أن الكوديللو الجديد يمكن أن يستخدم قوات الجيش أو الحرس أو الشرطة، لكن استخدام الجيش في هذه الحالة لا يحسب من قبيل التدخل العسكري، وإنما هو من قبيل تنفيذ المهمات الموكولة إليه من جانب أحد قياداته العليا. وهو قد يعتمد على أسلحة من مصادر سرية، ثمّ إنّه ينتهج مبدأ التراكم البطيء في تعزيز قدراته وتقوية مركزه ومراكز أتباعه، وربما يستخدم الدستور في تنفيذ مهمة الاستيلاء على السلطة.

(٥٢) Burling, Ibid., pp. 183 and 260.

٥ ـ الانقلابات العسكرية

يترجَم هذا النمط عبر استيلاء الجيوش المنظمة على السلطة في ما عرف بالانقلابات العسكرية. وهذا النمط ليس بجديد؛ إذ أُسِّس قديماً نظاما المراتا والمانشو ـ في الهند والصين على الترتيب ـ من جانب القوات العسكرية وبحدّ السيف. بعدها شقّ جنرالات الرومان طريقهم إلى السلطة بالقوة العسكرية وكونوا أرستقراطيات من النخب المحاربة، كما ظلت الجمهوريات الإيطالية والألمانية مهددة دائماً ـ وبصورة منتظمة ـ بقادة جيوشها. وفي هذا الصدد يزعم روبنز بيرلنغ أن «التدخل العسكري ليس جديداً، إنما الجديد في عالم السياسة اليوم هو الحكومة المدنية، أو بالأحرى إمكان الفصل بين نظم عسكرية ونظم مدنية ـ وإن كان يبدو اليوم ميسوراً ـ وهو كان متعذراً إلى حدّ كبير في حكومات أسلافنا، إذ جرت العادة قديماً أن يقود الحكومات هؤلاء الذين يسيطرون على السلاح»(٥٣).

على أن الأسلحة الحديثة ووسائل الاتصال المتطورة قد أعطت التدخل العسكري صيغة جديدة. في الماضي كان على من يسعى إلى السلطة أن يجمع من المهارة السياسية القدر الكبير وأن يضعها في تكامل مع قدراته القتالية عن طريق التراكم البطيء؛ أما الرجل العسكري في العصر الحديث فيستطيع أن يستخدم مركزه وسيطرته على الأسلحة في قلب نظام الحكم في غضون ساعات قلائل. لذلك نجد أن معظم النظم السياسية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ظلت منذ الحرب العالمية الثانية ـ وربما حتّى اليوم ـ مهددة بجيوشها باستمرار لما لهذه الجيوش المنظمة من مصادر القوة، كونها تمتلك أحدث الأسلحة، وتتمتع بخصائص تنظيمية تجعل استخدام هذه القوة أكثر فاعلية؛ فللعسكريين تقاليدهم وقيمهم الخاصة التي تقوم على الترابط والعمل بروح الفريق (Esprit de corps)، وهي مزايا تعطي الجيش قدراً كبيراً من التفوق ولا سيّما عندما يجد نفسه في منافسة أو مواجهة أمام مجرد مدنيين(٥٤).

ثمة عدة تعريفات للانقلاب العسكري؛ ولعل الحدّ الأدنى ـ أو القاسم ـ المشترك بين هذه التعريفات يتمثل بأن المصدر الأساسي والوحيد لأيّ انقلاب

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

عسكري هو الجيش المنظم بشكله الحديث، وأن الانقلاب يعتمد على القوة، ويترتب عليه تغيير الحاكم؛ وهذا هو ما يهمنا في تناول الانقلابات العسكرية كنمط لانتقال السلطة[٥٥]. ووفقاً لهذا التحديد حدث أول انقلاب عسكري في قارة أوروبا في بولندا عام ١٩٢٦، وفي قارة أمريكا اللاتينية حدث في الأرجنتين عام ١٩٣٠، وفي آسيا حدث في تايلاند عام ١٩٤٧، وفي الوطن العربي حدث في سورية عام ١٩٤٩، وفي أفريقيا جنوب الصحراء حدث في زائير عام ١٩٦٠.

ويوضح الجدول الرقم (١ ـ ١) توزيع الانقلابات في بلدان العالم في الفترة ١٩٤٩ ـ ٢٠١٠ على أساس أن معيار نجاح الانقلاب هو تغيير شخص الحاكم، ومنه نستخلص أن الانقلابات العسكرية قد ارتبطت جغرافياً ببلدان الجنوب (العالم الثالث سابقاً) حيث استحوذت على ١٩٢ انقلاباً من ٢٠٠ انقلاب هي جملة الانقلابات في العالم في الفترة ١٩٤٩ ـ ٢٠١٠، وكان لأفريقيا النصيب الأكبر منها (٩٠ انقلاباً بنسبة ٤٥ في المئة)، تلتها أمريكا اللاتينية (٥٢ انقلاباً بنسبة ٢٦ في المئة)، واقتربت منها آسيا (٥٠ انقلاباً بنسبة ٢٥ في المئة)، وكان نصيب البلدان العربية محل الدراسة (١٧ انقلاباً بنسبة ٥، ٨ في المئة). ويلاحظ أن الانقلابات التي وقعت في قارة أفريقيا شملت ثماني وثلاثين دولة (بمعدل ٢,٤ انقلاب لكل دولة)، وفي أمريكا اللاتينية شملت ثماني عشرة دولة (بمعدل ٢,٩ انقلاب لكل دولة)، وفي آسيا شملت اثنتين وعشرين دولة (بمعدل ٢,٣ انقلاب لكل دولة)، وبالنسبة إلى البلدان العربية غطت الانقلابات سبعة بلدان (بمعدل انقلابين لكل بلد). ومن الناحية الزمنية وقع ٢٦ انقلاباً في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٠ مقابل٥١ انقلاباً في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ و٥٠ انقلاباً في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ و٢٧ انقلاباً في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ و٢٨ انقلاباً في الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠ و١٨ انقلاباً في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠. بعبارة أخرى وقع من هذه الانقلابات ١٥٤ انقلاباً في عصر الحرب الباردة طوال أربعة عقود (١٩٤٩ ـ ١٩٩٠)، و٤٦ انقلاباً في عصر العولمة في عقدين من الزمان (١٩٩٠ ـ ٢٠١٠). وكانت

---

(٥٥) Habibul H. Khondker, «Bangladesh: Anatomy Full Coup,» *Armed Forces and Society*, vol. 13, no. 1 (1986), pp. 186-187; Ekart Zimmermann, *Political Violence: Crises, and Revolutions: Theories and Research* (Cambridge, MA: Schenkman Publishing Co., 1983), p. 237; Morris Janowitz and Jacques van Doorn, *On Military Intervention* (New York: Rotterdam University Press, 1971), p. 64, and Alan Wells, «Coup d'etat in Theory and Practice,» *American Journal of Sociology*, vol. 70, no. 4 (1974), p. 571.

الستينيّات والسبعينيّات هي الأعلى في المعدل، وتقاربت الخمسينيّات مع الثمانينيّات والتسعينيّات، وانخفض المعدل في العقد الأوّل من الألفية الثالثة. وقد شهدت السنوات (١٩٦٣، ١٩٦٦، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٩١) أعلى معدلات؛ فوقع فيها ١٠ و٩ و٩ و٧ و٧ انقلابات على الترتيب.

وعلى مستوى الدول هناك أربع دول شهدت كلّ منها ستة انقلابات (سيراليون، هندوراس، بوليفيا، تايلاند) منها دولتان في أمريكا اللاتينية وواحدة في أفريقيا وأخرى في آسيا؛ مقابل ثلاث دول شهدت كلّ منها خمسة انقلابات (غانا، نيجيريا، هايتي) منها اثنتان في أفريقيا وواحدة في أمريكا اللاتينية، وأربع دول في أفريقيا، واثنتان في أمريكا اللاتينية، وثلاث في آسيا شهدت كلّ منها أربعة انقلابات، وإحدى عشرة دولة في أفريقيا، ودولتان في أمريكا اللاتينية، وعشر دول في آسيا، شهدت كلّ منها انقلاباً واحداً.

لكن ذلك لا يعني أن الدول التي لم تشهد معدلات عالية من الانقلابات كانت تتمتع بدرجات أكبر من الاستقرار؛ بل ربما يكون العكس صحيحاً في بعض الأحيان، فقد شهدت بنغلاديش مثلاً انقلابين اثنين، وفي الوقت نفسه عانت ٢٢ محاولة انقلابية، منها ٢١ محاولة في عام ١٩٧٧ وحده. كذلك الأرجنتين التي عرفت أربعة انقلابات، شهدت أربع محاولات انقلابية، منها اثنتان عام ١٩٨٨. ثمّ هناك دول لم تعرف انقلابات ناجحة على الإطلاق لكنّها لم تكن بعيدة عن تهديد الجيوش لحكوماتها، فشهدت محاولات انقلابية، مثال ذلك البرازيل وسري لانكا وكينيا.

الجدول الرقم (١ ـ ١)

الانقلابات العسكرية الناجحة في العالم (١٩٤٩ ـ ٢٠١٠)

السنة	عدد الانقلابات	في أفريقيا	في أمريكا اللاتينية	في آسيا	في أوروبا
١٩٤٩	١	ـ	ـ	سورية	ـ
١٩٥٠	١	ـ	هايتي	ـ	ـ
١٩٥١	٢	ـ	بوليفيا	تايلاند	ـ
١٩٥٢	٣	مصر	بوليفيا ـ كوبا	ـ	ـ
١٩٥٣	٢	ـ	كولومبيا	إيران	ـ
١٩٥٤	٢	ـ	باراغواي ـ غواتيمالا	ـ	ـ

يتبع

تابـــع

١٩٥٥	٢	–	البرازيل – الأرجنتين	–	–
١٩٥٦	١	–	هندوراس	–	–
١٩٥٧	٢	–	كولومبيا	تايلاند	–
١٩٥٨	٥	السودان	فنزويلا	باكستان – العراق	فرنسا
١٩٥٩	١	–	كوبا	–	–
١٩٦٠	٤	زائير	السلفادور	تركيا – لاوس	–
١٩٦١	١	–	–	كوريا الجنوبية	–
١٩٦٢	٥	–	الأرجنتين – بيرو – الدومينيكان	بورما – اليمن	–
١٩٦٣	١٠	توغو – الكونغو برازفيل – داهومي	الإكوادور – الدومينيكان – غواتيمالا – هندوراس	سورية – العراق – فيتنام الجنوبية	–
١٩٦٤	٤	زنجبار	بوليفيا – البرازيل	فيتنام الجنوبية	–
١٩٦٥	٣	الجزائر – الكونغو – ج أفريقيا الوسطى	–	–	–
١٩٦٦	٩	أوغندا – بوركينافاسو – بوروندي – فولتا العليا – غانا – نيجيريا	الأرجنتين	إندونيسيا – سورية	–
١٩٦٧	٥	توجو – نيجيريا – سيراليون (حالتان)	–	–	اليونان
١٩٦٨	٦	الكونغو برازفيل – مالي – سيراليون	بنما – بيرو	العراق	–
١٩٦٩	٤	السودان – الصومال – ليبيا	البرازيل	–	–
١٩٧٠	٤	–	بوليفيا	باكستان – سورية – كمبوديا	–
١٩٧١	٤	أوغندا	بوليفيا	تايلاند – تركيا	–
١٩٧٢	٥	داهومي – غانا – مدغشقر	الإكوادور – هندوراس	–	–
١٩٧٣	٥	رواندا	أورغواي – تشيلي	أفغانستان	اليونان
١٩٧٤	٥	إثيوبيا – النيجر	–	اليمن – قبرص	البرتغال
١٩٧٥	٦	تشاد – جزر القمر – نيجيريا	هندوراس	بنغلاديش (حالتان)	–
١٩٧٦	٣	–	الأرجنتين – الإكوادور	تايلاند	–
١٩٧٧	٢	سيشيل	–	باكستان	–
١٩٧٨	٤	غانا – موريتانيا	هندوراس	أفغانستان	–
١٩٧٩	٩	الكونغو برازفيل – ج أفريقيا الوسطى – غانا – غينيا الاستوائية	السلفادور	أفغانستان (حالتان) – كوريا الجنوبية	غرينادا

يتبـــع

تابـــع

١٩٨٠	٧	فولتا العليا ـ ليبيريا ـ غينيا بيساو	بوليفيا ـ سورينام (حالتان)	تركيا	ـ
١٩٨١	٤	جنوب أفريقيا الوسطى ـ غانا ـ سيشيل	ـ	ـ	بولندا
١٩٨٢	٣	فولتا العليا	غواتيمالا	بنغلاديش	ـ
١٩٨٣	٤	بوركينافاسو ـ فولتا العليا ـ نيجيريا	ـ	ـ	غرينادا
١٩٨٤	٣	الكاميرون ـ غانا ـ موريتانيا	ـ	ـ	ـ
١٩٨٥	٣	أوغندا ـ السودان ـ نيجيريا	ـ	ـ	ـ
١٩٨٦	٢	ليسوتو	هايتي	ـ	ـ
١٩٨٧	٢	بوركينافاسو	ـ	فيجي	ـ
١٩٨٨	٢	ـ	هايتي	بورما	ـ
١٩٨٩	٢	السودان	باراغواي	ـ	ـ
١٩٩٠	٢	ليبيريا	سورينام	ـ	ـ
١٩٩١	٧	أثيوبيا (حالتان) ـ الصومال ـ مالي	هايتي	تايلاند ـ جورجيا	ـ
١٩٩٢	٤	الجزائر ـ سيراليون	بيرو ـ فنزويلا	ـ	ـ
١٩٩٣	٢	ـ	ـ	أذربيجان ـ كمبوديا	ـ
١٩٩٤	١	غامبيا	ـ	ـ	ـ
١٩٩٥	١	ساوتومي	ـ	ـ	ـ
١٩٩٦	٣	بوروندي ـ النيجر ـ سيراليون	ـ	ـ	ـ
١٩٩٧	٣	زائير ـ سيراليون	ـ	كمبوديا	ـ
١٩٩٨	١	ـ	ـ	ـ	ألبانيا
١٩٩٩	٤	جزر القمر ـ ساحل العاج ـ غينيا بيساو	ـ	باكستان	ـ
٢٠٠٠	٢	ـ	الإكوادور	جزر سليمان	ـ
٢٠٠١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
٢٠٠٢	١	ـ	ـ	فيجي	
٢٠٠٣	٣	جنوب أفريقيا الوسطى ـ غينيا بيساو ـ ساوتومي	ـ	ـ	ـ
٢٠٠٤	١	ـ	هايتي	ـ	ـ
٢٠٠٥	٣	توغو ـ موريتانيا	ـ	نيبال	ـ
٢٠٠٦	٤	ساحل العاج ـ مدغشقر	ـ	تايلاند ـ فيجي	ـ
٢٠٠٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

يتبـــع

تابـــع

٢٠٠٨	٢	غينيا ـ موريتانيا	ـ	ـ	ـ
٢٠٠٩	٣	مدغشقر	هندوراس	ماليزيا	ـ
٢٠١٠	١	النيجر	ـ	ـ	ـ
الجملة	٢٠٠	٩٠	٥٢	٥٠	٨

المصدر: *Political Handbook of the World* (New York: State University of New York, 1950-2010).

في ختام هذا الفصل يمكن التأكيد أن هذه الأنماط يجب أن تُفهَم على الصعيد النظري فقط؛ ذلك بأنّه من المتعذر أن توجد في التطبيق على هذا النحو. ففي التطبيق تختلط الأنماط أحياناً، وتكتسب مضامين مختلفة، وتُسلَب منها خصائص معينة كما تضاف إليها ملامح جديدة. معنى ذلك أنّها تتلون بلون المرحلة التاريخية وتتأثر بالطابع العام للعصر، وإذا كان ذلك صحيحاً فلا بُدَّ من أن تغيراً قد حدث ـ في ما يتعلق بأنماط انتقال السلطة ـ في عصر العولمة. وبالفعل يمكن أن نرصد عدة تغيرات في هذا الصدد؛ لكن حين نتأمل هذه التغيرات سنفاجأ على الفور بأنها لم تكن مفاجئة، وأنها مجرد نبت جديد لبذور قديمة أو امتداد لاتجاهات سبق أن غُرِسَت جذورها في عصر الحرب الباردة.

ـ فمن ناحية **أولى** ظهر في عصر العولمة ما عرف بالنظم المهجنة (Hybrid Regimes) وهي نوعان؛ النوع الأوّل هو «الجمهوريات الوراثية» (Hereditary Republics) ويقصد بها تحديداً النظم الجمهورية التي سعى حكامها إلى توريث السلطة لأبنائهم، والتي أطلق عليها البعض تعبير «جمهولكية» نسبة إلى جمعها أو خلطها بين الجمهورية والملكية. كانت البداية في كوريا الشمالية حيث خلف كيم جونغ إيل والده كيم إيل سونغ عام ١٩٩٤، ثمّ في سورية حيث خلف الرئيس بشّار الأسد والده الرئيس حافظ الأسد عام ٢٠٠٠، ثمّ في زائير حيث خلف جوزف كابيلا والده لوران كابيلا في السلطة عام ٢٠٠١. وقد سبق أن أثير الموضوع في العراق قبل سقوط نظام صدام حسين حيث كان يعد لخلافة ابنه قصي، وكان هذا الأمر مطروحاً في مصر منذ عام ٢٠٠٥ في خصوص نجل الرئيس المخلوع مبارك، كما كان متوقعاً في اليمن في خصوص نجل الرئيس علي عبد الله صالح، وفي ليبيا في خصوص سيف الإسلام نجل الأخ العقيد معمر القذافي. لكن هذا الاتجاه لم يكن جديداً؛ فقد توجد له جذور في الماضي وإن لم تكن بالصيغة نفسها؛ ففي رومانيا حاول نيكولاي تشاوشيسكو ـ قبل سقوط نظامه ـ توريث ابنه وكان ذلك قبل بداية التغيرات العالمية التي دشنت عصر العولمة. غير

أن جذوره الحقيقية توجد في نظم انتخابية في ظاهرة أطلق عليها مصطلح «السلالات الانتخابية» (Electoral Dynasties) أو «ديمقراطية العائلة» (Democracy of Dynasty) ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في عائلة كيندي ثمّ في عائلة بوش. وفي آسيا يعد المشهد أكثر وضوحاً، إذ عرفته اليابان بعودة ماكيكو تاناكا لرئاسة الوزراء بعدما تولى أبوه المنصب نفسه، ولدينا الهند كأقدم سلالة ديمقراطية، حيث يتناوب السلطة الآن الجيل الرابع من عائلة غاندي، بعد نهرو (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤) وأنديرا غاندي (١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، ثم راجيف غاندي (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩) والآن تتربع زوجته سونيا غاندي على رئاسة حزب المؤتمر كما تمثل قيادة المعارضة. وفي باكستان أيضاً جاءت بينظير بوتو رئيسةً للوزراء بعدما شغل أبوها ذوالفقار علي بوتو المنصب نفسه (١٩٧١ ـ ١٩٧٧). وبدأ هذا التقليد في سري لانكا عام ١٩٦٠ حين أصبحت سيريمكافو بندرانايكا رئيسةً للوزراء وهي أرملة رئيس الوزراء السابق سليمان بندرانايكا ثمّ أصبحت ابنتها شاندريكا كوماراتونغا رئيسةً للبلاد أخيراً (٢٠١٠). وفي بنغلاديش كانت المنافسة بين خالدة ضياء، وهي أرملة الرئيس ضياء رحمان، وبين حسينة واجد وهي كريمة الرئيس مجبور رحمان. وحتّى في الفيليبين نلاحظ أن السيدة جلوريا مكاباجال هي ابنة رئيس سابق. . . لكن هذا لا يبرر ذاك ولا يفسره[٥٦].

ـ من ناحية **ثانية** شهد عصر العولمة ما عرف بالنظم المهجّنة؛ وهي النظم التي أفرزتها الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في عصر العولمة التي أصبحت تجمع بين الإجراءات الديمقراطية والممارسات السلطوية. بعبارة أخرى هي خليط بنسب متفاوتة بين النظم الديمقراطية والنظم التسلطية؛ بحيث تقع في المنطقة الرمادية أو الضبابية بينهما. وقد أخذت هذه النظم مسميات متعددة، مثل: تسلطية تنافسية (Competitive Authoritarian Regimes) أو شبه سلطوية (Semi-authoritanian) أو شبه ديمقراطية (Semidemocracy) أو سلطوية ناعمة (Soft Authoritarian) أو سلطوية انتخابية (Electoral Authoritarian) أو ديمقراطية افتراضية (Virtual Democracy) أو ديمقراطية وهمية (Pseudo Democracy) أو ديمقراطية غير حرة (Illiberal Democracy).

ويبدو أن تعدد مسميات هذه النظم يعد دليلاً على اختلاف الآراء حول توصيفها أو تحديد هويتها. لكن ما يهمنا في الإشارة إليها هو ما يتعلق بعملية انتقال

---

(٥٦) Brownlee, «Hereditary Succession in Modern Autocracies,» pp. 595- 601; Brian Whitaker, «Hereditary Republics in Arab States,» *Guardian*, 28/8/2001, and *Economist*, 31/5/2001.

السلطة فيها حيث تستخدم هذه النظم الانتخابات التنافسية كآلية لتداول السلطة ثمّ تسفر هذه الانتخابات عن فوز مرشح الحزب الحاكم، لا عن جدارة، وإنما لأن الانتخابات التي تجريها غير حرة وغير عادلة، إذ يستخدم الحزب الحاكم فيها كل الأدوات القسرية وغير القانونية التي تضمن فوزه ودحر المعارضة(٥٧).

ـ من ناحية ثالثة ارتفعت في عصر العولمة نسبة الانقلابات العسكرية التي تقع ضدّ حكومات ديمقراطية أو ضدّ رؤساء دول منتخبين مقارنة بفترة الحرب الباردة. ففي غضون الحرب الباردة وقع ١٣١ انقلاباً (ما بين ناجح وفاشل ومحاولة انقلابية) منها ٦ حالات ضدّ حكومات ديمقراطية، بنسبة أقل من ٥ في المئة؛ بينما وقع في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠ ـ وهي فترة العولمة ـ ٥٠ انقلاباً (ما بين ناجح وفاشل ومحاولة انقلابية) منها ٧ حالات (١٤ في المئة) ضدّ حكومات ديمقراطية؛ في الفترة الأولى وقعت الحالات الست في: غواتيمالا ١٩٨٤(انقلاب ناجح) وفرنسا ١٩٦١(فاشل) والدومينيكان ١٩٦٢(انقلابان ناجحان) وغانا ١٩٧٢ (ناجح) وبنغلادش ١٩٨٢ (ناجح). وفي الفترة الثانية وقعت الحالات السبع في: هايتي ١٩٩١(ناجح) والجزائر ١٩٩٢(ناجح) والكونغو ٢٠٠٤ (محاولتان فاشلتان) وتركياً ٢٠٠٧ (ناجح) وموريتانيا ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ (ناجحان). قد يكون ذلك بسبب تبني أغلب الدول النهج الديمقراطي؛ ومن ثمّ أصبحت الحكومات المستهدفة حكومات ديمقراطية بحكم التصنيف حيث لم يعد هناك نظم عسكرية ولا شمولية أو أوتوقراطية. وربما يكون ذلك بسبب شكلانية الديمقراطية في هذه الدول التي ظلت سلطوية في جوهرها، وقد يكون السببين معاً، ولا يمنع ذلك وجود أسباب أخرى(٥٨).

---

(٥٧) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*; A. Schedler, «The Memes of Manipulation,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 2 (2002), pp. 36-50; Larry Diamond, «Thinking about Hybrid Regimes,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21-35; Steven Levitsky and Lucan A. Way, «The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 2 (2002), pp. 51-55; Valerie J. Bunce, «Rethinking Recent Democratization: Lessons from Post-communist Experience,» *World Politics*, vol. 55, no. 2 (2003), pp. 197-192; Marc Howard and Philip Rossler, «Liberalizing Electoral Outcomes in Competitive Authoritarian Regimes,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 2 (2006), pp. 365-371, and Valerie J. Bunce and Sharon L. Wolchik, «Defeating Dictators Electoral Change and Stability in Competitive Authoritarian Regimes,» *World Politics*, vol. 42, no. 2 (January 2010), pp. 43-86.

(٥٨) Leon Taylor, «The Problem of Succession,» *Public Economics 0105001* (Econ WPA) (2001), p. 5.

ـ من ناحية **رابعة** تغيرت في عصر العولمة وسائل التدخل الخارجي في قضية انتقال السلطة واتسعت رقعة هذا التدخل إلى درجة أن هذه القضية لم تعد شأناً داخلياً كما كان من قبل. والحقيقة أن التدخل الخارجي في هذه القضية لم يكن جديداً، والحقيقة كذلك أنّها لم تصبح وحدها قضية انتقال السلطة هي المباحة للتدخل الخارجي وإنما انطبق عليها ما جرى على الشؤون الاقتصادية والإنسانية. ويمكن تحديد قنوات هذا التدخل في: محاولات نشر الديمقراطية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في بلدان العالم المختلفة، وعمليات مراقبة الانتخابات، والرقابة الدولية على حقوق الإنسان، وصدور قرارات من الكونغرس الأمريكي وبعض المنظمات الدولية بعدم الاعتراف بالحكومات الناجمة عن انقلابات عسكرية، ومعاقبة النظم التي تعدّها الولايات المتحدة الأمريكية مارقة أو متمردة. . . ومعاقبتها بطرائق متعددة قد تصل إلى حدّ إسقاطها بالقوة المسلحة وإحلالها بنظم بديلة، أو عن طريق مساعدة قوى سياسية معينة في مواجهة قوى أخرى لا ترضى عن وجودها في السلطة.

ومن أبرز ما يعد جديداً في هذا الموضوع أن ساحات كلّ الدول صارت عرضة للتدخل ومباحة له دون شروط، والأنكى من ذلك أن كثيراً من هذه الساحات هي التي تبادر باستدعاء هذا التدخل سواء سراً أو علانية. لقد فرضت استحقاقات العولمة أن تلبي حكومات بلدان العالم معايير خارجية لكي تتواءم مع المجتمع الدولي وتحصل على أكبر عائدات ممكنة أو تتجنب أكبر قدر من الضغوط. وفي الوقت نفسه أدت وثاقة العلاقة بين انتقال السلطة واحتمالات التغير في السياسة الخارجية إلى حرص القوى الكبرى في العالم على ضرورة تحديد من يتولى السلطة، إضافة إلى حرصها على عدم وصول جماعات بعينها إلى سدة الحكم. . . يكفي في هذا الصدد أن يتردد في بعض الدول أن انتقال السلطة فيها مرهون بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية وربما بعض القوى الإقليمية الأخرى[٥٩].

---

(٥٩) Clapham, «Epilogue: Political Succession in the Third World,» pp. 285-256; Igor Torbakov, «Russia Backs Dynastic Political Succession Scenario in Azerbaijan,» Eurasianet (6 August 2003), <http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav080703a.shtml>; Steven Levitsky and Lucan A. Way, «International Linkage and Democratization,» *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (2005), pp. 189-219; Eva Bellin, «The Iraqi Intervention and Democracy in Comparative Historical Perspective,» *Political Science Quarterly*, no. 119 (2004-2005), pp. 595-608, and Christopher J. Coyne, «Reconstructing Weak and Failed States: Foreign Intervention and the Nirvana Fallacy,» *Foreign Policy Analysis*, no. 2 (2006), pp. 343-360.

ـ ومن ناحية خامسة ارتفع نصيب المرأة والشباب في السلطة العليا في عصر العولمة مقارنة بفترة الحرب الباردة. ففي ما يخص المرأة حكمت ٦ سيدات كرؤساء دول و١٣ سيدة كرؤساء حكومات في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٩؛ في المقابل تولت ٢٠ سيدة السلطة كرئيس للدولة و٢١ سيدة كرئيس حكومة في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠. وبالنسبة إلى الشباب ارتفعت نسبة الحكام منهم أيضاً في عصر العولمة؛ فإذا كان عصر الحرب الباردة هو عصر شيخوخة الحكام أو الحكام الكهول، فقد جمع عصر العولمة بين الكهول والشباب جنباً إلى جنب. كانت ظاهرة شيخوخة الحكام معروفة في غضون الحرب الباردة في عدد من الدول؛ فمن الحكام الكهول بن غوريون، وتشانسلو كينراد، وتشرشل وترجيليلو، وستالين، وأيزنهاور، وسيغمان ري، وعصمت أينونو، والحبيب بورقيبة، وشيانغ كاي تشينغ، ونهرو وسالازار، وديغول، وغوموكنياتا، وفرانكو، وتيتو، وهو شي منه، وماو تسي تونغ، وخروتشيف... لكن عصر العولمة جمع بين الكهول والشباب أو بين الشيبة والشبيبة؛ فمن الكهول كان هناك الشيخ زايد، وحسني مبارك، ومعمر القذافي، وجورج بوش الأب ـ وما زال هناك السلطان قابوس، وعبد العزيز بوتفليقة. ومن الشباب يوجد الآن في سدة الحكم أوباما، والملك عبد الله بن الحسين، والملك محمد الخامس، والشيخ حمد بن خليفة، وبشار الأسد.

كذلك شهد عصر العولمة ظواهر لم تكن معروفة من قبل، وإن كانت محدودة الأهمية أو قليلة التأثير، منها ظاهرة اغتيال الحكام بعد خروجهم من السلطة، ومنها ظاهرة الحكام الذين تركوا السلطة في أوج شعبيتهم إذ يصبحون رموزاً دوليين (نيريري في تنزانيا ومانديلا في جنوب أفريقيا ومازاير في بتسوانا، كارتر في أمريكا). ثمّ ظاهرة نقل أو توريث الكاريزما خارج حدود الدولة مثلما انتقلت من فيدل كاسترو في كوبا إلى هوغو تشافيز في فنزويلا[٦٠].

(٦٠) «Women Heads of State,» Center for Asia-pacific Women in Politics (4 March 2009), <http://www.capwip.org/participation/womenheadofstate.html>, and Hoffmann, «Charismatic Authority and Leadership Chance: Lessons from Cuba's Post- Fidel Succession,» pp. 229-248.

الفصل الثاني

نماذج انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية

ترجع جذور الخلافة السياسية في البلدان العربية إلى فترة الحكم العثماني الذي استمر نحو أربعة قرون (١٥١٦ ـ ١٩١٨)، وهي فترة كافية لإحداث تأثير في هذه البلدان، أو ترك بصمة قد نراها على وجه عملية انتقال السلطة فيها. وفي هذا السياق رأى بعض المؤرخين أنّ لا تاريخ للعرب في هذه الفترة، وأن حكم الأتراك قد حرم الحضارة العربية الإسلامية التطور أو قتل الحياة فيها، في حين رأى آخرون أنّه قد أثقل خطواتها من دون أن يشل حركتها تماماً. وبوجه عام، ففي كلا الرأيين ما يدلّ على وجود أثر كهذا، بل هناك من يؤكّد أنّه بملاحظة المجتمعات التي حكمها الأتراك يمكن تلمس عمق هذا الأثر[١].

قد يزيد من هذا التأثير أن الإمبراطورية العثمانية ـ منذ نشأتها وحتى النهاية ـ كانت لها طبيعتها الخاصة المميزة والمعقدة في آن واحد؛ فهي دولة أسرية أو دولة «عائلة»، بمعنى أن الولاء فيها يتجه للأسرة العثمانية، وأن كلّ أعضاء هذه الأسرة كانوا أصحاب حقّ في ادّعاء العرش؛ وبمعنى أنّها كانت تدّعي العصبية وتمارسها كذلك. . . كانت تدّعيها لقبيلة «الغز» التركية، وتمارسها في ما تستخدمه من رموز خاصة بهذه الأصول. وهي في الوقت نفسه كانت دولة مسلمة، كما كانت دولة عسكرية، وعالمية، ثمّ إقطاعية من نوع معين[٢]، ودولة بهذه الخصائص لا بُدَّ من أن يكون لديها توجهات لاستبعاد العنصر العربي من الحكم. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك قنوات مفتوحة لاستيعاب عناصر غير تركية. . . تمثل ذلك بنوعين من الاستثناءات؛ الأوّل هو بروز قيادات من أصول عربية؛ مثال ذلك عائلات شهاب وجنبلاط في لبنان، وطوقان في نابلس، وأسرة الجليلي التي حكمت الموصل في العراق، وأسرة

---

(١) Albert Hourani, «The Ottoman Background of the Modern Middle East,» in: Kemal H. Karpot, *The Ottoman State and it's Place in World History* (Leiden: E. J. Brill, 1974), pp. 61-62.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفتري عليها** (القاهرة: مكتبة الإنجلو مصرية، ١٩٨٠)، ص ٨.

الشريف في مكة، وشيوخ القبائل العربية والأسر التي حكمت في مناطق متعددة من أنحاء الجزيرة العربية. والنوع الثاني ظهر مع بداية تفكك الإمبراطورية وانهيارها حيث حصلت الأقاليم التابعة لها على قدر من الاستقلال، الأمر الذي جعل لكل إقليم حرية تدبير شؤون نقل السلطة فيه بعدما كانت تحت تصرف الباب العالي أو من صنعه[٣].

هنا نجد أن أغلب الأسر الملكية التي تحكم في الوطن العربي الآن قد حظيت بواحد من هذين النوعين من الاستثناءات أو بكليهما معاً. معنى ذلك أن هناك حالة من الاستمرارية التاريخية بدت ملحوظة في النظم الوراثية العربية... بدت ملحوظة في تلك الممالك التي صارت الآن طرازاً نادراً في العالم المعاصر؛ فمن بين دول العالم هناك ٤٥ مملكة، منها ١٤ ملكية تقليدية، ومن ضمن هذا الرقم يستحوذ الوطن العربي على ثمانية نظم امتدت أو استمرت تقاليد وراثة السلطة فيها حتى اليوم. ولعله من الصعب تكييف هذا الوضع إلا على خلفية قوة هذه التقاليد وكفاءتها.

يتناول هذا الفصل دراسة نماذج انتقال السلطة في هذه النظم الوراثية في الوطن العربي؛ وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعربية السعودية، وعُمان، وقطر، والكويت، والمغرب؛ مع التأكيد أن معالجة انتقال السلطة في هذه البلدان في هذا الفصل تنصبّ على اكتناه النموذج الأساسي العام السائد والغالب، فالطبيعي أن تدخل على النموذج المستخدم عناصر أخرى؛ مثال ذلك اغتصاب العرش أو استخدام القوة؛ لكن العبرة في الحديث عن وجود نموذج هو أن تعكس الآليات المستخدمة قدراً من التواتر والتكرار؛ لا التكرار النمطي بالضرورة وإنما التكرار الذي يشي بوجود خطّ واضح أو مسار معين يضمن الاستقرار؛ بما يعني إمكان تطويره على نحو تراكمي، وفي الوقت نفسه يؤشر على أن لهذا النموذج أسانيده الأيديولوجية والبنيوية الراسخة في مكونات النظام السياسي.

بعبارة أخرى، إن جلّ همّ الدراسة هو الوقوف على مدى وجود طريق واضح إلى السلطة من خلال دعم وإرساء قواعد وآليات، أو مسالك وقنوات، واضحة ومستقرة ومقبولة ومتفق عليها للخلافة السياسية. وهنا يثور التساؤل عمّا

---

(٣) Wilbur W. White, *The Process of Change in the Ottoman Empire* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1937), pp. 2-3.

هو معيار امتلاك الدولة أو النظام السياسي تقاليد واضحة لانتقال السلطة؟

وفق رأي الكسندر بليغ المعيار هو تحقيق انتقال سلمي وسلس للسلطة عبر قرن من الزمان، وهو معيار قد تخفق أمامه نظم كثيرة؛ فأغلب الدول العربية لا تتجاوز أعمارها نصف القرن كثيراً. ومن ثمّ يجري التعويل على الكيان السياسي الذي يخضع لسلطة عليا فريدة من دون منازع قبل أن يصبح دولة بالمعنى الحديث؛ وهنا سنجد دولاً تعود جذور انتقال السلطة فيها ربما إلى عام ١٧٥٠، وهذا يعني أنّها تملك تاريخاً طويلاً في هذا المجال. لكن ذلك لا ينطبق بطبيعة الحال على كلّ الدول، وفي هذه الحال يكفي أن يتكرر نموذج واحد عدة مرات حتى يجوز القول إن هذا البلد يملك قواعد أو تقاليد لممارسة الخلافة السياسية، شرط أن يتسم هذا النموذج بالكفاءة، أي قدرته على تلبية الأهداف المرجوة منه؛ وليس هناك أهداف ترجى في هذا المقام سوى الحفاظ على الاستمرارية واستقرار النظام وتمتعه بالشرعية[٤].

أولاً: المملكة الأردنية الهاشمية

كان الأردن جزءاً من ولاية الشام التابعة للدولة العثمانية منذ عام ١٥١٦، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى قامت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي شريف مكة في ظلّ الدولة العثمانية. وإن تكن بريطانيا قد آزرت الثورة إلا أنّها وضعت الأردن تحت الانتداب البريطاني في إطار معاهدة سايكس ـ بيكو (١٩١٦) بين بريطانيا وفرنسا، وفي ظلّ هذا الانتداب نشأت إمارة شرق الأردن شبه المستقلة أو التي تتمتع بحكم ذاتي تحت قيادة الأمير عبد الله بن الحسين بن علي عام ١٩٢١. ينتمي الأمير عبد الله إلى الأسرة الهاشمية (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١))؛ فهو ابن الحسين بن علي الذي دُعِيَ ملكاً على الحجاز عام ١٩١٦، وكان قد أعلن نفسه ملكاً عليها منذ عام ١٩١٠ في غضون الثورة العربية، كما سبق أن عيّنه السلطان العثماني أميراً على مكة عام ١٩٠٨، لكنه تنحّى عن إمارة مكة لابنه الأكبر عليّ الذي فقد عرشه عام ١٩٢٥ في غمرة الصراعات التي ماجت الجزيرة العربية بها في هذه الفترة بين الأسر الأميرية: أسرة

---

(٤) صلاح سالم زرنوقة، «نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠)، و Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century* (New York: New York University Press, 1984), p. 102.

ابن سعود في الرياض، وأسرة الرشيدي في حائل، وأسرة عليان في بريدة، وأسرة زامل في عنيزة، وغيرها من الحركات الدينية والثورية مثل الوهّابية. وفي غمرة هذه الصراعات أيضاً، وتخلي القوى الكبرى عن الشريف حسين (الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا) تطلع الشريف (وهو من سليل بني هاشم) إلى مناطق أكثر استقراراً أو أكثر غنى حيث لم تعد موارد الحجاز كافية، وتمثلت هذه المناطق لديه في سورية والعراق، وهي المعاقل القديمة للخلافتين الأموية والعباسية اللتين تمتان بصلة قرابة إلى الأسرة الهاشمية. يدلل هارولد جاكوب على تطلعات الشريف حسين إلى هذه المناطق بأن أهاليها مألوف لديهم نظام الخلافة الإسلامية ولا سيّما أنها تشرفها علاقات النسب إلى بيت النبوة. ويضيف: «حتى العَلَم الذي صمم الشريف حسين ألوانه الثلاثة الأسود والأبيض من أسفل إلى أعلى يقاطعهما اللون الأخضر كرمز للأسر الثلاثة: الأموية والعباسية ثمّ العلوية على الترتيب، كان دليلاً على تقدير الشريف حسين لهذه الروابط القديمة»، ويضيف أيضاً: «إن شعور الشريف حسين بأن هناك من يتطلع إلى هذه المناطق قد دفعه إلى احتكار مزية السبق إليها، وباتفاق مع الدول الكبرى، الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا، نصّب الشريف حسين ولديه عبد الله وفيصل الأوّل، عام ١٩٢١ على إمارة شرق الأردن، والعراق، على الترتيب»[٥].

ظلّ عبد الله بن الحسين في سدّة الحكم كأمير على منطقة شرق الأردن حتى تمّ إعلان المملكة الهاشمية لشرق الأردن عام ١٩٤٦ فصار ملكاً، وعيّن إبراهيم هاشم رئيساً للوزراء وهو من أصل سوري كان يعمل في القضاء. وفي عام ١٩٤٩ تمّ توحيد ضفتي نهر الأردن؛ وهما شرق الأردن والضفة الغربية (ما تبقى من فلسطين بعد حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين) وسمّيت هذه المنطقة المملكة الأردنية الهاشمية تحت حكم الملك عبد الله حتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ حيث اغتيل على باب المسجد الأقصى قبيل صلاة الجمعة. وقد خلفه على العرش ابنه الأكبر طلال في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١، بعدما بات ولياً للعهد عام ١٩٤٦ حتى اعتلائه العرش. لكنه أعفي من منصبه عام ١٩٥٢ بناء على تقرير طبي أفاد بعدم قدرته على إدارة شؤون الحكم، وعلى أساس رغبة أو إرادة شعبية ترجمها البرلمان إلى صيغة قانونية.

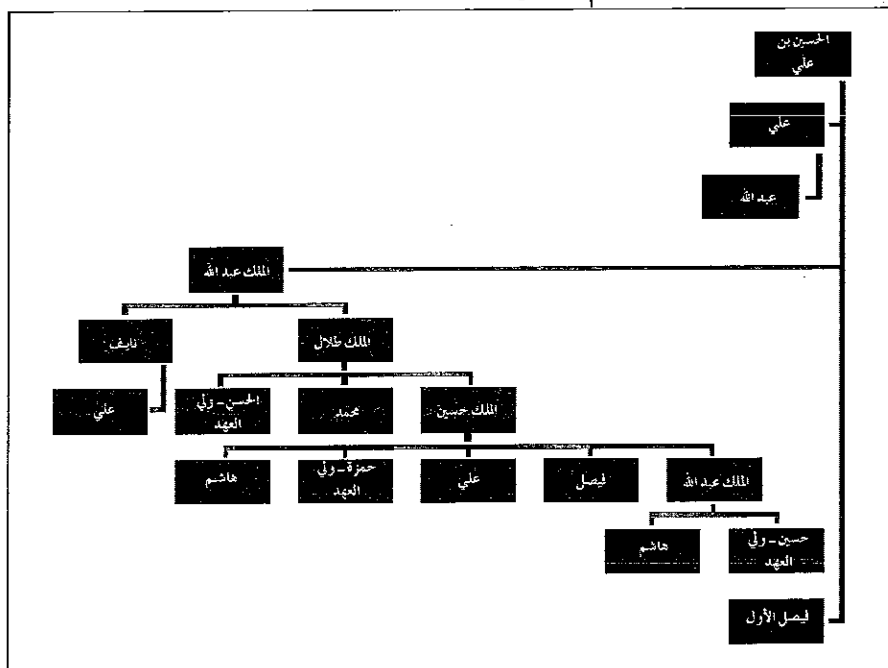
---

(٥) Harold F. Jacob, *Kings of Arabia: The Rise and Set of the Turkish Sovranty* (London: Mills and Boon Limited, 1923), pp. 227-228.

وتمّت تولية ابنه الأكبر حسين بن طلال، الذي كان ولي عهد أبيه، في ١١ آب/أغسطس ١٩٥٢ وكان عمره ١٧ سنة، أيّ دون السن القانونية، فرافقه في الحكم مجلس وصاية ظلّ حتى تتويجه ملكاً في ٢ أيار/مايو ١٩٥٣ وتعيين أخيه محمد ولياً للعهد من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٢ حيث لم يكن له أبناء، وبمولد عبد الله بن الحسين، أصبح هذا الأخير ولياً للعهد (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥). ولما كانت هناك ظروف إقليمية حرجة تمر بها المملكة لم يشأ الملك حسين أن يعرض البلاد لخطر احتمال فراغ في العرش؛ ذلك بأن ولي عهده الأمير عبد الله كان لم يزل طفلاً، فقرر تعيين أخيه الحسن (ابن الثماني عشرة سنة آنذاك) ولياً للعهد، حيث استمر في شغل هذا المنصب حتى عام ١٩٩٩ حين تمّ عزله من جانب الملك حسين قبل وفاته بقليل(٦).

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

نسب حكام الأسرة الهاشمية (١٩٢٠ ـ ٢٠١٠)



(٦) Peter Snow, *Hussein: A Biography* (Washington, DC: Robert B. Luce Inc, 1972), p. 18, and Philip Robins, *A History of Jordan* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), pp. 193-196, and Ann Dearden, *Jordan* (London: Robert Hale Limited, 1968), p. 91.

في عام ١٩٩٩ وقبيل وفاة الملك حسين بأيام، عاد الملك إلى المملكة من رحلة علاج في الخارج ليعزل الأمير الحسن الذي كان يمارس صلاحيات الملك في غضون فترة علاجه بالخارج، وليعين ابنه الأكبر عبد الله الثاني ولياً للعهد توطئة لتمكينه من اعتلاء العرش؛ وما هي إلا أيام حتى كان الملك حسين في ذمة الله، فتولى ولي عهده عبد الله الثاني عرش المملكة بعد وفاة والده في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ وعُيِّن حمزة بن الحسين، وهو الرابع في ترتيب الإخوة الذكور، ولياً للعهد تنفيذاً لرغبة الملك حسين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أعفى الملك عبد الله الثاني الأمير حمزة من منصبه؛ بعد اجتماع عقده الملك مع إخوته بحضور الأمير حمزة. وكانت تلك الخطوة مفاجئة للمراقبين؛ على الرغم من أن هذا الإجراء يعد من حقّ الملك بموجب الدستور. وقد أصدر الملك عبد الله في مناسبة مرور عشر سنوات على اعتلائه العرش أمراً ملكياً في ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩ قضى بتعيين ابنه الأكبر حسين، الذي كان لتوّه قد أتم سنّ الخامسة من عمره. . . ولياً للعهد، في خطوة لم تكن مفاجئة لأحد ولا كانت مخالفة لما ينصّ عليه الدستور. لكن ولي العهد الجديد ظلّ، كما كان سابقه، من دون صلاحيات تذكر؛ ويبدو أن ذلك كان ترجمة لطلب الملك الراحل حسين بن طلال حال مرض وفاته بألا يُعطى ولي العهد صلاحيات تنفيذية ذات مغزى[(٧)].

تنحصر مسألة وراثة العرش في الأردن ـ وفقاً لنصّ الدستور الصادر عام ١٩٥٢ المعدل عن دستور عام ١٩٤٦ ـ في أسرة الحسين بن علي في خطّ الذكور من أولاد الظهور بحسب نصّ المادة الثامنة والعشرين، التي تنص الفقرة (أ) فيها على أن ولاية العرش تنتقل من الملك إلى أكبر أبنائه سناً ثمّ إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر. . . وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل العرش إليه كانت الولاية لأكبر أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة. على أن الملك يجوز له أن يختار من أحد إخوته الذكور ولياً للعهد، وفي هذه الحالة تنتقل إليه ولاية العرش. وتنص الفقرة (ب) على أنّه إذا لم يكن للملك أولاد ينتقل العرش إلى أكبر إخوته، وإذا لم يكن له إخوة فإلى أكبر أبناء أكبر إخوته، وإن لم يوجد

(٧) وكالة الأنباء الأردنية (بترا) (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)؛ «Jordan Stunning Change: The Shift in Hashemite Succession,» *The Estimate*, vol. 11, no. 3 (29 January 1999); Curtis R. Ryan, «Political Liberalization and Monarchical Succession in Jordan,» *Israel Affairs*, vol. 9, no. 3 (Spring 2003), pp. 129-140, and *Jerusalem Post*, 3/7/2009.

فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب الإخوة. وتنص الفقرة (ج) على أنه في حالة عدم وجود الإخوة وأبناء الإخوة تنتقل ولاية العرش إلى الأعمام وذريتهم بالترتيب نفسه المبين في الفقرة السابقة. وتنص الفقرة (د) على أنّه إذا توفي آخر ملك من دون وارث يرجع العرش إلى من يختاره مجلس الأمة من سلالة الحسين بن علي. وتنص الفقرة (هـ) على ألّا يعتلي العرش أحد ممن استثنوا بإرادة ملكية من الوراثة بسبب عدم لياقتهم، ولا يشمل هذا الاستثناء أعقاب هذا الشخص. وتنص الفقرة (ز) على أن الملك يبلغ سنّ الرشد متى أتم ثماني عشرة سنة قمرية؛ فإذا انتقل العرش إلى من هو دون السن القانونية يمارس صلاحيات الملك الوصي أو مجلس الوصاية، على أن يكون قد عُيّن بإرادة ملكية من الجالس على العرش، وإذا توفي من دون أن يوصي يقوم مجلس الوزراء بهذا الدور. وتنص الفقرة (م) على أنّه إذا تعذر على الملك ممارسة سلطاته بسبب مرض عقلي فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو مجلس النواب في الحال إلى الاجتماع، فإذا ثبت قيام هذا المرض بصفة قاطعة قرر مجلس الأمة إنهاء ولايته لتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده وفق أحكام الدستور. وإذا كان مجلس الأمة في هذه الحالة منحلاً أو منتهية مدته ولم يتم انتخاب مجلس جديد، يُدعى لذلك المجلس السابق. وتجيز المادة (١٦) من الدستور أن يكون تداول السلطة تعددياً إذا أقر الدستور إنشاء أحزاب سياسية. الجدير بالذكر هنا أن الدستور عُدِّل أعوام ١٩٧٤ و١٩٧٦ و١٩٨٤؛ فأجاز تعديل عام ١٩٧٤ حقّ الملك في تأجيل الانتخابات العامة لمدّة عام واحد، في حين أعطاه تعديل عام ١٩٧٦ حقّ تأجيلها إلى أجل غير مسمّى[(٨)].

بعد اغتيال الملك عبد الله بن الحسين مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية وواضع اللبنة الأولى للأسرة الهاشمية في المملكة، تعاقب على عرش المملكة ثلاثة ملوك، كلّ منهم هو ابن سلفه وولي عهده. ومن ثمّ شهد الأردن في الفترة ١٩٥١ ـ ٢٠١٠ ثلاث حالات لانتقال السلطة (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١))؛ بمتوسط حالة واحدة كلّ عشرين سنة. لكن توزيع هذه الفترة على الحالات الثلاث يبدي تبايناً كبيراً؛ فلم يدم عرش الملك طلال أكثر من عام

(٨) دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٥٢، و**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٣٦٠.

واحد، بينما استمر عرش الملك حسين ٤٧ سنة، وتحسب بقية الفترة للملك عبد الله الثاني الذي لا يزال جالساً على العرش منذ ١١ سنة. كان تولي السلطة في كلّ الحالات للابن الأكبر لآخر ملك على العرش وفق الدستور. أما ترك العرش فقد اختلف في حالتين: في حالة الملك عبد الله الذي اغتيل من دون أن يكون لهذا الاغتيال علاقة بقضية انتقال السلطة، ثمّ في حالة الملك طلال الذي عُزِل لأسباب صحية، في حين ترك الملك حسين العرش بالوفاة الطبيعية. مرّ العرش في خطّ وراثة الأبوة (من الأب إلى الابن) وفي خطّ الذكور، وعلى أساسْ مبدأ البكورة[٩].

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

نموذج الخلافة السياسية في المملكة الأردنية (١٩٢١ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	نموذج الخلافة	ملاحظات
عبد الله بن الحسين	١٩٢١ ـ ١٩٥١	تعيين من القوى الخارجية	الاغتيال	نموذج مؤسسي الدول	لم يكن لاغتياله علاقة بالصراع على السلطة
طلال بن عبد الله	١٩٥١ ـ ١٩٥٢	وراثة العرش	الإعفاء من المنصب	وراثة الابن الأكبر	تمّ إعفاؤه لظروف صحية حالت دون أدائه مهماته
الحسين بن طلال	١٩٥٢ ـ ١٩٩٩	وراثة العرش	الوفاة الطبيعية	وراثة الابن الأكبر	عزل ولي عهده الأمير الحسن ورتب لتولي ابنه الأكبر عبد الله قبيل وفاته بأيام
عبد الله الثاني بن الحسين	١٩٩٩ ـ إلى اليوم	وراثة العرش	لا يزال على العرش	وراثة الابن الأكبر	أعفى ولي عهده الأمير حمزة وعين ابنه الأمير حسين

مضت وراثة العرش في المملكة الأردنية على نحو سلمي ووفق قواعد الدستور بوجه عام. وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت الممارسة الواقعية ألواناً من التقلب بدا في بعض الأحيان وكأنه خروج عن الخط المرسوم أو المألوف. والواقع أن من يتأمل دستور المملكة في ما يتعلق بولاية العرش يخال له أنّه

(٩) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition* (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 17-18.

كتب بعد كلّ هذه السوابق، أو أن الممارسة العملية أبت إلا أن تفعّل كلّ ما ورد في مواد الدستور من احتمالات لحالات يُفترض أنّها استثنائية.

لقد حدث أن تولى العرش ملك أخرق أو مختل عقلياً، هو الملك طلال، وحدث كذلك أن الملك الجالس على العرش لم يكن له أبناء أو أعقاب، هو الملك حسين في الفترة منذ توليه وحتى مولد ابنه الأكبر عبد الله الثاني، وحدث أيضاً أن حكم الملك حسين من خلال مجلس وصاية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣)، وحدث أن تمّ تغيير مسار الخط الوراثي إلى الإخوة بدلاً من الأبناء؛ سواء لعدم وجود أبناء للملك (عندما كان محمد بن طلال ولياً لعهد الملك حسين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢) أو مع وجود الأبناء (حين كان الأمير الحسن ولياً لعهد الملك حسين ١٩٦٥ ـ ١٩٩٩، وحين كان الأمير حمزة ولياً لعهد الملك عبد الله الثاني ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤)، ثمّ حدث تفعيل للإرادة الملكية في تحديد الوريث للعرش من أبنائه بعد إعادة الخط الوراثي إلى مساره الأساسي المتمثل بمتابعة الأب ـ الابن. كلّ هذه الوقائع تمّت وفق قواعد الدستور؛ تلك القواعد التي قننها الدستور لمعالجة حالات طارئة في ما يعني وجود معادلة صعبة وهي أن يكون الدستور قادراً على تلبية كلّ هذه الاحتمالات والاحتياط لها. والحقيقة أن الأقرب إلى الذهن هو أن الدستور كان يخضع للتعديل بما يلائم المستجدات أو المتغيرات التي تطرأ على الواقع، وأن الملك حسين الذي شهد عهده صدور الدستور وتعديله أيضاً كان لديه من الحصافة السياسية ما يمكّنه من سدّ أيّ ثغر محتملة أو متوقعة في مسار وراثة العرش. كما أنَّ الفترة التي حكم فيها البلاد هي التي رسمت تقريباً تاريخ المملكة؛ فقد كانت فترة مركزية أو محورية؛ فيها تمّ تصحيح ما قبلها ورُسم الطريق لما بعدها. لكنه نموذج جيد لانتقال السلطة ذلك الذي عرفه الأردن؛ فهو يتوافر على قدر كبير من المرونة من دون أن يصل إلى درجة الغموض أو فتح الباب للفوضى أو للصراع بين المتطلعين إلى العرش، وفي الوقت نفسه من دون أن يكون جامداً إلى الحدّ الذي يمكن أن يضع النظام في مأزق، فضلاً عن القدرة على استيعاب المواقف التي يمكن أن تستجد في أمور وراثة العرش على سبيل المفاجأة والتعامل معها.

ويلاحظ ضآلة حجم الأسرة الملكية في الأردن، الأمر الذي أفرز «سلالة نحيلة» أو أفضى بها إلى وضع لا يعطيها سمات السلالة من حيث الحجم أو العدد؛ فقد حُرمت الأطراف وتمحورت في الساق أو الجذع الأساسي منها. ولذلك مزاياه في انتفاء احتمالات الصراع على العرش؛ وبالفعل لم يكن هناك

صراع ملموس أو مكشوف على وراثة العرش، اللهم إلا بعض التكهنات بوجود مثل هذا الصراع، فهناك من يذكر أن الشحناء بين الملكة نور وعقيلة الأمير الحسن ـ إلى جانب سعيها إلى تولية ابنها الأمير حمزة العرش ـ كانت وراء عزل الأمير الحسن بعد مدّة طويلة قضاها في ولاية العهد. وهناك مصادر توقعت حدوث انشقاق داخل الأسرة بسبب عزل الأمير الحسن لكن خاب ظنها؛ وسواء كانت هناك بوادر اختلاف بين مناصري الأمير الحسن وبين مناوئيه، أو بين الأمير وملكه، فإنها لم تنعكس على عملية توريث العرش التي تمت على نحو سلمي وسلس. على الرغم من ذلك فضآلة حجم الأسرة الملكية لها مخاطرها من حيث إنّها مهددة ـ وقد باتت مهددة بالفعل ـ بالانقراض أو الزوال، وكان ذلك سبباً في تولي الملك حسين العرش في سنّ السابعة عشرة، ومرة ثانية لم يكن له وريث من أولاده. لذلك تمّ تعديل الدستور على نحو يجيز لأخيه الأمير حسن تولي العرش، ثمّ تعود بعدها ولاية العرش لتمضي على أساس مبدأ البكورة في سلالة حسين بن طلال. لكن الدستور أعطى الملك الحق في إعادة خطّ الوراثة إلى مساره الأصلي إلى جانب حقّه في استثناء من يريد استبعاده من وراثة العرش. وإذ شاءت الأقدار أن يكون للملك حسين أبناء في سنّ وراثة العرش فكان من الطبيعي أن يضمن لأولاده حقهم فيها؛ ولا سيّما أن اعتلاء الأمير الحسن العرش كان سيغير مسار الوراثة ليحصرها في أولاده ويحرم منها ذرية الملك حسين وربما يترتب على ذلك انقسامات داخل الأسرة الملكية(١٠).

ويبدو أن أثر العوامل الإقليمية في وراثة العرش في الأردن كبير، وذلك بحكم الموقع الإستراتيجي الحساس لهذا البلد الفقير في موارده الطبيعية، إلى جانب تاريخ الأسرة الملكية فيه ودورها السابق في الحياة السياسية للوطن العربي. وقد وصل تأثير هذه العوامل إلى درجة يمكن معها القول إن قضية الخلافة السياسية في الأردن قد خرجت عن حدود القطر لتتجاوب مباشرة مع الظروف الإقليمية أو تستجيب لها. لقد كان خلو عرش المملكة باغتيال الملك عبد الله نتيجة عوامل إقليمية تمثلت بشكوك بعض الفصائل الفلسطينية في علاقاته ببريطانيا، وأدى اغتياله إلى تغيير في الإطار الإقليمي، وانعكس ذلك على الفترة التي تولاها الملك طلال فكانت بمنزلة فترة استرخاء من توترات ظن

---

(١٠) *New York Times*, 24/1/1999, and Bruce Maddy-Weitzman, ed., *Middle East Contemporary Survey 1999*, Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies; vol. 23 (Tel Aviv: Tel Aviv University, 2001), pp. 10-11.

البعض أنّها نتجت من حكم الملك عبد الله. ومرة أخرى نجد هذا العامل الإقليمي يعود ليهيئ لخلافة الملك حسين بن طلال، على الرغم من صغر سنه، من دون صعوبات تذكر، وكان لبريطانيا دور حاسم في ذلك، فبعد رحيل الملك عبد الله كان ثمة خيار بين وريثين للعرش: إما نايف (الوكيل)، وإما طلال وهو الوريث الطبيعي ليس من الأب فقط وإنما من الأم أيضاً التي تنتمي إلى الأسرة الهاشمية، وجاء دأب بريطانيا وتوفيق أبو الهدى رئيس الوزراء آنذاك، لتولية طلال لا رغبة منهما في طلال نفسه، ولكن تمهيداً لخلافة حسين بن طلال؛ فقد كان لديهما قناعة حول هذا الموقف؛ مضمونها أن خلافة طلال هذا المريض عقلياً ستعطي الشرعية لابنه حسين على الرغم من صغر سنه، وخصوصاً أنه كان لجده الملك عبد الله تلميحات برغبته في توريثه العرش من بعده، فقد رآه خلفه المناسب دون طلال بما توسم فيه من قوة الشخصية والقدرات الخاصة. نلمس أهمية البعد الإقليمي في هذه القضية أيضاً في تعيين الأمير الحسن ولياً لعهد الملك حسين على الرغم من وجود أبنائه؛ فقد كان صغر أعمارهم وحساسية الظروف الإقليمية وحرج مواقفها من الأمور التي جعلت الملك يتحسب من احتمالات أن يصيبه مكروه وأن يترك العرش في يدّ طفل صغير. وتذكر بعض المصادر أن الأمير حمزة كان مقبولاً لدى الشعب الأردني في ولاية العهد، لكن يبدو أن أمه ـ الملكة نور ـ قد خيبت أمل الشعب فيه حين رآها تذرف الدمع في جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين الذي قاد القوات الإسرائيلية في عملية احتلال الضفة الغربية. وبغض النظر عن مدى التأكد من أن ذلك كان وارداً في أسباب عزله أم لا، فإن دلالة الموقف واضحة، وهي أن للعوامل الإقليمية انعكاساتها على وراثة العرش في الأردن[١١]. يلاحظ أيضاً أن العوامل الشخصية وما يتمتع به من يجلس على العرش من صفات أو مناقب لها تأثير واضح في قضية انتقال السلطة في الأردن؛ ولا سيّما في ما يتعلق بالقدرة على تثبيت أركان النظام وضمان استقراره. فقد كانت الحالة العقلية للملك طلال سبباً في عزله؛ وسبق ذلك أن أدت شخصية الملك عبد الله دوراً كبيراً في تأسيس المملكة والأسرة الهاشمية معاً. وأعقب ذلك هذا التأثير الواسع الذي أحدثه الملك حسين بما حظي به من حصافة سياسية جعلت منه قيادة من طراز فريد أمسكت بخيوط اللعبة ـ ليس

(١١) Snow, *Hussein: A Biography*, p. 18; Dearden, *Jordan*, p. 96, and Valerie Yorke, «A New Era for Jordan,» *World Today*, vol. 46, no. 2 (1990), pp. 27-30.

على المستوى المحلي فقط بل على الصعيدين الإقليمي والدولي أيضاً ـ وقدمت نموذجاً مقنعاً يندر أن يتكرر. كذلك ساعدت سمات الملك عبد الله الثاني على قبوله داخلياً وخارجياً؛ فقد كان لموقعه في جيش الأردن ـ ثمّ في قيادة الحرس الوطني ـ دور في موالاة الجيش له؛ كما كانت خلفيته التعليمية الأنجلو ـ أمريكية وأمه الإنكليزية وكذلك لغته الإنكليزية سنداً له في قبوله من جانب القوى الدولية، كما كانت زوجته من مسوغات قبوله من جانب الفلسطينيين نظراً إلى أصولها الفلسطينية[١٢].

لا شكّ في أن للأسرة الهاشمية ـ وبالتالي لأسلوب وراثة العرش ثمّ لهذا الذي يجلس على ذلك العرش ـ شرعية قائمة، ويبدو أنّها ستظل قائمة. هذه الشرعية لها عدة مصادر، منها أن الأسرة تجمع بين العراقة والحداثة. . . بين عراقة الأصل في جذورها العربية وحداثة السلوك في مناحي الحياة المختلفة. وتجمع بين الماضي والحاضر في الاضطلاع بدور إقليمي مهم بدأ بالثورة العربية ولم ينته عند الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتوازنات الإقليمية. ومنها أنّها تجمع بين علاقاتها الجيدة بالممالك العربية التقليدية، وفي الوقت نفسه بالقوى الغربية الكبرى. ومنها أنّها تجمع بين الانتماء إلى بيت النبوة والارتباط الأجنبي بالمصاهرة. غير أن صلة النسب إلى سليل بني هاشم من بيت النبوة قد أعطى الملك حصانة ضمنية في الوجدان الشعبي ونأى بقضية وراثة العرش وبالقصر جميعاً من أن تكون محل انتقاد أو خلاف من جانب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. لقد دشن هذه المسألة علو مكانة الملك عن السياسة أو ترفعه عن التورط في السياسة، لقد أدى ذلك إلى الفصل لدى الرأي العام بين القصر والأداء السياسي؛ ومن ثمّ سمح لقوى المعارضة بالظهور من دون حساسيات كبيرة، وانصرفت الانتقادات إلى السياسات لا إلى الملك، كما انصرفت المطالب الشعبية في أقصى الأحوال إلى تغيير الحكومات من دون المساس بمكانة الملك. بعبارة أخرى ثمة جانب له طابع أسطوري في انتماء الأسرة إلى بيت النبوة أدى إلى شيوع فكرة علو مكانة الملك على لعبة السياسة؛ هذه الفكرة دعمت توجهاً عاماً مفاده أن العمل السياسي ليس بالأمر الجذاب؛ وهو ما ساهم في خفض سقف المطالب الشعبية، تماماً ـ وبالمناسبة ـ

---

(١٢) Curtis R. Ryan, *Jordan in Transition: From Hussein to Abdullah* (London: Lynne Reiner Publishers, 2002), pp. 63 and 95-97.

مثلما أدى تكريس قيمة العشائرية في النظام الانتخابي إلى توطينها كأساس للنظام الملكي وجعلته مقبولاً على هذا الأساس[13].

وبوجه عام، تعكس حالات انتقال السلطة في الأردن وجود آلية مقننة ومقبولة، وهي تكوِّن في التطبيق نمطاً واضحاً لوراثة العرش، يحقق انتقالاً سلمياً وسلساً للسلطة، ويضمن الاستقرار للنظام، ويبدي قدرة عالية على التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة، كما يبدي درجة عالية من القدرة على التصحيح والمراجعة وتطوير نفسه على نحو تراكمي على الأمد الطويل. ويرجع ذلك جزئياً إلى الآلية نفسها، كما يرجع إلى خصوصية المملكة التي تمّت الإشارة إليها من قبل؛ ولا سيّما ذلك الوضع المتميز للأسرة الهاشمية كونها من سليل بيت النبوة.

ثانياً: الإمارات العربية المتحدة

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ تحت قيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وتضم سبع إمارات لكل منها قدر من الاستقلال يبدو واضحاً في وراثة الحكم التي تستقل بها أسرة من الأسر الحاكمة تعود جذورها إلى مراحل تاريخية بعيدة. وفي عام ١٩٧١ صدر الدستور الموقت لدولة الاتّحاد وأقر تأسيس المجلس الأعلى من حكام الإمارات السبع ومن بين أعضائه يتم انتخاب رئيس الدولة. وبموجب هذا النصّ انتُخب الشيخ زايد بن سلطان رئيساً لدولة الاتحاد، ثم أعيد انتخابه عام ١٩٧٦. وبعد وفاته انتُخب ابنه وولي عهده الشيخ خليفة بن زايد رئيساً للدولة في سابقة تشير إلى استقرار رئاسة دولة الاتّحاد في أسرة آل نهيان حكام إمارة أبو ظبي.

١ ـ آل نهيان في أبو ظبي

تأسست مشيخة أبو ظبي عام ١٧٦١ تحت حكم قبيلة «بني ياس» بقيادة مؤسس آل نهيان دياب بن عيسى وهو حفيد نهيان (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٢))، وذلك بعدما خلف أباه عيسى بن نهيان الذي كان رئيساً للقبيلة. ولقي

(١٣) محمد حمدان مصالحة، «النظام البرلماني في المملكة الأردنية الهاشمية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عمّان، ١٩٧٦)، ص ٢٣٧، و George Joffe, ed., *Jordan in Transition, 1999-2000* (New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 99-101.

دياب بن عيسى عام ١٧٩٣ مصرعه على يد أحد أقاربه، فثأر له ابنه الشيخ شخبوط بن دياب الذي خلفه وحكم حتى عام ١٨١٦. ثمّ خلف شخبوط في حكم المشيخة ولداه، محمد (١٨١٦ ـ ١٨١٨) وطحنون (١٨١٨ ـ ١٨٣٣)، لكن طحنون اغتيل على أيدي أخويه خليفة وسلطان، وتولى عرشه أخوه وأحد قاتليه وهو خليفة بن شخبوط منذ عام ١٨٣٣ حتى عام ١٨٤٥. في هذه الفترة انفصل آل بو فلاح عن قبيلة بني ياس واستقلوا بحكم أبو ظبي، في حين انتقل الفرع الآخر من القبيلة وهم القبيسات إلى خور العيديد. وفي عام ١٨٤٥ اغتيل الشيخ خليفة، وكان رجلاً قوياً وشجاعاً، وخلفه ابن أخيه الشيخ سعيد بن طحنون الذي حكم حتى عام ١٨٥٥، ثم عُزل بإرادة شعبية، وخلفه ابن عمه الشيخ زايد بن خليفة الذي حكم حتى عام ١٩٠٩، وهي أطول فترة حكم في المشيخة. كما يُعد تولي زايد بن خليفة الحكم عام ١٨٥٥ نقطة فاصلة في تاريخ وراثة الحكم في مشيخة أبو ظبي. وهنا يمكن التأكيد على ملاحظتين:

الأولى أنّه في عام ١٨٤٥، وبعد اغتيال خليفة بن شخبوط، تولى المشيخة كلّ من عيسى بن خالد ودياب بن عيسى على التوالي، وهما من فرع آخر من القبيلة نفسها، ولمدّة راوحت بين شهرين وثلاثة أشهر لكل منهما، لكن اغتيلا في العام نفسه وأعيدت المشيخة مرة أخرى إلى سعيد بن طحنون ممثل الفرع الرئيسي في وراثة حكمها.

الملاحظة **الثانية** هي أنّه في هذه الفترة الطويلة من حكم المشيخة، التي حكم فيها الشيخ زايد بن خليفة، شهدت أبو ظبي نمواً كبيراً وضعها في حجم القوة الأكبر بين المشيخات في منطقة الخليج، ووقع التنافس واحتدم بين الشيخ زايد وحكام المشيخات المجاورة في الشارقة وقطر ودبي، فأدى ذلك إلى تدخل الإنكليز بطلب من الشيخ زايد، كما أدى إلى تدخل الدولة العثمانية وامتداد نفوذ مدحت باشا إلى الجزيرة العربية (وإلى بغداد آنذاك) عام ١٨٣٤ وهو ما جعل تلك المرحلة فاصلة[(١٤)].

توفي الشيخ زايد بن خليفة بعد أطول فترة حكم في مشيخة أبو ظبي وفاةً

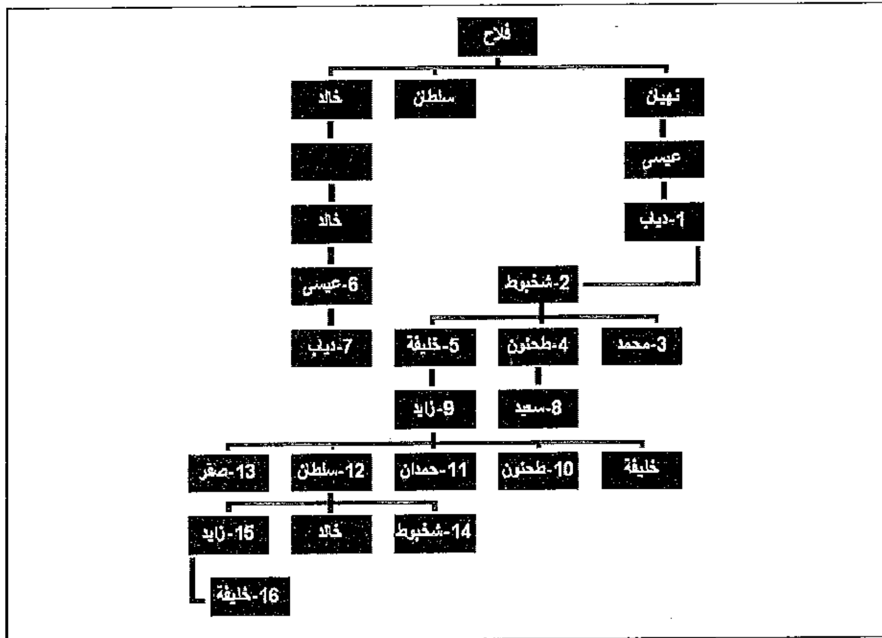
---

(١٤) Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century*, pp. 12-13, and Donald Hawley, *The Trucial States* (London: George Allen and Unwin, 1972), p. 335.

طبيعية، ورفض ابنه الأكبر تولي عرش أبيه، فخلفه الابن الثاني الشيخ طحنون بن زايد لمدّة ثلاث سنوات، إذ توفي عام ١٩١٢ فخلفه أخوه حمدان من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٢٢، لكنه اغتيل بدوره على يد أخيه سلطان الذي تولى حكم المشيخة من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٢٦؛ لكن سلطان ما لبث أن اغتيل أيضاً على يد أخيه صقر الذي تولى المشيخة من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٢٨، وكذلك اغتيل صقر بدوره على يدّ ابن أخيه شخبوط بن سلطان الذي تولى الحكم من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٦٦. لكنْ حدثَ أن تنازل شخبوط عن الحكم سلمياً بفضل الأم الشيخة سالمة التي جمعت أولادها على قسم ألّا يقتل أحدهم الآخر[١٥]... فتنازل عنه لأخيه الشيخ زايد بن سلطان الذي ظلّ يحكم أبو ظبي (إلى جانب رئاسة دولة الإمارات العربية منذ عام ١٩٧١) حتى وفاته الطبيعية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حيث خلفه ابنه الأكبر الشيخ خليفة في حكم أبو ظبي كما في رئاسة الدولة في اليوم التالي لوفانه.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

نسب أسرة آل نهيان (١٧٦١ ـ ٢٠١٠)



(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)
نموذج الخلافة السياسية في أبو ظبي (١٧٦١ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	مدته في السلطة	قرابته للسلف	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ دياب بن عيسى	١٧٦١ ـ ١٧٩٣	مؤسس الأسرة	مؤسس المشيخة والأسرة الأميرية	الاغتيال	قتل من جانب أحد الأقارب
٢ ـ شخبوط بن دياب	١٧٩٣ ـ ١٨١٦	الابن	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٣ ـ محمد بن شخبوط	١٨١٦ ـ ١٨١٨	الابن	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٤ ـ طحنون بن شخبوط	١٨١٨ ـ ١٨٣٣	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الاغتيال	
٥ ـ خليفة بن شخبوط	١٨٣٣ ـ ١٨٤٥	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الاغتيال	قتل أخاه طحنون واغتصب منه السلطة
٦ ـ عيسى بن خالد	١٨٤٥ ـ ١٨٤٥	من فرع آخر في الأسرة	اغتصاب السلطة	الاغتيال	من فرع آخر في الأسرة ـ دام ٣ أشهر في السلطة
٧ ـ دياب بن عيسى	١٨٤٥ ـ ١٨٤٥	الابن	اغتصاب السلطة	الاغتيال	هو ابن مغتصب السلطة السابق ـ دام شهرين فيها
٨ ـ سعيد بن طحنون	١٨٤٥ ـ ١٨٥٥	من الفرع الأساسي للأسرة	استعادة السلطة بالقوة	العزل بإرادة شعبية	استعاد سلطة عمه خليفة بن شخبوط بعد اغتصابها من جانب فرع آخر في الأسرة
٩ ـ زايد بن خليفة	١٨٥٥ ـ ١٩٠٩	ابن الأخ	وراثة العم ـ ابن الأخ	الوفاة الطبيعية	ورث عمه سعيد بن طحنون ـ بقي أطول مدّة في السلطة (٥٤ سنة)
١٠ ـ طحنون بن زايد	١٩٠٩ ـ ١٩١٢	الابن	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	بداية تركز السلطة في ذرية زايد بن خليفة
١١ ـ حمدان بن زايد	١٩١٢ ـ ١٩٢٢	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الاغتيال	قتله أخوه سلطان
١٢ ـ سلطان بن زايد	١٩٢٢ ـ ١٩٢٦	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ (بالقوة)	الاغتيال	قتله أخوه صقر
١٣ ـ صقر بن زايد	١٩٢٦ ـ ١٩٢٨	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ (بالقوة)	الاغتيال	قتله ابن أخيه شخبوط بن سلطان
١٤ ـ شخبوط بن سلطان	١٩٢٨ ـ ١٩٦٦	ابن الأخ	وراثة العم ـ ابن الأخ (بالقوة)	التنازل الطوعي	
١٥ ـ زايد بن سلطان	١٩٦٦ ـ ٢٠٠٤	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	مؤسس دولة الإمارت ١٩٧١ ورئيسها حتى ٢٠٠٤
١٦ ـ خليفة بن زايد	٢٠٠٤ ـ إلى اليوم	الابن	وراثة الأب ـ الابن	ما زال في السلطة	رئيس دولة الإمارات منذ ٢٠٠٤

مضت الوراثة بعد الحالة الأولى التي تمّ فيها تأسيس المشيخة، إذاً، من الأب إلى الابن في الحالتين الثانية والثالثة، ومن الأخ إلى الأخ في الحالتين الرابعة والخامسة، وخرجت في السادسة والسابعة إلى فرع آخر من الأسرة؛ ثمّ عادت إلى ابن الأخ لآخر حاكم في الفرع الأصلي للأسرة، ثمّ إلى ابن عمه، ومنه إلى ابنه الثاني في ترتيب السن. ثمّ تعاقب عليها الإخوة الأربعة طحنون ثمّ حمدان ثمّ سلطان ثمّ صقر، عادت بعدها إلى أولاد سلطان: شخبوط ثمّ الشيخ زايد، ثمّ إلى الابن الأكبر.

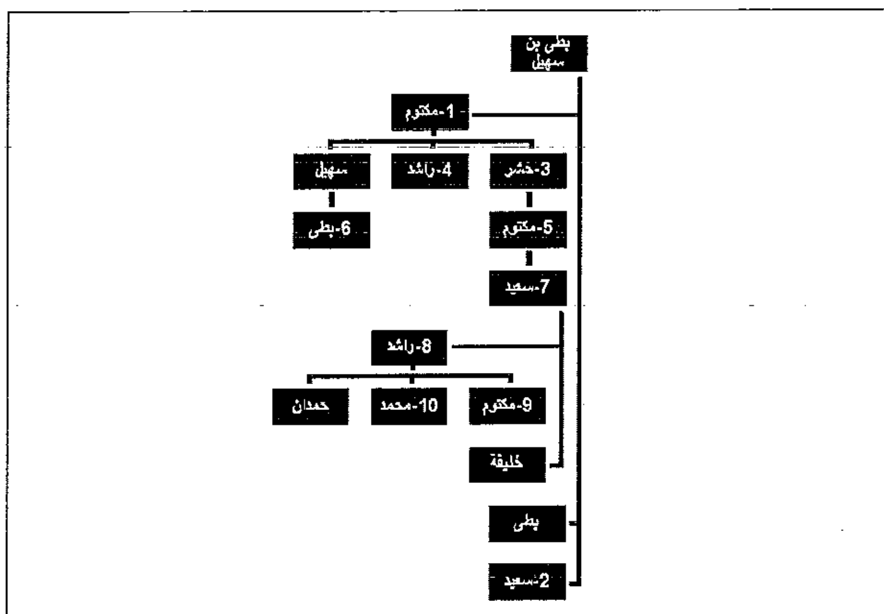
ويلاحظ أن الوراثة منذ عام ١٩٠٩ قد انحصرت في سليل الشيخ زايد بن خليفة، وأن الاغتيال قد حدث في ثماني حالات (دياب بن عيسي، وطحنون وخليفة ولدا شخبوط، ثمّ حالتا قتل مغتصبي العرش من الفرع الآخر في الأسرة، ثمّ حمدان وسلطان وصقر أولاد زايد بن خليفة)، وتم العزل بإرادة شعبية مرة واحدة هي حالة عزل سعيد بن طحنون، وحدث التنازل الطوعي مرة من الشيخ شخبوط إلى الشيخ زايد (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٢)).

٢ ـ آل مكتوم في دبي

تأسست أسرة آل مكتوم في دبي عام ١٨٣٣، وهي فرع من قبيلة بني ياس التي تنتمي إليها أسرة آل نهيان، وكان عبيد بن سعيد ومكتوم بن بطي قائدي الأسرة، لكن سرعان ما توفي الأوّل، وبقي الثاني ليؤسس أسرة آل مكتوم (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٣)) حيث صار الحاكم الوحيد في دبي منذ عام ١٨٣٣ حتى اعتقاله عام ١٨٥٢. فخلفه أخوه سعيد بن بطي الذي عانى الكثير من مؤامرات ابنَي أخيه مكتوم، وهما: حشر وسهيل، ولكنه تغلب عليهما وتوفي وفاة طبيعية عام ١٨٥٩، ليخلفه ابن أخيه وأحد منافسيه والمتآمرين عليه وهو حشر بن مكتوم الذي حكم حتى عام ١٨٨٦، حين توفي تاركاً عرشه لأخيه راشد بن مكتوم، الذي حكم بدوره حتى عام ١٨٩٤، ومنذ ذلك الحين انحصرت وراثة عرش الإمارة في سلالة آل مكتوم.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣)

نسب أسرة آل مكتوم (١٨٣٣ ـ ٢٠١٠)



توفي راشد بن مكتوم عام ١٨٩٤، وخلفه مكتوم بن حشر وهو ابن أخيه، وحكم حتى وفاته عام ١٩٠٦، وخلفه ابن عمه بطي بن سهيل ابن مكتوم حتى عام ١٩١٢. وبعد وفاة بطي بن سهيل خلفه سعيد بن مكتوم بن حشر وهو ابن سلفه وابن ابن عمه في الوقت نفسه، وحكم سعيد بن مكتوم خلال الفترة ١٩١٢ ـ ١٩٢٩، حيث انتزعت منه السلطة لبضعة أشهر تمكن من استعادتها بمساعدة ابنه راشد الذي شاركه السلطة وهو لم يزل في قيد الحياة. وتمكن راشد ـ مع أبيه سعيد ـ من ممارسة السلطة في فترات متقطعة (١٩٣٤ و١٩٣٨ و١٩٣٩ و١٩٤٠ و١٩٥٥) في مواجهة تحديات أولاد عمومته، وتمكن كليةً من الإمساك بالسلطة عام ١٩٥٨ بعد وفاة أبيه[١٦]، وحكم الشيخ راشد حتى وفاته عام ١٩٩٠ حيث أعقبه ابنه الشيخ مكتوم الذي توفي في السلطة عام ٢٠٠٦، تاركاً عرش الإمارة للحاكم الحاليّ وهو أخوه الشيخ محمد بن راشد (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٣)).

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)
نموذج الخلافة السياسية في دبي (١٨٣٣ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	مدته في السلطة	قرابته للسلف	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ مكتوم بن بطي	١٨٣٣ ـ ١٨٥٢	مؤسس الأسرة	مؤسس الأسرة	الاعتقال	
٢ ـ سعيد بن بطي	١٨٥٢ ـ ١٨٥٩	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	
٣ ـ حشر بن مكتوم	١٨٥٩ ـ ١٨٦٦	ابن الأخ	وراثة العم ـ ابن الأخ	الوفاة الطبيعية	بداية حصر الوراثة في ذرية مكتوم
٤ ـ راشد بن مكتوم	١٨٦٦ ـ ١٨٩٤	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	
٥ ـ مكتوم بن حشر	١٨٩٤ ـ ١٩٠٦	ابن الأخ	وراثة العم ـ ابن الأخ	الوفاة الطبيعية	عودة العرش إلى ابن حاكم سابق
٦ ـ بطي بن سهيل	١٩٠٦ ـ ١٩١٢	ابن العم	وراثة ابن العم	الوفاة الطبيعية	
٧ ـ سعيد بن مكتوم	١٩١٢ ـ ١٩٢٩	ابن ابن العم	وراثة من أفراد الأسرة	التنازل الطوعي	عودة العرش إلى ابن حاكم سابق
٨ ـ سعيد بن مكتوم	١٩٢٩ ـ ١٩٥٨	الابن	استعاد السلطة بعد أن انتزعت منه لفترة قصيرة	الوفاة الطبيعية	بداية تحديد مسار الوراثة في خطّ الأب ـ الابن
٩ ـ راشد بن سعيد	١٩٥٨ ـ ١٩٩٠	الابن	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
١٠ ـ مكتوم بن راشد	١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦	الابن	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
١١ ـ محمد بن راشد	٢٠٠٦ ـ إلى اليوم	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	ما زال في السلطة	تغير المسار فأصبح في خطّ الإخوة

هكذا مضت وراثة عرش إمارة دبي في أسرة آل مكتوم حيث انتقل من مؤسس الأسرة إلى الأخ ثمّ عاد إلى ابن الحاكم السابق وهو ابن الأخ لآخر حاكم (١٨٣٣ ـ ١٨٦٦). ثمّ تكررت المتلازمة نفسها مرة ثانية فانتقل العرش إلى الأخ ثمّ عاد إلى ابن الحاكم السابق وهو أيضاً ابن الأخ لآخر حاكم (١٨٦٦ ـ ١٩٠٦). بعد ذلك عادت السلطة إلى ابن العم، ثمّ إلى ابن ابن العم وهو ابن الحاكم السابق على آخر حاكم ترك السلطة، ومنذ ذلك الحين مضت الوراثة في خطّ الأب ـ الابن في حالتين، وفي خطّ الإخوة في حالة واحدة هي الأخيرة التي تمّت عام ٢٠٠٦. ويلاحظ أن عودة العرش إلى أبناء حكام سابقين قد تكررت في

معظم الحالات، وأن أغلب حالات ترك السلطة كانت بسبب الوفاة الطبيعية.

٣ ـ أسرة القاسمي في الشارقة ورأس الخيمة

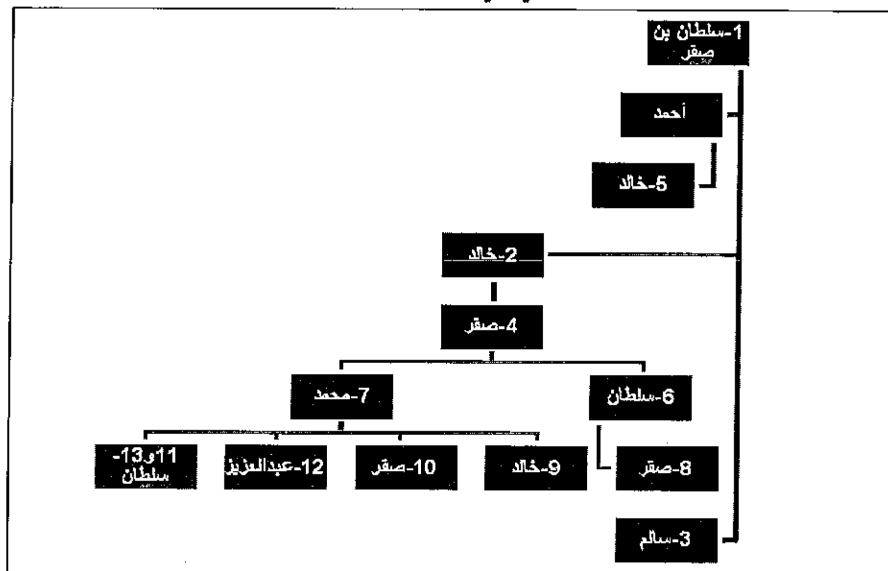
أسس أسرة القاسمي في الشارقة ورأس الخيمة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي عام ١٨٠٣ وحكم المشْيَختين حتى عام ١٨٦٦، الذي مثَّل الحدّ الفاصل في تاريخ الخلافة السياسية في الشارقة ورأس الخيمة اللتين انفصلتا بعد هذا التاريخ، عقب الوفاة الطبيعية للشيخ سلطان بن صقر الذي خلفه ابنه الشيخ خالد في حكم الشارقة، وحفيده الشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان في حكم رأس الخيمة (انظر الشكلين الرقمين (٢ ـ ٤) و(٢ ـ ٥)).

أ ـ الشارقة

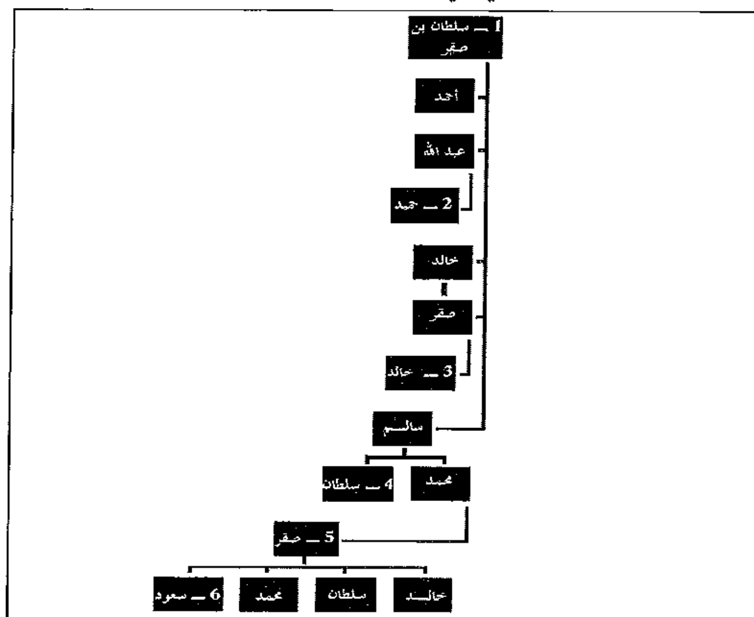
في الشارقة (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٤)) توفي الشيخ خالد بن سلطان عام ١٨٦٨ متأثراً بجرح أصيب به أثناء مبارزة فردية مع شيخ أبو ظبي آنذاك؛ وتولى العرش أخوه سالم بن سلطان الذي عُزل بالقوة عام ١٨٨٣ على يد ابن أخيه صقر بن خالد الذي تولّى حكم المشيَخة من عام ١٨٨٣ إلى عام ١٩١٤، حين توفي ليخلفه في الحكم ابن عمه خالد بن أحمد بن سلطان من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٢٤، حين تمكنت انتفاضة شعبية من عزله وتعيين ابن سلفه محله، وهو سلطان بن صقر بن خالد بن سلطان، الذي توفي عام ١٩٥١ وفي مرض وفاته كان قد عين أخاه محمداً بن صقر الذي تمّ عزله بعد أسابيع من توليه؛ وبعد مفاوضات في الأسرة تمت تولية صقر بن سلطان بن صقر بن خالد بن سلطان بن صقر في أيار/مايو ١٩٥١ وحكم حتى عام ١٩٦٥، حين خُلع ووُلِّي محله الشيخ خالد بن محمد (ومحمد هو الشيخ المخلوع من قبل بعد أسابيع من توليه). وبقي الشيخ خالد بن محمد في حكم الشارقة حتى عام ١٩٧٢، وبعد وفاته تولى الحكم أخوه الشيخ صقر الحكم لعدة أيام انتقلت السلطة بعدها إلى أخيه الشيخ سلطان في عام ١٩٧٢ أيضاً. وظل الشيخ سلطان في السلطة حتى الوقت الحاليّ مع فترة انقطاع حدثت في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧ تولى فيها أخوه الشيخ عبد العزيز، لكنّها عادت بعد أسبوع واحد مرة أخرى إلى الشيخ سلطان[١٧].

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

الشكل الرقم (٢ ـ ٤)
نسب أسرة القاسمي في الشارقة (١٨٠٣ ـ ٢٠١٠)



الشكل الرقم (٢ ـ ٥)
نسب أسرة القاسمي في رأس الخيمة (١٨٠٣ ـ ٢٠١٠)



الجدول الرقم (٢ ـ ٤)
نموذج الخلافة السياسية في الشارقة (١٨٠٣ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	مدته في السلطة	قرابته للسلف	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ سلطان بن صقر	١٨٠٣ ـ ١٨٦٦	مؤسس الأسرة	مؤسس الأسرة	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ خالد بن سلطان	١٨٦٦ ـ ١٨٦٨	الابن	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	الجرح الذي توفي في إثره ليس له علاقة بوراثة السلطة
٣ ـ سالم بن سلطان	١٨٦٨ ـ ١٨٨٣	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	العزل بالقوة	
٤ ـ صقر بن خالد	١٨٨٣ ـ ١٩١٤	ابن الأخ	وراثة العم ـ ابن الأخ	الوفاة الطبيعية	
٥ ـ خالد بن أحمد	١٩١٤ ـ ١٩٢٤	ابن العم	وراثة ابن العم ـ ابن العم	العزل بالقوة	تمّ عزله بانتفاضة شعبية
٦ ـ سلطان بن صقر	١٩٢٤ ـ ١٩٥١	ابن العم	وراثة ابن العم ـ ابن العم	الوفاة الطبيعية	
٧ ـ محمد بن صقر	١٩٥١ ـ ١٩٥١	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الإعفاء من المنصب	بإرادة الأسرة
٨ ـ صقر بن سلطان	١٩٥١ ـ ١٩٦٥	ابن الأخ	وراثة العم ـ ابن الأخ	العزل بالقوة	باتفاق الأسرة
٩ ـ خالد بن محمد	١٩٦٥ ـ ١٩٧٢	ابن العم	وراثة ابن العم ـ ابن العم	الوفاة الطبيعية	بعد خالد حكم صقر بن محمد لعدة أيام في ١٩٧٢
١٠ ـ صقر بن محمد	١٩٧٢ ـ ١٩٧٢	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الإعفاء من المنصب	حكم لعدة أيام في ١٩٧٢
١١ ـ سلطان بن صقر	١٩٧٢ ـ ١٩٨٧	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ		
١٢ ـ عبد العزيز بن صقر	١٩٨٧ ـ ١٩٨٧	الأخ	وراثة الأخ ـ الأخ	الإعفاء من المنصب	حكم لمدّة أسبوع (١٧ ـ ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٧)
١٣ ـ سلطان بن صقر	١٩٨٧ ـ إلى اليوم	الأخ	عاد إلى العرش		

ب ـ رأس الخيمة

تولى العرش في رأس الخيمة حميد بن عبد الله بن سلطان بن صقر، وهو حفيد مؤسس الأسرة سلطان بن صقر. . . الذي خلفه منذ عام ١٨٦٦ حتى عام ١٩٠٠ (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٥)). وبعد وفاة حميد بن عبد الله خلفه خالد ابن صقر بن خالد بن سلطان (ابن ابن العم) حتى عام ١٩٢١، وهو ابن الشيخ صقر بن خالد الحاكم الرابع للشارقة حيث أعيد ربط رأس الخيمة بالشارقة في هذه الفترة. وبعد وفاته عام ١٩٢١ تولى الشيخ سلطان بن سالم بن سلطان وهو عم الحاكم السابق حتى عام ١٩٤٨، حيث توفي ليخلفه الشيخ صقر بن محمد ابن سالم بن سلطان وهو ابن أخيه حتى توفي بدوره عام ٢٠١٠ بعد تولّيه أطول فترة حكم في الوطن العربي، ليتولّى العرش من بعده ابنه الشيخ سعود ولي عهده. الجدير بالذكر هنا أنّه وقع صراع بين خالد الابن الأكبر وأخيه الشيخ سعود الذي تولى العرش، فسّره البعض أنّه نزاع أسري لا صراعاً على السلطة. وكان خالد من قبل ولياً للعهد لمدّة ٤٠ سنة (١٩٥٨ ـ ٢٠٠٣)؛ لكن الأب أعطى الحق في ولاية العرش لابنه الشيخ سعود وهو الرابع في ترتيب الأبناء وكان قد أصبح ولياً للعهد عام ٢٠٠٣ وحظي هذا التصرف بتأييد الشيخ زايد (آنذاك) وكذلك المجلس الأعلى للاتحاد؛ على أساس أن ما يختاره الحاكم الذي يجلس على العرش هو الجدير بالمناصرة وليس بالضرورة أكبر الأبناء[١٨].

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)
نموذج الخلافة السياسية في رأس الخيمة (١٨٠٣ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	مدته في السلطة	قرابته للسلف	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ سلطان بن صقر	١٨٠٣ ـ ١٨٦٦	مؤسس الأسرة	مؤسس الأسرة	الوفاة الطبيعية	كان في حكم الشارقة ورأس الخيمة معاً
٢ ـ حميد بن عبد الله	١٨٦٦ ـ ١٩٠٠	حفيد السلف	وراثة الجد ـ الحفيد	الوفاة الطبيعية	هو حفيد مؤسس الأسرة
٣ ـ خالد بن صقر	١٩٠٠ ـ ١٩٢١	ابن ابن العم	وراثة من أفراد الأسرة	الوفاة الطبيعية	ابن عم حميد الحاكم السابق
٤ ـ سلطان بن سالم	١٩٢١ ـ ١٩٤٨	ابن عم أبيه	وراثة من أفراد الأسرة	الوفاة الطبيعية	ابن عم حميد وعم الحاكم السابق
٥ ـ صقر بن محمد	١٩٤٨ ـ ٢٠١٠	ابن أخ السلف	وراثة العم ـ ابن الأخ	الوفاة الطبيعية	ابن أخ الحاكم السابق
٦ ـ سعود بن محمد	٢٠١٠ ـ إلى اليوم	الابن	وراثة الأب ـ الابن		

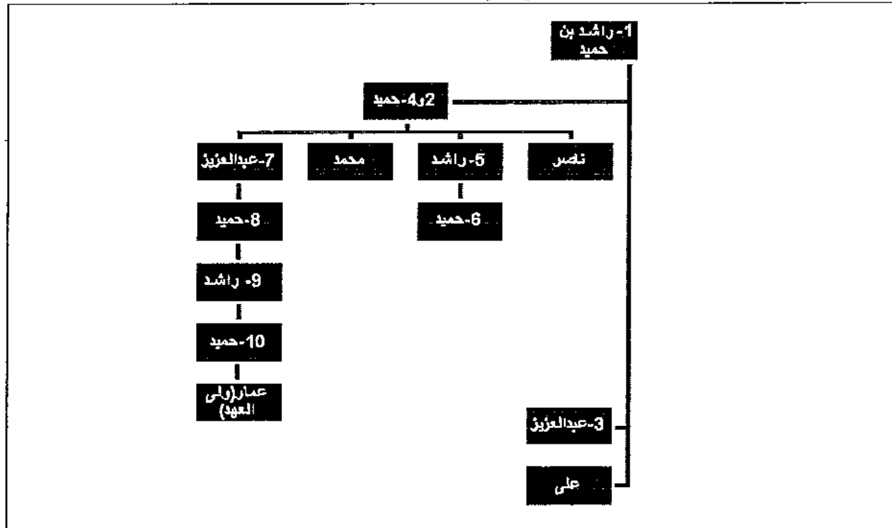
(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣، والشرق الأوسط، ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٠.

٤ ـ أسرة النعيمي في عجمان

أسس الأسرة الشيخ راشد بن حميد النعيمي (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٦)) عام ١٨٣٠، وحكم مشيخة عجمان حتى عام ١٨٣٨. ثمّ خلفه بعد وفاته ابنه حميد خلال الفترة (١٨٣٨ ـ ١٨٤١)، قبل أن يعزله بالقوة أخوه عبد العزيز بن راشد الذي سيتولّى المشيخة عام ١٨٤١ حتى عام ١٨٤٨ حيث لقي مصرعه في معركة. فعاد الشيخ حميد بن راشد إلى الحكم مرة أخرى ليحكم من عام ١٨٤٨ حتى وفاته عام ١٨٧٣، ثمّ ورث عرشه ابنه راشد حتى عام١٨٩١. وبعد وفاة راشد خلفه ابنه حميد حتى عام ١٩٠٠؛ حيث عزله عمه عبد العزيز بن حميد بن راشد بالقوة وقتله وتولى العرش حتى عام ١٩٠٨. ومنذ ذلك الحين حصر عبد العزيز وراثة عرش الإمارة في سليله في خطّ الأب ـ الابن؛ وعليه انتقلت منه بعد وفاته إلى ابنه الشيخ حميد بن عبد العزيز الذي حكم حتى وفاته عام ١٩٢٨، ثمّ انتقلت من الشيخ حميد بن عبد العزيز إلى ابنه الشيخ راشد بن حميد الذي حكم حتى عام ١٩٨١، وبعد وفاته انتقلت إلى ابنه الشيخ حميد الذي ما زال في السلطة حتى الآن، وقد عيّن ابنه الأكبر الشيخ عمار ولياً للعهد[١٩].

الشكل الرقم (٢ ـ ٦)

نسب أسرة النعيمي في عجمان (١٨٣٠ ـ ٢٠١٠)



(١٩) Bligh, Ibid., pp. 343-344.

ومن ثمّ مضت الخلافة في عجمان (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٦)) من الأب إلى الابن، ثمّ إلى الأخ، ثمّ عادت إلى سلفه مرة أخرى، ومنه إلى الابن، ومنه إلى الابن كذلك، ثمّ إلى العم الذي حصرها في سلالته في خطّ الأبوة. وحدث العزل بالقوة في حالتين (الثاني والسادس من الحكام) وكانت هناك حالة قتل لا علاقة لها بالصراع على السلطة؛ وفي ما عدا ذلك كان ترك السلطة بالوفاة الطبيعية.

الجدول الرقم (٢ ـ ٦)
نموذج الخلافة السياسية في عجمان (١٨٣٠ ـ ٢٠١٠)

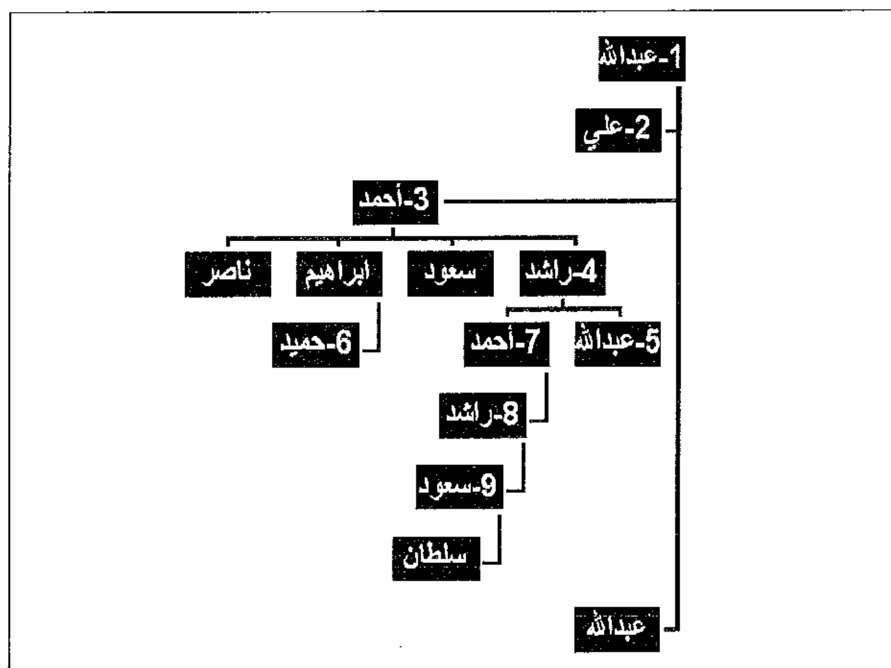
الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ راشد بن حميد	مؤسس الأسرة	١٨٣٠ ـ ١٨٣٨	مؤسس الأسرة	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ حميد بن راشد	الابن	١٨٣٨ ـ ١٨٤١	وراثة الأب ـ الابن	العزل بالقوة	عزله أخوه عبد العزيز
٣ ـ عبد العزيز بن راشد	الأخ	١٨٤١ ـ ١٨٤٨	اغتصاب العرش	القتل	
٤ ـ حميد بن راشد	الأخ	١٨٤٨ ـ ١٨٧٣	وراثة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	عاد إليه العرش مرة أخرى
٥ ـ راشد بن حميد	الابن	١٨٧٣ ـ ١٨٩١	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٦ ـ حميد بن راشد	الابن	١٨٩١ ـ ١٩٠٠	وراثة الابن	العزل والقتل	عزله عمه عبد العزيز وقتله
٧ ـ عبد العزيز بن حميد	العم	١٩٠٠ ـ ١٩٠٨	اغتصاب العرش	الوفاة الطبيعية	حصر الوراثة في ذريته في خطّ الأب ـ الابن
٨ ـ حميد بن عبد العزيز	الابن	١٩٠٨ ـ ١٩٢٨	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٩ ـ راشد بن حميد	الابن	١٩٢٨ ـ ١٩٨١	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
١٠ ـ حميد بن راشد	الابن	١٩٨١ ـ إلى اليوم	وراثة الأب ـ الابن		

٥ ـ أسرة آل معلاّ في أم القيوين

أسس هذه الأسرة الشيخ عبد الله بن راشد بن ماجد آل معلاّ (انظر الشكل

الرقم (٢ ـ ٧)) عام ١٨٢٠، وحكم حتى عام ١٨٥٤، وخلفه فيها بعد وفاته ابنه عليٌّ بن عبد الله الذي حكم حتى عام ١٨٧٣. وبعد وفاته أيضاً خلفه أخوه أحمد حتى عام ١٩٠٤، ومنذ تولي أحمد بن عبد الله تركزت وراثة العرش في أم القيوين في سلالته في خطّ الأب ـ الابن. وبناء عليه انتقلت السلطة بعد وفاته إلى ابنه الشيخ راشد الذي حكم من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩٢٢، وبعد وفاته ورث عرشه ابنه الشيخ عبد الله (وهو عبد الله بن راشد بن أحمد بن عبد الله) الذي لم يحتفظ بالعرش أكثر من عام واحد؛ بعدما اغتصبه منه ابن عمه حمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الله، وظل حمد في السلطة حتى اغتياله عام ١٩٢٩ على يد أحمد بن راشد شقيق عبد الله الذي ضاع منه العرش. وقد حكم الشيخ أحمد بن راشد حتى وفاته عام ١٩٨١، وأعقبه على العرش ابنه الشيخ راشد الذي توفي عام ٢٠٠٩ وخلفه ابنه الشيخ سعود الذي عين ابنه الشيخ راشد ولياً للعهد (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٧)).

الشكل الرقم (٢ ـ ٧)
نسب أسرة آل معلاّ (١٨٢٠ ـ ٢٠١٠)



الجدول الرقم (٢ ـ ٧)

نموذج الخلافة السياسية في أم القيوين (١٨٢٠ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ عبد الله بن راشد	مؤسس الأسرة	١٨٢٠ ـ ١٨٥٤	مؤسس الأسرة	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ علي بن عبد الله	الابن	١٨٥٤ ـ ١٨٧٣	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٣ ـ أحمد بن عبد الله	الأخ	١٨٧٣ ـ ١٩٠٤	وراثة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	حصر وراثة العرش في ذريته
٤ ـ راشد بن أحمد	الابن	١٩٠٤ ـ ١٩٢٢	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٥ ـ عبد الله بن راشد	الابن	١٩٢٢ ـ ١٩٢٣	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٦ ـ حمد بن إبراهيم	ابن العم	١٩٢٣ ـ ١٩٢٩	اغتصاب	الاغتيال	
٧ ـ أحمد بن راشد	شقيق عبد الله	١٩٢٩ ـ ١٩٨١	ابن العم	الوفاة الطبيعية	تمكن من استعادة العرش
٨ ـ راشد بن أحمد	الابن	١٩٨١ ـ ٢٠٠٩	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٩ ـ سعود بن راشد	الابن	٢٠٠٩ ـ إلى اليوم	وراثة الأب ـ الابن	ما زال في السلطة	

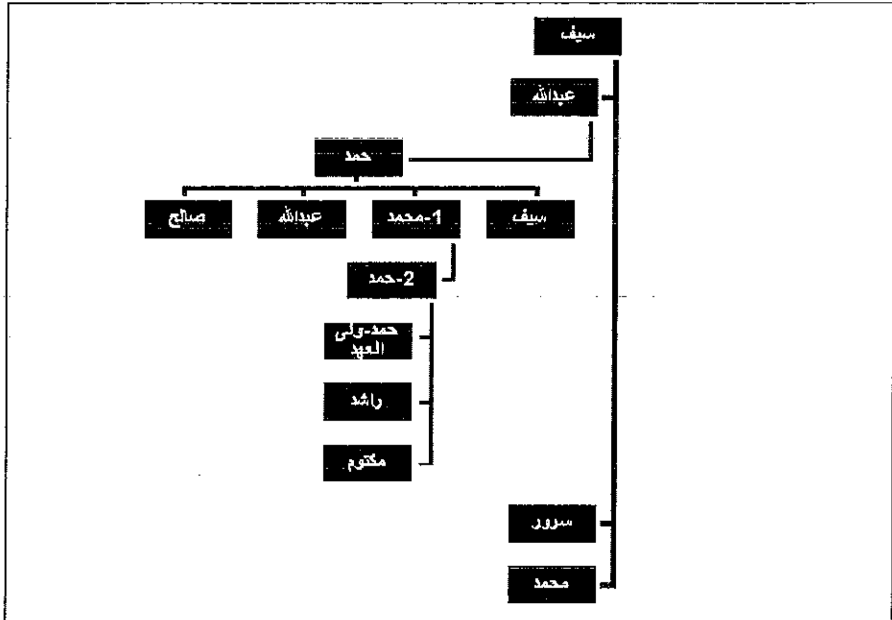
٦ ـ أسرة الشرقي في الفجيرة

ظلت الفجيرة تابعة للشارقة حتى عام ١٩٥٢، حين انفصلت عنها واستقلت في هذا العام وأصبحت تحت حكم أسرة الشرقي (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٨)) حيث تولى حكمها الشيخ محمد بن حمد بن عبد الله بن سيف حتى عام ١٩٧٤، أيّ حتى بعد اتحاد الإمارات. وبعد وفاته خلفه ابنه الشيخ حمد بن محمد (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٨)).

ويطلق على الأسرة الحاكمة في الفجيرة أسرة آل شرقي أو الشرقي أو الشرقيون.

الشكل الرقم (٢ ـ ٨)

نسب أسرة الشرقي (١٩٥٢ ـ ٢٠١٠)



الجدول الرقم (٢ ـ ٨)

نموذج الخلافة السياسية في الفجيرة (١٩٥٢ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ محمد بن حمد بن عبد الله	أول حاكم بعد انفصال الإمارة	١٩٥٢ ـ ١٩٧٤	باتفاق الأسرة	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ حمد بن محمد	الابن	١٩٧٤ ـ إلى اليوم	وراثة الأب ـ الابن	ما زال في السلطة	

وقعت في الإمارات السبع ٦٢ حالة انتقال للسلطة منذ بداية تأسيس الأسر الحاكمة فيها وحتى عام ٢٠١٠. ويلاحظ أن تأسيس هذه الأسر يتوافق تقريباً مع بداية القرن التاسع عشر ما عدا أبو ظبي التي ترجع إلى تاريخ أسبق والفجيرة التي تعد حديثة التأسيس. توزعت هذه الحالات على النحو التالي: أبو ظبي ١٦ حالة، والفجيرة حالتان، ورأس الخيمة ٤ حالات، وأم القيوين ٩ حالات، ثمّ ١٠ حالات في كلٍّ من دبي والشارقة وعجمان. وفي التوزيع الزمني وقعت ٢٥ حالة في القرن التاسع عشر، و٣٢ حالة في القرن العشرين، و٣ حالات في

القرن الحادي والعشرين، وهناك حالتان في القرن الثامن عشر في أبو ظبي ذات التاريخ البعيد. وعلى هذا الصعيد نجد أن هناك سنوات بعينها حدث فيها انتقال السلطة في إمارتين في العام نفسه؛ مثال ذلك أعوام ١٨٣٣ (أبو ظبي ودبي) و١٨٦٦ (دبي والشارقة) و١٨٧٣ (عجمان وأم القيوين) و١٩٠٠ (عجمان ورأس الخيمة) و١٩١٢ (أبو ظبي ودبي) و١٩٢٨ (أبو ظبي وعجمان) و١٩٢٩ (دبي وأم القيوين) و١٩٨١ (أم القيوين وعجمان). أيّ أن دبي وعجمان تشاركتا مع غيرهما في السنة نفسها في انتقال السلطة في ٤ حالات لكلٍّ منهما، وتشاركت أبو ظبي وأم القيوين مع غيرهما في ٣ حالات. ولولا أن أغلب هذه الحالات قد تمّ خلو العرش فيها بالوفاة الطبيعية لكان ذلك دليلاً على وجود نوع من العدوى أو المحاكاة بين هذه الإمارات. وللدقة والأمانة فإن عام ١٩١٢ فقط هو الذي شهد خلواً للعرش بسبب القتل في أبو ظبي والتنازل الطوعي في دبي. ومعنى ذلك أن فكرة العدوى أو التقليد غير واردة؛ والوارد هو المصادفة فقط؛ لكنّها ليست المصادفة المحضة أكثر منها تلك التي تنهض على تشابه في الظروف كبير.

ويلاحظ أنّه في ما عدا أبو ظبي والشارقة كانت أغلب حالات انتقال السلطة سلمية إلى حدّ كبير، وكانت أغلب حالات العنف تتم داخل الأسر الحاكمة؛ إما بسبب خلافات داخل الأسرة وهي خلافات تجمع بين الطموح الشخصي أحياناً والحرص على الاستقرار أحياناً أخرى، وإما كنوع من التصحيح لأوضاع بدت غير ملائمة يتم باتفاق بين أفراد الأسرة. كذلك يلاحظ أن مسألة وراثة العرش قد ظلت مفتوحة لكل أفراد الأسرة في معظم الأسر الحاكمة في الفترة الأولى التي ربما تزيد على قرن من الزمان. وظلت مفتوحة حتى يومنا هذا (٢٠١٠) في أسرة القاسمي في رأس الخيمة، واستقرت في الأسرة نفسها (أسرة القاسمي) في الشارقة منذ نهاية عهد الشيخ خالد بن محمد (١٩٧٢) في أولاده حيث مضت في خطّ الإخوة. واستقرت وراثة العرش هذه بصورة واضحة في خطّ الأب ـ الابن في أم القيوين منذ عام ١٩٠٤ وفي عجمان منذ عام ١٩٠٨ وفي دبي منذ عام ١٩٥٨. ويعبّر هذا النوع من الاستقرار عن ترسيخ آلية مقبولة وتكريس مسار واضح ومعروف مسبقاً ومتوقعاً لكيفية وراثة العرش. كذلك استقرت في أبو ظبي التي شهدت قياساً على باقي الإمارات أكبر نسبة (وأكبر عدد أيضاً) من استخدام العنف في نقل السلطة. . . استقرت منذ عهد الشيخ شخبوط عام ١٩٢٨. ويلاحظ أنّه على الرغم من طول

الفترة من عام ١٩٢٨ حتى اليوم لم يشهد عرش الإمارات سوى حالتين لانتقال السلطة؛ هما تولي الشيخ زايد ثمّ الشيخ خليفة بن زايد، ومع التأكيد أن كلاً من الشيخ شخبوط والشيخ زايد قد بقيا في السلطة لمدّة ٣٨ عاماً، لكن الاستقرار هنا يعطي دلالة مختلفة؛ فهو لا يرتبط بدرجة كبيرة بحسم طريقة انتقال السلطة بقدر ما يرتبط بخصائص القيادات وطبيعة الظروف السائدة في هذه الفترة، بما في ذلك تولي الجالس على عرش أبو ظبي رئاسة دولة الاتحاد في الوقت نفسه. لكن انتقال عرش أبو ظبي ورئاسة دولة الاتحاد بعد وفاة الشيخ زايد إلى الشيخ خليفة على نحو سلمي وسلس يوحي بأن أمور انتقال السلطة على الصعيدين قد عرفت طريقها إلى الاستقرار.

تأسست دولة الإمارات العربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ من اتحاد الإمارات الست وهي: أبو ظبي ودبي والشارقة والفجيرة وعجمان وأم القيوين ثمّ انضمت إليها رأس الخيمة عام ١٩٧٢. وعلى الرغم من أن الخلافة السياسية وراثية في الإمارات السبع إلا أنّها صارت انتخابية (انتخاباً غير مباشر) في دولة الإمارات الاتحادية؛ حيث يقوم المجلس الأعلى المكون من الأمراء السبعة لهذه الإمارات بانتخاب رئيس الدولة من بينهم. وكان المشايخ السبعة وقت الاتحاد هم: الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في أبو ظبي، والشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، والشيخ راشد آل مكتوم حاكم دبي، والشيخ صقر بن محمد القاسمي في رأس الخيمة، والشيخ حمد بن محمد الشرقي في الفجيرة، والشيخ حميد بن راشد النعيمي في عجمان، والشيخ راشد بن أحمد آل معلاّ في أم القيوين. وتم انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من جانب الأمراء الستة الآخرين كأول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وظل يعاد انتخابه كلّ خمس سنوات حتى وفاته عام ٢٠٠٤. وبعد وفاته انتُخب ابنه الأكبر وولي عهده في أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد بالطريقة نفسها (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٩)). وهكذا تمّت أول حالة انتقال للسلطة في دولة الاتحاد على نحو سلمي وسلس وباتفاق واضح بين أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد وعلى سند من الشرعية كبير، وبذلك تكون دولة الاتحاد قد اجتازت أول اختبار لها بنجاح؛ وخصوصاً بعد رحيل شخصية تعد كاريزمية بالمعنى الحقيقي والعميق، وكان من المتوقع أن تترك فراغاً كبيراً في السلطة بعد رحيلها، شأن القيادات الكاريزمية في كلّ دول العالم.

الجدول الرقم (٢ ـ ٩)
نموذج الخلافة السياسية في دولة الإمارات العربية (١٩٧١ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	مواصفات هذا النموذج
١ ـ زايد بن سلطان	٣٤ سنة (١٩٧١ ـ ٢٠٠٤)	انتخاب المجلس الأعلى للاتحاد	الوفاة الطبيعية	انتخاب غير مباشر	سلمي ـ سلس ـ قانوني ـ منظم ـ مقبول
٢ ـ خليفة بن زايد	٢٠٠٤ ـ إلى اليوم	انتخاب المجلس الأعلى للاتحاد		انتخاب غير مباشر	سلمي ـ سلس ـ قانوني ـ منظم ـ مقبول

ينص الدستور الاتحادي لدولة الإمارات الذي يحفظ لكل إمارة شخصيتها المستقلة ونظامها الوراثي. . ، في المادة (٥٢) على أن ينتخب المجلسُ الأعلى المكون من حكام الإمارات السبع رئيساً للاتحاد ونائباً لرئيس الاتحاد، وأن يمارس نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأيّ سبب من الأسباب، وعلى أن مدّة الرئيس ونائبه خمس سنوات ميلادية، وأنه يجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب. وتنص المادة (٤٦) على أن المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه، ويتألّف من جميع حكام الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إماراتهم في حال غيابهم أو تعذر حضورهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه؛ على أن تشمل هذه الأغلبية إمارتي أبو ظبي ودبي، وتلتزم الأقلية رأي الأغلبية المذكورة.

حسمت دولة الإمارات قضية انتقال السلطة فيها من اللحظة الأولى منذ قيامها، فثمة تطابق تام بين القواعد الدستورية والممارسة العملية لأول مرة في النظم العربية قاطبة؛ هذا إذا ما قصدنا فعلاً المعنى الحقيقي للتطابق، ولا سيّما أننا نعرف حالات كثيرة ـ سيرد ذكرها في مقامها ـ تبدو متطابقة مع القواعد القانونية، لكنه تطابق شكلي يقطر تحايلاً على القواعد والتفافاً عليها ولَيّاً لأعناق الكثير منها لتبدو الممارسة العملية متوافقة معها. كذلك انتفى الصراع على السلطة تماماً في رئاسة الاتحاد حيث كانت القواعد المنظمة لعملية نقل السلطة، مقررة سلفاً وواضحة تماماً ومقبولة كلية من جانب كلّ أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد بوصفهم ممثلين لإماراتهم.

هنا يجب أن نقر بأن ثمة تميزاً ناصعاً لتجربة انتقال السلطة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ هذا التميز الذي يُعد الشيخ زايد صانعَه وعرَّابَه الأوّل والأساسي؛ وهو في المناسبة جزء من تميز عام أبداه الشيخ زايد في قيادة بلاده، كما في محيطيه الخليجي والعربي. لقد تميزت آلية انتقال السلطة في دولة الإمارات بتطبيق أسلوب الانتخاب غير المباشر الذي يعده جين بلوندل أفضل الأساليب في نقل السلطة لأن الانتخابات الشعبية ـ في تقديره ـ لا تمثل مقياساً دقيقاً لقدرات الحاكم، في حين إن الانتخاب من جانب نخبة محددة يمثل أعلى أنماط الاختيار كفاءة. وحين تكون هذه النخبة ممثلة فعلاً لجماهيرها فقد تسكب نتيجة هذا الاختيار روحاً ديمقراطية على أسلوب الانتخابات غير المباشر. وتميزت هذه التجربة كذلك بأن هذا المجلس إذ يباشر انتخاب رئيس الدولة إنما ينطوي على بعد إسلامي واضح؛ حيث يناظر «أهل الحلّ والعقد» في الفقه الإسلامي. هذا التميز هو العنصر الحاسم في قضية الخلافة السياسية في دولة الإمارات الذي يتجسد في الاتفاق أو التضامن بين حكام الإمارات السبع رغبة منهم في إنجاح تجربة الاتحاد وإنضاجها. لكن على الرغم من ذلك، فهناك من يرى أن دواعي الاستقرار في هذا الصدد تعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أفرزتها تجربة تنموية ناجحة على هذين الصعيدين لم يواكبها قدر كاف من الإصلاحات السياسية التي غدت مطلوبة، وهي على وشك أن تفجرها عوامل ديمغرافية وإقليمية وعالمية[٢٠].

ثالثاً: مملكة البحرين

البحرين مملكة وراثية استقلت في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧١، وتحولت من مشيخة إلى إمارة وراثية يحكمها الدستور الصادر في السادس من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، الذي ينص على أن يمرّ العرش في أسرة آل خليفة. ثمّ تحولت إلى مملكة في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الذي أصدر دستوراً جديداً للبلاد ضمن حزمة من الإصلاحات السياسية.

---

(٢٠) عادل الطبطبائي، **النظام الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة** (القاهرة: مطبعة القاهرة الجديدة، ١٩٧٨)، ص ١٩٧-١٩٨؛ John Duke Anthony, «The Union of Arab Emirates,» *Middle East Journal*, vol. 26, no. 3 (Summer 1972), pp. 271-287, and Christopher Davidson, «After Sheikh Zayed: The Politics of Succession in Abu Dhabi and United Arab Emirates,» *Middle East Policy*, vol. 13, no. 1 (Spring 2006), pp. 45-59.

أسس أسرة آل خليفة في البحرين (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٩)) أحمد الفاتح بن محمد بن خليفة عام ١٧٨٣، وحكم مشيخة البحرين حتى عام ١٧٩٤، حيث توفي وفاة طبيعية، وخلفه أكبر أبنائه سلمان بن أحمد عام ١٧٩٤ وظل في حكم المشيخة حتى وفاته عام ١٨٢١. لكن سلمان حكم وحده في الفترة ١٧٩٤ ـ ١٧٩٧ ثمّ شاركه في السلطة أخوه عبد الله بن أحمد حتى عام ١٨٢١، وهو تاريخ وفاة سلمان حيث استقل عبد الله بالسلطة حتى عام ١٨٢٥ ثمّ شاركه فيها حتى عام ١٨٣٤ خليفة بن سلمان، ابن أخيه المتوفى سلمان بن أحمد. . . ومنذ هذا التاريخ شاركه في السلطة محمد بن خليفة بن سلمان حتى عام ١٨٤٣؛ أيّ أن محمد بن خليفة قد أعقب أباه في مشاركة عبد الله بن أحمد (وهو عم أبيه) في السلطة. ثمّ استقل بها محمد بن خليفة بن سلمان وحده في الفترة ١٨٤٣ ـ ١٨٦٨. ثمّ اغتصب منه السلطة أخوه علي بن خليفة فحكم لمدّة عام واحد تقريباً ١٨٦٨ ـ ١٨٦٩ ولقي مصرعه في معركة مع محمد بن خليفة؛ فانتهز محمد بن عبد الله بن أحمد، الذي حكم أبوه في الفترة ١٨٢١ ـ ١٨٤٣، الفرصة واستولى على السلطة. لكن محمد بن عبد الله لم يبق في السلطة أكثر من ثلاثة أشهر أرغمته بريطانيا بعدها على التنازل، وعُيِّن محله الشيخ عيسى بن علي بن خليفة بن سلمان عام ١٨٦٩، وهكذا عاد عرش المشيخة إلى فرع سلمان الذي سبق أن تناوبه ثلاث مرات. وظلّ عيسى في الحكم من عام ١٨٦٩ حتى عام ١٩٣٢، حين تمكن عيسى بن علي بعدها من حصر وراثة المشيخة في ذريته في خطّ الأب ـ الابن(٢١).

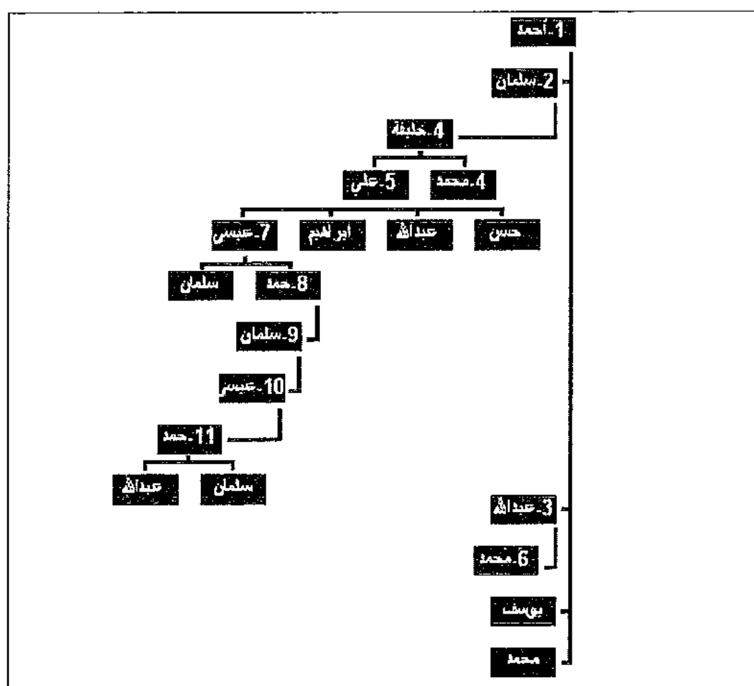
تمكن الشيخ عيسى بن علي من ترسيخ نظام محدد لوراثة العرش يقضي بأن تظل السلطة في ذريته وأن تنتقل من الأب إلى الابن الأكبر؛ وعليه فقد عيّن ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى في ٢٦ أيار/مايو ١٩٢٣ ولياً للعهد وصاغ ذلك في وثيقة وقعها عدد كبير من وجهاء البحرين وطلب مصادقة الحكومة البريطانية عليها. وبعد وفاته في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢ تولى

(٢١) John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf* (Washington, DC: Middle East Institute, 1975), pp. 53-54, and Fuad I. Khuri, *Tribe and State in Bahrain* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980), p. 127.

ابنه الشيخ حمد عرش المشيخة، وعيّن ابنه الأكبر الشيخ سلمان ولياً للعهد في شباط/فبراير ١٩٤٠، وكان الشيخ سلمان خلفه بعد وفاته في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٢.

وعيّن الشيخ سلمان ابنه الأكبر الشيخ عيسى ولياً للعهد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ حيث اعتلى العرش بعد وفاته في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١. وبالطريقة نفسها عين الشيخ عيسى ابنه الأكبر الشيخ حمد ولياً للعهد في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٤ ليخلفه بعد وفاته في ٦ آذار/مارس ١٩٩٩. وهو الملك حمد الذي يجلس الآن على عرش البلاد بعدما أعلنها مملكة عام ٢٠٠٢. الجدير بالذكر هنا أن البحرين كانت مشيخة (يحكمها شيخ) حتى عام ١٩٧١ حيث تحولت إلى إمارة (يحكمها أمير) في عهد الشيخ عيسى بن سلمان (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)).

الشكل الرقم (٢ ـ ٩)
نسب حكام آل خليفة (١٧٨٣ ـ ٢٠١٠)



الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)
نموذج الخلافة السياسية في البحرين (١٧٨٣ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ أحمد الفاتح بن محمد بن خليفة	مؤسس أسرة آل خليفة	١٧٨٣ ـ ١٧٩٤	مؤسس المشيخة	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ سلمان بن أحمد	الابن	١٧٩٤ ـ ١٨٢١	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	شاركه أخوه عبد الله في السلطة ١٧٩٧ ـ ١٨٢١
٣ ـ عبد الله بن أحمد	الأخ	١٨٢١ ـ ١٨٤٣	وراثة الأخ ـ الأخ	العزل بالقوة	شارك أخاه سلمان في السلطة من ١٧٩٧ وحتى عام ١٨٢١ ثمّ استقل بها حتى عام ١٨٢٥ ثمّ شاركه فيها خليفة بن أخيه سلمان ١٨٢٥ ـ ١٨٣٤ ثمّ شاركه محمد بن خليفة (وهو ابن شريكه السابق) حتى عام ١٨٤٣
٤ ـ محمد بن خليفة بن سلمان	ابن ابن الأخ	١٨٤٣ ـ ١٨٦٨	اغتصاب السلطة	العزل بالقوة	اغتصب السلطة من عبد الله بن أحمد (وهو عم أبيه) بعدما شاركه فيها
٥ ـ علي بن خليفة بن سلمان	الأخ	١٨٦٨ ـ ١٨٦٩	اغتصاب السلطة	القتل	قتل في معركة مع أخيه وسلفه محمد بن خليفة
٦ ـ محمد بن عبد الله بن أحمد	من فرع آخر في الأسرة (فرع عبد الله)	١٨٦٩ ـ ١٨٦٩	اغتصاب السلطة	العزل بالقوة	لم يبقَ في السلطة سوى ثلاثة أشهر
٧ ـ عيسى بن علي بن خليفة	من فرع سلمان	١٨٦٩ ـ ١٩٣٢	اغتصاب السلطة	الوفاة الطبيعية	استرد السلطة وحصر وراثتها في ذريته في خطّ الأب ـ الابن
٨ ـ حمد بن عيسى بن علي	الابن	١٩٣٢ ـ ١٩٤٢	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	بداية تنظيم وراثة العرش
٩ ـ سلمان بن حمد بن عيسى	الابن	١٩٤٢ ـ ١٩٦١	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
١٠ ـ عيسى بن سلمان	الابن	١٩٦١ ـ ١٩٩٩	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	في عهده تحولت المشيخة إلى إمارة في ١٩٧١
١١ ـ حمد بن عيسى	الابن	١٩٩٩ ـ إلى اليوم	وراثة الأب ـ الابن	ما زال في السلطة	في عهده تحولت الإمارة إلى مملكة في ٢٠٠٢

حدث في البحرين ١١ حالة لانتقال السلطة في الفترة منذ تأسيس المشيخة عام ١٧٨٣ وحتى عام ٢٠١٠، منها ٦ حالات لم تكن وفق آلية محددة؛ صحيح أنّها كانت وراثية وفي أسرة آل خليفة لكنّها لم تكن دائماً سلمية ولم تمض في خطٍّ واضح، وهذا هو بالضبط ما تمكن منه الشيخ عيسى بن علي بن خليفة حيث وضع آلية واضحة لوراثة العرش في ذريته وبناء عليها مضت عملية انتقال السلطة منذ عام ١٩٣٢؛ وفي ٤ حالات على نحو سلمي ومنظم وفي المسار نفسه، أي الخط من الأب إلى الابن الأكبر. وعلى الرغم من أن عدد الحالات التي سبقت ترسيخ هذه الآلية كان أكبر فإن الفترة الزمنية التي عرفت استقراراً في نقل السلطة هي الأطول في تاريخ البحرين؛ فهي تزيد على المئة سنة (١٨٦٩ ـ ٢٠١٠) مقابل خمسين سنة عرفت أنواعاً أخرى من عدم الاستقرار (١٨٢١ ـ ١٨٦٩)، مع الفرق في الظروف التاريخية الذي يُحسب لمصلحة فترة الاستقرار. وعموماً كان ترك السلطة في فترة عدم الاستقرار بالوفاة الطبيعية مرتين والعزل بالقوة ثلاث مرات والقتل مرة واحدة؛ وكانت بالوفاة الطبيعية في كلّ الحالات التي تمت في فترة الاستقرار. وكان تولي السلطة في فترة عدم الاستقرار بالوراثة السلمية في حالتين وعن طريق الاغتصاب في ثلاث حالات (منها واحدة كانت بمنزلة استيلاء على السلطة من جانب فرع آخر في الأسرة) وعن طريق استرداد السلطة المغتصبة في حالة واحدة. أما في فترة الاستقرار فكان تولي السلطة دائماً عن طريق وراثة الابن الأكبر للحاكم الذي كان يتم تعيينه ولياً للعهد؛ بمعنى أنّه كان يتم تحديده بصورة قاطعة وواضحة قبل خلو العرش أو قبل رحيل السلف؛ بل وفي بعض الحالات تمّ تسليم مقاليد السلطة للوريث المعين قبل وفاة هذا الجالس على العرش... حدث ذلك من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حيث سلم السلطة في مرضه لوريثه المعيّن وولي عهده الشيخ عيسى بن سلمان، ولم ينقضِ أكثر من أربع وأربعين يوماً حتى توفي السلف في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، وتمكن الخلف من القبض على زمام العرش[(٢٢)].

كانت مدّة البقاء في السلطة في حالات الحكام العشرة الذين انتهت فترات حكمهم على النحو التالي: ١١ سنة و٢٧ سنة و٢٢ سنة و٢٥ سنة وسنة واحدة وثلاثة أشهر و٦٣ سنة و١٠ سنوات و١٩ سنة و٣٨ سنة على الترتيب الوارد في

---

(٢٢) فائق حمدي طهبوب، **تاريخ البحرين السياسي** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣)، ص ٣٤٢.

الجدول الرقم (٢ ـ ١٠). ويلاحظ أنّه في ما عدا فترة عدم الاستقرار التي بلغت ذروتها عام ١٩٦٨ ليس لمدّة بقاء الحاكم في السلطة أدنى دلالة في ما يتعلق بطريقة انتقال السلطة؛ ذلك بأن مدّة بقاء الحاكم في السلطة إنما تتوقف على سنه عند تولي السلطة من ناحية وعلى أجله الذي يحدده له القدر، ولكل أجل كتاب. بعبارة أخرى، انتقل العرش بعد مؤسس الأسرة إلى اثنين من الإخوة في الجيل الثاني على التوالي، ثمّ إلى اثنين من الجيل الثالث لكن ليس على التوالي، ثمّ إلى اثنين من الجيل الرابع وليس على التوالي أيضاً؛ ثمّ مضى من جيل إلى جيل في شخص واحد من كلّ جيل بصورة منتظمة ومرتبة ومقننة؛ سواء كان هذا التقنين عرفياً أو دستورياً. والمعنى الذي نفهمه من ذلك هو قدرة هذه الآلية على تصحيح مسارها في أوقات الارتجال، ثمّ قدرتها على ترسيخ نفسها عن طريق التراكم وتحقيق الاستقرار.

ومنذ صدور الدستور في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ تطابقت الممارسة العملية مع نصوص هذا الدستور وقواعده، وهو الذي ينصّ على أن يمرّ العرش في أسرة آل خليفة من الأب إلى الابن الأكبر ما لم ير الحاكم تولية شخص آخر غير أكبر الأبناء. وبالفعل مرّ العرش من الأب إلى أكبر الأبناء: من الشيخ عيسى بن علي إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد، ومنه إلى ابنه الأكبر الشيخ سلمان، ومنه إلى ابنه الأكبر الشيخ عيسى (الذي صار أميراً عام ١٩٧١)، ومنه إلى ابنه الأكبر الملك حمد بن عيسى المتربع على عرش البلاد حتى اليوم. لكن الممارسة العملية كانت أسبق من الدستور الذي جاء تقنينه تتويجاً لهذه الممارسة وتكريساً لها. من هنا يمكن الحديث عن مزية واضحة في الدستور البحريني وهي التعبير عن آلية قد ترسخت بالفعل وأصبحت مقبولة ومحل اتفاق من الجميع؛ لكن يبدو أن هناك مزية أخرى يتوافر عليها هذا الدستور حين يفتح الباب في قواعد وراثة العرش فيجعل إمكانية اختيار وريث آخر غير أكبر الأبناء مسألة متاحة. هذه المرونة الدستورية في تقنين الوراثة مزية ينفرد بها الدستور البحريني بين دساتير النظم الوراثية العربية، ولعل البحرين تعد من أكثر مشيخات الخليج تقدّماً في النواحي السياسية والاقتصادية[٢٣].

هذا التواصل أو تلك الاستمرارية لنمط معين أو أسلوب محدد في توريث العرش يجعل الحديث عن وجود نموذج يشهد عملية تكراره وتواتر استخدامه،

---

(٢٣) Khuri, Ibid., p. 127.

ويبدي قدرة على تطوير نفسه وعلى تحقيق التراكم النوعي المطلوب؛ يجعل مثل هذا الحديث أمراً جائزاً ومقبولاً. وبديهي أنه لا يجوز النظر إلى عدد حالات الخلافة السياسية ـ على الرغم من أنّها ليست قليلة بمعيار التكرار ـ لتحديد النمط، لكن النمط يتحدد بمدى ترسيخه أسلوباً واحداً في حسم القضية، أو بارتياده طريقاً واحداً إلى السلطة العليا. بهذا المعنى فإن اعتلاء العرش في البحرين تمّ على أساس وراثي في كلّ حالاته، وعلى أساس وراثي منظم في أحدث حالاته وعلى أطول مدى زمني ممكن، وأبدت عملية انتقال السلطة في البحرين وجهاً مضيئاً يتسم بأنه سلمي وسلس وربما تلقائي... تلقائي ليس بمعنى العشوائية بل بمعنى غياب التعثر وانتفاء الصراع وخلوه من القلاقل والهزات، كما كان أبعد ما يمكن عن حدوث أيّ وجه من أوجه الانقطاع التاريخيّ أو القطيعة مع الماضي. لقد أدى هذا التحديد الصارم لنظام الوراثة إلى غياب التنافس أو الصراع على عرش البحرين، كما كان هذا البديل المفتوح في نصوص الدستور، الذي يتعلق بحرية السلف في اختيار شخص غير الابن الأكبر، مدعاة إلى التخفيف من صرامة التحديد وغلواء التقنين لنظام مرور العرش في الأسرة، وفي ضمان عدم وقوع النظام في مأزق في حال عدم أهلية الابن الأكبر أو تردي شرعيته أو عدم ملاءمته لظروف المرحلة[٢٤].

على الرغم من ذلك فقد واجهت القيادة السياسية في البحرين عدداً من المشاكل والتحديات استطاعت التغلب عليها من دون إجراء تغييرات تذكر في نظام وراثة العرش. حتى حين أصدر الملك حمد بن عيسى دستوراً جديداً للبلاد عام ٢٠٠٢ ضمن حزمة من الإصلاحات السياسية لم تكن قواعد نقل السلطة من بين هذه الإصلاحات، وظلت على ما هي عليه في هذا الدستور الجديد. ولعل العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في البحرين هو قدرة النظام السياسي على استيعاب جميع القوى السياسية والتعبير عنها؛ سواء كانت مذهبية (الشيعة والسنة) أو اتحادات نقابية أو تجارية، أو تنظيمات راديكالية: شبابية أو طلابية؛ إضافة إلى استجابته للمطالب الجماهيرية بقدر ما يخفف منها ويمتص توتراتها. ثمّ عنصر الحفاظ على الروابط العائلية من خلال وضع معظم أعضاء الأسرة الذين لا يشملهم خطّ الوراثة في مراكز عليا في إدارة النظام السياسي. وجدير بالذكر أن الاضطرابات قد عادت إلى البحرين في بداية عام ٢٠١١ مع

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

ما شهدته المنطقة العربية من انتفاضات شعبية وثورات، لكن المرجح أن عرش المملكة لن يهتز، وإن كان من المتوقع إجراء مزيد من الإصلاحات وعد بها ملك البلاد[٢٥].

رابعاً: العربية السعودية

يُعَدُّ عام ١٧٤٦ بالتحديد هو تاريخ تأسيس حكم الأسرة السعودية في هذه المنطقة الواقعة تحت سيطرة المملكة السعودية اليوم. وقد مرّ حكم الأسرة السعودية بثلاث مراحل؛ هي الدولة السعودية الأولى (١٧٤٦ ـ ١٨٢٠)، والدولة السعودية الثانية (١٨٢٠ ـ ١٩٠٢)، ثمّ المملكة العربية السعودية القائمة الآن. وعلى الرغم من ذلك يعد عام ١٨٨٠ نقطة فاصلة في تاريخ هذه الأسرة؛ لا بخضوعها للاستعمار كباقي الوحدات السياسية في المنطقة العربية، لكن كبداية للصراع على السلطة مع أسرة الرشيدي التابعة لقبيلة شمّر.

ومؤسس الأسرة هو محمد بن سعود بن محمد بن مقرن (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١٠))، حين كان والياً على «الدرعية» والتحق بالقوات العسكرية مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس الحركة الوهّابية، فأضفى هذا التحالف على حكمه شرعية دينية إلى جانب شرعية التأسيس لكيان جديد تحت حكم آل سعود. وبوجه عام كانت ولايته هذه بداية للعهد السعودي عام ١٧٤٦ وحتى وفاته الطبيعية عام ١٧٦٥. وبعد وفاته خلفه ابنه الأكبر عبد العزيز بن محمد الذي حكم من عام ١٧٦٥ إلى عام ١٨٠٣، واغتيل من جانب عناصر شيعية لا علاقة لها بالصراع على العرش؛ ليخلفه ابنه الأكبر سعود بن عبد العزيز الذي كان قد عينه أبوه ولياً للعهد بالاتفاق مع محمد بن عبد الوهاب ومن دون معارضة تذكر من جانب أسرة آل سعود. استمر سعود في الحكم من عام ١٨٠٣ إلى عام ١٨١٤، وكان قد استعان بابنه الأكبر عبد الله لمواجهة الغزو المصري (في عهد محمد علي) الذي تحالف مع الدولة العثمانية؛ وعليه كان من الطبيعي أن يرث عرش أبيه بعدما توفي هذا الأب متأثراً بمرض الحمى. لكن عبد الله بن سعود الذي حكم في الفترة ١٨١٤ ـ ١٨١٨ كان قد خسر الحرب ضدّ الغزاة ولقي مصرعه على أيديهم في القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية (آنذاك). وتلا ذلك فترة من الانقطاع كانت بمنزلة نهاية الدولة السعودية

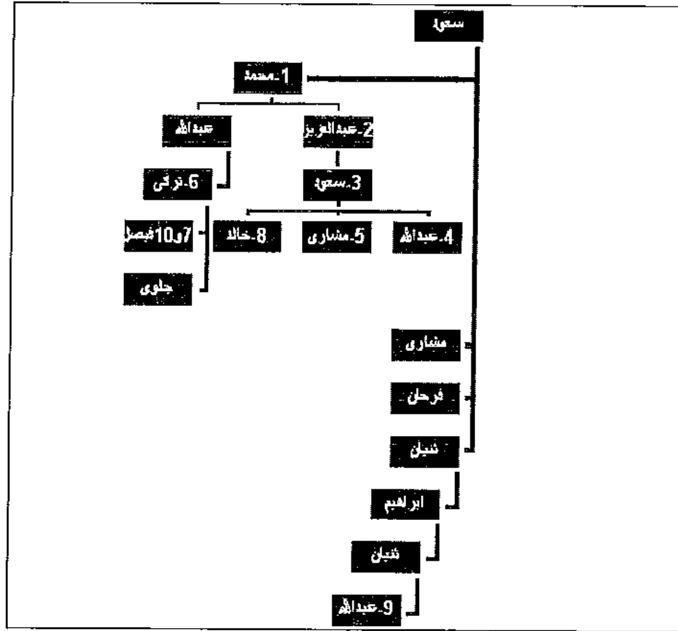
---

(٢٥) الحياة، ٢٢/ ٢/ ٢٠١١ ـ ١٠/ ٣/ ٢٠١١، و Anthony, *Arab States of the Lower Gulf*, p. 56.

الأولى وضياع العرش من آل سعود؛ بمثل ما كانت نهاية مرحلة مرت فيها وراثة العرش في خطّ الأب ـ الابن على أساس مبدأ البكورة(٢٦).

بعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية شهدت الأسرة السعودية صراعات في ما بينها بسبب عدم وجود خلف محدد أو معين؛ في هذه الفترة حاول مشاري بن سعود وهو شقيق آخر حكام الدولة السعودية الأولى، استعادة السلطة عام ١٨٢٠، لكنه لم يشأ الاحتفاظ بها؛ ذلك بأنه فقد عام ١٨٢١ سيطرته على العرش لمصلحة تركي ابن عبد الله (وهو حفيد محمد بن سعود وابن عم سعود بن عبد العزيز والد مشاري) بعد فترة فراغ في السلطة. تمكن تركي من فتح الرياض واستعادة نفوذ آل سعود جزئياً؛ لكنه اغتيل عام ١٨٣٤ ليخلفه ابنه الأكبر فيصل الذي كان قد عيّنه أبوه ولياً للعهد.

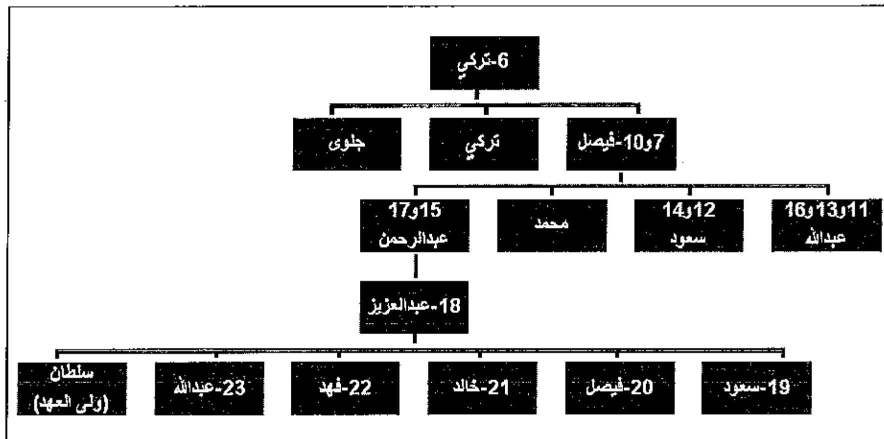
الشكل الرقم (٢ ـ ١٠)
نسب حكام آل سعود (١٧٤٦ ـ ١٨٦٥)



(٢٦) مصطفى النحاس جبر، **آل سعود في الجزيرة العربية: من القبيلة إلى الدولة** (القاهرة: دار الكتاب الجـامـعـي، ١٩٨٦)، ص ١٢، و Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century*, pp. 8-10.

استمر فيصل بن تركي في السلطة (١٨٣٤ ـ ١٨٣٧) حتى عودة المصريين إلى الجزيرة العربية مرة أخرى، فطردوه من السلطة وعينوا خالد بن سعود محله (وهو أخو الحاكمين الرابع والخامس: عبد الله ومشاري على التوالي وابن الحاكم الثالث سعود بن عبد العزيز). ارتكز تعيين خالد على كونه أكبر أفراد الأسرة سناً؛ وهو بقي في الحكم حتى عام ١٨٤١ حين عُزِل من جانب أحد أفراد فرع آخر في السلطة هو عبد الله بن ثنيان، الذي كان أول وآخر من حكم من هذا الفرع من الأسرة التي تنتمي إلى ثنيان بن سعود. كان من الطبيعي أن يُعزل عبد الله هذا من جانب الحاكم المخلوع قبل ذلك فيصل بن تركي الذي استعاد عرشه المفقود وأعاده إلى الفرع الأصلي الذي تناوب العرش منذ تأسيس الأسرة. . . استعاد فيصل بن تركي العرش واستمر فيه حتى وفاته عام ١٨٦٥. هنا بدأت مرحلة جديدة تركزت فيها وراثة العرش في ذرية فيصل بن تركي (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١١)) متأثرة باتجاهين أساسيين؛ الأوّل هو تغليب مبدأ أحقية الأكبر سناً في وراثة العرش التي سادت في الفترة السابقة منذ بدايات الدولة، والثاني هو سيادة الصراع بين أفراد الأسرة على أساس القدرة على السيطرة ومهارات القيادة.

الشكل الرقم (٢ ـ ١١)
نسب حكام آل سعود (١٨٦٥ ـ ٢٠١٠)



بناء على ذلك تمّ تداول العرش بصفة غير منظمة بين ثلاثة من أربعة، هم أولاد فيصل بن تركي؛ وهم عبد الله وسعود وعبد الرحمن. وقد تخطّف هؤلاء

الإخوة العرش أحدهم من الآخر؛ فاعتلاه عبد الله (١٨٦٥ ـ ١٨٧١) ثمّ خلعه سعود وتولى العرش لمدّة عام واحد (١٨٧١)، ثم استعاده منه عبد الله مرة أخرى (١٨٧١ ـ ١٨٧٣)، لكن سعوداً عاد واغتصبه مرة أخرى محتفظاً به هذه المرة لمدّة ثلاث سنوات (١٨٧٣ ـ ١٨٧٥) أي حتى وفاته؛ فورثه عبد الرحمن، وهو أصغر أبناء فيصل بن تركي، الذي فقد السيطرة على الحكم فاستعاده عبد الله ثالث مرة، محتفظاً به حتى وفاته عام ١٨٨٦. هنا شهد العرش فترة من الفراغ إلى أن استعاده عبد الرحمن مرة أخرى عام ١٨٨٩، لكنه لم يدم فيه طويلاً، إذ غلبه أبناء آل رشيد واستولوا على المنطقة ونفوه إلى الكويت. وانتهت بذلك الدولة السعودية الثانية؛ وكان أبرز ما فيها أنّها وضعت الأبجديات الأولى لنظام وراثة العرش الذي عرفته المملكة السعودية في ما بعد[٢٧].

بدت الصورة معقدة، فالخصومات بين أفراد الأسرة حولت السلطة أكثر من مرة من أخ إلى أخ، ومن فرع في الأسرة إلى فرع آخر على نحو يخرج عن خطّ وراثة الأب ـ الابن، لتسيّرها وفق مبدأ وراثة أكبر أفراد الأسرة، من دون أن يسلم هذا المبدأ من تأثير الخصومة أو الصراع بين أفراد الأسرة؛ فقبل أن يخلف خالد أخاه مشاري عام ١٨٢٠، خلف فيصل بن تركي أباه، ولم يتمكن خالد من أن يكمل مسار العرش في خطّ أخويه عبد الله ومشاري إلا بعدما أبعد الاحتلال المصري فيصل من السلطة. كذلك لم تمض وراثة العرش بين أولاد فيصل بن تركي سلسة بين الإخوة الثلاثة: عبد الله وسعود وعبد الرحمن؛ فبعد وفاة سعود عام ١٨٧٥، ثار الإخوة ضدّ عبد الرحمن عام ١٨٧٦ وأُبعد من العرش لمصلحة أخيه عبد الله. كذلك كان هذا المسار لوراثة العرش في خطّ الإخوة (عبد الله وسعود وعبد الرحمن)، مثيراً الكثير من المشكلات حين انتقل العرش إلى الجيل الثاني الذي مثّله عبد العزيز بن عبد الرحمن (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١١)). وبوجه عام استقرت قيادة آل سعود في يدّ عبد الرحمن بن فيصل على الرغم من أنّه كان أصغر أبناء فيصل بن تركي الأربعة، ثمّ في يدّ عبد العزيز مؤسس المملكة فأولاده من بعده؛ وهذا أمر لم يكن ممكناً أبداً في ظلّ مبدأ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً[٢٨].

---

(٢٧) المصدران نفسهما، ص ٢٣، وص ١٠ على التوالي، و Joseph Kechichian, *Succession in Saudi Arabia* (New York: Palgrave, 2001), pp. 21-24.

(٢٨) R. Bayly Winder, *Saudi Arabia in 19th Century* (London: Macmillan, 1965), pp. 72-90.

الجدول الرقم (٢ ـ ١١)
أجيال حكام آل سعود (١٧٤٦ ـ ٢٠١٠)

الجيل	أفراد الجيل	الحكام من هذا الجيل	الحكام بحسب المراحل التاريخية
الأول	ـ محمد، مشاري، فرحان، ثنيان ـ أولاد سعود بن محمد بن مقرن	محمد بن سعود	الدولة السعودية الأولى
الثاني	ـ عبد العزيز، عبد الله ـ أولاد محمد بن سعود ـ إبراهيم بن ثنيان بن سعود	عبد العزيز بن محمد	الدولة السعودية الأولى
الثالث	ـ سعود بن عبد العزيز ـ تركي بن عبد الله ـ ثنيان بن إبراهيم	ـ سعود بن عبد العزيز ـ تركي بن عبد الله	سعود من الدولة السعودية الأولى، وتركي من الدولة السعودية الثانية
الرابع	ـ عبد الله، مشاري، خالد ـ أولاد سعود ـ فيصل، تركي، جلوي ـ أولاد تركي ـ عبد الله بن ثنيان	ـ عبد الله بن سعود ـ مشاري بن سعود ـ خالد بن سعود ـ فيصل بن تركي ـ عبد الله بن ثنيان	عبد الله ومشاري من الدولة السعودية الأولى، والباقون من الدولة السعودية الثانية
الخامس	ـ عبد الله، سعود، محمد، عبد الرحمن ـ أولاد فيصل بن تركي	ـ عبد الله بن فيصل ـ سعود بن فيصل ـ عبد الرحمن بن فيصل	الدولة السعودية الثانية
السادس	ـ فيصل، عبد العزيز، محمد، سعد، سعود، أحمد، عبد الله، مسعد، سعد ـ أولاد عبد الرحمن بن فيصل	ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن	المملكة السعودية
السابع	ـ تركي، سعود، فيصل، محمد، خالد، ناصر، سعد، فهد، منصور، عبد الله، سلطان، بندر، مشعل، مسعد، عبد الرحمن، عبد المحسن، مشاري، متعب، طلال، بدر، نواف، نايف، تركي، فواز، سلمان، ماجد، أحمد، ثامر، عبد الإله، سطّام، ممدوح، هذلول، مشهور، عبد الماجد، مقرن، حمود	ـ سعود بن عبد العزيز ـ فيصل بن عبد العزيز ـ خالد بن عبد العزيز ـ فهد بن عبد العزيز ـ عبد الله بن عبد العزيز	المملكة السعودية

بدأ الصراع على السلطة بين الأسرة السعودية والأسرة الرشيدية التي اتخذت من حائل عاصمة لها منذ عام ١٨٨٠، ومد الرشيديون نفوذهم إلى كثير من أطراف الجزيرة العربية، وتمكنوا عام ١٨٩١ من طرد الأسرة السعودية من الرياض لعدة سنوات ومن نجد أيضاً، ونُفي عاهل الأسرة عبد الرحمن بن فيصل إلى الكويت. لكنْ ربَّ ضارة نافعة؛ فقيادة عبد الرحمن يرجع الفضل فيها إلى هذا الصراع؛ ذلك بأن الحاكم الرشيدي في الرياض هو الذي أمر بقتل أولاد سعود بن فيصل وهو الأخ الأكبر لعبد الرحمن، وكانوا ثلاثتهم من أخطر منافسي عبد الرحمن على العرش، وبقي عبد الرحمن وحيداً في بيت آل سعود

وأمامه الخلافة! فحصل على لقب الإمام وأصبح لديه من النسل ما يكفي لتأييده في دعوته إلى العرش؛ ولا سيّما أن أخويه عبد الله ومحمد قد توفيا عام ١٨٩٦ من دون أولاد. حاول عبد الرحمن السيطرة على أراضيه من منفاه في الكويت، لكنه فشل في معركة صريف في شباط/فبراير ١٩٠٠، وكاد يدع الفكرة، لكن ابنه عبد العزيز كان أكثر إصراراً على استعادة هذه السيطرة، فتمكن عبد العزيز مع أربعين رجلاً من أتباعه من استعادة الرياض عام ١٩٠٢ وتوالت نجاحاته في السيطرة على كثير من المواقع في الجزيرة[٢٩].

الجدول الرقم (٢ ـ ١٢)
نموذج الخلافة السياسية في السعودية (١٧٤٦ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	فترة حكمه	طريقة تولي السلطة	كيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ محمد بن سعود	مؤسس الأسرة	١٧٤٦ ـ ١٧٦٥	السيطرة على المنطقة	الوفاة الطبيعية	تأسيس كيان سياسي	تحالف مع محمد بن عبد الوهاب
٢ ـ عبد العزيز بن محمد	الابن الأكبر	١٧٦٥ ـ ١٨٠٣	وراثة الأب ـ الابن	اغتيال	وراثة على أساس مبدأ البكورة	كان اغتياله من جانب الشيعة وليس له علاقة مباشرة بصراع على السلطة
٣ ـ سعود بن عبد العزيز	الابن الأكبر	١٨٠٣ ـ ١٨١٤	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	وراثة على أساس مبدأ البكورة	عينه أبوه ولياً للعهد بالاتفاق مع محمد بن عبد الوهاب وموافقة الأسرة
٤ ـ عبد الله بن سعود	الابن الأكبر	١٨١٤ ـ ١٨١٨	وراثة الأب ـ الابن	فقد السيطرة ثمّ قتل	وراثة على أساس مبدأ البكورة	عينه أبوه لمواجهة الغزو العثماني ـ المصري لكنه خسر الحرب ضدّ الغزاة وقتل على أيديهم
٥ ـ مشاري بن سعود	الأخ	١٨٢٠ ـ ١٨٢٠	محاولة الاحتفاظ بالسلطة	فقد السيطرة على السلطة	لم يتم الاتفاق على خلف... فترة انقطاع	دخلت الأسرة في صراع بعد انسحاب القوات المصرية
٦ ـ تركي بن عبد الله	ابن عم والد الحاكم السابق	١٨٢١ ـ ١٨٣٤	استعادة نفوذ آل سعود وفتح الرياض	الاغتيال	استعادة السلطة	

يتبـــع

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨١-٩٠، و Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century*, pp. 23-27.

تابــع

٧ ـ فيصل بن تركي	الابن الأكبر	١٨٣٤ ـ ١٨٣٧	وراثة الأب ـ الابن	طرده المصريون حيث عادوا	وراثة على أساس مبدأ البكورة	عينه أبوه ولياً للعهد
٨ ـ خالد بن سعود	أخو الحاكمين الرابع والخامس	١٨٣٧ ـ ١٨٤١	وراثة الأكبر سناً في الأسرة	العزل بالقوة	تعيين قوى خارجية	عُيِّنَ من جانب الغزاة المصريين
٩ ـ عبد الله بن ثنيان	من فرع آخر في الأسرة	١٨٤١ ـ ١٨٤٣	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	اغتصاب العرش	
١٠ ـ فيصل بن تركي	هو نفسه الحاكم السابع	١٨٤٣ ـ ١٨٦٥	استعادة العرش	الوفاة الطبيعية	استعادة العرش بالقوة	بداية حصر وراثة العرش في ذريته، لكن من دون استقرار
١١ ـ عبد الله بن فيصل	الابن الأكبر	١٨٦٥ ـ ١٨٧١	وراثة الأب ـ الابن	العزل بالقوة	وراثة على أساس مبدأ البكورة	عينه أبوه ولياً للعهد
١٢ ـ سعود بن فيصل	الأخ	١٨٧١ ـ ١٨٧١	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	اغتصاب العرش	بداية الصراع على السلطة بين الإخوة
١٣ ـ عبد الله بن فيصل	الأخ	١٨٧١ ـ ١٨٧٣	استعادة العرش	العزل بالقوة	استعادة العرش بالقوة	هو نفسه الحاكم الحادي عشر
١٤ ـ سعود بن فيصل	الأخ	١٨٧٣ ـ ١٨٧٥	اغتصاب العرش مرة أخرى	الوفاة الطبيعية	اغتصاب العرش	هو نفسه الحاكم الثاني عشر
١٥ ـ عبد الرحمن بن فيصل	الأخ	١٨٧٥ ـ ١٨٧٦	وراثة الأخ ـ الأخ	فقد السيطرة	وراثة في خطّ الإخوة	
١٦ ـ عبد الله بن فيصل	الأخ	١٨٧٦ ـ ١٨٨٦	الاستيلاء على العرش	الوفاة الطبيعية	استيلاء على العرش	محاولة سدّ فراغ بعدما فقد عبد الرحمن السيطرة
١٧ ـ عبد الرحمن بن فيصل	الأخ	١٨٨٩ ـ ١٨٩١	استعادة العرش	النفي	استعادة السيطرة على العرش	تمّ نفيه من جانب آل رشيد
١٨ ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن	الابن	١٩٠٢ ـ ١٩٥٣	تأسيس المملكة	الوفاة الطبيعية	تأسيس كيان سياسي جديد	استعاد مناطق النفوذ القديم وضم لها بقية المناطق التي تؤلف المملكة الآن
١٩ ـ سعود بن عبد العزيز	الابن الأكبر	١٩٥٣ ـ ١٩٦٤	وراثة الأب ـ الابن	الإعفاء من المنصب	وراثة على أساس مبدأ البكورة	كان ولياً للعهد
٢٠ ـ فيصل بن عبد العزيز	الأخ	١٩٦٤ ـ ١٩٧٥	وراثة الأخ ـ الأخ	الاغتيال	وراثة في خطّ الإخوة	كان ولياً للعهد ـ اغتيال الملك فيصل ليس له علاقة بصراع على السلطة

يتبــع

تابـــع

٢١ ـ خالد بن عبد العزيز	الأخ	١٩٧٥ ـ ١٩٨٢	وراثـــة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	وراثـة فـي خـط الإخوة	كان ولياً للعهد
٢٢ ـ فـهـد بـن عبد العزيز	الأخ	١٩٨٢ ـ ٢٠٠٥	وراثـــة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	وراثـة فـي خـط الإخوة	كان ولياً للعهد
٢٣ ـ عبد الله بن عبد العزيز	الأخ	٢٠٠٥ ـ إلى اليوم	وراثـــة الأخ ـ الأخ	مـــا زال فـــي السلطة	وراثـة فـي خـط الإخوة	كان ولياً للعهد

نشأ من ذلك وضع سياسي جديد، فلم يعد عبد الرحمن إلا مجرد الحاكم الاسمي لبيت سعود، ولا عاد قائدها العسكري؛ إلى أن قرر التنازل عن السلطة عام ١٩٠٩ ليفتح الطريق أمام هذه المحاولة الفتية الصاعدة من جانب عبد العزيز لغزو «نجد»، على أن يحتفظ عبد الرحمن بلقب الإمام ويبقى الحاكم الاسمي للأسرة السعودية والقائد الديني للأمة الموحّدة، ويلوي عنق السلطتين السياسية والعسكرية لتستقر بالفعل ـ وتكون طيعة ـ في يدّ عبد العزيز، وإن ظلت باقية أو بقيت ذاهبة نظرياً مع لقب الإمام إلى الأب عبد الرحمن. . . ومن محاسن المصادفات في التاريخ أن يضع الغزو الهاشمي للحجاز عام ١٩٢٤ أسس المملكة القائمة الآن؛ فقد أعطي فيصل بن عبد العزيز ـ الذي لم يتوان في تدريب أولاده على السياسة والحكم ـ فرصة لعرض قدراته السياسية في تسلقه إلى قمة الهرم السياسي، وبُويع عبد العزيز في إثر هذا الغزو ملكاً ومُنح لقب «ملك الحجاز» في الثامن من كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، ثمّ لُقِّب «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها». وعمل عبد العزيز على وضع ولديه سعود وفيصل في مراكز عليا في النظام الذي شرع بتأسيسه. وفي عام ١٩٢٨ توفي عبد الرحمن تاركاً ابنه عبد العزيز في كامل السيطرة على المنطقة، ملكاً كما هو إمام. لكن مشكلة وراثة العرش لم تُحسم، وتطلع عبد العزيز إلى أولاده ليجد فيهم الحلّ، فأشركهم في كثير من المسؤوليات، ورتب فيهم مسار وراثة العرش. كانت هذه الفترة من أكثر فترات التاريخ السعودي غنى وخصوبة من حيث تأسيس المملكة، ووضع قواعد لوراثة العرش تحصره في ذرية عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[٣٠].

كانت الخلافة للعرش متاحة أو مباحة لكل أبناء عبد الرحمن بن فيصل بن

---

(٣٠) أحمد علي، **آل سعود**، قدّم له وراجعه وعلّق عليه علي رحمي (بيروت: دار عياد للطباعة والنشر، ١٩٥٧)، ص ٧٨ ـ ٨٣.

تركي آل سعود في الفترة ١٩٠٢ ـ ١٩٢٨، لكن عبد العزيز بن عبد الرحمن احتفظ بهذا الامتياز لأولاده فقط منذ عام ١٩٣٢؛ ولما كانت وراثة العرش تقوم على أساس نسب الأبوة وفي خطّ الذكور؛ فقد شهدت المملكة منذ تأسيسها ورحيل الملك عبد العزيز نمطين من الوراثة: الأوّل هو خلافة الأب ـ الابن وذلك من عبد العزيز إلى أكبر أبنائه سعود بن عبد العزيز، على أساس مبدأ البكورة، وهو تقليد عربي أصيل أو كريم؛ والثاني هو نمط خلافة الإخوة، من الأخ إلى الأخ: من سعود إلى فيصل ثمّ إلى خالد ثمّ إلى فهد ثمّ إلى عبد الله على التوالي.

لم يكن للمملكة دستور مكتوب، ثمّ مثّل هذا العرف أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها النظام: لقد وضع الملك عبد العزيز ابنه الأكبر سعود في مكانة الوريث المعين، وأوصى قبل وفاته بعدم اعتراض الإخوة على حقّ أخيهم الأكبر في وراثة العرش، فكان ذلك، وتولى سعود العرش فور وفاة أبيه في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣. وحيث كان منصوصاً على خلافته منذ السابع والعشرين من أيار/مايو ١٩٣٣ فقد تمت مبايعته. لكن فشل سياسات الملك سعود، مع حرص فيصل على وصية الأب، جعلا هذا الأخير يشارك ملكه سعود في ممارسة السلطة منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٤. انطوت هذه الفترة على صراع مرير على السلطة بين فيصل وسعود. ولم يجبر فيصل ملكه سعود على ترك العرش إلا بعد فشل تجربة مشاركته السلطة واستخدام كلّ وسائل الإغراء. وباجتماع مئة أمير من الأسرة الملكية، وعدد كبير من علماء الدين، قرر المجتمعون خلع الملك سعود ومبايعة فيصل ملكاً. وعلم الملك سعود من مصدر غير معلوم أنّه ما لم يتنازل عن العرش فسوف تتخذ معه إجراءات مشددة، فتنازل في الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ وتم توقيع المرسوم الذي أعلن فيصل ملكاً على البلاد[٣١].

حين تولى فيصل العرش عُيّن الأمير خالد ولياً للعهد، متخطياً بذلك الأمير محمد بن عبد العزيز وهو أكبر أبناء عبد العزيز بعده وصاحب الدور الموالي في ترتيب مسار وراثة العرش. هذا التخطي فسره البعض بعلاقة الأمير محمد بالملك المخلوع سعود؛ لكن الأرجح أن الأمير محمد قد تنازل طوعاً لمصلحة الأمير خالد. كذلك فسر البعض تعيين الأمير خالد ولياً للعهد على الرغم من

(٣١) جبر، **آل سعود في الجزيرة العربية: من القبيلة إلى الدولة**، ص ١٥٩.

كبر سنه واعتلال صحته بتوجس الملك فيصل من تكرار تجربته مع الملك سعود، أيّ أنّه لم يُرد التعرّض للتحدي من جانب ولي عهده في حال اختياره شخصية قوية. وبالفعل كانت باهتة صورة ولي العهد خالد تحت ظلال ملكه فيصل الذي سار على ديدن أبيه الملك عبد العزيز فترأس الوزارة وعيّن خالداً نائبه الأوّل لرئاسة الوزارة، كما عيّن الأمير فهد (وتم تخطي سعد) نائبه الثاني توطئة لولاية عهد خالد حين يصبح هذا الأخير ملكاً. اغتيل فيصل في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٥ وتولى خالد عرش المملكة كما تولى فهد ولاية العهد. وتوفي الملك خالد في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢ وامتطى فهد عرش المملكة وعُيّن الأمير عبد الله ولياً للعهد ونائباً أول لرئيس مجلس الوزراء. لكن الملك فهد بدأ يعاني المرض منذ عام ١٩٩٣، الأمر الذي حمل ولي العهد (الأمير عبد الله) على ممارسة صلاحيات الملك والاضطلاع بكثير من مسؤولياته؛ وعلى الرغم من ذلك فقد ظلّ الملك فهد هو الملك الرسمي حتى وفاته في آب/ أغسطس ٢٠٠٥. وفي يوم وفاته تُوِّج ولي عهده الأمير عبد الله ملكاً على البلاد، فعين الملك عبد الله الأميرَ سلطان ـ الذي كان وزيراً للدفاع ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ـ ولياً للعهد. ويلاحظ أنه جرى تخطّي أربعة من الإخوة الأكبر سناً من سلطان، وهم مسعد وعبد الرحمن وعبد المحسن وبدر، ربما لأسباب صحية أو لعدم رغبتهم في المشاركة في الحكم. وفي ٢٧ آذار/مارس عُيِّن الأمير نايف (وزير الداخلية) نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء تمهيداً لوضعه في ولاية العهد حين يصبح الأمير سلطان ملكاً[٣٢].

مرّت وراثة العرش في آل سعود بثلاث مراحل (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١١)) بدأت بالدولة السعودية الأولى، وكان التعاقب على العرش فيها واضح المسار في خطّ الأب ـ الابن على أساس مبدأ البكورة، وهي كانت سلمية وسلسة إلى حدّ كبير؛ على عكس المرحلة الثانية التي عُرفت بالدولة السعودية الثانية حيث اتسمت وراثة العرش بكثير من العنف وعدم وضوح المسار، على الرغم من أن الغالب فيها هو أنّها كانت وراثة مفتوحة تعطي الحق في ولاية العرش لأكبر أفراد الأسرة السعودية سناً. وبغضّ النظر عن حالة عدم الاستقرار في هذه المرحلة التي تعود إلى أسباب خارجية فهي وضعت الأسس التي

---

(٣٢) Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century*, pp. 72-103; Kechichian, *Succession in Saudi Arabia*, pp. 83-88, and *Middle East Economist Digits* (10 December 2007).

حكمت وراثة العرش في المرحلة الثالثة، فحصرتها في ذرية فيصل بن تركي، ثمّ في ذرية عبد العزيز آل سعود، على أساس أولوية السن، وفي الوقت نفسه جعلتها مفتوحة نسبياً لتخطي من هم أدنى كفاءة أو أقل لياقة. ولكي يجري تفعيل قاعدة الكفاءة استطاعت هذه المرحلة بلورة أو تكريس آلية للتصحيح يمكن بموجبها خلع أو إقصاء الحاكم الذي يفقد شرعيته أو تثبت عدم قدرته على السيطرة على الأمور وحسن تدبيرها. تكمن أهمية هذه الآلية في إجماع العائلة وتوافقها؛ صحيح أنه لحق بها مساوئ استخدام العنف المتمثل بقتل بعض الحكام أو اغتيالهم في بعض الأحيان في المراحل الأولى، وشابها أن إعمالها كان يجيء دائماً متأخراً؛ لكن مع التطور تمّ تجاوز كثير من هذه العيوب. فلم يعد القتل وارداً وأصبح العزل أو الإعفاء من المنصب هو سبيل التخلص من الحاكم الذي يخفق، كما تطورت هذه الآلية في منحى آخر وهو إعمالها على نحو مسبق بحيث تحول دون وصول من هو غير جدير بمسؤولية الحكم إلى عرش البلاد. هذا ما تبلور في المرحلة الثالثة منذ تأسيس المملكة بعدما جرى عليه العرف وتواترت عليه السوابق بطريقة تشي بقدرة عالية على التطور والاستجابة للمتغيرات والتعلم من الأخطاء، وذلك غاية ما يرام من أيّ نموذج لانتقال السلطة يُفترض أن يكتب له البقاء.

لم تبد القواعد العرفية وسوابق التقاليد قصوراً في ترسيخ آلية واضحة ومقبولة في انتقال السلطة في المملكة، ولم تؤدّ الممارسة العملية إلى الخروج عنها، اللهم إلا في ما عنى تطويرها بما يحقق الأهداف المرجوة منها التي تتمثل بالحفاظ على الاستقرار وقدوم حاكم يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والقبول أو الشرعية. لكن ثمة تغيراً ينتظر بيت آل سعود مضمونه أن هناك جيلاً ذاهباً هو جيل الإخوة أولاد الملك عبد العزيز الذين يتعاقبون على العرش، وجيلاً قادماً يتمثل بأولادهم أحفاد الملك عبد العزيز، وهم كثيرو العدد بقدر ما هم شديدو الطموح. معنى ذلك أن مرحلة جديدة لا بُدَّ لها أن تبدأ وخصوصاً أن الباقين على سلم وراثة العرش من أولاد عبد العزيز قد طعنوا في السن؛ ومن ثمّ فإن طول بقاء الجالس على العرش يناظره تلقائياً مزيد من شيخوخة هذا الذي ينتظر دوره في وراثة هذا العرش. وجرياً على عادة النظام السعودي في التحسب لما هو آت فقد أصدر الملك فهد في آذار/مارس ١٩٩٢ النظام الأساسي للمملكة الذي نصّ في بابه الثاني على أن يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، على أن يبايَع الأصلح منهم للحكم.

ونصّ كذلك على أن يعين الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلن الملك عبد الله عن تأليف «مجلس البيعة» من أبناء الملك عبد العزيز وأحفاده، ومهمته تأمين انتقال سلمي وسلس للعرش في حال فراغ عرش المملكة وولاية العهد باختيار وريث. فضلاً عن تأليف لجنة طبّية للوقوف على الحالة الصحية للخلف، مهمتها أن توافق على ولي العهد الذي يعينه الملك أو توصي بترشيح آخر. ولا شكّ في أن هذه الخطوات تمثل محاولات جادة لتقنين ما جرى عليه العرف من تقاليد؛ كما توحي بتمهيد الطريق إلى احتمالات نقل العرش إلى الجيل الجديد، كما تؤشر إلى أن نوعاً من الشفافية قد بدأ، وخصوصاً في مسألة كانت شبه مغلقة في دائرة محدودة هي محيط الأسرة الحاكمة[٣٣].

تمكّن النظام السعودي من خلق وترسيخ قنوات رسمية تمثّل الطريق إلى السلطة العليا في صيغة عدة مواقع رسمية يتولاها الخلف ويتدرج فيها، وهو أمر يعكس درجة معينة من «المؤسسية». تبدأ هذه المواقع ـ وفق السوابق ـ بالتدرج من منصب وزير الخارجية، أو وزير الداخلية أو رئيس الحرس الوطني، ثمّ النائب الثاني لرئيس الوزراء ثمّ النائب الأول لرئيس الوزراء ولي العهد، وصولاً إلى تتويجه ملكاً على العرش في النهاية. يتم ذلك في إطار مسار واضح يسمح بتحديد الخلف على نحو يسبق رحيل السلف، وعلى أساس آلية مستقرة تجمع بين الحُسنيين في نظم الوراثة وربما في أغلب نظم انتقال السلطة؛ وهي التنظيم الجيد الذي يمنع حدوث صراع على العرش، وفي الوقت نفسه يترك البدائل مفتوحة لتحاشي قدوم خلف ضعيف أو غير مرغوب فيه، فالقاعدة أن يمرّ العرش في أولاد عبد العزيز؛ ثمّ مع التحسب لاحتمال انتقال العرش إلى الجيل الثاني أصبحت القاعدة هي إتاحة العرش لكل أحفاد عبد العزيز؛ لكن مع وجود ضوابط، تتمثل بالسن، والفترة التي قضاها الخلف في العمل الحكومي، ونسب الأم، والتدين الشخصي، والتأييد من جانب العلماء وكبار التجار، والشعبية التي يتمتع بها. لكن ثمة أمرين يجب تأكيدهما؛ الأوّل هو أن نسب الأم ينصرف إلى اعتبارين؛ فمن ناحية يُستثنى من خطّ وراثة العرش هؤلاء الأبناء الذين ولدوا لنساء لم يكنّ زوجات للملك بالمعنى

---

(٣٣) Kechichian, Ibid., pp. 83-88, and M. Ehsan Ahrari, «Political Succession in Saudi Arabia: Systemic Stability and Security Implications,» *Comparative Strategy*, vol. 18, no. 1 (January 1999), pp. 13-29.

التقليدي المعروف، ومن ناحية أخرى تتم المفاضلة بين الأبناء وفقاً للأمهات من حيث أصولهن القبلية. الأمر الثاني أن كلّ هذه الضوابط في كفة وموافقة الأسرة على وريث العرش في كفة أخرى؛ بمعنى أنّه إذا كان لهذه الضوابط من قيمة فهي في قدرتها على تعظيم رصيد المرشح لوراثة العرش لدى العائلة التي تملك القرار النهائي والحاسم في تدبير مسألة من يرث عرش المملكة.

لا يسمح هذا النموذج بحدوث فراغ في كرسي العرش، لأن الخلف دائماً مُعدّ مسبقاً ومحدد على نحو قاطع، الأمر الذي يوفر حالة من الوضوح والتأكد ومن ثمّ الشرعية والاستقرار. وعلى الرغم من ذلك، يرى الكسندر بليغ أنّه لا يوجد وريث للعرش يمكن أن تكون خلافته مضمونة، وبالتالي لا يمكن توقع من سيكون الملك في المستقبل. ويمكن القول إن ذلك يعكس قدراً من المرونة لا الارتجالية التي قصدها بليغ، وأن هذه المرونة التي تسمح بإمكان تخطي الوريث غير المناسب ـ وهي سمة نادرة في النظم الوراثية ـ هي صمام الأمان في النظام؛ ولا سيّما أن هناك من الضوابط ما يجعله يقدم انتقالاً منظماً وسلساً للعرش. يقدم النظام السعودي في مجال انتقال السلطة نموذجاً يتوافر على قدر من التلقائية لا تتاح إلا لنظم ديمقراطية ليبرالية؛ فالتنافس على العرش يتم حال حياة السلف أي في الوقت الذي لا يزال الملك يجلس على العرش. ولذلك مدلول آخر وهو أنّه ليس صراعاً بقدر ما هو منافسة تتم على أساس قواعد وتشهد من التطور ما تشهد. كانت المنافسة في السابق بين أفراد وكانت تتمحور حول العرش مباشرة؛ وفي ما بعد تبلورت في منحى «عُصَب» في البيت السعودي ولا سيّما في الآونة الأخيرة، أهم هذه العُصَب: السديريون والجلويون والعرايف، كما أصبحت تبدأ من نقطة بعيدة من العرش[(٣٤)].

هذا النمط الوراثي السلمي والسلس إلى حدّ كبير، يستمد دعائمه الأساسية من عدة روافد:

ـ رافد «التقاليد العربية الأصيلة»، وهو الأساسي فيها، فتفرض هذه التقاليد احترام وصية الأكبر أو كلمته، ولا سيما إذا كان هذا الأكبر هو الأب. اتضح ذلك في وراثة الملك سعود، ثمّ في تلك الترتيبات التي وضعها الملك فيصل لوراثة العرش من بعده، التي مرّ العرش طبقاً لها حتى وصل إلى

---

(٣٤) Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century*, pp. 102-104.

الملك فهد؛ ثمّ في احترام القواعد العرفية والالتزام بها حتى آخر لحظة.

ـ الرافد التاريخي الموروث من النموذج العثماني، وهو واضح في حالتين: الأولى في وجود آلية للتصحيح داخل الأسرة مفادها عزل الملك أو إعفاؤه حيث توجد ضرورة إلى ذلك؛ وهو ما يعني تغليب مصلحة الوطن على الفرد. وقد مارس العثمانيون هذا المبدأ، ولو بصورة أشد قسوة، بغرض الحفاظ على وحدة الإمبراطورية وعلى قاعدة أن عزل أمير أو حتى قتله أهون من ضياع إقليم. والثانية في مسألة «الزوجة الأفضل» أو المفضلة لدى الزوج، وهي تقليد عثماني أيضاً حيث كان نفوذ أولاد الزوجة المفضلة أقوى وفرصتهم أكبر في الوصول إلى العرش. برز هذا البعد في ما يسمى «عصبة السديريين» داخل الأسرة نسبة إلى الأم التي تنتمي إلى قبيلة «السديري» وهي أقوى مجموعة في البيت السعودي، ومنها فهد وسلطان ومساعد وعبد الرحمن وبدر ونايف وتركي وماجد وسلمان، وهم لهم دور واضح في رسم ملامح وراثة العرش وتحديد مسارها في مواجهة «عصبة الجلويين» نسبة إلى جلوي الذي ينحدر من آل سعود[٣٥].

ـ رافد مجلس الأمراء، وهو رافد إسلامي أيضاً تجسد في كونه يقرر الشكل النهائي لوراثة العرش، وكان دوره واضحاً في أزمة الصراع بين سعود وفيصل، وفي الفراغ المفاجئ عقب اغتيال فيصل. وهو يناظر في التقاليد الإسلامية «أهل الحلّ والعقد»، ولا سيّما أنه يضم بالفعل نخبة من علماء الإسلام. وفي هذا الصدد يقول السيد أحمد حسن «إن نظام الخلافة السياسية في المملكة هو نفسه نظام البيعة الإسلامي؛ حيثُ إنَّ عقد ولاية العهد للأخ من أخيه طبقاً للماوردي كعقدها للأجنبي. وحيثُ إنَّ هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في ولي العهد قريبة جداً من الشروط الشرعية التي حددها الفقه الإسلامي، وتلك الشروط أكدها القرار المشترك لمجلس الشورى ومجلس الوكلاء في عهد الملك عبد العزيز. ثمّ حيثُ إنَّ الولاية تنعقد بإبداء النصح من أهل الحلّ والعقد ثمّ مبايعة الشعب للخلف. ويلاحظ أن هذه المعطيات نفسها موجودة الآن بعد محاولات تقنين قواعد وراثة العرش التي سبق التعرض لها[٣٦].

ـ ثمّ هناك رافد سياسي له شقان: الأوّل هو تماسك الأسرة السعودية على

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٣٦) السيد أحمد حسن دحلان، **دراسة في السياسة الداخلية في المملكة العربية السعودية** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٤)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

أساس المصلحة المشتركة في الحفاظ على بقاء الأسرة. . . وهو تماسك أفرز قدرة عالية على التوحد في مواجهة التحديات، وهو الذي أكسب عملية انتقال السلطة سلاستها وبعدها من العنف. أما الشقّ الثاني فهو تلك العلاقة المباشرة والوثيقة بين وجود تهديد خارجي وتسامي العائلة عن الخلافات الداخلية؛ فمنذ آذار/مارس ١٩٧٥ وإذ كثرت التهديدات الخارجية وتوالت، لم تُرصد حالة انشقاق واحدة داخل البلاط الملكي السعودي.

وبوجه عام، يظل العنصر الحاسم في تأمين وراثة العرش في المملكة يتمثّل بالأسرة السعودية نفسها؛ ليس في تماسكها وتضامنها وتوافقها فقط، وهي أمور مهمة ولازمة في كلّ الأحوال؛ بل في كبر حجم الأسرة من الناحية العددية، وطبيعة تركيبتها من حيث التنوع الهائل الذي يوفر لها روابط عضوية مع مختلف القبائل والقوى الاجتماعية ومع الخارج أيضاً، وتغلغلها في جميع دوائر الحكم ودواوين الدولة وأروقة المنظمات الدولية وأوساط النخب وأقسام الرأي العام ودهاليز العمل الإداري[٣٧].

خامساً: سلطنة عمان

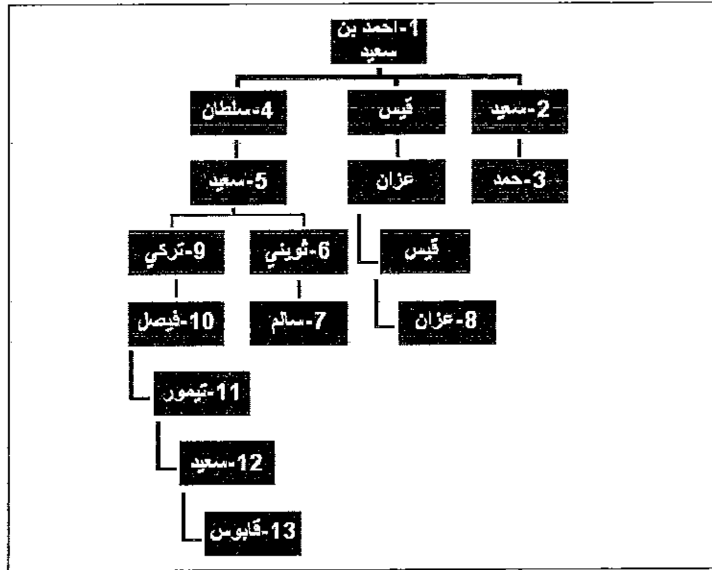
تأسست أسرة آل بو سعيد (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١٢)) التي تحكم سلطنة عمان على يدّ الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي الذي أجمع الشعب العماني على اختياره إماماً عام ١٧٤٩ والذي امتد حكمه حتى وفاته عام ١٧٨٣. وبعد وفاته خلفه ابنه الإمام سعيد باختيار الشعب حيث حكم تحت وصاية ابنه الإمام حمد حتى عام ١٧٨٦؛ لكن الإمام حمد استقل بالحكم خلفاً لأبيه منذ عام ١٧٨٦ وحتى عام ١٧٩٢، يوم اغتصب عمه الإمام سلطان بن أحمد السلطة منه واستمر فيها حتى عام ١٨٠٤، ليخلفه ابنه الإمام سعيد بن سلطان حتى عام ١٨٥٨. وكان هذا العام بمنزلة نقطة فاصلة في انتقال السلطة في عمان؛ حيث حدث تحول واضح على يدّ الإمام سعيد الذي تمكن من تغيير لقبه من الإمام إلى السلطان، ومن تحويل الحكم إلى وراثي خالص بعدما كان الشعب ينتخب الإمام[٣٨].

---

(٣٧) Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century*, p. 96, and Kechichian, *Succession in Saudi Arabia*, p. 88.

(٣٨) Hussein M. Al-Baharna, *The Legal Status of the Arabian Gulf States* (Manchester: Manchester University Press, 1968), pp. 1-4.

الشكل الرقم (٢ ـ ١٢)
نسب حكام آل بو سعيد (١٧٤٩ ـ ٢٠١٠)



وعليه فقد ورث ابنه الأكبر السلطان ثويني الحكم منذ عام ١٨٥٨ حتى عام ١٨٦٦، ثم خلفه بعد وفاته ابنه السلطان سالم بن ثويني حتى عام ١٨٦٨ حين اغتصب منه الحكم السلطان عزان بن قيس وهو من أحد الفروع المنحدرة من مؤسس الأسرة الإمام أحمد بن سعيد. لكن السلطان عزان لم يدم في الحكم طويلاً بعدما استرده منه مرة أخرى السلطان تركي بن سعيد وحكم حتى عام ١٨٨٨؛ ومنذ ذلك الحين تعاقبت ذريته على عرش السلطنة في خطّ وراثة الأب ـ الابن؛ فبعد وفاته خلفه على عرش عمان السلطان فيصل الذي لم يكن أكبر أبنائه، وتوفي السلطان فيصل وفاة طبيعية عام ١٩١٣، فخلفه ابنه الأكبر السلطان تيمور الذي حكم حتى عام ١٩٣٢، ثمّ أزاحه ابنه الأكبر السلطان سعيد وجلس على عرش البلاد حتى عام ١٩٧٠، حين أزاحه بدوره ابنه الأكبر السلطان قابوس الذي يعد مؤسس نهضة عمان الحديثة، وهو لا يزال يتربع على عرش السلطنة حتى اليوم (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١٣)).

ويلاحظ أنّه منذ وفاة السلطان فيصل بن تركي مضت الوراثة على أساس مبدأ البكورة. كما يلاحظ أن وراثة السلطان سعيد بن تيمور كانت مؤكّدة، بعدما كان ولي عهد أبيه فضلاً عن كونه أكبر الأبناء؛ لكنه استعجل الأمور. وهو أمر

تكرر مع السلطان قابوس، الذي كان أكبر الأبناء الباقين في قيد الحياة؛ وعلى الرغم من ذلك فقد أبدى السلطان قابوس استعجالاً في الوثوب على العرش من أجل الحفاظ على مصلحة الوطن[٣٩].

الجدول الرقم (٢ ـ ١٣)
نموذج الخلافة السياسية في سلطنة عمان (١٧٤٩ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ أحمد بن سعيد	مؤسس الأسرة	١٧٤٩ ـ ١٧٨٣	تأسيس كيان سياسي وانتخاب من الشعب	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ سعيد بن أحمد	الابن	١٧٨٣ ـ ١٧٨٦	وراثة وانتخاب من الشعب	التنازل الطوعي	
٣ ـ حمد بن سعيد	الابن	١٧٨٦ ـ ١٧٩٢	وراثة الأب الابن	العزل بالقوة	
٤ ـ سلطان بن أحمد	العم	١٧٩٢ ـ ١٨٠٤	اغتصاب السلطة	الوفاة الطبيعية	
٥ ـ سعيد بن سلطان	الابن	١٨٠٤ ـ ١٨٥٨	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	بداية التحول من لقب الإمام إلى لقب السلطان
٦ ـ ثويني بن سعيد	الابن	١٨٥٨ ـ ١٨٦٦	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٧ ـ سالم بن ثويني	الابن	١٨٦٦ ـ ١٨٦٨	وراثة الأب ـ الابن	العزل بالقوة	
٨ ـ عزان بن قيس	من الأسرة	١٨٦٨ ـ ١٨٧١	اغتصاب السلطة	العزل بالقوة	ينتمي إلى فرع آخر من الأسرة
٩ ـ تركي بن سعيد	أخو الحاكم السابع	١٨٧١ ـ ١٨٨٨	استعادة السلطة بالقوة	الوفاة الطبيعية	بداية حصر الوراثة في ذريته
١٠ ـ فيصل بن تركي	الابن	١٨٨٨ ـ ١٩١٣	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
١١ ـ تيمور بن فيصل	الابن الأكبر	١٩١٣ ـ ١٩٣٢	وراثة الأب ـ الابن	العزل بالقوة	
١٢ ـ سعيد بن تيمور	الابن الأكبر	١٩٣٢ ـ ١٩٧٠	اغتصاب السلطة	العزل بالقوة	كان ولياً للعهد
١٣ ـ قابوس بن سعيد	الابن الأكبر	١٩٧٠ ـ إلى اليوم	اغتصاب السلطة	ما زال في السلطة	كان ولياً للعهد

وعمان سلطنة وراثية ظلت تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٩٥١، ولم يكن لديها دستور مكتوب حتى عام ١٩٩٦، لكن السوابق التاريخية أكدت مرور

(٣٩) John Townsend, *Oman: The Making of a Modern State* (London: Croom Helm, 1977), p. 55, and John E. Peterson, *Oman in The 19th Century: Political Foundations of An Emerging State* (London: Croom Helm, 1977), p. 68.

السلطة منذ عام ١٧٤٩ في أسرة آل بو سعيد من الأب إلى الابن في حالتين، ثمّ عادت إلى العم في حالة، ثمّ إلى الابن في حالتين، ثمّ اغتصبها فرع آخر، ثمّ استردها الفرع الأصلي مرة أخرى لتنتقل إلى الابن في حالة، وإلى الأخ في حالة هي حالة وراثة السلطان تركي بن سعيد عام ١٨٧١. ومنذ هذا التاريخ انحصرت السلطة في ذرية السلطان تركي من الأب إلى الابن؛ فمضت إلى الابن الثالث في ترتيب السن في حالة (هي حالة تولي السلطان سالم بن ثويني الحكم عام ١٨٦٦)، ثمّ من الأب إلى الابن على أساس مبدأ البكورة في ثلاث حالات. وتم اغتصاب العرش في أربع حالات؛ كانت الأولى من جانب أحد أفراد فرع آخر في الأسرة، وكانت الثانية بمنزلة استرداد للعرش من جانب الفرع الذي تناوب عليها من قبل. أما الثالثة والرابعة فكانتا بمنزلة انقلاب قصر مارسه في الحالتين ولي العهد المعين أو الخلف المنتظر.

على الرغم من ذلك يمكن رؤية هاتين الحالتين على أنهما تمثلان نموذجان مختلفان؛ فالأولى التي عزل فيها السلطان سعيد بن تيمور والده تجسد صورة حية لما عرف في تاريخ النظم الوراثية بمشكلة «الأمير هال» أو «مشكلة ولي العهد»، وهي مشكلة انتهت في معظم التجارب التاريخية إلى مجرد التهديد بالقوة، فجاءت في عمان لتأخذ هذا المنحى من اغتصاب العرش قبل الرحيل الطبيعي للسلف. في حين يمكن تكييف الحالة الثانية وهي حالة عزل السلطان قابوس لوالده على أنّها أحد نماذج «الكوديللو الجديد» ففيها التراكم البطيء للقدرات السياسية التي جمعها السلطان قابوس من مشاركة سلفه في ممارسة شؤون الحكم، وفيها سعي واضح إلى تطوير أو توشيج علاقاته ببعض القوى السياسية، وفيها مخالفة للترتيبات المحددة والمعروفة، ثمّ فيها جهود دؤوبة لبناء نهضة حديثة شهدتها البلاد على مدى أربعين عاماً لم يواجه فيها السلطان قابوس أي تحديات من جانب أي قوى سياسية كانت أو اجتماعية، وهو ما يضعه في مصاف مؤسسي الدول.

يؤكّد البعض أن السبب في اغتصاب العرش من جانب السلطان قابوس كان مقنعاً إلى حدّ كبير؛ فقد شهد العقدان الأخيران من حكم السلطان سعيد بن تيمور عدداً من المحاولات الانقلابية والعصيان السافر وحركات التمرد؛ ففي عام ١٩٥٤ حاول الإمام وأتباعه الانشقاق عن السلطة، واستخدم السلطان سعيد بن تيمور القوات البريطانية في سحق هذه الثورة أو الحركة، وفي عام ١٩٦٥ نشبت حرب في إقليم ظفار أخذت منحى حرب العصابات من جانب

جماهات من أصحاب الاتجاهات الماركسية، وكان ذلك دعوة إلى السلطان قابوس لحماية العرش والحفاظ على وحدة السلطنة(٤٠).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ صدر مرسوم سلطاني يحدد النظام الأساسي لسلطنة عمان؛ ويعَد هذا المرسوم الذي يتكون من ٨١ مادة أول دستور مكتوب للبلاد. تنص المادة الخامسة منه على أن نظام الحكم في عمان سلطاني وراثي، وأن تعيين السلطان يتم عبر التشاور الداخلي في مجلس العائلة الحاكمة. وتشير المادة السادسة إلى أنّه في حال عدم اتفاقهم على شخص معين، يقوم مجلس الدفاع بتثبيت الشخص المشار إليه في رسالة السلطان إلى مجلس العائلة التي تظل في حيز الكتمان حتى يستدعي الأمر الإفصاح عنها.

العنصر الحاسم في قضية الخلافة السياسية في عمان إذاً هو الحفاظ على المصلحة العليا للوطن المتمثلة باستقرار النظام وتحديث الدولة. وقد بذل السلطان قابوس في ناحية تحديث الدولة جهوداً ملموسة أفرزت تجربة تنموية حقيقية فريدة في وطننا العربي؛ فريدة في نتائجها وفي منهجها وفي تكاملها وفي توزيع عوائدها. ويعد السلطان قابوس الوحيد من بين حكام دول الخليج الذي يستعين في حكومته بعناصر من خارج أسرة آل بو سعيد وبنسبة عالية، كما يعد الوحيد الذي احتفظ على مدى فترة حكمه بعلاقات طيبة ومتوازنة مع كلّ دول العالم. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم تعيينه ولي عهد ربما يرتب إشكالية في نقل السلطة؛ ولا سيّما أن رحيل حاكم مثل السلطان قابوس لا بُدَّ من أن يخلّف فراغاً في السلطة(٤١).

سادساً: دولة قطر

يبدأ التاريخ الحديث لدولة قطر مع تأسيس حكم أسرة آل ثاني (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١٣)) على يدّ محمد بن ثاني الذي كان يحكم البدع (الدوحة اليوم) وتمكن عام ١٨٥٠ من إخضاع الأراضي التي تكوّن الدولة اليوم لحكمه. حكم الشيخ محمد آل ثاني مشيخة قطر حتى عام ١٨٧٦، وخلفه بعد

---

(٤٠) Peterson, Ibid., p. 73, and William Pederson, «Book Review: Oman Under Qabu's: From Coup to Constitution 1970-1996,» *Journal of Third World Studies*, vol. 19, no. 1 (Spring 2002), pp. 259-260.

(٤١) Peterson, Ibid., p. 69; *Economist* (28 May 1994), and Fred Rhodes, «Book Review: A Reformer on the Throne,» *Middle East* (April 2005), p. 64.

وفاته أكبر أبنائه الشيخ جاسم بن محمد من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩١٣. وقد توفي الشيخ جاسم بن محمد وفاة طبيعية، فخلفه الابن الثاني له في ترتيب السن الشيخ عبد الله بن جاسم من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٤٩.

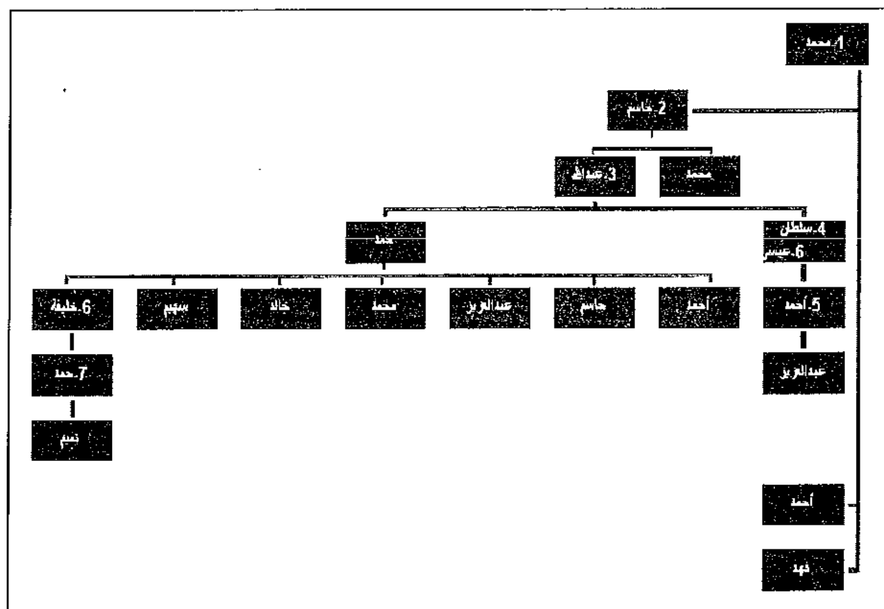
عين الشيخ عبد الله ابنه الثاني في ترتيب السن الشيخ حمد ولياً للعهد عام ١٩٣٥، لكن حمداً عاجلته المنية قبل وفاة والده الشيخ عبد الله، الذي عيّن بدلاً منه ابنه الأكبر الشيخ علي عام ١٩٤٨ وتنازل له عام ١٩٤٩ عن عرشه وهو لم يزل على قيد الحياة. ظل الشيخ علي بن عبد الله في الحكم حتى عام ١٩٦٠ وتنازل عن عرشه أيضاً حال حياته لابنه الأكبر الشيخ أحمد بن علي الذي عين ابنه الأكبر الشيخ عبد العزيز ولياً للعهد توطئة لوراثة عرشه. لكن الشيخ أحمد بن علي عُزِل في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٢ على يدّ الشيخ خليفة بن حمد في انقلاب قصر أبيض (أو سلمي) حظي بموافقة العائلة وتأييدها، والشيخ خليفة هو ابن الشيخ حمد بن عبد الله الذي كان ولياً لعهد أبيه لكنه توفي قبل وفاة الأب[٤٢].

استقلت قطر عام ١٩٧١، وهي إمارة وراثية، ينص دستورها الصادر عام ١٩٧٠ ـ الذي عُدِّل في نيسان/أبريل ١٩٧٢ بعد تولي الشيخ خليفة بن حمد عرش البلاد ـ على أن يكون الأمير من أسرة آل ثاني، لكنه لم يحدد طريقة تسمية أو تحديد هذا الوريث، ولم يحدد خطاً واضحاً للوراثة. وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٧٧ أصدر الشيخ خليفة بن حمد مرسوماً بتعيين ثالث أبنائه في ترتيب السن، الشيخ حمد بن خليفة، ولياً لعهده من دون أن يلقى هذا المرسوم اعتراضاً من الأسرة، وكان ذلك بمنزلة الترتيب لوراثة عرشه ومحاولة لتحديد خطّ وراثي واضح.

لكن ما حدث هو أن الشيخ خليفة قد لقي مصير الشيخ أحمد بن علي نفسه؛ ففي الوقت الذي كان خارج البلاد قام ابنه وولي عهده بعزله عام ١٩٩٥ في انقلاب قصر سلمي لاقى إجماعاً من العائلة فتولى عرش البلاد، وفي عام ٢٠٠٣ عين الشيخ تميم ثاني أبنائه في ترتيب السن ولياً لعهده (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١٤)).

(٤٢) Jacob, *Kings of Arabia: The Rise and Set of the Turkish Sovranty*, p. 331, and Fred Halliday, *Arabia Without Sultans* (Harmounds-Worth, England: Penguin Books, 1974), p. 120.

الشكل الرقم (٢ ـ ١٣)
نسب حكام آل ثاني (١٨٥٠ ـ ٢٠١٠)



وراثة العرش في قطر «مفتوحة»، بمعنى أنّها حقّ مباح لكل أفراد أسرة آل ثاني، إذ لم يحدد الدستور خطاً وراثياً واضحاً. الأكثر من ذلك أن السوابق التاريخية لم تؤكد وضوح مثل هذا الخط؛ فقد مرت وراثة العرش في الأسرة من الأب إلى الابن في خمس حالات لم تكن منتظمة تماماً؛ ففي ثلاث حالات انتقل العرش إلى أكبر الأبناء، وفي حالة واحدة إلى الابن الثاني، وأخرى إلى الابن الثالث. على أن مرورها إلى غير الابن الأكبر لا يعني الكثير في ما يتعلق بعدم انتظامها؛ إذ يكفي أنّها في خطّ الأب ـ الابن، لكن مبعث عدم الانتظام قد يكون في أن ترك العرش لم يكن دائماً بالوفاة الطبيعية كما نعرف عن النظم الوراثية؛ إذ ثمة حالتان تمّ فيهما التنازل الطوعي عن العرش من جانب الأب إلى الابن، وإذا أضفنا باقي الحالات التي تمّ فيها عزل كلّ من الشيخ أحمد بن علي والشيخ خليفة بن حمد قد تبدو الصورة ملتبسة.

الجدول الرقم (٢ ـ ١٤)

نموذج الخلافة السياسية في قطر (١٨٥٠ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ محمد بن ثاني	كبير الأسرة	١٨٥٠ ـ ١٨٧٦	مؤسس الأسرة	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ جاسم بن محمد	الابن الأكبر	١٨٧٦ ـ ١٩١٣	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٣ ـ عبد الله بن جاسم	الابن الثاني	١٩١٣ ـ ١٩٤٩	وراثة الأب ـ الابن	التنازل الطوعي	تنازل لابنه حال حياته
٤ ـ علي بن عبد الله	الابن الأكبر	١٩٤٩ ـ ١٩٦٠	وراثة الأب ـ الابن	التنازل الطوعي	تنازل لابنه حال حياته
٥ ـ أحمد بن علي	الابن الأكبر	١٩٦٠ ـ ١٩٧٢	وراثة الأب ـ الابن	العزل بالقوة	انقلاب قصر سلمي بموافقة الأسرة
٦ ـ خليفة بن حمد	ابن العم	١٩٧٢ ـ ١٩٩٥	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	انقلاب قصر سلمي بموافقة الأسرة
٧ ـ حمد بن خليفة	الابن الثالث	١٩٩٥ ـ إلى اليوم	اغتصاب العرش		انقلاب قصر سلمي وعدم اعتراض من الأسرة

أربعة سبل يقدمها النموذج القطري في وراثة العرش؛ الأوّل هو وراثة الابن الأكبر (جاسم بن محمد وعلي بن عبد الله)، والثاني هو وراثة الابن الثاني (عبد الله بن جاسم، وكان هناك إعداد لذلك بخصوص حمد بن عبد الله الذي توفي قبل خلو العرش)، والثالث هو وراثة الابن الثالث (حمد بن خليفة، ووضع تميم بن حمد في ولاية العهد للأمير الحاليّ الشيخ حمد بن خليفة)، والرابع هو ممارسة العزل بالقوة (مارسه خليفة بن حمد، وحمد بن خليفة). ربما يعبر ذلك عن حالة من التعثر؛ فكل محاولة لرسم طريق واضح لوراثة العرش تقطعها محاولة أخرى، وربما يعكس ذلك قدرة النظام على التكيف وعلى الاستجابة لما تمليه ظروف الواقع ومستجداته. لكن ما يقلل من هذا الاحتمال هو أن فحص هذه المحاولات لا يسفر عن مراكمة نوعية في صيرورة التطور بقدر ما يشي باضطراب ملموس؛ ولا سيّما أن هذه المحاولات قد أخذت منحىً ارتدادياً أو منحنىً تذبذبياً؛ فكثيراً ما عادت إلى القديم بنفس الخطى التي سارت بها نحو ما هو جديد.

كان تولّي الشيخ خليفة بن حمد العرش بعد عزل الشيخ أحمد بن علي نوعاً من استرداد حقّ بات مسلوباً من جانب الشيخ المعزول؛ ذلك بأن والد

الشيخ خليفة، أي الشيخ حمد بن عبد الله، كان ولياً لعهد أبيه الشيخ عبد الله بن جاسم على الرغم من أنّه لم يكن الابن الأكبر، وعلى الرغم من وجود الابن الأكبر الشيخ علي؛ فإن المنية عاجلت الشيخ حمد قبل وفاة والده فما كان من الأب إلا أن يعود إلى الابن الأكبر الشيخ علي ليورثه الحكم. وفي هذا شيء من المنطق في النظم الوراثية؛ فإذا كان الجالس على العرش يمتلك الحق في ترتيب وراثته وفقاً لرؤيته فقد كان هذا هو ترتيب الشيخ عبد الله الذي تخطى ابنه الأكبر الشيخ علي ورأى في الشيخ حمد الوريث المفضل. هنا قد يرى البعض أن هذا المنطق ربما لا يُعطي بالضرورة الحق للشيخ خليفة؛ لكن منطقية الأمر ربما تصير أكثر وضوحاً حين نضيف إليها حقيقة أن من يتولى العرش من البديهي أن يحصر وراثته في ذريته وهذا من حقّه؛ وقد فعل ذلك الشيخ خليفة نفسه، كما فعله الشيخ حمد بن خليفة الحاكم الحاليّ. أياً كان الأمر فإن اغتصاب العرش من جانب الشيخ خليفة، ثمّ من جانب الشيخ حمد يعكس «ثورة قصر» يختلط فيها التعيين بالوراثة بالقوة. والتعيين يشير ـ هنا ـ إلى قرار الأسرة بالموافقة على ما جرى وتأييده(٤٣).

وقد اختلفت حالة عزل الشيخ حمد لأبيه الشيخ خليفة من ناحية الأسباب؛ إذ تمثلت هذه الأسباب بالرغبة في الحفاظ على الاستقرار من خلال إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية ما كان إتمامها ممكناً في ظلّ حكم الشيخ خليفة. قدم الشيخ حمد نموذجاً غير مسبوق في إدارة البلاد بعدما انتهج سياسة خارجية بدت محل ترحيب من جهات كثيرة بقدر ما بدت بمنزلة انقلاب جذري على السياسات التي كانت متّبعة، كما تبنّى إصلاحات في الداخل لاقت استحساناً من جانب القوى السياسية والاجتماعية بقدر ما أثارت امتعاض نظم تقليدية في المنطقة(٤٤).

وعلى الرغم من أن الانقلاب الذي مارسه الشيخ حمد كان بالتشاور والاتفاق مع مجلس العائلة، ربما قبل تنفيذه بأسبوع، وعلى الرغم من أنّه لم

---

(٤٣) Suzane MaClchlan and David Mutch, «Qatari Crown Prince Al-Than,» *Christian Science Monitor*, vol. 87, no. 149 (1995), p. 2, and Dev George, «Coup d'etat,» *Offshore*, vol. 55, no. 8 (August 1995), p. 12.

(٤٤) Dev George, «Qatar's Shaikh Hamad,» *Offshore*, vol. 57, no. 3 (March 1997), p. 6; Andrew Rathmell and Kristen Schulze, «Political Reform in the Gulf: The Case of Qatar,» *Middle Eastern Studies*, vol. 36, no. 4 (October 2000), pp. 47-62, and Tom Owen, «Qatar Leads the Way,» *Middle East* (September 2000), p. 4.

يكن مفاجئاً للقبائل وجماعات التجار وقوى المجتمع المدني والمواطن العادي، وهذا يعني أنّه كان يحظى بالشرعية من أول وهلة؛ فقد كانت هناك عناصر لا تزال موالية للشيخ المخلوع، فبعد ثمانية أشهر من تولي الشيخ حمد مقاليد الحكم تسلل ٦٠٠ فرد من البدو عن طريق الحدود السعودية مع قطر في محاولة لاستعادة عرش الشيخ خليفة وتم كشف المحاولة والقبض على المتسللين. وفي تموز/يوليو ١٩٩٩ حاول الشيخ حمد بن جاسم بن حمد، وهو ابن عم أمير البلاد. . . الترتيب لانقلاب يستعيد به العرش فقُبض عليه وباءت محاولته بفشل ذريع. وفي هذا الصدد يرى البعض أن أمير البلاد لم يعد يعوّل كثيراً على مساندة العائلة وتأييدها وهي التي التزمت الصمت إزاء ما يجري؛ لذلك شرع في خلق بنية مؤسسية وضع فيها الموالين له بمن فيهم أبناؤه، ونجح في رأب الصدع بين الدولة والمجتمع بصورة واضحة وعلى نحو لجم المعارضة التي تبدو ـ كما يراها البعض ـ كما لو كانت في حالة من التبلد السياسي. أما العنصر الحاسم في قضية الخلافة السياسية في قطر فيتجسد في القدرة على تحقيق إصلاحات تستقطب تأييداً دولياً من الخارج وتستقطب رضا المواطنين في الداخل؛ تلك هي المعادلة الصعبة التي نجح الشيخ حمد في صوغها، وهي المعادلة نفسها التي حفظت للنظام السابق بقاءه طالما استطاع تحقيقها، وعصفت به حين عجز عن إنصافها أو الانتصار لها[٤٥].

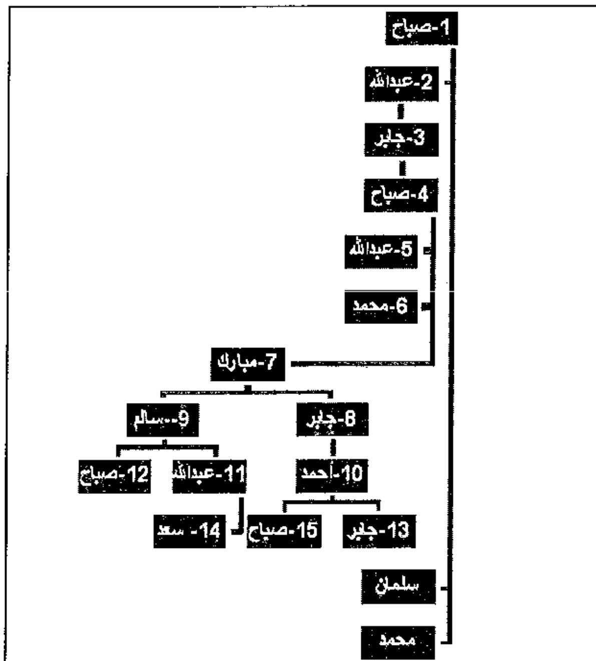
سابعاً: دولة الكويت

تأسست الكويت على يدّ الشيخ صباح الجابر الصباح عام ١٧٥٦، الذي تولى الحكم بمبايعة من الشعب، وكانت فترة حكمه التي استمرت حتى عام ١٧٦٣ بداية تأسيس سلالة ملكية هي أسرة آل صباح (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١٤)). توفي الشيخ صباح وفاة طبيعية وخلفه في الحكم أكبر أبنائه الشيخ عبد الله عام ١٧٦٣ باقياً في الحكم حتى عام ١٨١٣، حين توفي أيضاً وفاةً طبيعيةً وهو في السلطة، وورث عرشه أكبر أبنائه أيضاً، وهو الشيخ جابر، حتى عام ١٨٥٩. ثم توفي الشيخ جابر وفاة طبيعية وتولى العرش ابنه الوحيد صباح حتى وفاته عام ١٨٦٦، فخلفه ابنه الأكبر الشيخ عبد الله الذي توفي عام ١٨٩٣، وبعد وفاته خلفه أخوه الشيخ

(٤٥) *Economist* (31 July 1999); Mary Anne Weaver, «Revolution from the Top Down,» *National Geographic*, vol. 203, no. 3 (March 2003), p. 84, and Mahran Kamrave, «Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar,» *Middle East Journal* (Summer 2009).

محمد الصباح. هنا حدثت تغيرات في نمط وراثة العرش؛ فبعدما مضت الوراثة في خطّ الأب ـ الابن على أساس مبدأ البكورة، انتقل العرش هنا من الأخ إلى الأخ، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى قام الأخ الثالث الشيخ مبارك بقتل أخيه الشيخ محمد عام ١٨٩٦ ونصّب نفسه أميراً على عرش الكويت حتى وفاته عام ١٩١٥. من ناحية ثالثة حصر الشيخ مبارك وراثة العرش في ذريته من بعده وهو ما جرت عليه السوابق بالفعل وما نص عليه الدستور الكويتي في ما بعد(٤٦).

الشكل الرقم (٢ ـ ١٤)
نسب حكام آل الصباح (١٧٥٢ ـ ٢٠١٠)



بعدما قتل الشيخ مبارك الصباح أخاه الشيخ محمد واغتصب عرشه عام ١٨٩٦ حصر الوراثة في أبنائه، فانتقل العرش بعد وفاته عام ١٩١٥ إلى ابنه الشيخ جابر المبارك، وبعد وفاة الشيخ جابر خلفه أخوه الشيخ سالم عام ١٩١٧. لكن بعد وفاة الشيخ سالم المبارك عاد العرش مرة ثانية إلى ابن الشيخ

(٤٦) H. V. F. Winstone and Zahra Freeth, *Kuwait: Prospects and Reality* (London: George Allen and Unwin, 1972), pp. 66-67.

السابق وهو ابن أخ الشيخ الراحل سالم المبارك. . . فعاد إلى الشيخ أحمد الجابر حيث حكم من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٠. وبعد وفاته خلفه على العرش ابن عمه الشيخ عبد الله السالم وهو ابن الحاكم السابق الشيخ سالم المبارك الذي ظلّ في الحكم من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٥ حين توفي وفاة طبيعية ليخلفه أخوه الشيخ صباح السالم. ثم توفي الشيخ صباح عام ١٩٧٧ وتولى العرش من بعده الشيخ جابر الأحمد الجابر حتى وفاته الطبيعية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبعد وفاته تولى العرش ولي عهده الشيخ سعد العبد الله لمدّة تسعة أيام عُزل بعدها (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) لظروف صحية ووُلّي الشيخ صباح الأحمد (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١٥)).

الجدول الرقم (٢ ـ ١٥)
نموذج الخلافة السياسية في أسرة الصباح (١٧٥٦ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ صباح الجابر	مؤسس الأسرة	١٧٥٦ ـ ١٧٦٣(*)	تأسيس كيان سياسي	الوفاة الطبيعية	
٢ ـ عبد الله الصباح	الابن الأكبر	١٧٦٣ ـ ١٨١٣(*)	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	وراثة على أساس مبدأ البكورة
٣ ـ جابر العبد الله	الابن الأكبر	١٨١٣ ـ ١٨٥٩	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	وراثة على أساس مبدأ البكورة
٤ ـ صباح الجابر	الابن الأكبر	١٨٥٩ ـ ١٨٦٦	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	وراثة على أساس مبدأ البكورة
٥ ـ عبد الله الصباح	الابن الأكبر	١٨٦٦ ـ ١٨٩٣	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	وراثة على أساس مبدأ البكورة
٦ ـ محمد الصباح	الأخ	١٨٩٣ ـ ١٨٩٦	وراثة الأخ ـ الأخ	القتل	تمّ قتله على يدّ أخيه الشيخ مبارك
٧ ـ مبارك الصباح	الأخ	١٨٩٦ ـ ١٩١٥	اغتصاب العرش	الوفاة الطبيعية	بداية حصر وراثة العرش في ذرية مبارك
٨ ـ جابر المبارك	الابن الأكبر	١٩١٥ ـ ١٩١٧	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	تأسيس فرع الجابر
٩ ـ سالم المبارك	الأخ	١٩١٧ ـ ١٩٢١	وراثة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	تأسيس فرع السالم
١٠ ـ أحمد الجابر	ابن الأخ	١٩٢١ ـ ١٩٥٠	وراثة مفتوحة	الوفاة الطبيعية	من فرع الجابر ـ كان ولياً للعهد
١١ ـ عبد الله السالم	ابن العم	١٩٥٠ ـ ١٩٦٥	وراثة مفتوحة	الوفاة الطبيعية	من فرع السالم ـ كان ولياً للعهد

يتبع

تابــع

١٢ ـ صباح السالم	الأخ	١٩٦٥ ـ ١٩٧٧	وراثة مفتوحة	الوفاة الطبيعية	من فرع السالم ـ كان ولياً للعهد
١٣ ـ جابر الأحمد	ابن الحاكم العاشر	١٩٧٧ ـ ٢٠٠٦	وراثة مفتوحة	الوفاة الطبيعية	من فرع الجابر ـ كان ولياً للعهد
١٤ ـ سعد العبد الله	ابن الحاكم الحادي عشر	٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٦	وراثة مفتوحة	الإعفاء من المنصب	من فرع السالم ـ كان ولياً للعهد
١٥ ـ صباح الأحمد	أخو الحاكم الثالث عشر ـ ابن الحاكم العاشر	٢٠٠٦ ـ إلى اليوم	وراثة مفتوحة	ما زال في السلطة	من فرع الجابر ـ تمت تسميته من جانب مجلس الأمة بعد إعفاء الشيخ سعد من منصبه لظروفه الصحية

(*) تم توثيق سنوات هذا الجدول وفق ما جاء في «شجرة الحكّام من أسرة صباح الأول». انظر: <http://www.alsabahtree.com/ft> (المحرر).

المصدر: راشد عبد الله الفرحان، ***مختصر تاريخ الكويت*** (القاهرة: دار العروبة، ١٩٦٠)، ص ٦١ و١١٠.

يُلاحظ أنّه منذ عهد الشيخ مبارك تناوب على العرش فرعان من أسرته؛ هما فرع الجابر الذي تمثل بالشيخ جابر المبارك (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٥ ـ ٥ شباط/فبراير ١٩١٧)، والشيخ أحمد الجابر (٢٢ شباط/فبراير ١٩٢١ ـ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠)، والشيخ جابر الأحمد (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ثمّ الشيخ صباح الأحمد (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حتى الآن). ثم فرع السالم الذي تمثل بالشيخ سالم المبارك (٥ شباط/فبراير ١٩١٧ ـ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٢١)، والشيخ عبد الله السالم (٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥)، والشيخ صباح السالم (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧)، ثمّ الشيخ سعد العبد الله (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ـ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

تناوب الفرعان على العرش بمعدل أربع حالات لكل فرع، وبزمن قدره ٦٢ عاماً لفرع الجابر و٣٣ عاماً لفرع السالم. . . هذا حتى عام ٢٠١٠. يلاحظ كذلك انتظام وراثة العرش عن طريق الإعداد المسبق له منذ عهد الشيخ عبد الله السالم الذي يعد مؤسس الكويت الحديثة، وكان هذا الإعداد يتم على أساس الدستور الصادر عام ١٩٦٢، إذ ثمة تعيين مسبق وواضح لولي العهد على نحو يسبق خلو كرسي العرش.

الكويت ملكية وراثية دستورية مقيدة، أو بدقة أكثر، «شبه مقيدة»، حصلت على استقلالها في الخامس عشر من حزيران/يونيو ١٩٦١. ينص الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ في المادة الأولى على أن الكويت إمارة وراثية محصورة في الذكور من خطّ مبارك في عائلة الصباح، وذلك عن طريق ولاية العهد. ويتم تعيين ولي العهد عن طريق تزكيته من أحد أعضاء الأسرة ثمّ تعرض التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة، وتتم المبايعة للأمير بولاية العهد بموافقة أغلبية الأعضاء، ثمّ يصدر مرسوم أميري بهذا التعيين، وتتم الإجراءات خلال سنة من تولية الأمير. وفي حال عدم التعيين على النحو السابق يزكي الأمير لولاية العهد ثلاثةً على الأقل من الذرية المذكورة، فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد.

يتولى ولي العهد عرش الإمارة في حال الفراغ المفاجئ لأي سبب. وتشترط المادة الثالثة لممارسة الأمير صلاحياته ألّا يفقد شرطاً من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد؛ وهي أن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين، فإن فقد شرطاً من هذين الشرطين، أو فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته، يعرض مجلس الوزراء الأمرَ - بعد التثبت منه - على مجلس الأمة في الحال للنظر فيه في جلسة سرية خاصة؛ فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما، قرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم، انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة موقتة أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائياً. وتنص المادة الرابعة على أنّه إذا خلا منصب الأمير نودي بولي العهد أميراً، فإذا خلا منصب الأمير قبل تعيين ولي العهد مارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس الدولة إلى حين اختيار الأمير بذات الإجراءات التي يبايع بها ولي العهد في مجلس الأمة[(٤٧)].

كان للتاريخ اليد الطولى في تكوين مسار الخلافة السياسية في الكويت، ذلك بأن ما فعله الشيخ مبارك من حصر وراثة العرش في ذريته حسم أموراً كثيرة تتعلق بالصراع على العرش. وإن كان هناك من يرى أن الشيخ مبارك قد استخدم العنف؛ فربما يمكن رؤية ذلك على أنّه نوع من تحصين النظام ضدّ احتمالات أكبر لعنف أشد كان يمكن أن يتكرر. منذ هذا التاريخ ومع صدور

(٤٧) يحيى الجمل، **النظام الدستوري في الكويت** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧١)، ص ١٨٣.

الدستور ليقنن أمراً قد أصبح واقعاً، قدمت الكويت نموذجاً لانتقال السلطة يتمتع بقدر كبير من السلاسة بقدر ما كان يتسم بسلميته دائماً؛ إذ ينهض على ترتيب مسبق لخلو العرش وعلى أسس واضحة ومقبولة لا تسمح بحدوث صراع ولا بوقوع فراغ. هذا النمط الوراثي المعمول به في الكويت منذ عهد الشيخ مبارك الصباح، وهو الوراثة الدورية أو التناوبية أو التعاقبية التي مضت في خطّ متعرج، يجري تداوله بين فرعي أسرة مبارك: الجابر والسالم؛ ففي فرع السالم تولى الحكم اثنان أخوان من أبناء الشيخ سالم (الشيخ عبد الله والشيخ صباح) ثمّ حفيد هو الشيخ سعد العبد الله؛ وفي فرع الجابر حدث الأمر نفسه بطريقة معكوسة حيث تولى ابن واحد للشيخ جابر هو الشيخ أحمد وحفيدان أخوان (الشيخ جابر والشيخ صباح). هذا التناوب المحمود غير مألوف في التاريخ العربي على الإطلاق ولا سيّما أنه يتم على أساس الدستور، ويجمع بين التحديد أو التنظيم الجيد والمرونة المطلوبة لتخطي أيّ حاكم غير مؤهل أو غير مرغوب فيه؛ ومن ثمّ فهي آلية تحمل في طياتها دواعي تأمينها. لكن بتزايد عدد أفراد ذرية الشيخ مبارك وتباعد خطوط النسب وتعقدها ربما تزداد احتمالات الصراع على عرش الكويت.

وعلى الرغم من ذلك هناك ما يشير حتى الآن إلى أن ذلك لن يحدث، وخصوصاً مع مرور النظام بالأزمة التي أعقبت وفاة الشيخ جابر وتولي الشيخ سعد العبد الله عرش البلاد وهو في حالة صحية لا تسمح له بمزاولة صلاحيات الحكم أو الاضطلاع بمسؤولياته. تمكّن النظام من عبور هذه الأزمة من دون أن تمس استقراره وبلا أدنى تكلفة سياسية. وكان لمجلس الأمة دوره المهم لأول مرة في تاريخ الكويت التي تتمتع بديمقراطية لا تتوافر عليها جلّ البلدان العربية، الملكية منها أو الجمهورية. وهذا يعني أن ثمة آلية تمنع الصراع على العرش؛ ولكنها في الوقت نفسه تحرم النظام من مزايا التنافس على العرش بسبب عدم وجود قواعد تسمح بهذا التنافس. والواقع أنّه يمكن تعويض غياب هذا التنافس عملياً من جراء تعيين الخلف على نحو يسبق خلو كرسي العرش، ولا سيّما بعد تولي الأمير مباشرة، فذلك يعطي فرصة لهذا الخلف في إثبات وجوده والتدرب على ممارسة السلطة واكتساب الخبرة السياسية وظهوره في الساحة السياسية. في المقابل ينطوي ذلك على خطورة من نوع معين؛ وهي أن طول بقاء الأمير على العرش وبجواره ولي عهد يُفترض أنّه بدأ بشغل منصبه مذ تولّى الأمير العرش، سيعني - بل وقد عنى بالفعل - أن لحظة (ما) ستأتي لنجد العرش فيها أمام أمير

جديد في نهاية عمره أو في حالة من الشيخوخة لا يصلح معها لأداء المهمة.

في ظني أن مسألة تأسيس انتقال السلطة عن طريق خلق مناصب رسمية تبدأ من نقطة بعيدة من السلطة، أيّ من خلال تسلّم مهمات مراكز رسمية والتدرج فيها، بدءاً من وزارة الخارجية أو الداخلية مروراً بنائب رئيس الوزراء ثمّ برئاسة الوزراء ثم بولاية العهد، هي مسألة يمكن أن تحسم هذه الإشكالية أو تحدّ من تداعياتها؛ وخصوصاً مع وضوح الإجراءات التي يمكن أن تتبع في مثل هذه الحالات المنصوص عليها في الدستور، التي تبدي مسحة تقدّمية واضحة، ومع الالتزام التقليدي بالتشاور بين أعضاء الأسرة، ومع مجلس الوزراء، ومع وجود دور لمجلس الأمة، ومع ما يتسم به المزاج الكويتي من الاعتدال والوسطية.

ويرى البعض أن القواعد الدستورية قد انتصرت على التقاليد القبلية في أزمة وراثة العرش التي أعقبت وفاة الشيخ جابر وعدم قدرة خلفه الشيخ سعد العبد الله على النهوض بمسؤوليات الحكم، تنطلق في ذلك من أن الكويت تقف على نقطة التماس بين الملكية التقليدية والملكية الدستورية. معنى ذلك أن ثمة تناقضاً أو صراعاً بين القبلية والحداثة، وبين القانون الوضعي والتقاليد العرفية. والحقيقة أنّه تناقض ظاهري، بل لا تناقض على الإطلاق؛ فثمة تآلف يبدو نموذجياً بين المعطيات الأصيلة في المجتمع الكويتي واستحقاقات التحديث. وعليه فقد تعاونت الأعراف القبلية الأصيلة مع آليات الديمقراطية وتكاملتا لتحسما الأزمة، ولتثبتا معاً ـ يداً بيد ـ قدرة النظام الكويتي على الصمود في وجه العواصف والأزمات، ولتؤكد صحيح استجابته لمتغيرات الواقع كعادته. إن ما تتسم به الكويت ـ أو ما يتوافر عليه المزاج العام الكويتي ـ من وسطية واعتدال، ومن حرص على المصلحة الوطنية العليا تدركه جيداً كلّ أطياف العمل السياسي، كما تعيه كل القوى الاجتماعية، قد مكّن الكويت من أن تجمع بين محاسن التقليدية ومزايا الحداثة في توليفة قوية. هذه التوليفة هي العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في هذا البلد الصغير بالجغرافيا والديمغرافيا، ولكنه الأطول قامة بالديمقراطية بين سائر الأقطار العربية[٤٨].

---

(٤٨) الحياة (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، صفحة رأي وأفكار، و: Kamal Osman Salih, «Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750-1986,» *Middle Eastern Studies*, vol. 27, no. 1 (January 1991), pp. 46-63.

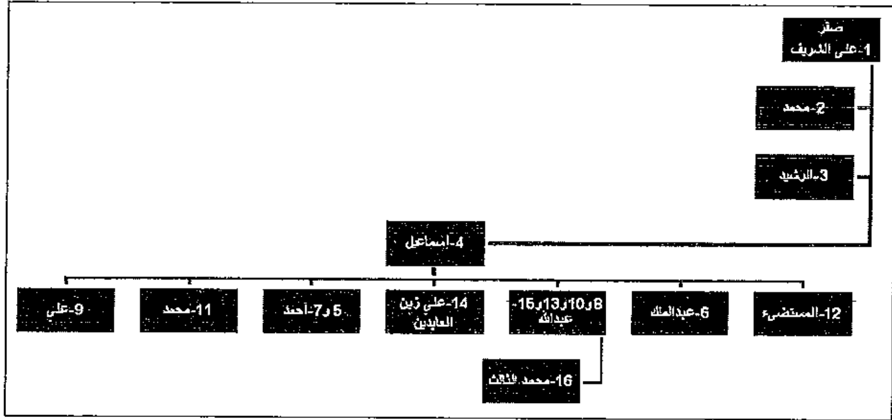
ثامناً: المملكة المغربية

ترجع جذور الأسرة العلوية التي تحكم المملكة المغربية إلى خطّ الفيلالي المنحدر من الأشراف الذين ينتسبون إلى بيت النبوة. هذه الأسرة بدأت مع حكم مولاي علي الشريف في الفترة ١٦٣١ ـ ١٦٣٦، الذي عزله ابنه الأكبر محمد بن علي بعدما انتخبته أسرة الفيلالي قائداً لها عام ١٦٣٦. لكنه دخل في معركة مع أخيه الأصغر الرشيد بن علي عام ١٦٦٤ لقي مصرعه في إثرها وتولى الحكم أخوه الرشيد الذي تمكن عام ١٦٦٦ من تنصيب نفسه سلطاناً على المغرب وتأسيس الأسرة العلوية التي تعاقب أبناؤها على العرش حتى اليوم (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١٥أ)). وحكم الرشيد بن علي حتى وفاته عام ١٦٧٢، وورث عرشه أخوه الأصغر مولاي إسماعيل بن علي الذي بقي على العرش حتى وفاته عام ١٧٢٧ فخلفه على العرش ابنه أحمد بن إسماعيل. ومنذ هذا التاريخ دخلت مسألة انتقال العرش في المغرب في منحنى مختلف تماماً؛ إذ تمّ تداول العرش بين الإخوة أولاد إسماعيل بن علي عشر مرات على أساس القوة في غضون ثلاثين عاماً في الفترة ١٧٢٧ ـ ١٧٥٧؛ فعُزل أحمد بعد عام واحد قضاه في السلطة على يدّ أخيه عبد الملك عام ١٧٢٨، ثمّ استعاد أحمد سلطته مرة أخرى لمدّة عام أيضاً حتى خلعه منها أخوه عبد الله الذي احتفظ بها خلال الفترة ١٧٢٩ ـ ١٧٣٥، إلى أن عُزل على يدّ أخيه علي الأعرج الذي لم يمكث فيها سوى عام واحد استعاد السلطة بعده عبد الله مرة أخرى من دون أن تبقى معه أكثر من عام أيضاً، بعدما عزله عام ١٧٣٦ أخوه مولاي محمد. وحكم مولاي محمد حتى عام ١٧٣٨ حين عزله أخوه المستضيء الذي حكم من عام ١٧٣٨ حتى عام ١٧٤٠ حين عزله أخوه عبد الله ليستعيد السلطة ثالث مرة، وظل فيها حتى انتزعت منه على يدّ أخيه علي زين العابدين عام ١٧٤٥. ولم يبق علي زين العابدين في السلطة أكثر من عام واحد ليعزله عبد الله الذي يعود بذلك إلى السلطة رابع مرة، وفي هذه المرة استقرت السلطة معه حتى وفاته عام ١٧٥٧ فخلفه فيها ابنه محمد الثالث. وقد حكم محمد الثالث حتى وفاته عام ١٧٩٠، وورث عرشه ابنه اليزيد الذي لقي مصرعه عام ١٧٩٢ على يدّ أخيه هشام بن محمد الذي اغتصب العرش حتى عام ١٧٩٧. لكن هشاماً خُلع من جانب أخيه سليمان الذي حكم من عام ١٧٩٧ حتى وفاته عام ١٨٢٢، وخلفه على العرش عبد الرحمن بن هشام وهو ابن أخيه وكان ولياً لعهد أبيه هشام بن محمد[٤٩].

(٤٩) روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٣)، ص ٢٤٩.

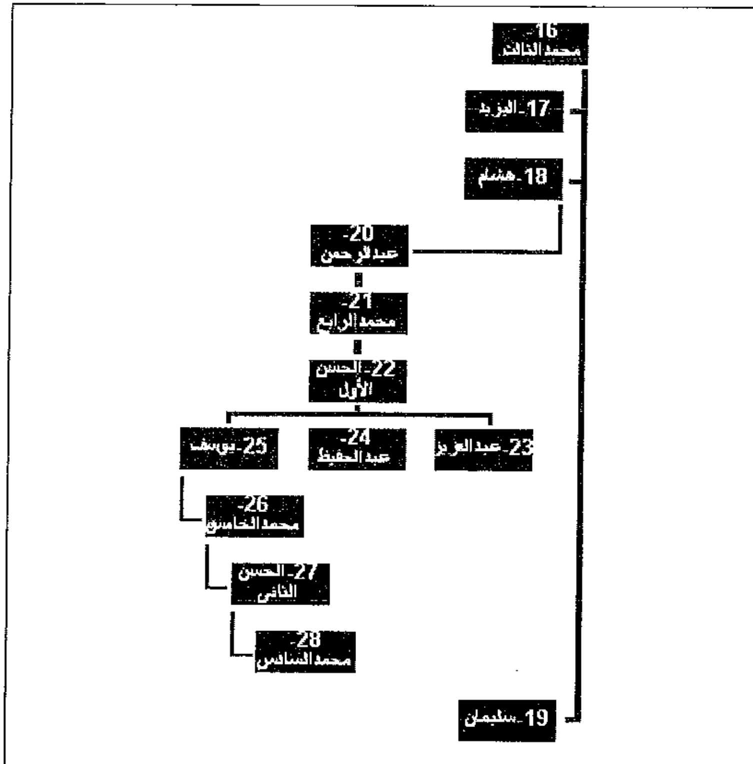
الشكل الرقم (٢ ـ ١٥أ)

نسب حكام الأسرة الملكية في المغرب (١٦٣١ ـ ١٧٩٠)



الشكل الرقم (٢ ـ ١٥ب)

نسب حكام الأسرة الملكية في المغرب (١٧٩٠ ـ ٢٠١٠)



ظلّ عبد الرحمن بن هشام في الحكم حتى وفاته عام ١٨٥٩، ثم خلفه ابنه محمد الرابع في الفترة ١٨٥٩ ـ ١٨٧٣؛ وبعد وفاته خلفه ابنه الحسن الأوّل الذي حكم حتى وفاته أيضاً عام ١٨٩٤؛ وبعد وفاته خلفه ابنه عبد العزيز الذي كان ولي عهده. هنا عاد مسلسل العزل بالقوة بين الإخوة أولاد الحسن الأوّل مرة أخرى؛ فعُزل عبد العزيز عام ١٩٠٨ على يدّ أخيه عبد الحفيظ، ثم عُزل عبد الحفيظ عام ١٩١٢ على يدّ مجموعة من الثوار انضم إليهم العلماء، ووُلّي أخوه يوسف محله. لكن يوسف ظلّ في الحكم حتى وفاته عام ١٩٢٧ فورث عرشه ابنه الأكبر محمد الخامس الذي نفاه الاستعمار الفرنسي في الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥، والذي شرع في تحويل السلطنة الوراثية إلى ملكية دستورية من دون أن يكمل مشروعه، الذي اكتمل على يدّ الملك الحسن الثاني؛ بعدما حول لقب الحاكم من سلطان إلى ملك عام ١٩٥٧. ومنذ عهد محمد الخامس استقرت وراثة العرش في خطّ الأب ـ الابن على أساس مبدأ البكورة، وكان الوريث يعين دائماً ولياً للعهد توطئة لتوليه العرش؛ فبعد وفاة محمد الخامس في آذار/مارس ١٩٦١ خلفه ابنه الأكبر وولي عهده المعين عام ١٩٥٧ الحسن الثاني الذي حكم حتى وفاته في تموز/يوليو ١٩٩٩ فخلفه على العرش أيضاً ابنه الأكبر وولي عهده المعين عام ١٩٦٣ محمد السادس وهو ملك البلاد الآن، ويعد ابنه مولاي حسن المولود عام ٢٠٠٣ ولي عهده طبقاً للدستور(٥٠).

شهدت المغرب في الفترة ١٦٣٥ ـ ٢٠١٠، أيّ منذ تأسيس الأسرة العلوية فيها مع محمد بن علي الشريف الذي اختارته الأسرة زعيماً لها، ٢٦ حالة انتقال للسلطة، شملت ٢٣ حاكماً منهم ٢٠ سلطاناً و٣ ملوك (الملوك هم محمد الخامس والحسن الثاني ومحمد السادس). ولم تستقر وراثة العرش فيها إلا منذ محمد الخامس حيث حسمت في خطّ الأب ـ الابن على أساس مبدأ البكورة، وحيث قُنّن هذا التقليد في الدستور (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١٦)).

---

(٥٠) صلاح العقاد، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)، ص ١٣٠ ـ ١٤٠؛ جون واتربوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ٢٩، و**الحياة** (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، صفحة رأي وأفكار.

الجدول الرقم (٢ ـ ١٦)
نموذج الخلافة السياسية في المغرب (١٦٣٥ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	قرابته للسلف	مدته في السلطة	كيف تولى السلطة	كيف ترك السلطة	ملاحظات
١ ـ محمد بن علي الشريف	الابن	١٦٣٥ ـ ١٦٦٤	تمّ انتخابه بعد عزل أبيه (أسرة الفيلالي)	العزل بالقوة	تمّ عزله في إثر هزيمته في معركة ضدّ خلفه
٢ ـ الرشيد بن علي	الأخ	١٦٦٤ ـ ١٦٧٢	تأسيس كيان سياسي جديد	الوفاة الطبيعية	مؤسس الأسرة العلوية وهي فرع من أسرة الفيلالي
٣ ـ إسماعيل بن علي	الأخ	١٦٧٢ ـ ١٧٢٧	وراثة الأخ ـ الأخ	الوفاة الطبيعية	بداية الصراع على العرش بين الإخوة
٤ ـ أحمد بن إسماعيل	الابن	١٧٢٧ ـ ١٧٢٨	وراثة الأب ـ الابن	العزل بالقوة	
٥ ـ عبد الملك بن إسماعيل	الأخ	١٧٢٨ ـ ١٧٢٨	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	
٦ ـ أحمد بن إسماعيل	الأخ	١٧٢٨ ـ ١٧٢٩	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	استعاد العرش مرة ثانية
٧ ـ عبد الله بن إسماعيل	الأخ	١٧٢٩ ـ ١٧٣٥	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	
٨ ـ علي الأعرج بن إسماعيل	الأخ	١٧٣٥ ـ ١٧٣٦	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	
٩ ـ عبد الله بن إسماعيل	الأخ	١٧٣٦ ـ ١٧٣٦	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	استعاد العرش مرة ثانية
١٠ ـ محمد بن إسماعيل	الأخ	١٧٣٦ ـ ١٧٣٨	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	
١١ ـ المستضيء بن إسماعيل	الأخ	١٧٣٨ ـ ١٧٤٠	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	
١٢ ـ عبد الله بن إسماعيل	الأخ	١٧٤٠ ـ ١٧٤٥	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	استعاد العرش للمرة الثالثة
١٣ ـ علي زين العابدين بن إسماعيل	الأخ	١٧٤٥ ـ ١٧٤٥	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	
١٤ ـ عبد الله بن إسماعيل	الأخ	١٧٤٥ ـ ١٧٥٧	اغتصاب العرش	الوفاة الطبيعية	استعاد العرش للمرة الرابعة
١٥ ـ محمد الثالث بن عبد الله	الابن	١٧٥٧ ـ ١٧٩٠	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
١٦ ـ اليزيد بن محمد	الابن	١٧٩٠ ـ ١٧٩٢	وراثة الأب ـ الابن	القتل	عزله وقتله أخوه وخلفه هشام
١٧ ـ هشام بن محمد	الأخ	١٧٩٢ ـ ١٧٩٧	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	
١٨ ـ سليمان بن محمد	الأخ	١٧٩٧ ـ ١٨٢٢	اغتصاب العرش	الوفاة الطبيعية	
١٩ ـ عبد الرحمن بن هشام	ابن الأخ	١٨٢٢ ـ ١٨٥٩	استعادة عرش أبيه	الوفاة الطبيعية	كان ولياً لعهد أبيه هشام
٢٠ ـ محمد الرابع بن عبد الرحمن	الابن	١٨٥٩ ـ ١٨٧٣	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	كان ولياً لعهد أبيه
٢١ ـ الحسن الأوّل	الابن	١٨٧٣ ـ ١٨٩٤	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	كان ولياً لعهد أبيه
٢٢ ـ عبد العزيز بن الحسن	الابن	١٨٩٤ ـ ١٩٠٨	وراثة الأب ـ الابن	العزل بالقوة	تمّ عزله من جانب أخيه عبد الحفيظ

يتبـــع

تابـــع

٢٣ ـ عبد الحفيظ بن الحسن	الأخ	١٩٠٨ ـ ١٩١٢	اغتصاب العرش	العزل بالقوة	تمّ عزله من جانب مجموعة من الثوار انضم إليهم العلماء
٢٤ ـ يوسف بن الحسن	الأخ	١٩١٢ ـ ١٩٢٧	وراثة ـ تعيين بإرادة شعبية	الوفاة الطبيعية	بداية حصر الوراثة في خطّ الأب ـ الابن
٢٥ ـ محمد الخامس بن يوسف	الابن الأكبر	١٩٢٧ ـ ١٩٦١	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	مؤسس المملكة ـ نفاه الفرنسيون ٣ سنوات
٢٦ ـ الحسن الثاني	الابن الأكبر	١٩٦١ ـ ١٩٩٩	وراثة الأب ـ الابن	الوفاة الطبيعية	
٢٧ ـ محمد السادس	الابن الأكبر	١٩٩٩ ـ إلى اليوم	وراثة الأب ـ الابن	مازال في السلطة	ابنه حسن هو ولي العهد

ينصّ الدستور المغربي الصادر في آذار/ مارس ١٩٧٢، الذي عُدّل عام ١٩٩٦ والذي سبقه دستوران أحدهما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، والثاني في تموز/ يوليو ١٩٧٠... في المادة (٢٠) على أن ولاية العهد المغربية وحقوقها الدستورية تتسلسل بالوراثة من الأب إلى الابن حيث تتوالى في خطّ مباشر من الذكور وللأكبر سناً من أولاد جلالة الملك الجالس على العرش؛ هذا ما لَمْ يعيِّن الملك خلفاً له من أبنائه بخلاف الابن الأكبر أثناء حياته. وفي حال عدم وجود السليل في خطّ مباشر من الذكور، ينتقل الحق في وراثة العرش وبالشروط نفسها إلى أقرب الذكور بضمان الدستور، الذي ينص كذلك على إجراء استفتاء شعبي على وريث العرش، وعلى أن يقع تحت وصاية مجلس الوكالة إذا تولى العرش وهو دون سنّ العشرين[٥١].

ولاية العرش في المغرب وراثية إذاً، على أساس مبدأ البكورة في خطّ الذكور، وهي محددة سلفاً عن طريق تعيين الخلف على نحو يسبق خلو كرسي العرش، الأمر الذي يضيق من مجال الصراع على السلطة؛ ولا سيّما أنها تتم بطريقة مقننة على أساس قواعد الدستور، ولا سيّما أيضاً أن ثمة تطابقاً بين ما ينص عليه الدستور وما يجري عليه العمل في الواقع.

لكن ذلك لم ينف الصراع على العرش في المغرب؛ فالصراع كان يتفجر

---

(٥١) «دستور المملكة المغربية».

تاريخياً مع كل حالة جديدة لانتقال السلطة، وهو كان ينحصر بين أفراد الأسرة شأن جلّ النظم الوراثية؛ وربما كان مرجعه غياب تنظيم واضح لوراثة العرش. والغريب أن يستمرّ هذا الصراع بعد تقنين هذه العملية، ولو بصيغة أخرى، أي لم يعد بين أفراد الأسرة الملكية، وإنما بين قوى ثلاث، هي القصر والمعارضة والأحزاب السياسية. وهنا يأتي دور الملك من حيث قدرته على إدارة اللعبة السياسية وحفظ التوازن بين القوى السياسية المختلفة والاحتفاظ بدور الحكَم بينها، ثمّ في قدرته على ضخّ مزيد من الديمقراطية في شرايين النظام؛ وهو ما تجلى بوضوح في وصول المعارضة إلى الحكم من خلال انتخابات لو لم تكن نزيهة لما كان ذلك ممكناً. ثمّ لا ننسَ ما يتمتع به الملك من حظوة شعبية توفر له شرعية متميزة بحسبانه من سليل أسرة النبوة(٥٢).

كان النظام الملكي في المغرب دائماً على حافة الخطر؛ فثمة محاولات انقلابية جرت ضدّ الملك الحسن الثاني، وثمة محاولات لاغتياله؛ ففي عام ١٩٧١ كانت هناك محاولة انقلابية من الجيش قادها الجنرال محمد المذبوح والكولونيل محمد عبابو، وأخرى قادها وزير الداخلية محمد أوفقير في العام نفسه. وفي إثر هاتين المحاولتين صدر دستور جديد للبلاد عام ١٩٧٢ ساهم في توسيع هامش الديمقراطية؛ وفي عام ١٩٩٦ عُدِّل الدستور على نحو انعكس إيجاباً على الحياة النيابية. ولعل هذا ما يفسر لغز عودة الأمور إلى طبيعتها بعدما يصل الصراع إلى ذروته. يكمن هذا التفسير في القدرة على حفظ هذا التوازن الدقيق بين دواعي التغيير من ناحية وأسس البقاء أو الحفاظ على الوضع القائم من ناحية أخرى. . . هذه القدرة التي تعشش في روح النظام، وتزكيها المهارة السياسية للملك؛ ففي روح النظام تخدم القواعد الدستورية قضية إدارة اللعبة السياسية، ومهارة الملك تحسن من مستوى هذه الإدارة لتلك اللعبة(٥٣).

وفي مسألة ترتيب وراثة العرش في المغرب هناك ما يدلل على الرغبة في أن تكون منظمة من خلال أطر مؤسسية؛ فقد كان الملك ـ هكذا فعل محمد

---

(٥٢) واتربوري، المصدر نفسه، ص ٢٩، و K. R. Singh, «Morocco: Crisis of Political Leadership,» *African Quarterly*, vol. 11, no. 2 (1977), pp. 174-188.

(٥٣) نبية الأصفهاني، «الاستمرارية والتغيير في المغرب المعاصر،» **السياسة الدولية**، العدد ٥٦ (نيسان/أبريل ١٩٧٩)، ص ١٠٣؛ فتحي حسن عطوة، «الخلافة السياسية في المملكة المغربية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العددان ٢١ ـ ٢٢ (تموز/يوليو ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٨٣ و١٩٠، و Singh, Ibid., pp. 174-175.

الخامس والحسن الثاني ـ يعيّن ابنه الوريث المنتظر للعرش وولي عهده بالطبع كخليفة له على إحدى المناطق التي توجد فيها العواصم الأربع، ويضع تحت تصرفه بعض القوات المسلحة، ويرخص له باستعمال المظلة خلال عهده إشارة إلى رمز السيادة. وتنهض هذه التصرفات على أساس اعتقاد الشعب أن هذا الأمير يحمل بركة أبيه بقدر ما يكون ملازماً لهذا الأب ـ الملك؛ أيّ بقدر ما يحوز رضاه ويحمل من رموز العرش الملكي. كذلك تُجرى البيعة على ولي العهد بما يشبه الاستفتاء الشعبي، وهو أمر دخيل على النظم الوراثية لكنه محمود، ويعد ذلك امتداداً لما كان يسير العرف عليه في السابق؛ إذ كان الوزير الصدر يوجه رسالة إشعار إلى الأقاليم بتولية سلطان جديد ويجمع عمال الدولة والقضاة والأعيان لمناقشة البيعة لهذا السلطان وإعلانها. وكان لمجلس الوزراء أيضاً دور يشبه دور «أهل الحلّ والعقد» في تعيين ولي العهد، وهو كذلك امتداد لما كانت تقوم به هيئة علماء الدين في الماضي[٥٤].

يتضح مما سبق أن العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في المغرب العربي هو «التكامل» الذي تتسم به الآلية التي يتم إعمالها؛ فهي تجمع بين الأعراف والقواعد الدستورية، وتجمع بين التقنين الوضعي والتنظيم العملي المؤسسي، وتجمع بين الأشكال التقليدية والاستحقاقات الحديثة، وتجمع بين السلطوية والديمقراطية، وتجمع بين المهارات الفردية والتوازنات السياسية، وتجمع كذلك بين الرموز الدينية والمعطيات السياسية. . . كلّ ذلك في توليفة متناسقة ومنسجمة لا يبدو عليها أو فيها أيّ تناقض، وتعطي الملكَ في النهاية القدرة على أن يلعب ـ باستخدام كلّ هذه المعطيات ـ على أوتار الانقسامات السياسية وأن يتحكم في توازنات قوى النظام[٥٥].

---

(٥٤) واتربوري، المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٥٥) Francesco Cavatorta, «More Than Repression: The Significance of Divide et Impera in the Middle East and North Africa-the Case of Morocco,» *Journal of Contemporary African Studies*, vol. 25, no. 2 (May 2007), pp. 187-203.

الفصل الثالث

نماذج انتقال السلطة في الجمهوريات العربية

تناول الفصل السابق نماذج انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية، أي النظم التي تشترك في حصول انتقال السلطة فيها على قاعدة الوراثة، وهي وراثة مقصورة على الأسر الحاكمة. لذا لم يكن مفترَضاً ولا متوقَّعاً أن يتطلع إلى كرسي العرش فيها من لم يكن منتمياً إلى هذه العائلات أو منحدراً منها. هذه السمة كانت تجمع النظم الوراثية؛ لكن ثمة سمة أخرى تبدو أكثر أهمية في تمييز هذه النظم عن الجمهوريات العربية، وهي أنها عرفت استمرارية تاريخية امتدت على مدى قرون. . . ربما أكثر من ثلاثة قرون في معظمها، في حين حُرِمَت الجمهوريات هذه الاستمرارية على نحو صارم؛ إذ شهدت انقطاعاً تاريخياً واضحاً قذف بها في حالات من عدم الاستقرار حتّى اليوم. جاء هذا الانقطاع لأسباب متباينة بين تجربة وأخرى، لكن النتيجة كانت واحدة؛ وهي إزاحةّ النظم القديمة، وكذلك النخب، وفي بعض الأحيان الدول، وتأسيس نظم أخرى بديلة لم تكن في الغالب أفضل حالاً من القديمة أو هكذا أثبت التاريخ في ما بعد.

اشتركت هذه النظم في حصول التغيير فيها بانقلابات عسكرية من جانب جيوشها التي لا شكّ أنّها خاضت حروب التحرير ضدّ الاستعمار. قد يكون انتصار هذه الجيوش في معارك التحرير هو الذي أعطاها شرعية الولوج إلى ميادين العمل السياسي، وبخاصة أنها كانت هي وحدها خليفة الدول الاستعمارية. وفي الوقت نفسه قد يكون فشل هذه الجيوش أو إخفاقها في معركة التحرير الكبرى هو الذي دفع بها إلى الاستئساد على الداخل تعويضاً من هذا الفشل. المهم في هذا السياق هو أن بداية الانقطاع التاريخيّ أو القطيعة التاريخية مع الماضي كانت بظهور موجة من الانقلابات العسكرية؛ معنى ذلك أن الدراسة مضطرة إلى الالتزام بهذه البداية، إذ يصعب عليها البحث في ماض انقطعت الصلة به. ذلك هو الاختلاف في معالجة موضوع انتقال السلطة في هذه الدول من حيث الفترة الزمنية مقارنة بما تمّ في النظم الوراثية. لكن ما يضبط هذا التوجه أو يحد منه هو أن هذه الدول ظل بعضها يحمل تاريخه تحت الجلد، وكان بعضها الآخر يتحكم في شؤون تدبير انتقال السلطة فيه

في غضون الحقبة الاستعمارية، في حين احتفظ بعضها الثالث بمؤسسة الدولة قائمة على الرغم من زوال النظام فيها، وربما جمع بعضها بين ملمحين من ذلك أو أكثر. في هذه الحالة يستشعر الباحث ضرورة الرجوع إلى ماضي انتقال السلطة في هذه الدول بمقدار ما يلقي من ضوء على طبيعة الموضوع في الحقبة التي تلت الانقطاع التاريخيّ المذكور.

تشمل هذه الجمهوريات كلاً من: تونس، الجزائر؛ السودان، سورية، العراق، لبنان، ليبيا، مصر ، اليمن. والواقع أن عناصر الاختلاف بين هذه الدول تبدو كبيرة؛ فقد مضت كلّ دولة في طريق؛ لكن هذه الطرق ما لبثت أن جمعتها مرة أخرى في مأزق واحد لا يختلف كثيراً من حيث الفشل في تحقيق الاستقرار عن ذلك الذي بدأت منه. هنا نلاحظ حالة غريبة من الاستطراق في أواني السلطة في هذه النظم؛ بمعنى أننا نراها في تطورها وكأنها تخضع لنظرية الأواني المستطرقة؛ ولا سيّما في مجال انتقال السلطة. فهي إذا كانت بدأت بالانقلابات العسكرية، ثمّ تشعبت بها السبل في مجال تعاملها مع أسباب التحديث واستحقاقات التطور الديمقراطي، فقد عادت لتواجه في بداية عام ٢٠١١ موجة من الاحتجاجات الثورية التي أسقطت فيها بعض النظم، ووضعت باقيها على الطريق؛ حيث بات جميعها آيلاً إلى السقوط. لقد جمع التطور التاريخيّ ـ أو التدهور السياسي ـ هذه النظم ليحطمها على صخرة الإرادة الشعبية، ذلك بأنها جاءت على متون الدبابات، وحكمت بحديد الآلة العسكرية ونارها حتّى لو بدا أنّها تحولت من نظم عسكرية إلى نظم مدنية. ومن ثمّ فإن النخب التي ابتليت بها هذه النظم قد عملت ما وسعتها الحيلة من أجل بقائها غصباً عن الشعوب. وبالتالي، فعلى الرغم من أن همّ هذه الدراسة ينصرف إلى بحث كيفية تغيير الحكام في هذه الدول فهي لن تخلو من إشارات إلى طبيعة هذه النظم التي أنتجها الانتقال العنيف للسلطة، وفي الوقت نفسه إلى خصائص هذه النظم التي ساهمت في تكريس أو إعادة إنتاج العنف كآلية لنقل السلطة حتّى لو كانت تستخدم أغطية انتخابية أو أردية ديمقراطية. . . استخدمتها لإيهام الشعوب بأن ثمة تغييراً يجري؛ لكنه كان تغييراً في الاتجاه العكسي أغرقها في لجاج بحور التردي أو في بحور لجاته[1].

---

(١) **الحياة** (آذار/مارس ٢٠١١)، صفحة رأي وأفكار، و Christopher Clapham, «Epilogue: Political Succession in the Third World,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 1 (1988), pp. 281-285.

بدأت حالة الانقطاع التاريخيّ في هذه الدول بانقلابات عسكرية وقعت بعد فترة قصيرة جداً من استقلالها عن الاستعمار الأوربي؛ غالباً في غضون ثلاث أو أربع سنوات. وأقامت معظم هذه الانقلابات إما نظماً عسكرية، وإما نظماً تقدّمية، وفي كلتا الحالتين تكررت الانقلابات حتّى صارت ظاهرة. وفي كلّ الأحوال فقدت هذه النظم طريقها الواضح إلى السلطة؛ فكان بديل الانقلابات فيها توليفات أو تلفيقات أو أخلاط من أساليب انتقال السلطة لا تعبّر عن مسار واضح بقدر ما تعبّر عن استخدام آليات الديمقراطية لتكريس التسلط والقمع والتستر على الفساد من باب التحايل من أجل البقاء في بعض الأحيان وشراء الوقت في أحيان أخرى. . . ولسوف نرى!

أولاً: الجمهورية التونسية

ظلت تونس ولاية عثمانية حتّى عام ١٧٠٥ حيث تمكن حسين بن علي التركي من الاستيلاء على الحكم من أسرة المراديين، وأسس الدولة الحسينية، وكان أول من حصل على لقب الباي في تونس؛ فكان ذلك دليلاً على أنّه استطاع أن يستقل بشؤون نقل السلطة في بلاده بعدما كانت من تدبير الباب العالي في الإمبراطورية العثمانية. استمرت الدولة الحسينية طوال الحقبة ١٧٠٥ ـ ١٩٥٧. لكنّها لم تصبح دولة كاملة السيادة إلا عام ١٨٠٧ أيّ بعد مئة سنة من تأسيسها.

في ما عدا الحالة الأولى لانتقال السلطة في الدولة الحسينية، التي أنهت حكم حسين بن علي التركي عام ١٧٣٥ بعد إعدامه في إثر حرب أهلية خاضها ضده ابن أخيه علي باي بن محمد. . . فقد مضى انتقال السلطة في الدولة الحسينية على أساس وراثي، كانت الوراثة فيه من حقّ الأكبر سناً في العائلة. وعليه استمر حكم علي باي بن محمد حتّى وفاته عام ١٧٥٦، وكان عيِّن ولياً لعهد سلفه عام ١٧٠٦. وبعد وفاته تولى الحكم محمد الرشيد بن حسين بن علي (ابن مؤسس الأسرة) وكان أيضاً ولياً لعهد أبيه عام ١٧٢٢، أيّ قبل أن يلاقي هذا الأب المؤسس حتفه على يدّ خلفه المذكور. وحكم محمد الرشيد بن حسين حتّى وفاته عام ١٧٥٩ فخلفه ولي عهده المعيّن منذ عام ١٧٥٦ وهو علي باي بن حسين أخو الحاكم السابق، وظل علي باي بن حسين في السلطة حتّى وفاته عام ١٧٨٢، فأعقبه على العرش حمودة باي بن علي (وهو ابن الحاكم الثاني) الذي عيِّن ولياً لعهد سلفه عام ١٧٧٧. لكن حمودة لقي مصرعه مسموماً على يدّ أخيه عثمان بن علي الذي اغتصب عرشه عام ١٨١٤ ولم يدم فيه أكثر من شهر واحد. لقد كان عثمان بن علي

مريضاً بداء الجمرة الخبيثة الذي أسفر عن إصابته بالشلل في رقبته، وكان ذلك مبرراً لقتله على يدّ محمود باي بن محمد (وهو ابن الحاكم الثالث) بمساعدة ولديه حسين ومصطفى اللذين توليا العرش بعد وفاة أبيهما على الترتيب. تولى أبوهما محمود باي بن محمد، قاتل عثمان بن علي، العرش عام ١٨١٤ وعين ابنه حسين ولي عهده عام ١٨١٥. وبوفاته عام ١٨٢٤ أعقبه ابنه وولي عهده حسين في الحكم حتّى وفاته عام ١٨٣٥ حين خلفه أخوه مصطفى بن محمود الذي كان ولياً لعهده منذ عام ١٨٢٤. بقي مصطفى في الحكم وعين ابنه أحمد ولياً لعهده عام ١٨٣٥ حين خلفه بعد وفاته عام ١٨٣٧. وظل أحمد بن مصطفى في الحكم حتّى وفاته عام ١٨٥٥، فخلفه محمد باي بن حسين (وهو ابن الحاكم الثامن) الذي كان عيّنه ولياً لعهده عام ١٨٣٧. وبعد وفاته عام ١٨٥٩ خلفه أخوه وولي عهده منذ عام ١٨٥٥ محمد الصادق باي بن حسين الذي أصدر أول دستور للبلاد عام ١٨٦١ وعين أخاه علي باي بن حسين ولياً لعهده عام ١٨٨٢ وهو العام الذي توفي فيه؛ فتولى أخوه علي باي بن حسين العرش وحكم حتّى وفاته عام ١٩٠٢، ثم أعقبه ابنه محمد الهادي باي الذي كان ولي عهده منذ عام ١٨٩٨. وتوفي محمد الهادي عام ١٩٠٦ تاركاً العرش لابنه محمد الناصر الذي عيِّن ولياً للعهد عام ١٩٠٢. وحكم محمد الناصر حتّى وفاته عام ١٩٢٢، ثم خلفه أخوه محمد الحبيب منذ عام ١٩٢٢ حتّى وفاته عام ١٩٢٩ وكان ولياً لعهد سلفه منذ عام ١٩٠٦. وبعد وفاة محمد الحبيب تولى العرش أحمد بن علي (وهو ابن الحاكم الثالث عشر) وكان ولياً للعهد منذ عام ١٩٢٨، وقد استمر حكمه من عام ١٩٢٩ حتّى وفاته عام ١٩٤٢، وكان قد عين في ذلك العام محمد المنصف (وهو ابن الحاكم الثامن عشر) ولياً لعهده فخلفه على العرش من عام ١٩٤٢ حتّى نُحّي من جانب السلطات الفرنسية عام ١٩٤٣ لمصلحة ولي عهده الذي عيّنه فور توليه العرش عام ١٩٤٢ وهو محمد باي الأمين. استمر محمد الأمين في الحكم حتّى نهاية الدولة الحسينية عام ١٩٥٧، وكان هو آخر حكامها وأول من أعلن الملكية في تونس عام ١٩٥٦؛ تلك الملكية التي لم يكتب لها البقاء أكثر من عام واحد حيث سقطت على يدّ الرئيس الحبيب بورقيبة ليبدأ عهد جديد في تونس[٢] (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١)).

---

(٢) محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة (تونس: دار سراس للنشر، ١٩٩٣)، ص ٨١ ـ ١٠١؛ **الحياة**، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ـ ١٦/١/٢٠١١، و Jamil M. Abu-Nasr, *A History of the Maghreb in the Islamic Period* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1971).

استقلت تونس عام ١٩٥٦ وهو عام إعلانها ملكية، وهو العام نفسه أيضاً الذي عيّن الحبيب بورقيبة رئيساً للوزراء فيه عن طريق اللجنة الدستورية التي انتخبته رئيساً موقتاً للدولة عام ١٩٥٧ تحت نظام حزب واحد وفي ظلّ حكم جمهوري أُعلن في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧. خلف الحبيب بورقيبة الباي محمد الأمين آخر ولاة الدولة الحسينية في تونس عام ١٩٥٧، بعدما عزله من السلطة، واستصدر قراراً من اللجنة الدستورية (وهي مجلس النواب) في شأن ما عدّه تغييراً سلمياً. ثمّ أجرى اقتراعاً عاماً على رئاسته في أعوام ١٩٥٩ و١٩٦٤ و١٩٧١، وانتخب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ رئيساً لمدى الحياة؛ حيث تمكن من تقنين ذلك في دستور بلاده. وكان قد تعرض في العام نفسه لمحاولة انقلاب فاشلة، كما واجه انتفاضة شعبية عام ١٩٧٨، ثمّ انتفاضة أخرى عام ١٩٨٤ أطلق عليها انتفاضة «الخبز».

الجدول الرقم (٣ ـ ١)
نماذج انتقال السلطة في تونس (١٧٠٥ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	مدته في السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ حسين بن علي التركي	١٧٠٥ باستخدام القوة	١٧٣٥ القتل في صراع على السلطة	٣٠ سنة	تأسيس دولة جديدة	هو مؤسس الدولة الحسينية
٢ ـ علي باي بن محمد	١٧٣٥ حرب أهلية مع سلفه هزمه فيها وأعدمه	١٧٥٦ الوفاة الطبيعية	٢١ سنة	الاغتصاب ـ عنيف	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٧٠٦
٣ ـ محمد الرشيد بن حسين	١٧٥٦ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٧٥٩ الوفاة الطبيعية	٣ سنوات	وراثة منظمة	كان ولياً لعهد أبيه المؤسس منذ عام ١٧٢٢
٤ ـ علي باي بن حسين	١٧٥٩ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٧٨٢ الوفاة الطبيعية	٢٣ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه (وهو أخوه) منذ عام ١٧٥٦
٥ ـ حمودة باي بن علي	١٧٨٢ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٨١٤ قتل بالسمّ	٣٢ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٧٧٧
٦ ـ عثمان باي بن علي	١٨١٤ اغتصاب السلطة	١٨١٤ القتل على يد خلفه	شهر واحد	وراثة بالمؤامرة والقتل	
٧ ـ محمود باي بن علي	١٨١٤ اغتصاب السلطة	١٨٢٤ الوفاة الطبيعية	١٠ سنوات	الاغتصاب ـ عنيف	
٨ ـ حسين باي بن محمود	١٨٢٤ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٨٣٥ الوفاة الطبيعية	١١ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٨١٥م

يتبع

تابـــع

٩ ـ مصطفى باي بن محمود	١٨٣٥ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٨٣٧ الوفاة الطبيعية	سنتان	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٨٢٤
١٠ ـ أحمد باي بن مصطفى	١٨٣٧ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٨٥٥ الوفاة الطبيعية	١٨ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٨٣٥
١١ ـ محمد باي بن حسين	١٨٥٥ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٨٥٩ الوفاة الطبيعية	٤ سنوات	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٨٣٧
١٢ ـ محمد الصادق باي	١٨٥٩ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٨٨٢ الوفاة الطبيعية	٢٣ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٨٥٥ ـ أصدر أول دستور للبلاد عام ١٨٦١
١٣ ـ علي باي بن حسين	١٨٨٢ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٩٠٢ الوفاة الطبيعية	١٤ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٨٨٣
١٤ ـ محمد الهادي بن علي	١٩٠٢ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٩٠٦ الوفاة الطبيعية	٤ سنوات	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٨٩٨
١٥ ـ محمد الناصر بن علي	١٩٠٦ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٩٢٢ الوفاة الطبيعية	١٦ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٩٠٢
١٦ ـ محمد الحبيب	١٩٢٢ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٩٢٩ الوفاة الطبيعية	٧ سنوات	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٩٠٦
١٧ ـ أحمد باي بن علي	١٩٢٩ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٩٤٢ الوفاة الطبيعية	١٣ سنة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٩٢٢
١٨ ـ محمد المنصف باي	١٩٤٢ وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	١٩٤٣ التنحيّة من جانب السلطات الفرنسية	سنة واحدة	وراثة منظمة	كان ولي عهد سلفه منذ عام ١٩٤٢
١٩ ـ محمد الأمين باي	١٩٤٣ تعيين	١٩٥٧ العزل بالقوة	١٤ سنة	تعيين من جانب السلطات الفرنسية	أعلن الملكية عام ١٩٥٦
٢٠ ـ الحبيب بورقيبة	١٩٥٧ انقلاب عسكري	١٩٨٧ الإعفاء من المنصب	٣٠ سنة	انقلاب عسكري ـ عنيف	تحولت تونس إلى جمهورية
٢١ ـ زين العابدين بن علي	١٩٨٧ انقلاب سياسي	٢٠١١ العزل بالقوة	٢٣ سنة	ثورة شعبية	
٢٢ ـ محمد المبزع	٢٠١١ تعيين لمرحلة انتقالية	رئيس موقت		تعيين موقت بحكم الدستور	كان رئيس مجلس النواب

ينص الدستور التونسي الصادر في أول حزيران/يونيو ١٩٥٩ على انتخاب الرئيس انتخاباً حراً مباشراً كلّ خمس سنوات، وهي نفسها الفترة النيابية. لكن مجلس النواب التونسي وافق عام ١٩٧٤ على إدخال بند جديد في المادة (٤٢)

من الدستور، تتيح للحبيب بورقيبة البقاء رئيساً مدى الحياة. وينص الدستور في المادة (٥٧) منه على أنّه في حال عجز الرئيس أو مرضه أو وفاته يتولى رئاسة الدولة الوزير الأوّل (رئيس الوزراء) حتّى انتهاء الفترة النيابية القائمة حيث تتم أول انتخابات برلمانية بعد توليه[٣].

وفي السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ استند الوزير الأوّل في تونس زين العابدين بن علي إلى هذا النصّ وحصل على تقرير طبّي من سبعة من كبار الأطباء في تونس يُظهِر أن الرئيس بورقيبة وصل إلى حالة من المرض والشيخوخة لا يستطيع معها ممارسة شؤون الحكم أو أداء مهمات الرئاسة. وهكذا عُزل بورقيبة وتولى زين العابدين الحكم بعدما استصدر قراراً من المجلس النيابي يوافق فيه على توليه الحكم حتى نهاية الفترة البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وهكذا نُقلت السلطة من بورقيبة بعد ٣٠ عاماً قضاها في سدة الحكم[٤]. وقد أُعيد انتخاب زين العابدين بن علي أربع مرات؛ كانت أولاها بمنزلة استفتاء أجري عام ١٩٩٤، تلاها ثلاثة انتخابات تنافسية شكلية في أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٩ كان فوزه فيها متوقعاً ومضموناً، وتمكن عام ٢٠٠٢ من تعديل الدستور ليسمح له بتمديد فترات رئاسته بلا أجل مسمّى.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ اندلعت احتجاجات شعبية في تونس سرعان ما عمّت البلاد وتحولت إلى انتفاضة شعبية؛ وخصوصاً بعدما واجهتها الحكومة بالقمع وإطلاق النار على المتظاهرين. بدأت الاحتجاجات بمطالب اقتصادية واجتماعية ثمّ تحولت إلى ثورة شعبية عارمة تطالب بسقوط النظام، كانت بداية الشرارة لتفجّر سلسلة من الثورات في الوطن العربي. ويبدو أن زين العابدين كان يعتمد على الجيش في إخماد الثورة؛ لكن الجيش خيّب أمله؛ فقد كان عند سوء ظنه بقدر ما كان عند حسن ظن الشعب به. والحقيقة أنّه لا دخل للجيش بالسياسة وفقاً لنصّ الدستور. خذل الجيش بن علي فلاذ بالفرار إلى جدة في العربية السعودية في ١٤ كانون الثاني/يناير بعدما عرج بطائرته على أكثر من دولة لم تستقبله. ودلالة ذلك أن عقد الأمور قد انفرط من بين يديه فجأة وعلى غير توقع منه. هكذا أطاحت ثورة الياسمين الرجلَ الذي جاء

---

(٣) دستور جمهورية تونس.

(٤) صلاح سالم زرنوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في البلاد العربية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ٣٠٥.

إلى الحكم بانقلاب الياسمين، وتمّت تولية رئيس وزرائه محمد الغنوشي رئيساً للبلاد، ورفضه الثوار قبل أن يكمل أربعاً وعشرين ساعة في السلطة؛ فاجتمعت القوى السياسية والحكومة وتم الاتفاق على تفعيل المادة (٥٧) من الدستور وتولية محمد المبزع رئيس مجلس النواب لمرحلة انتقالية إلى حين إجراء انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً[٥].

قبل استقلال تونس وفي عهد الدولة الحسينية، كان انتقال السلطة يبدو على قدر معقول من التنظيم؛ فقد مضى على أساس الوراثة في خطّ الذكور وفقاً لمبدأ أحقية أكبر أفراد الأسرة سناً، وكان يتم ذلك سلمياً في أغلب الحالات. كذلك نلاحظ حرصاً دائماً على الإعداد لانتقال السلطة قبل خلو كرسي العرش؛ ويتضح ذلك من حقيقة تعيين ولي عهد تمهيداً لتوليه العرش خلفاً لسلفه، وتبدو هذه الحقيقة أكثر وضوحاً حين نلاحظ أن أغلب تواريخ تعيين ولاة العهد كانت تتوافق مع تواريخ تولي السلطة، وهذا يعني الحرص المبكر من جانب هذا الذي يجلس على العرش على حسم القضية مبكراً. وبقدر ما كان لهذا التقليد من مزايا تحاشي الصراع على السلطة ومنح الخلف المنتظر فرصة التدرب على شؤون الحكم؛ فهو أسفر عن قدوم حكام على مقربة من نهاية العمر، الأمر الذي تجلى في قصر فترات تولي السلطة.

هذه المزايا النسبية لم تتوافر عليها الدولة التونسية بعد الاستقلال حيث حدثت القطيعة مع الماضي وأصبح هناك نظام جديد يتخبط في عملية نقل السلطة لتظل تمثل مشكلة حتّى يومنا هذا. صحيح أنّه قد تمّ تقنين قواعد انتقال السلطة في متن الدستور؛ لكن هذا التقنين لم يكن بغرض ترسيخ آلية واضحة ومقبولة لحسم هذه المشكلة بقدر ما كان وسيلة لتمكين شخص بعينه واحتفاظه بالسلطة طوال حياته. بعبارة أخرى كان التقنين لخدمة الممارسة العملية على عكس ما هو مفترض من أن الممارسة العملية يجب أن تخضع للتقنين، وكانت الممارسة العملية في اتجاه تحقيق أغراض شخصية؛ بل كانت هذه الأغراض قادرة على إعادة صوغ القوانين بما فيها قواعد الدستور في أيّ وقت، بمثل ما لديها القدرة على تأويلها أو تجاهلها أو تعطيل العمل بها. لقد جاء بورقيبة إلى السلطة في ظرف استثنائي فرضته معارك التحرير ضدّ الاستعمار الفرنسي، وأضفى عليه هذا الظرف كاريزمية من نوع ما، لكن هذه الكاريزمية تراجعت مع

---

(٥) الحياة: ٢٠/١٢/٢٠١٠ - ١٦/١/٢٠١١.

تضعضع إنجازاته على صعيد التنمية التي أمل الشعب التونسي في تحقيقها. على الرغم من ذلك فهو ظلّ متشبثاً بالسلطة حتّى بلغ أرذل العمر أو حتّى لم يعد قادراً من الناحية الصحية على ممارسة شؤونها، واستخدم عدداً من الآليات والوسائل للتخلص من منافسيه أو مناوئيه حتّى سمّي «آكل الرجال»[٦].

لم يرحل بورقيبة عن السلطة إلا بانقلاب سياسي مارسه زين العابدين بن علي الذي لم يختلف عن سلفه في أمور كثيرة؛ فقد حقق بن علي معدلات من التنمية شهدت لها أو أشادت بها المؤسسات الدولية؛ لكن عائداتها افتقدت عدالة التوزيع، وكانت الحصيلة مزيداً من التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد الشعب. وإذا كان بن علي قد فهم الدرس من انتفاضة الخبز التي وقعت في عهد بورقيبة فوفر الرغيف للكادحين؛ فقد سلب في المقابل الحرية من الجميع ومارس كلّ ألوان القمع، وأجرى انتخابات تنافسية شكلية أو هزلية كان فوزه فيها مؤكّداً، وعدّل الدستور ليعطيه الحق في تمديد فترات الرئاسة مدى الحياة، ولم يرحل إلا بثورة شعبية عارمة كانت شبه متوقعة من الجميع.

معنى ذلك أن آلية نقل السلطة في تونس قد جمعت بين أغلب الأنماط والأساليب؛ فقد استخدمت الوسائل الديمقراطية إلى جانب المناورة السياسية، واستخدمت قواعد الدستور إلى جانب القمع أو العنف، واستخدمت الانقلابات المختلطة مع التعيين، وجمعت بين الصراع المكتوم والوفاق الظاهري. إن آلية بهذه المكونات لا يمكن أن تدوم ولا يمكن أن تحقق القبول على المدى الطويل ولا أن تحسم مشكلتها: مشكلة انتقال السلطة. لكن المسألة أعمق من ذلك وهي أن النظام السياسي الذي يكتب له من البقاء نصف قرن ثمّ يقدم آلية بهذه المواصفات إنما يحفر قبره بيديه... هذا هو ما حدث للنظام في تونس. ومعناه أيضاً أن العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في تونس هو تحقيق «التنمية الشاملة» تلك التي كانت أساس كاريزمية بورقيبة وهي التي سلبته إياها؛ وهي التي أخفق فيها بن علي وانخدع فيها أيضاً. أخفق عندما ركز على جانب واحد منها هو الجانب الاقتصادي، وأخفق حين أهمل الجانب الاجتماعي فيها، وكان أشد إخفاقاً حين انخدع في تحطيم البعد السياسي فيها ظناً منه أن ما حققه في الاقتصاد سوف يعوض ما أفسده في السياسة.

---

(٦) Douglas E. Ashford, «Succession and Social Change in Tunisia,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 11, no. 1 (1973), p. 26.

ثانياً: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لم تكن الجزائر قبل استقلالها في تموز/يوليو ١٩٦٢ تعرف أدنى سيطرة على أمور انتقال السلطة فيها؛ فقد طالت فترة خضوعها للاستعمار الفرنسي (١٣٠ سنة)، كما أنَّ تغلغل هذا الاستعمار في هذا البلد كان عميقاً إلى أبعد الحدود، وهي قبل ذلك كانت خاضعة للدولة العثمانية. وعليه، فإن تاريخ انتقال السلطة في الجزائر يبدأ مع حصولها على الاستقلال، حيث تأسست عقبه، وبالتحديد في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، حكومة وطنية مؤقتة بقيادة فرحات عباس، ما لبث أن أطاحها أحمد بن بلة في انقلاب عسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ وأسس أول حكومة منتظمة في الجزائر بعد الاستقلال، وتم الاستفتاء عليه كرئيس لمدّة خمس سنوات، لكن، لأسباب سياسية وشخصية، وقعت العداوة بينه وبين قادة الجيش[٧].

عُزل أحمد بن بلة في حزيران/يونيو ١٩٦٥ وسُجن بلا أجل مسمّى في إثر انقلاب عسكري قاده رفيق الكفاح وأحد أعضاء حكومته هواري بومدين الذي تقلد السلطة كرئيس لمجلس قيادة الثورة. وأُجريت ثلاثة استفتاءات على رئاسة بومدين، كان آخرها عام ١٩٧٦ فاز فيه بأغلبية ساحقة، فظل في السلطة حتّى وفاته عام ١٩٧٨. وبعد وفاته خلفه في الحال كرئيس «مؤقت» رابح بيطاط رئيس الجمعية الوطنية (الهيئة البرلمانية) الذي كانت لديه وفق نصّ الدستور صلاحية تولي رئاسة الدولة في حالة الفراغ المفاجئ في السلطة لمدّة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً حتّى يتم الإعداد للرئاسة القادمة. وتلا ذلك إجراء استفتاء شعبي في السابع من شباط/فبراير ١٩٧٩ سلّم رابح بيطاط في إثره السلطة إلى الشاذلي بن جديد الذي رشحته جبهة التحرير الوطني بعد اجتماع استمر ستة أيام لم يسبق له مثيل في تاريخ الصراع السلمي على السلطة في الجزائر في ما يتعلق بالانقسامات التي شهدتها الجبهة، وأعيد الاستفتاء على الشاذلي بن جديد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، لفترة رئاسة ثانية مدتها خمس سنوات.

وبعد نضال طويل من جانب القوى السياسية والاجتماعية لإنهاء نظام

(٧) يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر** (الجزائر: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ١٨٣، و William H. Lewis, «Algeria Changes Course,» *Africa Report*, vol. 14, no. 10 (1966), p. 8.

الحزب الواحد الذي عملت به الجزائر منذ الاستقلال، أجريت عام ١٩٩١ أول انتخابات تعددية بدا فيها فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية محققاً من الجولة الأولى، الأمر الذي دعا الجيش إلى التدخل وإلغاء الجولة الثانية منها ونتائج الجولة الأولى، فاندلعت الحرب الأهلية في الجزائر، فقدم الشاذلي بن جديد استقالته في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. اختير محمد بوضياف من جانب جبهة التحرير الوطني رئيساً للبلاد؛ لكنه لم يمكث في السلطة أكثر من عام واحد إذ اغتيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، ودخلت البلاد في حالة من الفوضى مع استمرار الحرب الأهلية؛ فتم تأليف مجلس عسكري تحت قيادة علي كافي منذ عام ١٩٩٢ حتّى عام ١٩٩٤، حين رُشّح الأمين زروال من جانب المؤسسة العسكرية لرئاسة الدولة لمدّة خمس سنوات، ثم أُعفي من منصبه عام ١٩٩٩ ورشّح عبد العزيز بوتفليقة الذي انتُخب في انتخابات تنافسية شكلية انسحب منها منافسوه لعدم ثقتهم بنزاهتها ولقناعتهم بمساندة الجيش لبوتفليقة. ثم أعيد انتخاب بوتفليقة عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ بعد تعديل الدستور عام ٢٠٠٢ ليسمح بفترات رئاسية متعددة بعدما كان يسمح بفترتين فقط (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٢)).

ينص الدستور الجزائري الصادر عام ١٩٧٦ على أن تقدّم جبهة التحرير الوطني (التنظيم السياسي) مرشحاً واحداً لرئاسة الدولة يتم إجراء استفتاء شعبي عليه، وتجدد مدّة رئاسته كلّ خمس سنوات ويكون له الحق في اختيار نائب أو أكثر من نائب واحد له. وفي حالة الفراغ المفاجئ في السلطة يتولى رئاسة الدولة موقتاً رئيس الجمعية الوطنية كمرحلة انتقالية حتّى يتم تحديد الرئيس الجديد. ثم جرى تعديل الدستور في أعوام ١٩٨٦ و١٩٨٩ و١٩٩٦ فأصبح منصب رئيس الدولة في الدستور الأخير بالانتخاب؛ إذ تنصّ المادة (٧١) على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر، ويفوز في حال حصوله على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين. وتنصّ المادة (٧٤) على أن مدّة الرئاسة خمس سنوات ويجوز إعادة انتخاب الرئيس مرة واحدة. لكن تمّ تعديل هذه المادة عام ٢٠٠٨ لتسمح بإعادة ترشيح الرئيس وإعادة انتخابه لفترات أخرى غير محددة[٨].

(٨) دستور الجمهورية الجزائرية لعام ١٩٩٦.

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

نماذج انتقال السلطة في الجزائر (١٩٦٢ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ فرحات عباس	١٩٦٢ تعيين	١٩٦٣ العزل بالقوة	تعيين من جانب جبهة التحرير الوطني	
٢ ـ أحمد بن بلة	١٩٦٣ القوة ـ الاستفتاء	١٩٦٥ العزل بالقوة	انقلاب عسكري	
٣ ـ هواري بومدين	١٩٦٥ القوة ـ الاستفتاء	١٩٧٨ الوفاة الطبيعية	انقلاب عسكري	تولى رابح بيطاط لمرحلة انتقالية بحكم الدستور
٤ ـ الشاذلي بن جديد	١٩٧٩ تعيين ـ استفتاء	١٩٩١ الاستقالة	تعيين من جانب جبهة التحرير الوطني	استقال بسبب نشوب الحرب الأهلية
٥ ـ محمد بوضياف	١٩٩١ تعيين	١٩٩٢ الاغتيال	تعيين من جانب جبهة التحرير الوطني	
٦ ـ مجلس عسكري	١٩٩٢ قيادة جماعية	١٩٩٤ حلّ المجلس	قيادة جماعية عسكرية	مرحلة استثنائية نظراً إلى ظروف الحرب الأهلية
٧ ـ الأمين زروال	١٩٩٤ تعيين ـ استفتاء	١٩٩٩ الإعفاء من المنصب	تعيين من جانب جبهة التحرير الوطني	
٨ ـ عبد العزيز بوتفليقة	١٩٩٩ انتخابات تنافسية	ما زال في السلطة	انتخابات تنافسية انسحب منها المنافسون	أعيد انتخابه مرتين وما زال في السلطة

شهدت الجزائر منذ استقلالها ثماني حالات لانتقال السلطة تمّت كلها تحت سيطرة الجيش؛ سواء عن طريق اختيار المرشح من جانب جبهة التحرير الوطني ثم إجراء استفتاء شعبي على من ترشحه الجبهة حيث تكون النتيجة دائماً الموافقة على هذا المرشح، الأمر الذي كان يسفر في النهاية عن «تعيين» مباشر؛ أو عن طريق الانقلابات العسكرية التي يعد الجيش ممثلاً بجبهة التحرير الوطني مصدرها الوحيد؛ أو عن طريق تقلد الجيش السلطة مباشرة في صيغة مجلس عسكري أو قيادة جماعية؛ أو عن طريق انتخابات تنافسية شكلية محسومة نتائجها حيث تغيب عنها النزاهة ولا تعرف أي قواعد لتكافؤ الفرص بين المتنافسين. والغريب أن جميع هذه الحالات قد تدثر بقواعد الدستور بما فيها الانقلابات؛ وهذا يعني أن استخدام الدستور لم يكن إلا مجرد مسألة شكلية لإضفاء الشرعية على ما يجري.

لذلك ليس لدى النظام في الجزائر نمط محدد ومقبول لانتقال السلطة؛ ومن ثمّ تعددت حالات تعديل الدستور أو تغييره، وجمع النظام بين أكثر من

نموذج في توليفة غريبة وغير مستقرة؛ سواء على المدى الزمني أو على صعيد الحالة الواحدة؛ فقد جمع بين استخدام القوة والانقلابات العسكرية والاستفتاء والتعيين والانتخابات التنافسية. وعلى الرغم من ذلك بات جوهر الآلية المعمول بها هو القوة وكل ما عداها مجرد تجميل لهذه الآلية. وظل الصراع على السلطة ـ وما زال ـ ميسماً أساسياً في ماكينة النظام السياسي، حتّى إنّه حال دون ترسيخ وضع مؤسسي مستقر. ولم يكن هذا الصراع بين القوى السياسية المختلفة فقط؛ بل كان داخل جبهة التحرير الوطني نفسها، فشهدت عدة انقسامات في جلّ حالات انتقال السلطة، وكانت هذه الانقسامات مصدراً أساسياً لأغلب الصراعات والأزمات السياسية التي عاناها النظام في ما بعد، كما أنّها خلّفت الكثير من مشكلات السلطة[٩].

بدأ الصراع في الحالة الأولى لانتقال السلطة بين قيادات جيش الحدود وعصابات التحرير في الداخل وانتصر جيش الحدود. وفي الحالة الثانية بين قيادات جيش التحرير، وهي قيادات لها انتماءات طبقية متباينة، فانتصر بومدين. وفي الحالة الثالثة انفجر الصراع بين الأجنحة المختلفة لقيادة مجلس الثورة والمكتب السياسي لجبهة التحرير الذي كان محصوراً بين الجناح السياسي الذي يعمل على تقوية دور الحزب، والجناح العسكري الذي يريد تقوية دور الجيش، وأثبتت نتيجة الصراع رجاحة كفة الجيش على الحزب. بعد ذلك اتسعت دائرة الصراع لتصبح الجبهة الإسلامية للإنقاذ طرفاً أساسياً فيها. . . اتسعت دائرة هذا الصراع واحتدت أدواته حتّى وصل إلى حرب أهلية، تشابكت الخيوط فيها وتداخلت المصالح وتعدد الفرقاء وعمّت الفوضى، بحيث يصعب تلمس هوية محددة لهذه الحرب، اللهم إلا أنّها بين الدولة والقوى المناهضة للحكم فيها. وعلى الرغم من ذلك لم تُحسم بعد قضيةُ انتقال السلطة، شأن غيرها من القضايا التي تموج بها الساحة الجزائرية، في الوقت الذي لا يزال الجيش هو العنصر الحاسم في هذه القضية[١٠].

---

(٩) جهاد عودة، «الخلافة السياسية في الجزائر بعد بومدين،» **السياسة الدولية**، العدد ٥٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ٩٠.

(١٠) William B. Quantt, *Revolution and Political Leadership in Algeria* (London: MIT Press, 1969), p. 37; Robert Mortimer: «Algeria after the Explosion,» *Current History*, no. 89 (April 1990), pp. 161-180; «Islam and Multiparty Politics in Algeria,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 4 (Autumn 1991), pp. 572-593, and «Algeria Leader Loses Ground in Power Fight,» UPI Special Report (6 October 2010).

ثالثاً: جمهورية السودان الديمقراطية

يبدأ تاريخ انتقال السلطة في السودان منذ حصوله على الاستقلال في أول كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ تحت نظام حكم مدني بقيادة إسماعيل الأزهري كرئيس للدولة وعبد الله خليل رئيساً لمجلس الوزراء. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ أطاح هذا النظامَ الجنرال إبراهيم عبود في انقلاب عسكري تمّ في إثره تأسيس نظام حكم عسكري استمر حتّى وقعت ضده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ سلسلة من الإضرابات والتظاهرات الشعبية أجبرت إبراهيم عبود على التنازل عن السلطة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ وانتهت بتولي الصادق المهدي رئاسة الدولة، ومحمد أحمد المحجوب (الخليفة الخاتمي) رئيساً لوزرائه، وبتأليف حكومة جديدة في إطار حكم مدني، وهي حالة فريدة في النظم الانقلابية أن تعود السلطة من أيدي العسكريين وبالقوة إلى العناصر المدنية.

وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩ تمكّن جعفر محمد النميري من إطاحة هذه الحكومة المدنية والاستيلاء على السلطة في انقلاب عسكري أخذ منحى ثورة، قادته عناصر وطنية في الجناح اليساري في الجيش، وتأسس في إثره نظام حكم عسكري ثوري ترأس النميري مجلس قيادة الثورة فيه، وأسس نظام حزب واحد عام ١٩٧١. وشهد حكم النميري في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٤ نحو خمس عشرة محاولة انقلاب فاشلة[١١].

وفي آذار/مارس ١٩٨٤ حدثت سلسلة من الاضطرابات تحولت إلى انتفاضة شعبية ـ عدّها البعض ثورة ـ انتهت باستيلاء الجيش على السلطة في ٦ نيسان/أبريل من العام نفسه بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب وإطاحة الرئيس جعفر النميري الذي كان عائداً من زيارته للولايات المتحدة ولم يسمح له بدخول البلاد. دخلت السلطة في السودان في فترة حكم انتقالي تسلّمها «مجلس عسكري انتقالي ـ وحكومة مختلطة من المدنيين والعسكريين» الذي وعد بتسليم السلطة للمدنيين في نهاية الفترة الانتقالية. وبالفعل وفى الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بوعده وسلّم السلطة ـ أول مرة في التاريخ العربي ـ إلى أحمد الميرغني في ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ مع حكومة من المدنيين المنتخبين.

---

(١١) محمد حسن عبد المجيد، «دور العسكريين في النظام السياسي السوداني،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤)، ص ١٩١.

استمر الميرغني في الحكم حتى أطاحه عمر البشير في انقلاب عسكري في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ وأقام محلّه نظام حكم عسكري متحالفاً مع الحركة الإسلامية بقيادة حسن الترابي. تعرّض عمر البشير لأكثر من محاولة انقلاب، وشهدت البلاد في عهده حرباً أهلية، وخاض أول انتخابات تعددية شكلية في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٠ انسحب منافسوه منها، كما شهد عهده انقسام السودان بعد انفصال الجنوب وتأسيس دولة جديدة (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)
نماذج انتقال السلطة في السودان (١٩٥٦ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ إسماعيل الأزهري	١٩٥٦ تعيين باتفاق مع مصر وبريطانيا	١٩٥٨ الإطاحة بانقلاب عسكري	عنيف	أول رئيس بعد الاستقلال كان للقوى الاستعمارية دور في تسليمه السلطة
٢ ـ إبراهيم عبود	١٩٥٨ انقلاب عسكري	١٩٦٤ العزل بالقوة	عنيف	أول انقلاب عسكري ناجح
٣ ـ الصادق المهدي	١٩٦٤ تعيين من جانب ثورة شعبية	١٩٦٩ العزل بالقوة	عنيف	أول ثورة شعبية
٤ ـ جعفر النميري	١٩٦٩ انقلاب عسكري	١٩٨٥ الإطاحة بانقلاب ثوري	عنيف	أطول فترة حكم بعد الاستقلال
٥ ـ عبد الرحمن سوار الذهب	١٩٨٥ انقلاب ثوري	١٩٨٦ التنازل الطوعي	عنيف	أول قائد انقلاب يتنازل عن السلطة ويسلمها لحكومة مدنية
٦ ـ أحمد الميرغني	١٩٨٦ بإرادة شعبية	١٩٨٩ العزل بالقوة	عنيف	انتخبته اللجنة الدستورية
٧ ـ عمر البشير	١٩٨٩ انقلاب عسكري	ما زال في السلطة	عنيف	أطول فترة حكم في تاريخ السودان حتى اليوم

وكان الدستور السوداني الصادر في التاسع من أيار/ مايو ١٩٧٣ ينصّ على اختيار الشعب رئيسَ الدولة الذي يرشحه الاتحاد الاشتراكي السوداني، ثمّ يُجرى عليه استفتاء شعبي، ومدّة رئاسته ست سنوات قابلة للتجديد لأكثر من مرة؛ وللرئيس صلاحية تعيين جميع المناصب الرسمية الأخرى يعاونه بالنصح مجلس رئاسة مكون من اثنين هما نائبا الرئيس، ويتم تجديد فترة الرئاسة عن طريق استفتاء شعبي. وقد عطل المجلس العسكري الانتقالي العمل بهذا الدستور الذي لم يعمل

به ولم يوضع موضع التطبيق في ما يتعلق بانتقال السلطة منذ صدوره[١٢].

كما نصّ الدستور الصادر عام ١٩٩٨ في المادة (٣٦) على أن للسودان رئيساً ينتخبه الشعب انتخاباً عاماً مباشراً سرياً. ونص في المادة (٤١) على أن مدّة الرئيس المنتخب هي خمس سنوات يمكن أن يترشّح بعدها لولاية ثانية فقط. وورد في المادة (٤٥) أنّه يجوز للمجلس الوطني (البرلمان) بأغلبية ثلثي أعضائه عزل الرئيس إذا اتهمه بالخيانة العظمى أو بما يمس الشرف والأمانة.

الجدير بالذكر هنا أن الحياة الدستورية في السودان باتت قلقة على نحو مريب منذ استقلاله وحتّى اليوم؛ فقد شهد المسرح السياسي كلّ أنواع عدم الاستقرار الدستوري، من تغيير إلى تعديل، ومن دساتير موقتة إلى إعلان دستوري وما شابه ذلك. فقد كان هناك الدستور الموقت عام ١٩٥٦، ثمّ الأمر الدستوري في فترة الحكم العسكري (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، ثمّ دستور عام ١٩٦٤ لفترة انتقالية الذي كان يفترض بمقتضاه تأليف جمعية تأسيسية لوضع دستور دائم، ثمّ إجراء تعديلات على دستور عام ١٩٦٤ أعوام ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٨، ثمّ دستور عام ١٩٧٣، ثمّ الدستور الانتقالي عام ١٩٨٥، ثمّ دستور عام ١٩٩٨، ثمّ الدستور الانتقالي عام ٢٠٠٥. والحقيقة أن أياً من هذه الدساتير لم يوضع موضع التطبيق في مسألة انتقال السلطة، بل ربما في غيرها من شؤون الحياة السياسية؛ حتّى إنَّ النظام الحاكم في السودان لم يكن دستورياً بالمعنى الحقيقي يوماً من الأيام.

في ما يزيد قليلاً على نصف قرن شهد السودان سبع حالات لانتقال السلطة، كان ترك السلطة عن طريق العزل بالقوة في خمس منها، مقابل واحدة فقط كانت عن طريق التنازل الطوعي وهي حالة الفريق سوار الذهب، وواحدة ما زالت في السلطة. وكان تولي السلطة فيها جميعاً عن طريق العنف، كما كانت جميعها ارتجالية أو عشوائية، وهو ما يعني عدم وجود أي ترتيبات من أيّ نوع لانتقال السلطة، ويعني أن الأمر متروك لما تمليه الظروف أو لما تحدده المصادفات.

كما لم يتمكن النظام السوداني، على الرغم من تعدد الحالات، من حسم قضية انتقال السلطة فيه وتقديم حلول سلمية لها، لا على المستوى القانوني، ولا على صعيد الممارسة العملية؛ بل على العكس، أدى تكرار هذه السوابق العنيفة ـ

(١٢) أحمد شوقي محمود، **نظام الحكم في السودان في ظلّ دستور ١٩٧٣** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤٠.

التي جعلت السودان على رأس قائمة البلدان العربية في هذا الصدد ـ إلى ترسيخ العنف كأسلوب لنقل السلطة، وأصبح ارتياد طريق السلطة لا سبيل له إلا القوة؛ حيث باتت أقرب السبل وأيسرها في التقاليد السودانية، ليس بالنسبة إلى الجيش بل بالنسبة إلى الشعب أيضاً الذي يبدو أنّه اعتاد هذه الممارسة(١٣).

والغريب في النموذج السوداني لانتقال السلطة هو أن كلّ حالة عنيفة كانت متسقة دائماً مع الرأي العام وفي سياق الاستياء الجماهيري والسخط الشعبي الشامل نفسه؛ ربما لأن الشعب السوداني يبحث دائماً عن الحلّ في قواته المسلحة، فيتوجه إلى الجيش وكأنه المسؤول عن إصلاح الأوضاع وتخليصه من نظام هو في الأصل كان قد أتى من الجيش أيضاً. والغريب كذلك أن كلّ حالات انتقال السلطة كانت تحظى بالتأييد الشعبي إلى الحدّ الذي يمكن أن توصف معه بالثورة: في عزل إبراهيم عبود، كما في تولية صادق المهدي، أو في انقلاب جعفر النميري، كما في انقلاب سوار الذهب. . . وهكذا.

هذه الخلافة السياسية المرتجلة أبداً، والعنيفة في كلّ حالاتها، كانت دائماً تفضي إلى تغير النظام السياسي ككل، بمعنى أنّها تقوض دعائم النظام القائم وتودي بحياته لتؤسس نظام حكم جديداً قد نسج هو الآخر أكفانه بدون أن يدري؛ فبعد ذهاب الاستعمار تمّ تأليف حكومة برلمانية بقيادة الأزهري وعبد الله خليل الذي كان ينتمي إلى حزب الأمة، عصف بها إبراهيم عبود وأسس نظاماً عسكرياً أطاحته القوى الشعبية لتقيم نظاماً مدنياً بقيادة المهدي والمحجوب، ثمّ يعود الجيش مرة أخرى ليطيح بهذه الحكومة المدنية على يدّ جعفر النميري، الذي لقي نهايته هو الآخر على أيدي سوار الذهب، الذي أُلّفت بعده حكومة مختلطة من العناصر العسكرية والمدنية، عصف بها عمر البشير ليؤسس نظاماً مختلطاً بين العسكر والإسلاميين؛ ثمّ سرعان ما يتخلص البشير من حلفائه من التيار الإسلامي.

ومن ثمّ كان العنصر الحاسم في قضية الخلافة السياسية في السودان هو «الحلول» التي يطرحها النظام القائم لتلك المشكلات التي تواجه الدولة والتي تتمثّل بمشكلة الشمال والجنوب، والمشكلة الاقتصادية، اللتين عجز التعاقب المدني ـ العسكري الذي أطلق عليه «الباب الدوّار» عن حلهما. لقد توهم الشعب أن العسكريين قد يقدّمون قيادة قوية أقدر على مواجهة هذه المشكلات،

---

(١٣) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ١٩٢، و John O. Vall, «Sudan after Numeiry,» *Current History* (May 1986), p. 213.

وكان ذلك أحد أسباب قبولهم السلطة العسكرية؛ لكن إبراهيم عبود فشل في تقديم حل، على الرغم من قيادته القوية، كما فشل جعفر النميري الذي اعتمد على الحلول الجزئية الوقتية من دون إطار أيديولوجي أشمل وأعم، أما عمر البشير فكان فشله ذريعاً؛ وانتهت مشكلة الشمال والجنوب في عهده بانفصال الجنوب وانقسام السودان إلى دولتين. ويتوقع المراقبون استمرار هذه المشكلات على الرغم مما جرى وعلى الرغم من تغير القيادة والأسلوب.

كذلك يجب ألّا ننسى أن النظام السوداني قد توافر على حزمة من غرائب انتقال السلطة ومن عجائب الانقلابات ومن مفارقات الحياة السياسية عموماً؛ فلم يحاول أي حاكم سوداني حسم مشكلة انتقال السلطة أو الترتيب لخلافة قادمة، ولم يعين أيٌّ منهم نائباً أو خلفاً له، على الرغم من طول فترة بقاء بعضهم في السلطة التي بلغت ستة عشر عاماً لجعفر النميري، وواحداً وعشرين عاماً لعمر البشير (حتى عام ٢٠١٠). وعرف النظام السوداني أول حالة يستوعب فيها النظام العسكري مرتادي الانقلاب ضده (نظام إبراهيم عبود)، وأول حالة يتم فيها عزل قائد الانقلاب العسكري بإرادة شعبية (هو إبراهيم عبود أيضاً)، وأول حالة يتنازل فيها قائد انقلاب عسكري عن السطة طواعية ويسلمها للمدنيين (وهو سوار الذهب)، وأول حالة يتم التحالف فيها بين النظام العسكري والقوى الدينية (عمر البشير وحسن الترابي)، وأول حالة تتعدد فيها الدساتير من دون أن تعرف التطبيق في ما يتعلق بانتقال السلطة. وإذا أضفنا إلى ذلك أن النظام شهد محاولات انقلابية فاشلة، وأن تكرار هذه المحاولات كان متقارباً من الناحية الزمنية؛ لفهمنا أو استنتجنا أن هذا النظام كان على الدوام منفصلاً تماماً عن بيئته المحيطة، وأنه لم يكن يعبّر أبداً عن التوازنات القائمة في المجتمع.

رابعاً: الجمهورية العربية السورية

حصلت سورية على استقلالها في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٦، وكانت في ذلك الوقت تحت حكم شكري القوتلي. وقد شهدت سورية خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٧١ أخطر حالة من عدم الاستقرار يمكن أن يشهدها بلد في المنطقة العربية؛ فقد توالت فيها الانقلابات العسكرية التي بلغت في غضون تلك الفترة ١٣ انقلاباً ناجحاً، أسفر كلّ منها عن تغيير الحاكم فيها. في حين عرفت سورية منذ عام ١٩٧١ في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد أطول فترة من الاستقرار دخلت البلاد معها في حال من الجمود أكثر منها استقراراً طبيعياً.

وقع في سورية بعد الاستقلال (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٤)) وفي غضون عام ١٩٤٩ وحده ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية، كان الأوّل في آذار/مارس بقيادة حسني الزعيم الذي لم يستمرّ أكثر من خمسة أشهر ليطيحه سامي الحناوي ويقدمه إلى مقصلة الإعدام في آب/أغسطس من نفس العام. ثم لم يمكث الحناوي طويلاً في السلطة؛ إذ أطاحه هاشم الأتاسي بانقلاب ثالث وقع في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. وفي عام ١٩٥١ قاد أديب الشيشكلي انقلاباً ضدّ هاشم الأتاسي لم يدم سوى بضعة أشهر أيضاً فأطاحه فوزي السلو في انقلاب استمر في إثره في الحكم من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ حتى حزيران/يونيو ١٩٥٣. لكن الشيشكلي عاد إلى السلطة في انقلاب آخر وضعه في سدة الحكم من حزيران/يونيو ١٩٥٣ إلى شباط/فبراير ١٩٥٤ حين عاد هاشم الأتاسي مرة أخرى ليجبر الشيشكلي على التنحي بضغط من الجيش والمعارضة الشعبية معاً. وقد حكم هاشم الأتاسي حتّى عاد شكري القوتلي وأطاحه مرة أخرى في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، ليظل القوتلي في السلطة حتّى تحقيق الوحدة مع مصر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨ حيث تنازل عن السلطة حينها للرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة[١٤].

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وقع انقلاب عسكري ناجح بقيادة مأمون الكزبري أنهى الوحدة مع مصر، أعقبه انقلاب آخر بقيادة ناظم القدسي الذي استمر في حكم سورية من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ وحتّى آذار/مارس ١٩٦٣ حين وقع انقلاب هو الأوّل الذي يتورط حزب البعث فيه ضدّ حكومة الانفصال، ووضع لؤي الأتاسي في رئاسة الدولة وأعاد الإصلاحات التي كانت حكومة الانفصال قد ألغتها. وفي تموز/يوليو ١٩٦٣ وقع انقلاب ضدّ لؤي الأتاسي تمكن أمين الحافظ من إحباطه، فعزل لؤي وتولى رئاسة الدولة حتّى أطيح في انقلاب قاده صلاح جديد أسفر عن تولي نور الدين الأتاسي رئاسة الدولة. ومنذ ذلك الحين انفجرت الصراعات بين مجلس قيادة الثورة الذي تمخض عن انقلاب حزب البعث من ناحية، وبين أعضاء الحزب من ناحية أخرى، أفضت إلى وقوع انقلاب من داخل المجلس، عُزل في إثره نور الدين الأتاسي وتولى أحمد الخطيب رئاسة الدولة لمرحلة انتقالية استمرت من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر

(١٤) خالد محمد عابد الضمور، «العسكريون والحكم في سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دمشق، ١٩٨١)، ص ١٤٩.

١٩٧٠ حتّى ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧١، حين تمكن حافظ الأسد من تدبير انقلاب وصف بأنه الأعنف حيث أطاح فيه عدداً من القيادات المناوئة له وتولى رئاسة الدولة، وأسس لمرحلة جديدة أحكم فيها السيطرة على جميع مؤسسات الدولة، وأعاد تنظيم حزب البعث على خلفية الصراع بين المدنيين والتقدّميين الماركسيين بقيادة الأتاسي من جانب، وبين مجموعة العسكريين والوطنيين المعتدلين بقيادته حين كان وزيراً للدفاع في حكومة جديد من جانب آخر، واستطاع الأسد في هذه الفترة تدعيم مكانته بعدد من الوسائل السياسية والعسكرية(١٥).

أصدر حافظ الأسد الدستور الدائم عام ١٩٧٣، وشكّل مجلس الشعب الذي وافق على تعيينه رئيساً للدولة، وأجرى استفتاء على رئاسته في ٢١ آذار/ مارس ١٩٧١، ثم أعاد الاستفتاء لتجديد مدّة رئاسته في أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٥ و١٩٩٢ و١٩٩٩، وعيّن له ثلاثة نواب هم: رفعت الأسد وعبد الحليم خدام، ثمّ محمد زهير. وعمد حافظ الأسد إلى توريث الحكم لابنه باسل وأعده لهذا المنصب، ويبدو أن باسلاً كان مقبولاً لدى الشعب السوري وفي أغلب الأوساط؛ لكنه لقي مصرعه في حادث سيارة، فكان التفكير في شقيقه الأصغر بشّار. وبعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ تمّ ترتيب الأمور في سرعة غير معهودة لتولية بشّار الذي كان دون السن القانونية للرئاسة وفقاً لنصّ الدستور؛ فقام مجلس الشعب بتعديل الدستور في جلسة خاصة وفي غضون ساعات قلائل، وتم نقل السلطة إلى بشّار على نحو سلمي بدا سلساً من الناحية الموضوعية، على الرغم من أنّه لم يكن كذلك شكلاً، وأجري استفتاء على رئاسته في العام نفسه، ثم أجري استفتاء آخر عام ٢٠٠٧. وكانت هذه هي أول حالة في الوطن العربي التي يتم فيها توريث الحكم في نظام جمهوري.

ينص الدستور السوري الصادر في الثالث عشر من آذار/ مارس ١٩٧٣، والذي سبقته عدة دساتير عامي ١٩٦٤ و١٩٦٩، على أن يتولى رئيس الدولة ـ الذي ينبغي أن يكون مسلماً ـ السلطة عن طريق استفتاء شعبي، وأن تكون مدته سبع سنوات قابلة للتجديد، وذلك بعد تسميته من جانب مجلس الشعب من بين النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية، والتوصية من جانب حزب البعث. أيّ أن رئيس الدولة يعيّن نوابه، ويرشح حزب البعث أحدهم ويوافق عليه مجلس

(١٥) Nickolase van Dam, *The Struggle for Power in Syrian: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party* (London: Croom Helm, 1981), p. 39.

الشعب بأغلبية الثلثين، ثمّ يتم الاستفتاء عليه من جانب الشعب[١٦].

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)
نماذج انتقال السلطة في سورية (١٩٤٦ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ شكري القوتلي	١٩٤٣ تعيين	١٩٤٩ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	تعيين في ظلّ الانتداب الفرنسي
٢ ـ حسني الزعيم	١٩٤٩ بالقوة	١٩٤٩ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	تمّ بدعم خارجي
٣ ـ سامي الحناوي	١٩٤٩ بالقوة	١٩٤٩ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	تمّ بدعم خارجي
٤ ـ هاشم الأتاسي	١٩٤٩ بالقوة	١٩٥١ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	تمّ بدعم خارجي
٥ ـ أديب الشيشكلي	١٩٥١ بالقوة	١٩٥١ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	
٦ ـ فوزي السلو	١٩٥١ بالقوة	١٩٥٣ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	
٧ ـ أديب الشيشكلي	١٩٥٣ بالقوة	١٩٥٤ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	عاد مرة ثانية إلى السلطة
٨ ـ هاشم الأتاسي	١٩٥٤ بالقوة	١٩٥٥ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	عاد مرة ثانية إلى السلطة
٩ ـ شكري القوتلي	١٩٥٥ بالقوة	١٩٥٨ التنازل الطوعي	جمهورية جديدة	الوحدة مع مصر ١٩٥٨ ـ ١٩٦١
١٠ ـ مأمون الكزبري	١٩٦١ بالقوة	١٩٦١ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	الفترة الفاصلة كانت تحت حكم جمال عبد الناصر
١١ ـ ناظم القدسي	١٩٦١ بالقوة	١٩٦٣ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	
١٢ ـ لؤي الأتاسي	١٩٦٣ بالقوة	١٩٦٣ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	بداية سيطرة حزب البعث
١٣ ـ أمين الحافظ	١٩٦٣ بالقوة	١٩٦٦ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	
١٤ ـ نور الدين الأتاسي	١٩٦٦ بالقوة	١٩٧٠ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	
١٥ ـ أحمد الخطيب	١٩٧٠ بالقوة	١٩٧١ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	من داخل مجلس قيادة الثورة ـ يصفه البعض بأنه سياسي
١٦ ـ حافظ الأسد	١٩٧١ بالقوة	٢٠٠٠ الوفاة الطبيعية	انقلاب عسكري ـ عنيف	دشن حركة التصحيح
١٧ ـ بشار الأسد	٢٠٠٠ تعيين	ما زال في السلطة	توريث ـ سلمي ـ انقلاب سياسي على النظام الجمهوري	توريث باستخدام آليات النظام الجمهوري

يلاحَظ وجود أربع مراحل مختلفة في نمط انتقال السلطة في سورية في الفترة ١٩٤٦ ـ ٢٠١٠: **الأولى** (١٩٤٩ ـ ١٩٦٣) شهدت تغير النظام السياسي

(١٦) الدستور السوري لعام ١٩٧٣.

مع كلّ انقلاب يحدث؛ حيث كان يقتلع النظام القائم ـ الذي لم يكن قد اكتمل في أيّ حالة ـ ويحاول تأسيس نظام جديد من دون جدوى؛ لذا يمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة «اللانظام» إن صحّ التعبير. المرحلة **الثانية** هي التي بدأت مع وصول حزب البعث إلى السلطة حتى عام ١٩٧١؛ وهي شهدت تغيير حكومات في إطار النظام القائم نفسه. وينطبق على سورية في هاتين المرحلتين قانون «غريشام» في التدخل العسكري، ومفاده أن أي انقلاب لا يقوده رئيس الهيئة العسكرية، لا بدّ من أن يفسد النظام، وأن يجهض روح الترابط بين العناصر العسكرية التي مارست الانقلاب، ومن ثمّ يفتح الباب للتفكير من جانب الوحدات الأخرى في الجيش في ممارسة انقلاب آخر، وهو ما حدث بالفعل في سورية في الفترة التي تشمل هاتين المرحلتين[١٧].

أما المرحلة **الثالثة** فقد شهدت درجة عالية من الاستقرار كانت أقرب إلى الجمود، إذ تم تحييد الجيش فيها تماماً؛ فلم تشهد أي انقلاب من جانب الجيش بعدما استطاع حافظ الأسد أن يختزل الجيش في شخصه، كما اختزل جميع مؤسسات الدولة؛ ومن ثمّ كان بديهياً أن تكون المرحلة **الرابعة** امتداداً للنمط الانقلابي وأن يمارس فيها الانقلاب الرئيس حافظ الأسد نفسه على النظام الجمهوري فيعمد إلى توريث السلطة لابنه. وعلى الرغم من ذلك فقد اختلف النمط الانقلابي في سورية بطبيعته عن نظائره في البلدان الأخرى التي شهدت انقلابات عسكرية؛ فلم يكن الأساس أو المنطلق هو غياب التنظيمات السياسية، إذ كان لسورية بعد جلاء الاستعمار الفرنسي حكومة برلمانية ومؤسسات نيابية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى اختلف الأمر في كثرة الانقلابات؛ إذ تعرض النظام السوري لأكثر من خمسين محاولة انقلاب في غضون عشرين عاماً، وهو ما لم يحدث في أي دولة على مستوى العالم. كانت القضية الأساسية في تعدد الانقلابات والمحاولات الانقلابية هي «الدور ـ البطولي» الذي صوره الجيش للشعب ـ كما تصوره أو توهمه هو أيضاً. انعكس ذلك في الانقلابات الثلاثة الأولى على هيئة بحث عن كبش فداء لهزيمة عام ١٩٤٨ فوجدته العناصر العسكرية في الحكومة، كما وجدته وفق المنطق نفسه في بعضها البعض. وفي باقي الانقلابات، مثّل الجيش هذا الدور وعدّ نفسه الأمل والمفتاح للسياسة

(١٧) Dankwart A. Rustow, «Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley and Sons Inc., 1966), pp. 398.

الأمنية والاستقرار والتقدّمية؛ وهو دور لم يضطلع به سوى حافظ الأسد، الذي استطاع أخيراً أن يجيد تصويره وأن يفرضه بكل الوسائل بالتعاون مع العناصر التقدّمية الأخرى في النظام. ويصف كينيدي الجيش السوري في هذا المقام بقوله: «كان الجيش في فترة الانقلابات ١٩٤٩ ـ ١٩٧١ هو النظام السياسي بداخله بعض العناصر المدنية التي شاركت فقط لمجرد الإيهام بقدر من التباين مع العسكريين داخل النظام». ويمكن أن نضيف هنا أن حافظ الأسد كان في الفترة الأخيرة من حكمه هو الجيش، وهو الذي مارس الانقلاب على النظام الجمهوري في أول سابقة في الوطن العربي حيث رتّب لوراثة بشّار حكم الجمهورية بما يعد أخطر أنواع الانقلابات وأكثرها غرابة[١٨].

كانت هذه المحاولات الانقلابية الكثيرة، التي تعدّت الحدّ المقبول، خارج نطاق حساب الانقلابات الناجحة التي أسفرت عن انتقال للسلطة في ١٤ حالة تُركت السلطة فيها جميعاً عن طريق العزل بالقوة (ما عدا حالة شكري القوتلي في مشروع الوحدة مع مصر)، وكان الوصول إلى السلطة فيها جميعاً عن طريق استخدام العنف (ما عدا حالة تعيين أحمد الخطيب لفترة انتقالية، والحالة الأخيرة التي تعد انقلاباً سياسياً على النظام الجمهوري). وجاءت كل هذه الانقلابات إلى السلطة بحكام عسكريين؛ سواء كانوا من الجيش مباشرة أو من داخل الحكومة، وهي حصلت جميعها بتدخل من الجيش؛ سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ومن ثمّ فهي تعكس في مجموعها النمط الانقلابي بكل سماته وملامحه؛ وذلك من حيث تورط الجيش في السياسة، بمعنى أن حسم قضية انتقال السلطة يتم على أيدي العسكريين أو لا يمكن أن يتم بمعزل عن الجيش، ومن حيث تأسيس نظم عسكرية متتالية، ومن حيث استخدام العنف في إدارة الصراع، ومن حيث شيوع حالة من الغموض واللايقين وعدم الاستقرار مع كلّ عملية انتقال للسلطة، وكذلك من حيث عدم الانتظام في تغيير الحكام وغياب القواعد والتقاليد، وغياب دور المؤسسات السياسية، والقوى الشعبية. . . الخ. لكن لم يكن الهدف من هذه الانقلابات تحقيق المصلحة العليا للنظام أو تلبية مطالب شعبية أو تقديم برامج إصلاحية أو تأسيس نظام ثوري (ربما حدث ذلك من جانب الرئيس حافظ الأسد بعد آخر

(١٨) Gavin Kennedy, *The Military in the Third World* (London: Duckworth, 1974), p. 116, and Areil Ahram, «Iraq and Syria, the Dilemma of Dynasty: Baath Party and Succession in Syria and Iraq,» *Middle East Quarterly* (March 2002).

انقلاب عام ١٩٧١) بقدر ما كان راجعاً إلى أطماع شخصية وصراعات عرفية وأيديولوجية معينة. ومن ثمّ كان الصراع على السلطة يعكس مشكلة عرقية، فكان في أغلب حالاته صراعاً علوياً ـ سنياً (نسبة إلى العلويين وهم أنصار المذهب الشيعي، والسنة وهم اتّباع المذهب السني). لذلك ليس غريباً أن نجد النظام القائم اليوم في سورية يمثل ـ من وجهة نظر البعض ـ تعبيراً عن سيطرة العلويين على الدولة. لكن هذا الصراع تجاوز خطّ الانقسامات العرقية في الآونة الأخيرة فقط؛ أو هكذا يقول آلاسدير دريسدال، الذي لاحظ أو تلمّس ذلك ولا شكّ في الصراع على السلطة بين رفعت الأسد (شقيق الرئيس حافظ الأسد) وبعض العناصر التقدّمية في الحكومة، وذلك في عهد الرئيس حافظ[١٩].

والحقيقة أن البعد الخارجي يعد حاسماً في تكريس النمط الانقلابي في سورية؛ ذلك بأن وثاقة العلاقة بين المتغيرات الإقليمية وحدوث الانقلابات أو عدم حدوثها واضحة لا تخطئها العين المجردة. بعبارة أخرى هناك ارتباط مباشر بين السياسية الخارجية للدولة وحدوث هذه الانقلابات، بقدر ما يمكن القول إن هناك تأثيراً واضحاً للبعد الإقليمي في قضية انتقال السلطة في سورية. على سبيل المثال، كانت الانقلابات الثلاثة الأولى نتيجة مباشرة لهزيمة عام ١٩٤٨ كما سبق القول، كما كانت مدعومة من الخارج وفق ما ذكرته بعض المصادر. وكانت الانقلابات التي تلتها مرتبطة بالموقف من القوتين العظميين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وقد تناغمت الانقلابات منذ عام ١٩٥٨ مع تذبذب المواقف من مسألة الوحدة مع مصر؛ فكان انقلاب شكري القوتلي تعبيراً عن العناصر التي تؤمن بالناصرية حيث أقام الوحدة مع مصر، في حين جاء انقلاب عام ١٩٦١ بقيادة مجموعة من الضباط على النقيض، أي ضدّ الناصرية، فقوّض الوحدة مع مصر؛ واتخذ حافظ الأسد من تدخل سورية في الحرب الأهلية في الأردن عام ١٩٧٠ ذريعة للاستيلاء على السلطة، كما يرى البعض أن استمرار احتلال الجولان كان ضمن مقتضيات بقائه في السلطة. وبوجه عام، فقد كانت العلاقة مع القوى الكبرى، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والأوضاع في لبنان، والتوازنات الإقليمية، عنصراً فاعلاً في قضية انتقال السلطة في سورية. ويظل هذا الطرح صحيحاً حتّى آخر لحظة. . . حتّى

(١٩) Alasdaire Drysdale, «The Succession Question in Syria,» *Middle East Journal*, vol. 39, no. 2 (Spring 1985), pp. 246-248, and Glenn E. Robinson, «Elite Cohesion, Regime Succession and Political Instability in Syria,» *Middle East Policy*, vol. 5, no. 4 (January 1998), pp. 159-179.

مع تولي الرئيس بشّار الأسد السلطة الذي سار على ديدن والده الراحل حافظ الأسد في مجال السياسة الخارجية، بحيث فصل في ما يقدمه من إصلاحات بين مجال السياسة الخارجية والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الداخل؛ وهو ما عبّر عنه البعض بالاستمرارية في الأولى (أي السياسة الخارجية) والتغير في الثانية (أي الإصلاحات السياسية والاقتصادية) وبأنه نوع من تحقيق توازن مطلوب بين الاستمرارية والتغيير. لكن بغضّ النظر عن هذا التوصيف فإن ما قدمه الرئيس حافظ الأسد حقيقة من قدرة رائعة في إدارة التوازنات والتحكم في قواعد اللعبة في التعامل مع البيئة الإقليمية والدولية هو نموذج يجب أن يحتذى، وقد احتذى الرئيس بشّار فعلاً هذا النموذج، وليس هناك ما يدلّ على أن الرئيس بشّار أقل قدرة أو حصافة أو مهارة من والده في هذا الصدد، ولعل ذلك هو مكمن شرعيته. . . فعلاً الوضع الإقليمي هو العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في سورية[٢٠].

خامساً: الجمهورية العراقية

تأسست الملكية في العراق عام ١٩٢١ بعدما تمّ الاتفاق بين بريطانيا والمجلس التأسيسي على تولية فيصل الأوّل ابن الشريف حسين بن علي الحكم، وهو من سليل الأسرة الهاشمية وشقيق الملك عبد الله الذي تولى الحكم في إمارة شرق الأردن في العام نفسه. ظل الملك فيصل الأوّل في حكم العراق حتّى وفاته الطبيعية عام ١٩٣٣ بعد حصول العراق على استقلاله عام ١٩٣٢، ثم خلفه على العرش ابنه الأكبر غازي الأوّل (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٥)). وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦ حاول الجيش، في حركة فاشلة قادها بكر صدقي، إطاحة عرش الملك غازي، لكن المحاولة أحبطت على أيدي ضباط الجيش أيضاً، واغتيل بكر صدقي في آب/أغسطس ١٩٣٧، وأعلن المتآمرون على اغتيال بكر اضطلاعهم بثورة ناجحة، حيث أبقوا على الحكومة القائمة. لكن الملك غازي لقي مصرعه في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٣٩ في ظروف غامضة، رجّح البعض أنّها مؤامرة من تدبير نوري السعيد وبريطانيا وعناصر أخرى؛ فخلفه ابنه الوحيد القاصر فيصل الثاني؛ الأمر الذي حدا بهم إلى التدخل مرة أخرى في طلب أن يكون عبد الإله (وهو خال الملك القاصر) وصياً على العرش ونجحوا في ذلك،

---

(٢٠) Najib Ghadbian, «The New Assad: Dynamics of Continuity and Change in Syria,» *Middle East Journal*, vol. 55, no. 4 (Autumn 2001), pp. 624-641.

وأصبح الوضع في العراق هكذا: ملك طفل تحت وصاية عبد الإله، وحكومة برئاسة نوري السعيد، حتّى انقلاب ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ الذي أنهى حكم الأسرة الهاشمية وأنهى الملكية في العراق[٢١].

في الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨ أطاح عبد الكريم قاسم النظام الملكي بانقلاب عسكري ثوري عنيف، لقي فيصل الثاني حتفه فيه، كما أبيد معظم أفراد الأسرة الملكية، وفر نوري السعيد الذي لقي مصرعه بدوره على أيدي العناصر الثورية، وتم إعلان الجمهورية وتأسيس نظام حكم عسكري ثوري. وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ قاد عبد السلام عارف، رفيق الكفاح لعبد الكريم قاسم وأحد أعضاء حكومته، انقلاباً أسفر عن مصرع عبد الكريم قاسم، وتأسيس نظام حكم عسكري جديد. وعلى الرغم من أن قائد الانقلاب كان عضواً في حكومة سلفه، فإن هذه الواقعة لا يمكن وصفها بأنّها انقلاب سياسي، لأنها كانت تعبيراً عن رغبة الجيش، واستدعت تحرّك القوات المسلحة، وقادها عبد السلام عارف بصفته العسكرية لا السياسية[٢٢].

وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٦٦ اغتيل عبد السلام عارف في حادث غامض ذكرت بعض المصادر أنّه كان من تدبير شقيقه وأحد أعضاء حكومته عبد الرحمن عارف الذي استولى على السلطة في ظلّ النظام القائم، وكان ذلك بمنزلة الانقلاب السياسي الأوّل في العراق في هذه الفترة، الذي تلاه انقلاب سياسي آخر في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ بقيادة أحمد حسن البكر، الذي كان رئيس وزراء في حكومة عبد الرحمن عارف وقائد الجناح اليميني في حزب البعث، وتقلد السلطة كرئيس للدولة ورئيس للوزراء. وقد ألغي الدستور في عهده وصدر دستور جديد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ وهو الدستور الذي حكم العراق حتّى احتلاله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣[٢٣].

وفي ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٩ قدم أحمد حسن البكر استقالته بضغط سياسي من صدام حسين، استخدم فيه الأخير مجلس قيادة الثورة، الذي ما لبث عقب

(٢١) نزار توفيق الحسو، **الصراع على السلطة في العراق الملكي** (بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٤)، ص ١٥٤.

(٢٢) James Bill and Carl Leiden, *The Middle East: Politics and Power* (Boston MA: Allen and Bacon, 1974), p. 210.

(٢٣) Lorenzo Kent Kimball, *The Change Patterns of Political Power in Iraq, 1958-1971* (New York: Robert Sales and Sons Publishers Inc., 1972), pp. 109-111.

استقالة البكر أن عيّن صدام حسين مكانه، كما عيّنه رئيساً لمجلس قيادة الثورة، ورئيساً لمجلس الوزراء. . . وعيّن في اليوم نفسه عزت إبراهيم نائباً لصدام في مجلس قيادة الثورة. وبدأ صدام في تأسيس نظام حكم سلطوي فوضع عدداً من أفراد عائلته في مواقع حساسة، ومارس أبشع ألوان القمع ضدّ معارضيه وضد الشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال. ودخل في حرب ضد إيران استمرت ثماني سنوات من ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وحتّى ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، وأقدم في خطوة حمقاء على غزو الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ فأُخرج منها بواسطة قوات التحالف الدولي، وبات العراق منذ ذلك الحين محاصراً دولياً إلى أن احتُلّ من جانب القوات الأمريكية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وسقط نظامه؛ كما دالت دولة العراق؛ واختفى صدام إلى أن ألقي القبض عليه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وحُوكم وأُعدم شنقاً في أبشع صورة مأساوية، بعدما كان صدام ينوي توريث السلطة لابنه[٢٤].

الجدول الرقم (٣ ـ ٥)
نماذج انتقال السلطة في العراق (١٩٢١ ـ ٢٠٠٣)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ فيصل الأوّل ابن الحسين	١٩٢١ تعيين	١٩٣٣ الوفاة الطبيعية	تعيين ـ سلمي	تمّ تعيينه مع تأسيس الملكية في العراق
٢ ـ غازي الأوّل ابن فيصل	١٩٣٢ وراثة الأب ـ الابن	١٩٣٩ القتل	وراثة ـ سلمي	لقي مصرعه في حادث غامض ومريب
٣ ـ فيصل الثاني ابن غازي	١٩٣٩ وراثة الأب ـ الابن	١٩٥٨ العزل والقتل	وراثة ـ سلمي	كان قاصراً تحت وصاية خاله عبد الإله
٤ ـ عبد الكريم قاسم	١٩٥٨ بالقوة	١٩٦٣ العزل والقتل	انقلاب عسكري ـ عنيف	أول انقلاب أنهى الملكية
٥ ـ عبد السلام عارف	١٩٦٣ بالقوة	١٩٦٦ الاغتيال	انقلاب عسكري ـ عنيف	وصول حزب البعث إلى السلطة
٦ ـ عبد الرحمن عارف	١٩٦٦ بالقوة	١٩٦٨ العزل بالقوة	انقلاب سياسي ـ عنيف	لقي مصرعه في حادث طائرة مدبر
٧ ـ أحمد حسن البكر	١٩٦٨ بالقوة	١٩٧٩ العزل بالقوة	انقلاب عسكري ـ عنيف	تمّ عزله بممارسة ضغوط سياسية
٨ ـ صدام حسين	١٩٧٩ بالقوة	٢٠٠٣ العزل ثمّ الإعدام	انقلاب سياسي ـ عنيف	تمّ في عهده احتلال العراق

(٢٤) Ofra Bengio, «A Republican Turning Royalist?: Saddam Husain and the Dilemma of Succession,» *Journal of Contemporary History*, vol. 35, no. 4 (2000), pp. 641-653.

حدث في العراق في الفترة موضع الدراسة سبع حالات لانتقال السلطة انطوت جميعها على العنف ما عدا الحالة الأولى في العهد الملكي حين ورث الملك غازي عرش أبيه؛ وما عدا الحالة الثانية في العهد الملكي التي لقي غازي مصرعه فيها في ظروف غامضة ومريبة... أما في ما تبقى من حالات فكان انتقال السلطة يتم عن طريق الانقلابات العسكرية... على الرغم من أن البعض يحسب بعض هذه الانقلابات من نوع الانقلابات السياسية، كانقلاب عبد الرحمن عارف وانقلاب صدام حسين. لكن المؤكّد الذي لا خلاف عليه هو أن كلّ الذين قدموا إلى السطة منذ إطاحة الملكية كانوا من الجيش؛ فضلاً عن أن كل هذه الحالات بلا استثناء كانت ارتجالية لا تخضع لقواعد ولا تعرف أيّ مستوى من الترتيب المنظم. وكان ترك السلطة يراوح بين مدّ القوة وجذرها؛ يراوح بين القتل والاغتيال والعزل بالقوة. ومن بين خمس حالات حصلت في العصر الجمهوري أسفر انتقال السلطة عن تغيير جذري للنظام في ثلاث منها. وكانت محاولات صدام حسين دعمَ وإرساء تقاليد الانتقال السلمي للسلطة أو الإعدادَ المسبق للخلافة القادمة، من خلال تدشين مواقع رسمية توضح الطريق إلى السلطة... كانت من قبيل المناورة السياسية لتكريس السيطرة على الحكم وإجهاض القوى السياسية المناهضة له؛ ثمّ كانت لتوريث ابنه حين صدقت النية في الإعداد لمستقبل انتقال السلطة.

لقد وصم عدم الاستقرار النموذج العراقي لانتقال السلطة؛ وهذا أمر يتضح بالنظر إلى فترات الحكم التي راوحت بين سنتين وثلاث وعشرين سنة. وبالتالي إذا كان لا بد من الحديث عن نمط واضح لانتقال السلطة في العراق فهو النمط الانقلابي الذي تكرس منذ نهاية العهد الملكي، وهو نمط لا تحكمه قواعد ولا يخضع إلا لقانون القوة والتآمر والمناورة والدسيسة والخيانة والصراع العنيف والمرتجل. وبالفعل كانت تلكم هي القواسم المشتركة بين كلّ حالات انتقال السلطة في العراق، وكان شيوع هذه الحالة من الصراع والمؤامرات قد بلغ أشده في الآونة الأخيرة، في عهد صدام حسين، وخصوصاً من جانب أفراد عائلته الذين وضعهم في مواقع مهمة في النظام[٢٥].

نلاحظ أن العلاقة بين الصراع على السلطة في العراق من جانب، وحدوث

---

(٢٥) Tonga Buzby, «Turmoil in Iraq: Saddam's Dysfunctional Family,» *Middle East Quarterly* (December 1995), pp. 23-30, and Ofra Bengio, «Saddam Husain's Novel of Fear,» *Middle East Quarterly* (Winter 2002), pp. 9-18.

انتقال فعلي للسلطة من جانب آخر، تبدو علاقة غريبة وخارجة عن المألوف في غيره من البلدان بما فيها تلك المحكومة بأنظمة تسلطية أو دكتاتورية أو شمولية. فالقاعدة في كلّ النظم هي أن عملية انتقال السلطة هي التي تحدد بداية الصراع ونهايته؛ بمعنى أن الصراع يبدأ عند حدوث فراغ معنوي أو مجازي في السلطة يتمثل بضعف الحاكم وتهاوي شرعيته وتدهور قدرته على السيطرة على الأمور، أو مع حدوث فراغ مادي برحيل الحاكم أو قرب رحيله؛ لكن في حالة العراق كان الصراع على السلطة هو الذي يحدد بداية عملية انتقال هذه السلطة. والمألوف أيضاً أن ينتهي الصراع بتولي حاكم جديد؛ لكن في العراق لم ينته الصراع ولم يتوقف منذ نهاية الملكية وكانت مسألة حسمه في كلّ مرة تعني انتقالاً للسلطة. لقد كان وصول عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف وأحمد حسن البكر وصدام حسين على التوالي تتويجاً لحسم فصل في هذا الصراع في مرحلة معينة لمصلحة طرف معين، ليبدأ على الفور فصل جديد في هذا الصراع في ظلّ النظام القائم، ولم يحدث أبداً أن ارتبط انفجار الصراع بفراغ في السلطة أو بتوقع حدوث فراغ فيها[٢٦].

يمكن من خلال هذه الطبيعة الخاصة للعلاقة بين الصراع على السلطة وبين توقيت حدوث انتقال السلطة ملاحظة أمرين: أولهما أن الصراع على السلطة ظلّ طوال هذه الفترة محصوراً في مجلس قيادة الثورة، وكان لذلك مغزاه في قدرة مجلس قيادة الثورة على تقزيم الجيش وتقليص دوره المباشر في السياسة، ثمّ في تفوق العنصر الشخصي بين أدوات حسم الصراع. وثانيهما أن العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في العراق هو القدرة على الاستحواذ على مصادر القوة المادية وحدود التمادي في استخدامها في القمع. نتحدث هنا عن أكثر من معنى لهذا العنصر؛ فمن ناحية أولى كان امتلاك هذه القوة هو العامل الوحيد في حدوث الانقلابات ونجاحها، ومن رحم هذه الحقيقة نستبطن تكرار الانقلابات على فترات قصيرة وتداولها بين عناصر تنتمي إلى النخبة نفسها. ومن ناحية ثانية كان احتكار صدام حسين لهذه القوة هو الضامن الوحيد لبقائه في السلطة ـ على الرغم من مناوءة جماعات كبيرة له كالأكراد ـ ولعدم إمكان إخراجه منها إلا بواسطة أكبر وأضخم قوة، وقد كانت على كلّ حال من خارج العراق. ومن ناحية

---

(٢٦) Mohamed A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq* (London: Kegan Paul International, 1982), p. 152.

ثالثة، فإن عدم استقرار العراق بعد رحيل صدام، على الرغم من وجود قوات أجنبية فيه، يصعب تفسيره خارج إطار هذه الحقيقة.

سادساً: الجمهورية اللبنانية

لبنان جمهورية برلمانية مستقلة منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، وقد اكتمل هذا الاستقلال بجلاء القوات الفرنسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦. وهو محكوم بنظام يقوم على التعددية الحزبية وعلى الانتخابات التنافسية. . . ينصّ الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو ١٩٢٦ على انتخاب رئيس الدولة انتخاباً غير مباشر، ثمّ يؤكّد الميثاق الوطني (١٩٤٣) على أن يكون رئيس الدولة مسيحياً مارونياً يتم انتخابه بأغلبية الثلثين من جانب أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالأغلبية المطلقة في الدورات التالية، ومدّة ولاية الرئيس ست سنوات غير قابلة للتجديد، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات من انتهاء ولايته الأولى. عُدِّل الدستور اللبناني في ما يخص منصب رئيس الجمهورية ثلاث مرات بعد الاستقلال (١٩٤٧، ١٩٩٠، ١٩٩٥). كما خُرِق الشرط الخاص بمدّة الرئاسة في ثلاث حالات؛ في عهود بشارة الخوري والياس الهراوي وإميل لحود؛ حيث جُدِّد لكل منهم لنصف فترة رئاسية بعد تعديل الدستور الذي يتم بموجب القانون الدستوري[٢٧].

تولى بشارة الخوري رئاسة لبنان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٦)) وظل في السلطة كأول رئيس بعد الاستقلال حتّى ترك السلطة في إثر إضرابات شعبية ـ وبتدخل من الجيش ـ أجبرته على التنازل عن السلطة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، ليتولى قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب السلطة عدة أيام، قبل أن يُنتخب كميل شمعون خلفاً له في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢. وقد رفض كميل شمعون التنازل عن السلطة بعد انتهاء مدّة رئاسته عام ١٩٥٨، الأمر الذي أدى إلى انفجار أزمة في البلاد تشبه الحرب الأهلية، فانتُخب اللواء فؤاد شهاب خلفاً له في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، ووقعت في عهده محاولة انقلاب فاشلة، فأكمل ولايته لست سنوات؛ ثم انتخب شارل حلو في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ خلفاً له.

---

(٢٧) إبراهيم عبد العزيز شيحا، **النظام الدستوري اللبناني** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٥١٨، والدستور اللبناني للعام ١٩٢٦ وتعديلاته.

وقد أنهى شارل حلو ولايته بدوره ليخلفه بعد ذلك سليمان فرنجية الذي انتُخب في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وقد أكمل سليمان فرنجية مدّة رئاسته على الرغم من انتخاب الياس سركيس في ٨ أيار/مايو ١٩٧٦ خلفاً له قبل أن ينهي فرنجية ولايته. وانهى سركيس ولايته في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، حين انتخب بشير الجميل رئيساً للدولة، لكنه اغتيل في ١٤ أيلول/سبتمبر وقبل أن يتسلم السلطة، فانتُخب أخوه أمين الجميل محله فتولى السلطة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وتركها بعد انتهاء مدته القانونية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وبعد فترة فراغ تولت فيها حكومتا ميشال عون وسليم الحص القيام بأعمال رئيس الجمهورية، انتُخب رينيه معوض في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، لكنه اغتيل في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بعد توليه السلطة بأيام قليلة، فانتُخب الياس الهراوي في ٢٤ أيلول/سبتمبر من العام نفسه. واستمر الهراوي في السلطة حتّى نهاية مدته القانونية، ثم تم التمديد له بنصف ولاية رئاسية بموجب تعديل دستوري أقره مجلس النواب، ليترك السلطة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لرئيس جديد منتخب هو إميل لحود الذي شهدت ولايته عملية التمديد نفسها التي حصلت في عهد الرئيس الهراوي. فسلّم لحود السلطة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. لكن بعد تسليم لحود السلطة حدثت حالة من الفراغ تولت فيها الحكومة مجتمعة أعمال الرئاسة. واستمرت حالة الفراغ نتيجة عدم التوافق على الرئيس الجديد ـ استمرت حتّى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ حيث انتُخب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وهو الرئيس الحالي للبنان[٢٨].

يلاحظ من ذلك أن لبنان عرف فراغاً في السلطة مرتين؛ **الأولى** بعد انتهاء مدّة أمين الجميل وقبل انتخاب رينيه معوض فحاول الجميل ملء هذا الفراغ بتعيين حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش ميشال عون في الوقت الذي كان الرئيس سليم الحص يترأس حكومة مدنية. وظل لبنان مرؤوساً بحكومتين معاً لبعض الوقت. **والثانية** بعد انتهاء مدّة رئاسة إميل لحود فتم شغل الفراغ فيها عن طريق قيام الحكومة مجتمعة بأعمال الرئاسة. وحدث العزل بالقوة مع ثلاثة رؤساء: مع بشارة الخوري في إثر إضراب شعبي وتدخل من الجيش، لكن الخوري كان قد أمضى في الحكم ولاية رئاسية ونصف ولاية، ومع كميل

(٢٨) زرنوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في البلاد العربية**، ص ٣١١ ـ ٣١٢، و IFES, Elections Guide, Country Profile: Lebanese Elections, 1982-2008.

شمعون حيث رفض تسليم السلطة بعد انتهاء مدته القانونية وانتهى الموقف بتدخل الجيش لعزله، ثمّ مع سليمان فرنجية لكن قبل أن يكمل مدته القانونية، وكان ذلك بتدخل من الجيش بمؤازرة قوات من الجيش السوري. وحدث تمديد الولاية أو مدّة الرئاسة في ثلاث حالات؛ مع بشارة الخوري، ومع الياس الهراوي، ومع إميل لحود؛ وقد حصل التمديد في الحالتين الثانية والثالثة بموجب تعديل دستوري أقره مجلس النواب. وحدث الاغتيال مرتين؛ الأولى هي اغتيال بشير الجميل الرئيس المنتخب قبل أن يتسلم السلطة، والثانية هي اغتيال رينيه معوض بعد توليه السلطة بأيام قلائل. وحدث تدخل الجيش ثلاث مرات؛ اثنتان منها اقتصرت على عزل الرئيس القائم على السلطة، والثالثة تمّ فيها تولي السلطة من جانب قائد الجيش وتأليف حكومة عسكرية (فؤاد شهاب). ومن ثمّ قد نلاحظ بصفة عامة أن هذه الحالات التي تعدّ خروجاً عن تقاليد النظام الديمقراطي اللبناني لها دلالة من الناحية الزمنية؛ بمعنى أن كلّ نحو ربع قرن يحصل الخروج عن المسار الطبيعي بطريقة مختلفة، أو أن لكل فترة سماتها في هذا الانحراف عن المجرى الأساسي لنهر التوافق الديمقراطي في هذا البلد؛ فقد ارتبط العزل بالقوة في الفترة الأولى (١٩٥٠ ـ ١٩٧٦)، وارتبط بالاغتيالات في الفترة الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٩)، وارتبط بالتمديد القانوني لمدّة الرئاسة في الفترة الثالثة (١٩٨٩ ـ ٢٠١٠). ولعله من العبث أن نفسر ذلك بوصفه مجرد مصادفة. وفي ما عدا ذلك فإن عشر حالات لانتقال السلطة في لبنان تعكس وجود نمط واضح ومحدد الملامح، حتّى لو تمّ تجاوزه في بعض مفرداته، فقد كان الوصول إلى السلطة على أساس الانتخاب غير المباشر الذي يتم عن طريق مجلس النواب؛ وكانت أغلب حالات ترك السلطة عن طريق الإعفاء من المنصب على نحو سلمي تماماً. بل هناك من يرى أن حالة عزل بشارة الخوري عن طريق إضرابات شعبية لا تُعدّ من قبيل العنف لأن السلوك السلمي للجماهير أو التحرّكات الشعبية التي تعبّر عن الإرادة الجماهيرية تمثل وجهاً من وجوه الممارسة الديمقراطية. كما أنَّ هناك من يرى أن اغتيال بشير الجميل لم يكن له علاقة مباشرة بالصراع على السلطة. وعليه فإن النمط الانتخابي هو نمط انتقال السلطة في لبنان مقارنة ببقية البلدان العربية حقيقة لا مجازاً؛ فهو نمط مؤسسي وهو نمط تنافسي حتّى لو كان يتم على أساس انتخابات غير مباشرة[٢٩].

---

(٢٩) حمدي الظاهري، **سياسة الحكم في لبنان** (القاهرة: المطبعة العالمية، [د. ت.])، ص ١٥١.

الجدول الرقم (٣ ـ ٦)
نماذج انتقال السلطة في لبنان (١٩٤٦ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ بشارة الخوري	١٩٤٣ بالانتخاب	١٩٥٢ العزل بالقوة	انتخابي ـ سلمي	تمّ تمديد رئاسته
٢ ـ كميل شمعون	١٩٥٢ بالانتخاب	١٩٥٨ العزل بالقوة	انتخابي ـ سلمي	رفض تسليم السلطة بعد انتهاء مدته
٣ ـ فؤاد شهاب	١٩٥٨ بالقوة	١٩٦٤ انتهاء مدته القانونية	تدخل عسكري ـ عنيف	
٤ ـ شارل حلو	١٩٦٤ بالانتخاب	١٩٧٠ انتهاء مدته القانونية	انتخابي ـ سلمي	
٥ ـ سليمان فرنجية	١٩٧٠ بالانتخاب	١٩٧٦ انتهاء مدته القانونية	انتخابي ـ سلمي	
٦ ـ الياس سركيس	١٩٧٦ بالانتخاب	١٩٨٢ انتهاء مدته القانونية	انتخابي ـ سلمي	
٧ ـ بشير الجميل	١٩٨٢ بالانتخاب	١٩٨٢ الاغتيال	انتخابي ـ غير سلمي	اغتيل قبل توليه السلطة
٨ ـ أمين الجميل	١٩٨٢ بالانتخاب	١٩٨٨ انتهاء مدته القانونية	انتخابي ـ سلمي	
٩ ـ رينيه معوض	١٩٨٩ بالانتخاب	١٩٨٩ الاغتيال	انتخابي ـ سلمي	اغتيل بعد توليه السلطة بعدة أيام
١٠ ـ الياس الهراوي	١٩٨٩ بالانتخاب	١٩٩٨ انتهاء مدته القانونية	انتخابي ـ سلمي	تمّ التمديد له نصف فترة رئاسية أخرى
١١ ـ إميل لحود	١٩٩٨ بالانتخاب	٢٠٠٧ انتهاء مدته القانونية	انتخابي ـ سلمي	تمّ التمديد له نصف فترة رئاسية أخرى
١٢ ـ ميشال سليمان	٢٠٠٨ بالانتخاب	ما زال في السلطة	انتخابي ـ سلمي	

والواقع أن هناك عدة مؤشرات أوعلامات تجعلنا نؤمن بديمقراطية انتقال السلطة في لبنان، وبأن هناك نمطاً واضحاً ومحدداً ومستقراً، على الرغم ممّا يعتريه من تقلبات. فمن ناحية ثمة تنافس حرّ وحقيقي على السلطة، وهو تنافس لا صراع، بمعنى أنّه يخضع لقواعد محددة سلفاً؛ سواء كانت علنية أو ضمنية، وسواء كانت مقننة أو عرفية، وبمعنى أيضاً أن هناك قبولاً عاماً بنتائج هذا التنافس، ثمّ بمعنى أن أدوات هذا التنافس معروفة ولا تخرج عن حدود قواعد

اللعبة. وعليه فإن الخروج عن القواعد أحياناً لم يكن أبداً هدفاً في حدّ ذاته وإنما كان دائماً لإعادة صوغ هذه القواعد بما يتناسب مع واقع قد استجد. ومن ناحية ثانية لم تكن هناك مفاجآت أو غموض في ما يتعلق بعملية انتقال السلطة؛ لا من حيث موعد خلو كرسي الرئاسة ولا من حيث هوية الرئيس القادم. لكن ينبغي أن نؤكد أن معرفة الرئيس القادم لا تنصرف بالضرورة إلى تحديد شخصه أو معرفته بالأسم فذلك ليس مطلوباً؛ وإنما المقصود أنّه معروف بمواصفاته واتجاهاته وانتمائه ومؤهلاته ومواقفه وخلفيته ومن أين سيأتي. من ناحية ثالثة، فإن كان هناك قصور في طريقة الانتخاب غير المباشر فنتائجه دائماً تعبّر عن حقيقة ديمقراطية أو عن جوهر الديمقراطية؛ وذلك بأن العملية يحكمها التوافق بين مختلف القوى السياسية من دون تزييف أو تزوير أو غبن. ومن ناحية رابعة فإن النمط اللبناني يحدد مدّة الحاكم في السلطة ويمنع تجديدها، وهي سمة ينفرد بها لبنان سواء على المستوى الدستوري بين بلدان العالم، أو على مستوي الممارسة العملية في البلدان العربية التي لا يجدي فيها التحديد الدستوري في مواجهة بقاء الحاكم في السلطة، بل التي تسعى دائماً إلى تغيير دساتيرها أو تعديلها لضمان بقاء الحاكم في السلطة. وأخيراً، ثمة توافق أو تلازم واتساق بين قواعد الدستور والقوانين من جانب، والممارسة العملية التي تتم على أرض الواقع من جانب آخر؛ صحيح أنّه يتم خرق الدستور في بعض الأحيان؛ لكن ذلك يمثل الاستثناء لا القاعدة. وصحيح كذلك أنّه قد يتم تعديل الدستور؛ لكن ذلك ليس من قبيل التحايل من أجل تكريس وضع سلطوي كما يحدث في بعض البلدان العربية، وإنما من باب المواءمة مع الواقع أو لعبور أزمة أو لإصلاح خطأ أو لمواجهة متطلبات أو مستجدات لا التفاف فيها أو عليها[٣٠].

آفة لبنان في ما يتعلق بقضية انتقال السلطة ترجع في الحقيقة إلى أمرين: **الأمر الأوّل** هو أن هذا البلد، وفي إطار معاناته الحروب الأهلية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ و١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، بات عرضة للتدخلات الخارجية وهي كثيرة ومتشابكة بقدر ما هي معقدة، نتذكر هنا أن الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) لم تكن حرباً في لبنان فقط، وإنما كانت حرباً على لبنان بقدر ما كانت حرباً من لبنان أي من خلاله. ومن ثمّ كانت حالات الخروج عن الخط الديمقراطي مرتبطة بعوامل خارجية أو ناجمه عنها؛ على سبيل المثال، كان رفض كميل

(٣٠) *New York Times*, 14/1/2011.

شمعون تسليم السلطة على الرغم من انتهاء مدّة رئاسته عام ١٩٥٨ لأسباب خارجية... فقد استعان شمعون بالولايات المتحدة، وبالفعل تحرّكت الغواصات والبوارج الأمريكية في اتجاه لبنان بناء على طلبه. كذلك حين طلبت مجموعة من ضباط الجيش المسلمين، الذين قاموا بمحاولة انقلاب تمّ إجهاضها في بدايتها، طلبت من سليمان فرنجية التنازل عن السلطة عام ١٩٧٦ قبل انتهاء مدّة رئاسته كان هناك تدخل من جانب الجيش السوري. وعموماً فتأثير العوامل الخارجية ما زال يفعل فعله في لبنان[٣١].

الأمر الثاني هو أن لبنان عانى ويعاني وجود أزمة نظام بوجه عام، هذه الأزمة لم تكن ناجمة عن مشكلة في انتقال السلطة وإنما هي التي انعكست على انتقال السلطة. بعبارة أخرى لم تكن العلاقة بين انتقال السلطة والنظام السياسي في لبنان تفاعلية كما هي الحال في كلّ نظم العالم، وإنما كانت علاقة من جانب واحد احتلت فيها عملية انتقال السلطة دائماً مكان المتغير التابع. لقد عنى ذلك أن الصراع على السلطة في لبنان لا يمثل إلا جزءاً من صراع عام وأشمل على القيم السياسية ككل بين الطوائف المتباينة في لبنان؛ ومن ثمّ فقد بات العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة فيه هو «التوافق الوطني»... هذا التوافق الذي كان يجد ترجمته الواقعية في مسألة التوازنات الطائفية حتّى وقت قريب. لكن لسوء الحظ فقد تعاونت الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية والبيئة الإقليمية، تعاونت كلها على إضعاف الدولة في لبنان؛ ومن ثمّ فقد أقحمت نوعاً جديداً من التوازنات في معادلة التوافق الوطني؛ وهي التوازنات بين المؤسسات المدنية والمؤسسات العسكرية، أو بين الدولة وحزب الله بدوره التاريخيّ والمشرف في مواجهة العدو الإسرائيلي، وبما يطرحه من نموذج يجب أن يُحتذى على المستوى الإقليمي؛ سواء في فنون السياسة أو في العلوم العسكرية. من هنا صارت المعادلة صعبة، وإذا كنا قد ربطنا ـ في ما سبق ـ ما يعتري نمط انتقال السلطة من تغير بطبيعة المرحلة؛ فإن أغلب الظن أن لبنان مقبل على مرحلة جديدة[٣٢].

---

(٣١) الظاهري، المصدر نفسه، ص ٣٨٧، و Ziad K. Abdelnour, «Syria and Presidential Succession in Lebanon,» *Middle East Intelligence Bulletin*, vol. 6, nos. 2-3 (February-March 2004), pp. 4-7.

(٣٢) Michael Sulieman, *Political Parties in Lebanon* (New York: Cornell University Press, 1967), p. 295, and *Middle East Report*, no. 87 (4 January 2009).

سابعاً: ليبيا

استقلت ليبيا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ تحت حكم الأمير محمد إدريس السنوسي سليل الأسرة السنوسية، الذي أعلن نفسه ملكاً مع إعلانه استقلال ليبيا الكامل وإعلانها مملكة (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٧))؛ وذلك بعد معارك طويلة خاضتها القوى الوطنية ضدّ الاستعمار الإيطالي والتحالف الدولي. وكان محمد إدريس من بين المناضلين الذين خاضوا حرب التحرير، كما كان يحظى بتوافق واسع بين جميع القوى الوطنية، وفي الوقت نفسه من جانب القوى الاستعمارية. شرع محمد إدريس منذ توليه في تأسيس جمعية وطنية (برلمان) تولت إصدار دستور كان بمنزلة أول دستور للبلاد عام ١٩٥١. ومع اكتشاف النفط في ليبيا وسيطرة الشركات الأجنبية على هذه الثروة الوطنية ووجود قوات عسكرية على أراضيها، بدأت المشاعر المعادية للغرب في الظهور وتنامت النزعة الراديكالية فيها. وعقب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تولى رئاسة الحكومة عبد الحميد البكوش في ظلّ العهد الملكي؛ فأبعد العناصرالمحافظة من الحكم، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ حلّ محلّه ونيس القذافي وهو من عائلة القذاذفة التي ينتمي إليها معمر القذافي[(٣٣)].

وفي الأوّل من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، وفي الوقت الذي كان الملك في تركيا لتلقي العلاج، سيطرت مجموعة من ضباط الجيش الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي على الحكم في شكل انقلاب عسكري، أسقطوا بموجبه النظام الملكي وأسسوا نظاماً ثورياً تحت سيطرة مجلس أطلقوا عليه اسم «مجلس قيادة الثورة». جاء الانقلاب الليبي في وقت كانت الظروف مهيأة للتغيير؛ فكانت ركائز أو مقومات النظام الملكي في سبيلها إلى الانهيار ما لم تكن قد انهارت فعلاً، وذلك بفضل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى القضاء على عناصر المجتمع التقليدي عبر إضعاف الولاء القبلي والديني للسنوسية. إزاء هذا الوضع خسر النظام الملكي قسطاً كبيراً من التأييد الشعبي. وبدأ الانقلاب بتعيين حكومة مدنية، ضمت العناصر المدنية التي لها سوابق في معارضة النظام الملكي (مثل سليمان مغربي الذي كان قائد ثورة عمال النفط عام ١٩٦٧ وصالح بو يصير)، في حين لم تضم من العسكريين إلا الكولونيل موسى أحمد

---

(٣٣) Majid Khadduri, *Modern Libya: A Study in Political Development* (Baltimore, MD: Jones and Hopkins, 1963), p. 339.

وزيراً للداخلية والكولونيل أحمد الحواس وزيراً للدفاع؛ في حين لم يعلن صانعو الانقلاب عن أسمائهم، إذ فضّلوا التحرّك من خلال وسيط. كانت العلاقة بين صانعي الانقلاب وهذه الحكومة غامضة في البداية، وكان يُخشى من ذلك الموقف بروز سلطة مزدوجة في الدولة، في حين لم يكن مصدرَ التهديد لقادة الانقلاب من المدنيين بقدر ما كان من العسكريين، أيٍّ من رفاقهم، ولا سيّما من كانت لهم سيطرة على أدوات القهر في الدولة... ثمّ أخذ الانقلاب شكل الثورة، وكان لذلك مغزاه حيث بقيت شرعية معمر القذافي رهينة التراكم في ما يمكن عدّه إنجازات ثورية[٣٤].

الجدول الرقم (٣ ـ ٧)
نماذج انتقال السلطة في ليبيا (١٩٥١ ـ ٢٠١٠)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ محمد إدريس السنوسي	١٩٥١ تأسيس نظام جديد	١٩٦٩ العزل بالقوة	حركة كفاح وطني	مؤسس المملكة الليبية
٢ ـ معمر القذافي	١٩٦٩ انقلاب ثوري	٢٠١١ العزل بالقوة	انقلاب ثوري	مؤسس الجماهيرية الليبية
٣ ـ المجلس الوطني	٢٠١١ ثورة شعبية		ثورة شعبية	مؤسس الجمهورية الجديدة

بدأ القذافي، بعدما تأكدت له السيطرة على مجلس قيادة الثورة، في تحقيق أهداف النظام الجديد؛ ففي عام ١٩٧١ تمّ تنظيم الاتحاد الاشتراكي، وفي تموز/يوليو ١٩٧٢ أوكل القذافي مهمات رئاسة الوزراء لعبد السلام جلود، وأجرى في آذار/مارس١٩٧٧ مجموعة من التغييرات في النظام تضمنت إلغاء مجلس قيادة الثورة والوزارة تحت مسمّى «السلطة الشعبية»، وضمّن الدستور الصادر في الثاني من آذار/مارس ١٩٧٧ عدة بنود تنصّ على أن يحكم ليبيا «المؤتمر الشعبي العام»، وهو أعلى سلطة تشريعية في البلاد، تساعده سكرتارية عامة، على رأسها سكرتير عام هو بمنزلة رئيس دولة اسمي أو اعتباري أو رئيس شرف. ومن المؤتمر الشعبي العام تتفرع المؤتمرات الشعبية في كلّ مناطق ليبيا، وهي بمنزلة هيئات تشريعية تنبثق منها لجان شعبية منتخبة من جانب هذه

---

(٣٤) مالك محمد عبيد أبو شهيوة، «النظام السياسي الليبي، ١٩٥١-١٩٦٩،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، طرابلس، ١٩٧٧)، ص ٢٣٧، و Jonathan Bearman, *Kaddafi's Libya* (London: Zed Books, 1986), pp. 68-69.

المؤتمرات تمثل السلطة التنفيذية. وفي عام ١٩٩١ أصدر المؤتمر الشعبي العام وثيقة أطلق عليها «الشرعية الدستورية» نصت المادة الأولى فيها على أن كلّ توجيهات العقيد القذافي تعد أوامر واجبة التنفيذ. وعموماً فقد بنى القذافي نظاماً غريباً لا هو بالجمهورية ولا بالملكية، وادعى أنّه لا يحكم وإنما يتزعم ويقود، وأطلق على الدولة اسم «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى» واختصارها الجماهيرية العظمى.

وفي منتصف شباط/فبراير٢٠١١ وضمن موجة الاحتجاجات التي شهدتها عدة بلدان عربية، والتي بدأت بالثورة التونسية ثم أعقبتها الثورة المصرية، اندلعت التظاهرات في المنطقة الشرقية في ليبيا؛ وواجه النظام المحتجين بالعنف وهو ما زاد الحركة اشتعالاً، فعمّت معظم أرجاء ليبيا وسيطر الثوار على عدد من المناطق في البلاد مطالبين بإسقاط النظام؛ وتحولت التظاهرات إلى ثورة أطلق عليها ثورة ١٧ شباط/فبراير، نجحت في السيطرة على مدن الشرق وعلى مناطق الجنوب الشرقي وبعض المدن في الغرب؛ فتفككت أوصال النظام الليبي الذي اعتمد على مرتزقة من الأفارقة في مواجهة الثوار، وانقسم الجيش الليبي بين محايد ومؤيد للقذافي وبين من انضم إلى الثوار. استخدم القذافي الدبابات والطائرات في ضرب الثوار وأوقع المئات من القتلى والجرحى. لكن على الرغم من ذلك تقلصت سيطرته على البلاد وانحصرت في بعض مناطق طرابلس فضلاً عن سبها وسرت، واستمرت المعارك في شكل حرب أهلية بين الثوار ومعهم معظم أبناء القبائل، ونظام القذافي المتردي. وألّف الثوار في ٢٧ شباط/فبراير هيئة، أطلقوا عليها اسم «المجلس الوطني» وهي كانت بمنزلة الوجه السياسي للثورة، إذ تولت تنظيم مطاردة قوت النظام وأعوانه؛ في ما عدّته تحريراً للبلاد. وتولت الهيئة كذلك مخاطبة العالم الخارجي فاعترفت بها جامعة الدول العربية في ١٢ شباط/فبراير. وبين كرٍّ وفرٍّ تحولت المعركة بين الثوار والنظام إلى سجال لم ينته حتّى كتابة هذه السطور؛ فتقدّم الثوار أحياناً وتراجعوا أحياناً تحت ضربات قوات القذافي التي استخدم فيها الأسلحة الثقيلة، واستدعى الأمر تدخلاً دولياً تمثّل بقوات التحالف الدولي لفرض حصار جوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين.

وجدَّ في الأمور أمور، واختلطت الأوراق وتعقدت الحسابات. لكن المؤكّد أن دماء الشعب الليبي تُسكَب على مسرح الثورة، وأن نظام القذافي قد غربت شمسه وأن شرعيته قد ذهبت إلى غير رجعة. والمرجح أن مصير

ليبيا ومعمرها ربما لا يختلف كثيراً عن مصير العراق وصدّامه[٣٥].

حالتان عنيفتان لانتقال السلطة في ليبيا؛ الأولى هي انقلاب القذافي أول أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ الذي تحول إلى ثورة الفاتح، والثانية هي ثورة ١٧ شباط/فبراير التي شارك فيها الشعب الليبي. كلتاهما انطوت على تغيير جذري تمثّل في إسقاط النظام القائم وإحلاله بنظام جديد. بل إن الأمر يبدو أعمق من ذلك، وهو ذهاب دولة لم تكتمل مقوماتها ومحاولة تأسيس دولة جديدة على أنقاضها. ففي الحالة الأولى لم تكن قضية الدولة في المملكة الليبية قد حسمت تماماً؛ بمعنى أنّه لم يتم بناء دولة قومية بالمعنى الصحيح وظل النظام القبلي أقوى من الدولة، وبالتالي كان من اليسير أن تسقط الدولة مع إطاحة الملك وسقوط النظام. وكذلك لم يتمكن القذافي من بناء دولة على الرغم من طول بقائه في السلطة (٤١ عاماً)، فكان ذلك ضمن أسباب الثورة؛ كما كان من علامات تفسير ما حدث؛ فلأول وهلة انفرط عقد الدولة الذي لم يكن مصفوفاً تماماً، وتفككت عرى روابط مؤسساتها؛ وكانت بداية التفكك في المؤسسة العسكرية التي تبعثرت على صخرة ضربات الثوار ولم يكن لها موقف واضح أو محدد سواء سلباً أو إيجاباً؛ وإذ تنتهي الثورة كيفما تنتهي ففي كلّ الأحوال لن يبقى شيء من الدولة الليبية.

غاية القول إن ليبيا لم تعرف أصلاً منطق انتقال السلطة، لا مع ملكية السنوسي ولا مع جماهيرية القذافي، وبين الحالتين تشابهات كثيرة. على سبيل المثال، في استخدام العناصر التقليدية لحماية النظام، وفي الاعتماد على مداهنة القبائل لتحقيق التوازنات السياسية، وفي المراهنة على مؤازرة القوى الخارجية؛ فلم يكن النظام الملكي يعتمد على الجيش بل استنجد ببريطانيا عن طريق رسالة مكتوبة بعث بها إلى الملكة يطلب فيها العون لإنقاد العرش، لكن من دون جدوى، لأن بريطانيا رأت أن إنقاذ النظام الملكي وقد انهارت الأسس التقليدية التي يقوم عليها أمرٌ لم يعد في مقدور أحد القيام به. ولم يكن القذافي يثق بالجيش بل استعان بعناصر المرتزقة من الخارج وطلب المساندة من قوى خارجية خذلته كما سبق أن خذلت بريطانيا الملك السابق. وبالمنطق نفسه، فقد كان انهيار الأسس التقليدية للنظام الملكي مدعاة إلى

---

(٣٥) الأهرام، ١٧/٢/٢٠١١ - ١١/٣/٢٠١١؛ الحياة، ١٧/٢/٢٠١١ - ١١/٣/٢٠١١، وPhilip McCrum, «Libya-Succession and Reform,» *Geopolitical Monitor* (26 January 2011).

الثورة ضده، وكان انهيار الأسس نفسها بالنسبة إلى نظام القذافي دعوة إلى الثورة عليه وإلا لما كان رهان القذافي في معركته مع الثوار على القبائل التي انضم معظمها إلى الثورة(٣٦).

واجه نظام القذافي عدداً من الأزمات وأبدى عدداً من أوجه الغرابة والعبث حتّى أطلق على نفسه لقبَ ملك ملوك أفريقيا وملك البر والبحر وعميد الحكام العرب وسلطان السلاطين، وبدد أموال النفط في مشروعات تآمرية، وتقلب في علاقاته الدولية من النقيض إلى النقيض، وحاول تدعيم بقائه في السلطة بكل الأساليب، أهمها استخدام القوة. وهو واجه في هذه الفترة محاولات انقلابية؛ إحداها كانت في آب/أغسطس ١٩٧٥ قام بها بعض عناصر الجيش وضمت ٢٥ ضابطاً أُعدموا جميعاً، كما شهد عصره عدداً من حركات التمرد في صفوف الجيش، وعدداً من التظاهرات الشعبية... من دون أن يفكر العقيد في موعد لانتهاء حكمه أو في تقديم أي حلول للمشكلات القائمة. وإذا كان قد فكّر في شيء فهو في توريث ابنه سيف الإسلام الذي قدم صورة لا تقل سوءاً عن صورة أبيه وسيرته أو مسيرته؛ لذلك أدرك الشعب الليبي عدم قدرة النظام - وعدم رغبته - في إحداث تغيير على المستوى الرئاسي. حتى فكرة التوريث فهمها البعض في سياق مناورات القذافي للاحتفاظ بالسلطة(٣٧).

العنصر الحاسم إذاً في قضية انتقال السلطة في ليبيا هو مسألة بناء الدولة؛ وهو ما لم تستطعه الملكية لأسباب كثيرة أهمها ظروف عصرها، وهو ما أخفق فيه القذافي أيضاً، الذي اختزل عملية بناء الدولة في تأسيس نظام مضطرب الأركان لا هوية له، ثمّ اختزل هذا النظام في شخصه هو فقط على نحو من الشخصنة لم يكن له مثيل. ولعل خطابه السياسي كان ينطق بلسان حاله «أنا الدولة... والدولة أنا». لم تكن هناك مؤسسات في ليبيا وإنما كان هناك تجمعات مصطنعة تأخذ شكلاً تنظيمياً عرضة للتذبذب مع فكر القذافي الكثير التقلب. ولم يثبت أن لأيّ من هذه التنظيمات أدنى استقلالية حيث كانت تبعيتها

(٣٦) E. Hinterhalf, «Implications of the Coup in Libya,» *Contemporary Review*, vol. 612 (January 1970), p. 17, and Ian Black, «In Libya: The Succession Question,» *Hindu* (23 February 2011).

(٣٧) «Libya: The Succession Guessing Game,» Volvbilis (2009), <http://volvbilis.wordpress.com/2009/10/19/libya-the-succession-guessing-game/>, and Yehudit Ronen, «Libya's Rising Star: Saif Al-Islam and Succession,» *Middle East Policy*, vol. 12, no. 3 (February 2005), pp. 136-144.

للقذافي مهينة. . . حتّى إن دستور الدولة واسمها كانا لعبة في يديه، فضلاً عن التوجهات الأساسية لهذه الدولة. إن دولة بهذا الشكل لن تقتصر قضية انتقال السلطة فيها على مجرد تغيير الحاكم ولا حتى على مجرد أسقاط النظام، وإنما هي قضية إعادة بناء الدولة من جديد(٣٨).

ثامناً: جمهورية مصر العربية

ظلت مصر خاضعة للدولة العلية تحت حكم الباشا المملوكي الذي يعينه السلطان العثماني حتّى عام ١٨٠٤، مع قدوم محمد علي ـ الألباني الأصل ـ مع فرقة من جنود القوات العثمانية فانتخبه مجلس من العلماء وعُيّن والياً على مصر مقابل عزل خورشيد باشا الوالي المملوكي في ٩ حزيران/ يونيو ١٨٠٥. تبعت ذلك محاولات من جانب الباب العالي لخلع محمد علي لكنّها باءت بالفشل، وكان ذلك أول علامة على التصرف الذاتي في قضية نقل السلطة حيث لم يعد للسلطان العثماني اليد الطولى في تحديد مسارها، وكان ذلك أيضاً هو بداية تاريخ مصر الحديثة(٣٩).

صحيح أن الباب العالي كان يحدد أسلوب انتقال السلطة في مصر في هذه المرحلة، لكنه لم يكن يستطيع تحديد من سيخلف العرش أو يتولاه كما يفعل في بقية الولايات التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية. وكان تحديده هذا مجرد إجراء أريد به الاتساق مع النظام العام لانتقال السلطة في الدولة العلية؛ واضح ذلك من صدور فرمان أول حزيران/ يونيو ١٨٤١ الذي مُنح محمد علي بموجبه حكم مصر، كما مُنح امتياز تأسيس نظام وراثي من سلالته في خطّ الذكور. وبعدها، وعن طريق عدة فرمانات أخرى، استقر مبدأ البكورة في وراثة عرش مصر في أسرة محمد علي عام ١٨٦٦، ثمّ جاء فرمان عام ١٨٧٣ ليؤكّد مرة أخرى هذا المبدأ، وليضع أسس نظام الوكالة في حال وقوع العرش في أيدي ولاة قصّر(٤٠).

---

(٣٨) طارق الحميد، «القذافي: هل فهمتموني؟،» **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٢/ ٢٠١١، و«Libya's Kaddafi Marks 40 Year with Succession Unclear,» *Washington Times*, 9/4/2009.

(٣٩) M. Riffaat Bey, *The Awakening of Modern Egypt* (London: Longman, 1977), p. 17.

(٤٠) فوزي جرجس، **دراسات في تاريخ مصر السياسي** (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨)، ص ١٩.

توفي محمد علي باشا في أول أيلول/سبتمبر ١٨٤٨ فخلفه على عرش مصر ابنه الأكبر إبراهيم باشا الذي كان بمنزلة ولي عهده، كونه الوريث الذي عيّنه ليخلف عرشه. لكن إبراهيم باشا كان مريضاً فتوفي وفاة طبيعية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٨، وعلى أساس مبدأ وراثة أكبر أفراد الأسرة الذكور سناً، ورث العرش عباس حلمي الأوّل وهو ابن أخ إبراهيم باشا، وحفيد محمد علي... إنه بالتحديد ابن أحمد طوسون بن محمد علي. حاول عباس تعديل نظام الوراثة إلى مبدأ البكورة (وراثة أكبر أبنائه بدلاً من وراثة أكبر أفراد العائلة) ولجَّ في طلب الموافقة من الباب العالي الذي رفض، فلجأ إلى بريطانيا، لكن دون جدوى أيضاً. وفي ١٣ تموز/يوليو ١٨٥٤ اغتيل عباس في مشهد مأساوي في قصره في مدينة بنها قرب القاهرة، وحاول حاكم القاهرة التخلص من أولاد عباس، لو لم تشأ المصادفة أن يكونوا خارج البلاد. ونشب صراع على السلطة حسمته «لجنة» وعيّنت محمد سعيد، عم عباس وابن محمد علي وأكبر أبناء العائلة سناً، وكما حاول عباس من قبل، حاول محمد سعيد أيضاً تغيير خطّ الوراثة وحصره في سلالته مستعيناً بفرنسا وإنكلترا، لكنه أخفق هو الآخر. توفي سعيد وفاة طبيعية في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٣، وخلفه إسماعيل ابن أخيه إبراهيم بن محمد علي، وهو أخو عباس والابن الثاني لإبراهيم بعد عباس وكان أكبر أفراد أسرة محمد علي من الذكور الأحياء[٤١].

نجح إسماعيل في ما أخفق عباس وسعيد فيه؛ أي في استصدار فرمان من الباب العالي يقضي بتغيير نظام الوراثة وتوطيد مبدأ البكورة في وراثة عرش مصر. وحدث ذلك بالتوازي مع ما حدث في الدولة العثمانية. نصّ الفرمان الذي صدر في أيار/مايو ١٨٦٦ على أن تمضي وراثة العرش من الأب إلى الابن الأكبر. واعترض على ذلك كلّ من مصطفى بهجت فاضل وهو أخو إسماعيل، ومحمد عبد الحليم وهو عم إسماعيل، اللذين كانا من أكبر أفراد الأسرة، وكانا ينتظران دورهما في وراثة العرش وفق القانون القديم، فتورط الأخ مصطفى في تدبير مؤامرة ضدّ أخيه إسماعيل، في حين انتظر العم محمد عبد الحليم الفرصة المناسبة للوثوب على العرش. كذلك نجح إسماعيل في الحصول على لقب «الخديوي» في ٨ تموز/يوليو ١٨٦٧؛

(٤١) Mohamed Seif Allah Rouchdi, *L'Heredite du Trone en Egypte contemporaire* (Paris: Libraire Arthur Rousseau, 1943), pp. 185-190.

لكنه ما لبث أن عُزِل من جانب السلطان العثماني عبد الحميد في ٢٦ تموز/ يوليو ١٨٧٣ بضغط من إنكلترا وفرنسا، ونُصّب مكانه ابنه الأكبر توفيق الذي شهد عهده قيام ثورة عرابي عام ١٨٨١ واحتلال إنكلترا لمصر عام ١٨٨٢ واحتلال مصر للسودان؛ وبعد وفاته في ٧ كانون الثاني/يناير ١٨٩٢ تولى الحكم ابنه الأكبر عباس حلمي الثاني الذي حكم حتّى ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ حين عزله الإنكليز[٤٢].

بعدما عزلت بريطانيا عباس حلمي الثاني عيّنت عمّه الأمير حسين كامل سلطاناً هذه المرة لتدخل مصر بذلك عهد السلطنة. وحسين كامل هو الابن الثاني لإسماعيل في ترتيب السن بعد توفيق، وهو كان أكبر أفراد أسرة محمد علي سناً. ويرى البعض أن هذا التصرف من جانب بريطانيا كان بمنزلة «انقلاب سياسي» في مصر؛ ولا سيّما أنه صفّى مبدأ البكورة الذي حاول إسماعيل (والباب العالي) توطيده في وراثة عرش مصر، وصاغ انتقالاً للسلطة بحكم «الأمر الواقع» بدلاً من انتقالها على أسس قانونية، وحرم بذلك صاحب الحق في وراثة الحكم حقّه. وبالتالي أدى التحلل من مبدأ البكورة إلى إثارة مشكلة في ولاية عرش مصر ظلت متمثلة بمن يخلف، حتى تمّ اختيار الأمير فؤاد، وهو ابن إسماعيل والشقيق الأصغر لحسين كامل، ولم يكن أكبر أفراد الأسرة، ولا كان الابن الأكبر للسلف (وفق مبدأ البكورة)، وعُيِّن في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ بلقب سلطان، ثمّ حصل على لقب «ملك» في ١٦ آذار/ ١٩٢٢ لتتحوّل مصر في ذلك إلى مملكة. وقع الاختيار بعده على ابنه فاروق لعدة أسباب كان لبريطانيا الدور الأعظم فيها؛ وكانت تلك أول سابقة يختلف فيها نظام انتقال السلطة في مصر عنه في الدولة العلية. وفي عهده حصلت ثورة عام ١٩١٩ وصدر أول دستور للبلاد عام ١٩٢٣. وبصدور الدستور تأسس نظام ملكي في مصر وقُنّنت قواعد نقل السلطة رسمياً لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، على أن تمر من الأب إلى الابن على أساس مبدأ البكورة في السلالة المباشرة لأسرة محمد علي، كما قُنّن نظام للوكالة في حال عجز الملك أو وفاته المفاجئة، ولتحديد الأمراء في الأسرة وترتيب توليهم المراكز الرسمية في الدولة. وقد عُيِّن فاروق، الابن الأكبر للملك فؤاد، في اليوم نفسه الذي توفي فيه والده (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٣٦) على

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٦.

أساس النظام الجديد. وقد عُيِّن بمرسوم ملكي كان قد صدر من الملك فؤاد نفسه قبل وفاته وبمساندة من بريطانيا. ونظراً إلى أنه كان دون السن القانونية لتولي العرش فقد أُلِّف من أجله مجلس وكالة استمر حتّى ٢٩ تموز/يوليو ١٩٣٧؛ ما لبث الملك الشاب بعدها أن مارس السلطة حتى قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ حين عُزِل بالقوة وأُجبر على توقيع تنازل عن العرش لابنه القاصر أحمد فؤاد تحت مجلس وصاية استمر حتّى إعلان مصر جمهورية في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٣. وهكذا كان تاريخ قيام الثورة هو نهاية حكم أسرة محمد علي وإلغاء النظام الملكي في مصر[٤٣].

الجدول الرقم (٣ ـ ٨)
نماذج انتقال السلطة في مصر (١٨٠٥ ـ ٢٠١١)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ محمد علي باشا	١٨٠٥/٧/٩ بالتعيين	١٨٤٨/٩/١ الوفاة الطبيعية	الكوديللو مع التعيين من جانب العلماء	هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر
٢ ـ إبراهيم باشا	١٨٤٨/٩/١ بالوراثة	١٨٤٨/١١/١٠ الوفاة الطبيعية	وراثة الأب ـ الابن	كان منصوصاً على توريثه من جانب سلفه
٣ ـ عباس حلمي الأوّل	١٨٤٨/١١/١٠ بالوراثة	١٨٥٤/٧/١٣ الاغتيال	وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	حدث صراع على السلطة بعد اغتياله
٤ ـ محمد سعيد باشا	١٨٥٤/٧/١٣ بالوراثة	١٨٦٣/١/١٨ الوفاة الطبيعية	وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	تمّ حسم الصراع على السلطة لمصلحة النظام الوراثي المعمول به
٥ ـ إسماعيل باشا	١٨٦٣/١/١٨ بالوراثة	١٨٧٣/٧/٢٦ العزل بالقوة	وراثة أكبر أفراد الأسرة سناً	حصل على لقب الخديوي ـ حصر الوراثة في أنجاله ـ عزلته قوى خارجية
٦ ـ الخديوي توفيق	١٨٧٣/٧/٢٦ بالوراثة	١٨٩٢/١/٧ الوفاة الطبيعية	وراثة الابن الأكبر	في عهده كانت الثورة العرابية والاحتلال الإنكليزى لمصر
٧ ـ عباس حلمي الثاني	١٨٩٢/١/٧ بالوراثة	١٩١٤/١٢/١٩ العزل بالقوة	وراثة الابن الأكبر	تمّ عزله من جانب الإنكليز
٨ ـ السلطان حسين كامل	١٩١٤/١٢/١٩ تعيين	١٩١٧/١/٩ الوفاة الطبيعية	تعيين في إطار نظام الوراثة	عينه الإنكليز ـ حصل على لقب سلطان

يتبع

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٤، وجرجس، المصدر نفسه، ص ٢١.

تابـــع

٩ ـ الملك فؤاد	٩/١٠/١٩١٧ بالوراثة	٢٨/٤/١٩٣٦ الوفاة الطبيعية	وراثة مختلطة مع التعيين	تدخل الإنكليز في توريثه ـ حصل على لقب ملك
١٠ ـ الملك فاروق	٢٨/٤/١٩٣٦ بالوراثة	٢٦/٧/١٩٥٢ العزل بالقوة	وراثة الابن الأكبر	كان تحت مجلس وصاية ـ أطاحته ثورة عام ١٩٥٢
١١ ـ محمد نجيب	١١/٦/١٩٥٣ بانقلاب ثوري	١٤/١١/١٩٥٤ العزل بالقوة	انقلاب عسكري تحول إلى ثورة	سبقته فترة فراغ كانت السلطة فيها في يدْ الضباط الأحرار
١٢ ـ جمال عبد الناصر	١٤/١١/١٩٥٤ بانقلاب سياسي	٢٨/٩/١٩٧٠ الوفاة الطبيعية	نموذج ثوري	الانقلاب ضدْ محمد نجيب كان جزءاً من إجراءات التحول الثوري
١٣ ـ محمد أنور السادات	١٠/١٠/١٩٧٠ وفق القواعد الدستورية	٦/١٠/١٩٨١ الاغتيال	تعيين باستخدام الإجراءات القانونية	لم يكن لاغتياله علاقة بالصراع على السلطة
١٤ ـ محمد حسني مبارك	١٤/١٠/١٩٨١ وفق القواعد الدستورية	١١/٢/٢٠١١ العزل بالقوة	تعيين باستخدام الإجراءات القانونية	أطاحته ثورة ٢٥ يناير
١٥ ـ المجلس الأعلى للقوات المسلحة	١١/٢/٢٠١١ تعيين	مرحلة انتقالية للثورة	نموذج ثوري	يتولى ترتيب الأمور في المرحلة الانتقالية للثورة

من أهم ملامح انتقال السلطة في مصر (١٨٠٥ ـ ١٩٥٢) (كما يوضح الجدول الرقم (٣ ـ ٨)) أنها مضت موازية لنموذج الخلافة المعمول به في الدولة العثمانية، فكانت في المرحلة الأولى منذ محمد علي وحتّى إسماعيل مشاعاً لأكبر أفراد الأسرة سناً من الذكور، ثمّ تركزت في ذرية إسماعيل على أساس مبدأ البكورة، أيّ من الأب إلى الابن في حالتين، ثمّ عادت إلى ولدي إسماعيل السلطان حسين كامل والملك فؤاد على التوالي بتدخل مباشر من بريطانيا وخروج تام على نظام انتقال السلطة في الدولة العثمانية، ثمّ قُنّنت رسمياً ونُظِّمت في ما يخص السلطة المقبلة (بمعنى الإعداد المسبق) على أساس مبدأ البكورة في وراثة الملك فاروق. كذلك تحققت فيها بعض ملامح الخلافة العثمانية، مثل ممارسة القتل كاغتيال عباس حلمي، وقتل أحمد رفعت الذي كان ينبغي أن يرث عرش سعيد على أساس أنّه أكبر أفراد الأسرة آنذاك (واتهم إسماعيل بقتله)، كما حدث فيها حالات العزل بالقوة (إسماعيل وعباس حلمي الثاني وفاروق)، واختلاط الوراثة مع التعيين من جانب لجنة (سعيد)، أو بتعيين السلف لخلفه (إبراهيم باشا). وتدخل القوى الكبرى ممثلة بالباب العالي وبريطانيا وفرنسا؛ سواء في تحديد نمط انتقال

السلطة أو في عزل بعض الحكام وتعيين آخرين كما سبق عرضه(٤٤).

كان الملك فاروق هو آخر حكام أسرة محمد علي، وقد أُطيح بانقلاب عسكري في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ قادته مجموعة «الضباط الأحرار» برئاسة اللواء محمد نجيب اسمياً. وكانت الفترة التي أعقبت الانقلاب بمنزلة فترة انتقالية تحول الانقلاب فيها إلى ثورة حظيت بتأييد واسع من جميع قطاعات الشعب وفتحت الباب لهدم النظام الملكي القديم ووضع أسس ودعائم نظام جديد؛ وبدأت هذه العملية بتأليف مجلس قيادة الثورة برئاسة محمد نجيب الذي أصبح بذلك أول رئيس للجمهورية في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٣. لكن الصراعات داخل المجلس أفضت إلى تدبير انقلاب سياسي ضدّ اللواء محمد نجيب فعُزل وحُددت إقامته وتولى الرئيس جمال عبد الناصر رئاسة المجلس ورئاسة الجمهورية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤. أسس العهد الجديد نظاماً ثورياً حقق إنجازات غير مسبوقة في مصر، التي أدت دور الريادة في المد الثوري الذي غطى دولاً أخرى في المنطقة، وفي مساندة حركات التحرر؛ وتأكدت في الوقت نفسه كاريزمية رئيسها جمال عبد الناصر حتى نكسة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ حين قدم استقالته في إثرها، لكن الشعب تشبث به ورفض الاستقالة، وبقي الرئيس عبد الناصر في منصبه بدون أن تتأثر شعبيته بسبب النكسة حتى توفي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وشيّع في جنازة وصفت في حينها بأنها الأكبر في التاريخ(٤٥).

وكان جمال عبد الناصر قد عيَّن محمد أنور السادات في حزيران/يونيو ١٩٦٩ نائباً له بعد حسين الشافعي الذي شغل منصب نائب الرئيس منذ عام ١٩٦١ حتّى ذلك الحين، وبعد وفاة جمال عبد الناصر اجتمع مجلس الوزراء وقرر تعيين نائبه محمد أنور السادات وفق الدستور رئيساً للجمهورية، فوافقت اللجنة التنفيذية العليا للاتّحاد الاشتراكي ومجلس الشعب على التعيين وأجري استفتاء عليه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، لكن الرئيس محمد أنور السادات لم يتمكن من ممارسة السلطة فعلياً إلا بعد انتهاء الصراع على هذه السلطة مع من سمّاهم «مراكز القوى» والتخلص منهم عن طريق إلقاء القبض

(٤٤) Rouchdi, Ibid., pp. 198-199.

(٤٥) أحمد حمروش، **قصة ثورة الثالث والعشرين من يوليو: البحث عن الديمقراطية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢)، ص ٩٧.

عليهم ومحاكمتهم بتهمة تورطهم في تدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم، مستخدماً السادات في هذا الصراع شعاري دولة المؤسسات وسيادة القانون، مركِّزاً انتقاداته على عدم احترام مراكز القوى للدستور والقواعد القانونية، فكان هذا «الانقلاب السياسي» جزءاً من عملية إتمام انتقال السلطة(٤٦).

وفي السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ اغتيل السادات على يدّ جماعة من المتطرفين، ولم يكن لاغتياله علاقة بمسألة الصراع على السلطة، فاجتمع مجلس الوزراء، ووافق على ترشيح محمد حسني مبارك الذي كان السادات قد عيّنه نائباً له في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٧٥، فرشّح مبارك لرئاسة الجمهورية، ووافق مجلس الشعب على الترشيح وأجري عليه استفتاء شعبي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، فاعتلى مبارك سدّة الرئاسة لمدّة ست سنوات تمّ تجديدها أعوام ١٩٨٧ و١٩٩٣ و١٩٩٩ عن طريق إجراء استفتاء عام، ثم جُدِّدت لولاية خامسة عام ٢٠٠٥ في انتخابات تعددية تنافسية شكلية أقرب ما تكون إلى مسرحية هزلية منها إلى أيّ شيء آخر. لكن حسني مبارك لم يعيّن نائباً له، لذا لم يكتمل انتقال السلطة من الناحية الدستورية بعد في نظر البعض. . . فعيّن نائباً له لكن بعد فوات الأوان، حين انتفض الشعب المصري في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ التي أسقطت النظام، ووضعت المسؤولية على عاتق المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ تنحية مبارك في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ بعد محاولات يائسة لترضية الثوار كإجراء بعض التغييرات التي لم تكن تشفي غليل شعب ذاق الأمرّين من فساد حكم استمر ٣٠ عاماً من دون أي إنجازات تذكر(٤٧).

حدث في مصر الجمهورية بعد زوال النظام الملكي عام ١٩٥٢ وحتى ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير المجيدة عام ٢٠١١ خمس حالات لانتقال السلطة؛ بدأت الحالات الخمس بثورة وانتهت بثورة وكأنها تكمل حلقة تاريخية، وكأن التاريخ يعيد نفسه. كانت الثورة الأولى في ٢٣ تموز/يوليو

---

(٤٦) علي الدين هلال [وآخرون]، **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٥٧-١٩٨١** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٤٨.

(٤٧) **الأهرام**، ١٠/٢/٢٠١١ ـ ١٥/٣/٢٠١١، صفحة الرأي؛ Lee Smith, «Egypt after Mubarak,» *Middle East Quarterly*, vol. 17, no. 3 (2010), pp. 79-83, and Taylor Francis, «Democracy and Reconsolidation of Authoritarian Rule in Egypt,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 1, no. 3 (2008), pp. 445-483.

١٩٥٢ ضدّ النظام الملكي الفاسد، وكانت الثانية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ضدّ نظام تسلطي فاسد كان في طريقه إلى توريث السلطة في نظام جمهوري. وبينهما ثلاث حالات؛ الانقلاب السياسي ضدّ الرئيس محمد نجيب عام ١٩٥٤ وتولي الرئيس جمال عبد الناصر الحكم؛ ثمّ تولي الرئيس أنور السادات الحكم بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، ثمّ تولي حسني مبارك الحكم بعد اغتيال السادات. وكان ترك السلطة بالقوة في ثلاث حالات وبالوفاة الطبيعية في حالة وبالاغتيال في حالة (هي حالة السادات التي لم يكن لها علاقة بالصراع على السلطة). وكان تولي السلطة بالقوة في ثلاث حالات (محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة) وبالقوة المختلطة مع الإجراءات الدستورية في حالة (محمد أنور السادات)، ووفق الإجراءات الدستورية في حالة (محمد حسني مبارك).

جاء محمد نجيب من الجيش إلى السلطة العليا مباشرة. وقدم جمال عبد الناصر من الجيش، وكان عضواً في مجلس قيادة الثورة، ووافق عليه مجلس الوزراء، واستخدم القوة. وجاء محمد حسني مبارك من الجيش، وكان نائباً للرئيس، وأجري عليه استفتاء شعبي بعد موافقة مجلس الوزراء والبرلمان على ترشيحه، ووفق نصوص الدستور. وشهد محمد أنور السادات كلّ هذه الإجراءات مجتمعة؛ فقدم من الجيش، وكان عضواً في مجلس قيادة الثورة ونائباً للرئيس وأجري عليه استفتاء واستخدم القوة ووافق عليه البرلمان ومجلس الوزراء والتنظيم السياسي وكانت الإجراءات وفق نصّ الدستور.

راوحت مدّة البقاء في السلطة بين سنة لمحمد نجيب، و١٦ سنة لجمال عبد الناصر، و١١ سنة للسادات، و٣٠ سنة لحسني مبارك. وتم تغيير النظام جذرياً في ثلاث حالات؛ في الثورتين الأولى والثانية وفي حالة الرئيس أنور السادات، وبقي النظام مع تغير الحاكم في حالتين؛ حالة محمد نجيب حيث كان النظام في بداية مرحلة انتقالية، وحالة حسني مبارك حيث اتّسم بالجمود السياسي الذي وصل إلى حدّ الموات. تعرض النظام لأزمة بعد وفاة الزعيم الكاريزمي عبد الناصر واجتازها السادات بنجاح. وتعرض لأزمة كذلك بعد اغتيال السادات واجتازها النظام في ما يتعلق بنقل السلطة... كان اغتيال السادات بمنزلة امتحان عسير للنظام المصري وقدرة مؤسساته على العمل. وفي هذا الصدد يقول علي الدين هلال: «وبصفة عامة فقد أثبتت مؤسسات النظام

قدرة عالية في الفاعلية، وحدث الانتقال الدستوري والسلمي للسلطة وفي أقل من عشرة أيام كان لمصر رئيس جديد». لكن على الرغم من ذلك فقد بقيت الأزمة تلازم هذا النظام حتّى سقوطه. وراوحت فترات الفراغ في السلطة من عشرة أيام إلى سنتين تقريباً، لكنه ليس فراغاً بالمعنى الحرفي، وإنما يمكن تكييفه على أنّه قيادة جماعية، ممثلة بمجلس قيادة الثورة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحالتين الأولى والخامسة على الترتيب. كذلك كان بمنزلة جزء من إجراءات نقل السلطة في الحالات التي تولى فيها رئيس مجلس الشعب وفق نصّ الدستور[٤٨].

على مستوى نمط انتقال السلطة في مصر بوجه عام، يمكن القول إنه سرعان ما تبلورت قواعد لانتقال السلطة على نحو غير مألوف في البلدان التي تشهد انقلابات عسكرية يتمخض عنها تأسيس نظام عسكري؛ فبعد الفترة الأولى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) تمّ تقنين عملية انتقال السلطة، وبالفعل جرت السوابق اللاحقة على أساس هذه القواعد. ويلاحظ أن خلافة جمال عبد الناصر لمحمد نجيب، وهي الحالة الثانية، يمكن عدّها حلقة مكملة، أي حلقة من حلقات المرحلة الانتقالية، لسببين: أولهما أنّها كانت جزءاً من خطّة الانقلاب الثوري التي وضعت محمد نجيب في قيادة الضباط الأحرار لهدف موقت، وكان أمر عزله مدبراً مع تخطيط الانقلاب نفسه؛ وثانيهما أن عزل محمد نجيب لم يتم في ظلّ أو في إطار نظام تمّ تأسيسه بالفعل، وإنما كان في المرحلة الانتقالية، وكان هذا العزل ضمن خطوات تأسيس هذا النظام.

على هذا الأساس كانت مصر هي البلد العربي الوحيد الذي شهد انقلاباً عسكرياً لم يكن في حقيقته إلا وجهاً لثورة شعبية، وكأن جيشها كان يضطلع بدور موكول إليه على غرار دوره في تأمين الجبهة الخارجية على الحدود ثمّ يعود إلى ثكناته مرة أخرى. والحقيقة أن القوات المسلحة المصرية تحظى باحترام جميع قطاعات الشعب المصري على دورها الوطني المعروف وسجلها التاريخي الحافل، وعلى أساس علاقتها الصحيحة بالحياة السياسية؛ إذ يتمثل دورها بتأمين الأوضاع حين يستلزم الأمر هذا التأمين، وبحماية الشعب

(٤٨) علي الدين هلال، محرّر، **النظام السياسي في مصر** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٠.

وحراسة الجبهة الداخلية في الأوقات الحرجة، ولم يحد الجيش عن هذا الدور طوال تاريخه، وتلك مزية تنفرد بها مصر دون بلدان العالم النامي. لذلك، لا يمكن رؤية الانقلاب العسكري الثوري في مصر من زاوية تورط الجيش في السياسة وإنما هو أقرب إلى تنفيذ مهمة عسكرية كالتي يناط أمر تنفيذها بالجيوش، فقد كان هذا الانقلاب الذي أطاح الملكية الفاسدة الغريبة في أصولها عن الشعب، والذي كان ضدّ الاحتلال، إنما يعكس إرادة شعبية ورغبة جماهيرية، وآمالاً وطنية تجسدت في هيئة الضباط الأحرار، وكانت عودة الجيش إلى ثكناته مرة أخرى دليلاً واضحاً على ذلك. ولم تحدث بعدها محاولات انقلابية من جانب الجيش؛ فقد كان استخدام الرئيس محمد أنور السادات لبعض وحدات الجيش في صراعه على السلطة مع مراكز القوى من قبيل مهمة تأمين الجبهة الداخلية؛ وهو ما تجلى بوضوح في موقف الجيش أيضاً من ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حيث أبدى موقفاً وطنياً سوف يسجله التاريخ؛ فقد انحاز إلى الثوار واحترم إرادة الشعب واقتصرت مهمته على حماية أمن البلاد وحراسة الثورة في مرحلة حرجة، وكان ذلك من أهم عوامل نجاح الثورة. وما زال الجيش حتّى كتابة هذه السطور يؤدي دوره في تأمين المرحلة الانتقالية للثورة حتّى يتم تأسيس نظام جديد؛ بل إن لديه حساسية من شبهة البقاء في السلطة، وهو ما حدا به إلى التأكيد أن وجوده في السلطة لن يدوم أكثر من ستة أشهر وهي تبدو فترة قصيرة بالقياس على المهمات المطلوب تنفيذها حتّى تستقر الأوضاع[٤٩].

هناك ملمح أساسي في نموذج انتقال السلطة في مصر، وهو استدعاء خصائص النمط الوراثي القديم، وتغلغلها في أسلوب خلافة ما بعد الثورة، لكن في ثوب جديد، ذلك بأن نظام تعيين السلف لخلفه يُعدُّ من قبيل «الوراثة الانتقائية» التي قد تكون في بعض الأحيان أسوأ في نتائجها من الوراثة العادية أو التقليدية، فهي قائمة على أساس التوحد، لا في النسب أو صلة الدم، وإنما في التوجهات وبعض النواحي الشخصية. تفسير ذلك أن لمصر تاريخاً وراثياً طويلاً، ويلاحظ أن كلّ البلدان العربية التي شهدت تاريخاً وراثياً طويلاً في نقل سلطتها العليا لا تزال الأساليب الوراثية قابعة فيها عدا

---

(٤٩) Nathan J. Brown, «An Observer's Guide to Egyptian Succession,» Carnegie Endowment for International Peace (17 December 2010).

مصر. وحتى في البلدان التي تخلت عن النظام الوراثي في الوطن العربي، لا نجد من هي أطول تاريخاً من مصر في ممارسة النمط الوراثي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى ثمة تفسير آخر جوهره أن أسلوب انتقال السلطة في مصر يمكن أن يصنف على أنّه «تعيين»، سواء في وضع محمد نجيب على رأس قيادة الضباط الأحرار، أو في تعيين مجلس قيادة الثورة لجمال عبد الناصر، أو في تعيين الأخير لخلفه محمد أنور السادات، وكذا في تعيين السادات لنائبه محمد حسني مبارك، ثمّ في محاولة حسني مبارك توريث نجله جمال والإعداد لذلك بطرائق مؤسسية لم تعرفها مصر من قبل في غرابتها واعتمادها على تركيبة من الفساد والتزوير والتزييف والتسلط كانت نتيجتها إطاحة كامل النظام. وهو سلوك نجد له جذراً تاريخياً متمثلاً باختلاط التعيين بالوراثة في العصور العثمانية، وبالتدخل البريطاني في ما بعد في شؤون الخلافة في مصر الذي أخذ في كلّ الحالات شكل تعيين الحاكم. ربما يكون سلوك النظام في عهد مبارك بترتيب مشروع توريث الابن تتويجاً لامتداد هذا الخط أو مده على استقامته.

بعبارة أخرى، ينطوي نموذج انتقال السلطة في مصر على قدر كبير من الغرابة ويجمع بين عدد من المتناقضات كما يتوافر على مفارقات تاريخية يصعب معها تفسيره أو حتّى تكييفه بالمعنى التصنيفي للنماذج المعمول بها في عالمنا المعاصر؛ فقد جاءت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ تعبيراً عن إرادة شعبية لتطيح نظاماً ملكياً فاسداً وتؤسس نظاماً جديداً بدت فيه كاريزمية الرئيس جمال عبد الناصر هي السند الأساسي لشرعية الحكم. ثمّ جاء الرئيس أنور السادات إلى السلطة وفق إجراءات دستورية هي في الأصل لم تكن مقنعة لأحد، وبالفعل لم يتمكن السادات من السلطة إلا بعد إزاحة مراكز القوى في ما عرف بانقلاب ١٥ أيار/مايو، ولم تتأسس له شرعية إلا بثورة التصحيح ونصر ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وما أفضى إليه ذلك من تغيير جذري للنظام. مرة أخرى، لم تكن القواعد الدستورية إلا مجرد مسألة شكلية تضفي على النظام شرعية زائفة، ويستطيع الحاكم أن يتلاعب بها؛ فقد أقدم الرئيس السادات على تغيير الدستور بإصدار الدستور الدائم عام ١٩٧١ وكانت إضافة مصطلح «الدائم» إلى الدستور نابعة من إحساس بأنه غير ذلك في حقيقته، وأجرى تعديلاً يعطيه الحق في رئاسة الدولة مدى الحياة؛ لكن حياته كانت قد انتهت قبل أن يستفيد من هذا التعديل. كان الدستور ينصّ في المادة (٧٦) على أن

يرشح مجلس الشعب رئيس الدولة بأغلبية الثلثين ثمّ يُجرى اسفتاء شعبي على المرشح ويفوز بموافقة الأغلبية[٥٠].

ونصت المادة (٧٧) بعد تعديلها على أن مدّة الرئاسة ست سنوات ويمكن أن يرشح الشخص نفسه لمدد غير محددة. ثمّ جاء حسني مبارك بالإجراءات الدستورية الشكلية نفسها، وحاول البعض أن يلتمس ـ أو يختلق ـ له شرعية بدون جدوى، واستمر في الحكم أطول فترة ممكنة وأجرى تغييرات متعددة كان كلّ منها أسوأ مما قبله؛ سواء على مستوى الأشخاص أو على مستوى السياسات أو الأبنية، حتّى اشتكى الناس بضرورة تغيير التغيير ذاته. وانتشر الفساد وتدهور الأداء الوطني وانتهكت القوانين كما انتهكت الحريات وضاعت الحقوق كما اختلطت المعايير، وشرع النظام في الإعداد لتوريث جمال مبارك واستخدم في ذلك كلّ السبل، وتم تعديل الدستور مرتين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، وجاء التعديل الأخير ليشمل جميع القواعد التي تضمن وصول جمال مبارك إلى السلطة وتحرم أيّ متطلع آخر مهما كان شكله؛ فهو شمل جميع القواعد من مواد دستورية وقوانين منظمة لها ولوائح تنفيذية، أُدرجت كلها في متن الدستور على نحو ليس له سابقة في صوغ الدساتير، وتمت إعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها لمصلحة مشروع التوريث[٥١].

تجلت في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير جميع خصائص نموذج انتقال السلطة في مصر؛ فتجلت فيها عراقة التقاليد المصرية من توحد الشعب وقت الأزمات الذي سبق أن توحد خلف عبد الناصر في ثورة ١٩٥٢، وخلف السادات عند توليه السلطة حيث كان العدو على شاطئ القناة، وخلف حسني في ظرف مأساة اغتيال السادات. وتجلت فيها قيمة احترام الأكبر فلم يصدر من الثوار كلمة أو إشارة تسيء إلى الرئيس المطلوب خلعه، ولم يستحوذ الشباب على ثورتهم وإنما أفسحوا المجال لمن هم أكبر سناً، وكان ذلك واضحاً في احترام الشعب للسادات كبير العائلة، وفي تعيين محمد نجيب واجهة للثورة التي قام بها ضباط صغار في السن. وتجلت فيها أيضاً مرحلية

---

(٥٠) حروش، **قصة ثورة الثالث والعشرين من يوليو: البحث عن الديمقراطية**، ص ١٢١.

(٥١) Daniel Sobelman, «Gamal Mubarak, President of Egypt?,» *Middle East Quarterly* (Spring 2001), pp. 31-40; Taylor Francis, «Egyptian Reform Post-2005 and the Politics of Succession,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 1, no. 3 (2008), pp. 375-389, and Maha Azam, «Monarchs of the Nile,» *World Today*, vol. 66, no. 5 (May 2010), pp. 16-19.

الحسم، بمعنى أن قضية انتقال السلطة في مصر لا تحسم دفعة واحدة كما هو مألوف، لكن على مراحل؛ فبالنظر إلى ثورة عام ١٩٥٢ ككل، لم يتم انتقال السلطة في تلك الثورة إلا بعد وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة، وهو تم على ثلاث مراحل: مع عزل الملك وتولية ابنه أحمد فؤاد، ثمّ مع تعيين محمد نجيب، ثمّ مع عزله وتولي جمال عبد الناصر رئاسة الدولة عام ١٩٥٦. وكذلك في خلافة أنور السادات لجمال عبد الناصر التي كانت المرحلة الأولى فيها وفق الإجراءات الدستورية، والثانية باستخدام أدوات القهر مع مراكز القوى، ثمّ في خلافة محمد حسني مبارك التي لم تتم أو تكتمل من الناحية الدستورية في عدم تعيين أو تحديد نائب. وهي الآن بعد الثورة تخضع لنفس المنطق من تعدد المراحل أو مرحلية الإعداد سيان.

العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في مصر إذاً هو عنصر «الزعامة»، وهو عنصر تجسده الكاريزما بوضوح، وتجسده مجازاً السلطة نفسها التي تمثل في الوجدان المصري كما في الثقافة المصرية حالة أسطورية تستحق التقديس. وعليه فإن الحاكم الذي لا يقدم كاريزما أو الذي لا يستطيع أن يستكنه الجانب الأسطوري في علاقة الشعب بالسلطة من خلال إحداث تغييرات جذرية، سيفقد شرعيته وسينجح في استدعاء الإرادة الشعبية لتقرير مصيره ومصير الشعب معاً. معنى ذلك أن آليات انتقال السلطة على الرغم من عدم اقتناع الشعب بها تظل مقبولة في حالتين؛ حين تأتي إلى السلطة بقيادة كاريزمية، وحين تأتي بحاكم ربما لا يكون كاريزمياً ولكنه يستطيع انتهاج تغييرات جذرية تبدو في عيون المواطن العادي وكأنها ثورية. ما لم يكن هذا ولا ذاك فالشعب يفضل أن يقرر شؤونه ويواجه مصيره بنفسه، هذا مع التأكيد أن حبال صبر الشعب المصري طويلة... طويلة إلى درجة يبدو معها وكأنه فقد الإرادة، لكن هذا ليس صحيحاً؛ والصحيح هو أن إرادة هذا الشعب باقية أبداً قدر تاريخه الألفي الطويل.

تاسعاً: الجمهورية العربية اليمنية

ظلّ الأتراك يسيطرون على اليمن حتى وقوع عصيان ضدهم باسم الإمام يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين في شكل ثورة شبه ناجحة بقيادته عام ١٩٠٤. وعلى الرغم من أن الإمام يحيى لم يتمكن من تحرير اليمن تماماً من قبضة الأتراك، فهو انتُخب إماماً لليمن. واستمر التدخل التركي في السلطة مع

الإمام يحيى حتى عام ١٩١٨. لكن الإمام تمكن من أن يلقب نفسه «الملك» عام ١٩٢٦. ثم اغتيل الإمام يحيى في شباط/فبراير ١٩٤٨ على أيدي بعض الأفراد من أسرة الوزير التي تنتمي إلى الأسرة الهاشمية وترتبط بعلاقات نسب كبيرة بأسرة حميد الدين، وذلك في إثر انقلاب عنيف قاده عبد الله الوزير الذي اعتلى السلطة في اليمن في شباط/فبراير ١٩٤٨ لكن لم تعترف به حكومات كل البلدان العربية والأجنبية، كما لم يلق تأييداً في الداخل من القبائل، ومضت فترة من المناورات والصراعات السياسية وممارسات العنف والاضطرابات والتدخل الخارجي، انتهت باستعادة أسرة حميد الدين العرش في آذار/مارس ١٩٤٨ بعد حروب طويلة، وتم تتويج أحمد بن يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين على عرش اليمن(٥٢).

لكن الصراع على العرش لم ينته، كما لم تنته الاضطرابات السياسية وأوجه التدخل الخارجي والمناورات، إلى أن تمكن أحد إخوة الإمام أحمد بن يحيى، وهو سيف الإسلام عبد الله بن يحيى حميد الدين، من السيطرة على عرش أخيه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٥٥. لكن بقاءه في العرش لم يدم أكثر من خمسة عشر يوماً، حيث تمكن الإمام أحمد بن يحيى من إحباط هذه المحاولة الانقلابية واستعادة عرشه مرة أخرى. وفي عام ١٩٦١ تعرّض الإمام أحمد لمحاولة اغتيال لكنه نجا منها على الرغم من إصابته بسبع طلقات لم تود بحياته، واحتفل بعدها عام ١٩٦٢ بالعيد الرابع عشر لتوليه العرش، مؤكداً في هذه المناسبة أن يكون ابنه محمد البدر ولياً لعهده وخلفاً له. توفي أحمد وفاة طبيعية في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وخلفه بالفعل ابنه محمد البدر الذي لم يبق في العرش أكثر من ثمانية أيام بعدما أطاحه عبد الله السلال في ٢٦ أيلول/سبتمبر في انقلاب عسكري ثوري. الجدير بالذكر هنا أن عبد الله السلال كان شريكاً في الانقلاب الذي دبره عبد الله الوزير وأسفر عن مقتل الإمام يحيى، فحكم عليه بالسجن حينها، لكن محمد البدر أخرجه من السجن حين كان ولياً للعهد. هكذا قد وقع محمد البدر في خطأ كلّفه عرشه(٥٣).

---

(٥٢) أحمد حسين شرف الدين، **اليمن عبر التاريخ: من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٩٦٤)، ص ٣١٦ - ٣٢٤ و٣٧٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٧١ - ٣٧٩.

الجدول الرقم (٣ ـ ٩)
نماذج انتقال السلطة في الجمهورية العربية اليمنية
(اليمن الشمالي ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ يحيى بن محمد حميد الدين	١٩٠٥ قائد حركة الكفاح الثوري	١٩٤٨ العزل والقتل	انتخاب ـ عنف	تمّ انتخابه من جانب أعضاء الحركة
٢ ـ عبد الله الوزير	١٩٤٨ اغتصاب العرش	١٩٤٨ العزل بالقوة	انقلاب ـ عنيف	لم يستمرّ أكثر من ٢١ يوماً
٣ ـ أحمد بن يحيى	١٩٤٨ استعادة العرش بالقوة	١٩٥٥ العزل بالقوة	انقلاب ـ عنيف	
٤ ـ عبد الله بن يحيى	١٩٥٥ اغتصاب العرش	١٩٥٥ العزل بالقوة	انقلاب ـ عنيف	استمر في العرش ١٥ يوماً فقط
٥ ـ أحمد بن يحيى	١٩٥٥ اغتصاب العرش	١٩٦٢ الوفاة الطبيعية	انقلاب ـ عنيف	
٦ ـ محمد البدر بن يحيى	١٩٦٢ وراثة الأب ـ الابن	١٩٦٢ العزل بالقوة	وراثي ـ سلمي	كان ولياً للعهد ـ استمر ٨ أيام في العرش
٧ ـ عبد الله السلال	١٩٦٢ بالقوة	١٩٦٧ العزل بالقوة	انقلاب ثوري ـ عنيف	
٨ ـ عبد الرحمن الأرياني	١٩٦٧ بالقوة	١٩٧٤ العزل بالقوة	انقلاب سياسي ـ عنيف	
٩ ـ إبراهيم الحمدي	١٩٧٤ بالقوة	١٩٧٧ الاغتيال	انقلاب ـ عنيف	
١٠ ـ أحمد الغشمي	١٩٧٧ بالقوة	١٩٧٨ الاغتيال	انقلاب ـ عنيف	
١١ ـ علي عبد الله صالح	١٩٧٨ بالقوة	تنحى عن السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١	انقلاب ـ عنيف	اندلعت في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ تظاهرات تطالب بإسقاط نظامه

ويلاحظ أن انتقال السلطة في اليمن في هذه الفترة قام على استخدام العنف (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٩))؛ فكل حالات ترك العرش (ما عدا حالة أحمد بن يحيى) كانت عن طريق العزل بالقوة، أو العزل والقتل معاً، وكل حالات الوصول إلى العرش كانت بالقوة أيضاً؛ ما عدا حالة واحدة هي خلافة محمد البدر لأبيه أحمد بن يحيى. كذلك يلاحظ استمرار الصراع على العرش بغضّ النظر عن إتمام انتقال السلطة أو لا؛ بمعنى أن إنجاز انتقال السطة لم ينه الصراع عليها. هذا فضلاً عن تورط أكثر من طرف في هذا الصراع وعدم توقفه عند حدود أعضاء الأسرة الملكية، وإنما شارك فيه أعضاء الأسر الأخرى الإقطاعية والجيش والقوى السياسية الأخرى ولا سيّما تلك

التي تمثل الاتّجاه الراديكالي، وكذلك القوى الدولية. ثمّ يلاحظ أن كلّ الانقلابات التي وقعت في هذه الفترة كانت من قبيل «ثورات القصر» التي جاء كلّ منها امتداداً للآخر كنتيجة حتمية لعدم حسم الصراع على العرش، وكل هذه الخصائص لا تزال باقية وواضحاً أثرها في طبيعة انتقال السلطة في اليمن ما بعد الملكية[٥٤].

تأسست الجمهورية العربية اليمنية بقيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ بقيادة عبد الله السلال الذي أسس نظام حكم عسكري على هيئة نخبة عسكرية، وأعلن قيام الجمهورية، وتولى رئاستها على رأس مجلس ضمّ بعض العناصر المدنية، كما تولى رئاسة مجلس الوزراء وقيادة القوات المسلحة. وقد ساعدته مصر في هذا الانقلاب الثوري، في حين وقفت العربية السعودية إلى جانب النظام الملكي المعزول، ونشبت حرب أهلية استمرت نحو خمس سنوات. وفي غضون نهاية الحرب انفصل جنوب اليمن معلناً دولة مستقلة تحت مسمّى جمهورية اليمن الجنوبي[٥٥].

وفي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ تمت تنحية عبد الله السلال بالقوة (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٩))، وتعيين مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء على رأسهم عبد الرحمن الإرياني على هيئة انقلاب سياسي من داخل حكومة السلال تمخض عنه تغيير الحكومة. ولاقى عبد الرحمن الإرياني ومجلس الرئاسة في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٧٤ المصير نفسه في انقلاب عسكري قاده العقيد إبراهيم محمد الحمدي الذي ألّف مجلساً عسكرياً لقيادة الدولة. لكن الحمدي اغتيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ في انقلاب سياسي من تدبير أحمد حسين الغشمي الذي حكم على رأس مجلس رئاسي مكون من ثلاثة أعضاء حتّى اغتيل بدوره في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨ من داخل حكومته، وأُلّف مجلس رئاسي جديد من أربعة أعضاء؛ هم رئيس الوزراء السابق وعبد الكريم العراشي وعلي الشيبة الذي كان قائداً للجيش والعقيد علي عبد الله صالح الذي انتخبته اللجنة الدستورية (الهيئة التشريعية) في ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٨ رئيساً للجمهورية، وأعيد انتخابه لمدّة رئاسة ثانية خمس سنوات

---

(٥٤) إيلينا جلوبو فسكايا، **ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن**، ترجمة قائد طربوش (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥)، ص ١٩٥ ـ ٢١٢.

(٥٥) شرف الدين، المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣. وكان الدستور اليمني الصادر عام ١٩٧٠، الذي سبقه عدد من الدساتير الموقتة لفترات محدودة وتم تعطيله في إثر انقلاب عام ١٩٧٤، قد تمّ تعديله لينص على انتخاب رئيس الجمهورية لمدّة خمس سنوات انتخاباً عاماً مباشراً سرياً في انتخابات تنافسية، وعلى إجازة تولّي منصب الرئاسة لدورتين فقط. بناءً على ذلك خاض علي عبد الله صالح انتخابات تنافسية شكلية فاز فيها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتم تعديل الدستور مرة أخرى عام ٢٠٠٣ لجعل رئاسة علي عبد الله صالح الولاية الأولى له؛ فخاض في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ انتخابات تنافسية أخرى، شكلية أيضاً، فاز فيها بعدما كان قد أعلن نيته عدم الترشح، لكن خروج تظاهرات تطالب بترشُّحه دفعه إلى خوض الانتخابات بناء على رغبة شعبية، في مشهد وصف بأنه مسرحية هزلية تهدف إلى الإيحاء بأنه لم يفقد شرعيته التي تأكد تآكلها إلى حدّ بعيد. وفي عام ٢٠١٠ كانت هناك محاولة لتعديل الدستور ليسمح بإعادة انتخاب الرئيس لفترات غير محددة وكان من المفترض أن يتم التصديق على هذا التعديل في آذار/مارس ٢٠١١، لكن الانتفاضة الشعبية كانت قد سبقت التعديل قاطعة الطريق على المحاولة. اندلعت الانتفاضة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على هيئة تظاهرات حاشدة تطالب بإسقاط نظام علي عبد الله صالح الذي دخل عامه الثالث والثلاثين في الحكم. وقد تمّت مواجهة المتظاهرين بالقمع من جانب أجهزة الأمن والعصابات الموالية للنظام، وفي الوقت نفسه قدّم علي صالح بعض التنازلات ووعد بعدم ترشحه للرئاسة مرة أخرى، كما سعى إلى التفاوض مع المحتجين الذين أصروا على مطلبهم الأساسي في إسقاط النظام[٥٦].

تأسست **دولة اليمن الجنوبي** في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ بعد استقلالها عن بريطانيا تحت اسم جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية حتّى ١٩٧٠ حيث تمّ تغيير اسمها إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى توقيع اتفاق الوحدة مع الجمهورية اليمنية (اليمن الشمالي) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠. وتبنت هذه الدولة الجديدة منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ نظاماً دستورياً وصف بالماركسي اللينيني. ومع الاستقلال قررت جبهة التحرير الوطني تعيين قائدها قحطان الشعبي رئيساً للدولة الجديدة لمدّة عامين فقط، كما تقرر أن تقوم

---

(٥٦) الحياة، ١٥/٢/٢٠١١ - ١٥/٣/٢٠١١.

الجبهة بجميع الأعمال التشريعية حتّى يتم إصدار دستور، وفي أول كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه ألّف قحطان الشعبي حكومة جديدة، تولّى هو فيها رئاسة الحكومة وقيادة القوات المسلحة.

وفي ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٦٩ أعلنت القيادة العليا لجبهة التحرير إعفاء الرئيس قحطان من منصبه وتأسيس مجلس رئاسي من خمسة أعضاء هم: محمد علي هيثم، ومحمد صالح عوّاد علاقي، وعبد الفتاح إسماعيل الجنوبي، وسالم ربيع علي، وعلي أحمد ناصر عنتر، وتم تعيين محمد علي هيثم رئيساً للوزراء، وسالم ربيع علي رئيساً للمجلس، ووعد المجلس الرئاسي بإصدار دستور عام ١٩٧٠ وتأليف مجالس شعبية ثورية على جميع مستويات الدولة. وفي ١١ آذار/مارس من العام نفسه كُشفت محاولة انقلاب فاشلة، اتهم فيها اليمن الجنوبي بعض النظم العربية التي وصفها بالرجعية، وبريطانيا والولايات المتحدة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ أُعلن دستور للبلاد خوّل سلطة التشريع للجنة شعبية عليا مكونة من مئة عضو، وفي ٦ أيار/مايو ١٩٧١ ضُبطت مؤامرة لقلب نظام الحكم تورط فيها نحو مئة شخص؛ وفي الثاني من آب/أغسطس ١٩٧١ تمّ تغيير المجلس الرئاسي واختارت اللجنة الشعبية العليا مجلساً رئاسياً جديداً يضم: سالم ربيع علي رئيساً، وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي ناصر محمد الذي كان وزيراً للدفاع فعُيِّن رئيساً للوزراء بعد إقالة محمد علي هيثم من عضويته[٥٧].

وفي ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٨ أُلقيت قنبلة على قصر الرئاسة وتمّت محاصرته فاستسلم سالم ربيع علي الذي أعدم في اليوم نفسه على أيدي المتآمرين من أعضاء حكومته (بتهمة اغتيال،أحمد الغشمي رئيس اليمن الشمالي). وقد سمّت القيادة العليا لجبهة التحرير علي ناصر محمد رئيساً للدولة، وألّفت مجلساً رئاسياً جديداً ضمّ علي ناصر محمد رئيساً، وعبد الفتاح إسماعيل ومحمد صالح وعلي عبد الرازق وعلي أحمد ناصر عنتر أعضاء. لكن علي ناصر محمد أُعفي من منصب رئاسة الدولة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، وانتُخب عبد الفتاح إسماعيل رئيساً للدولة والمجلس الرئاسي من جانب المجلس الشعبي الأعلى (البرلمان)، وبقي علي ناصر محمد نائباً له في المجلس الرئاسي.

---

(٥٧) Fred Halliday, *Arabia Without Sultans* (Harmounds-Worth, England: Penguin Books, 1974), pp. 182-186.

وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ قدم الرئيس عبد الفتاح إسماعيل استقالته لأسباب صحية، فعُيِّن رئيساً للحزب الاشتراكي، وانتخب المجلس الشعبي الأعلى علي ناصر محمد في ٣٠ نيسان/أبريل رئيساً للدولة وللمجلس الرئاسي. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ دبّر علي ناصر محمد عملية تطهير عسكرية في شكل مذبحة استهدفت خصوم الحزب الاشتراكي راح ضحيتها عبد الفتاح إسماعيل وصالح مصلح قاسم وزير الدفاع، وعُيِّن في إثرها حيدر أبو بكر العطاس رئيساً للدولة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ بعد صراع دامٍ في العاصمة استمر أكثر من أسبوع بين مجموعة علي ناصر محمد من جانب وخصومه من أنصار حيدر أبو بكر من جانب آخر، وظل العطاس في الحكم حتّى اتفاق الوحدة مع اليمن الشمالي في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠. لكن الاضطرابات في اليمن الجنوبي استمرت في منحى حرب أهلية منذ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ حتّى اتفاق الوحدة المذكور الذي وقّعه علي سالم البيض بوصفه رئيساً للدولة وفقاً لبعض المصادر؛ في حين تؤكد مصادر أخرى أن حيدر أبو بكر العطاس كان هو الرئيس طوال هذه الفترة نفسها (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١٠)).

الجدول الرقم (٣ ـ ١٠)
نماذج انتقال السلطة في اليمن الجنوبي (١٩٦٧ ـ ١٩٩٠)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
١ ـ قحطان الشعبي	١٩٦٧ تعيين	١٩٦٩ الإعفاء من المنصب	تعيين مختلط بالعنف	تمّ تعيينه من جانب جبهة التحرير الوطني
٢ ـ سالم ربيع علي	١٩٦٩ تعيين	١٩٧٨ العزل والقتل	تعيين مختلط بالعنف	تمّ عزله في انقلاب وإعدامه
٣ ـ علي ناصر محمد	١٩٧٨ تعيين	١٩٧٨ الإعفاء من المنصب	تعيين مختلط بالعنف	
٤ ـ عبد الفتاح إسماعيل	١٩٧٨ انتخاب	١٩٨٠ الاستقالة	انتخاب مختلط بالعنف	قدّم استقالته خشية حدوث ما لا يحمد عقباه
٥ ـ علي ناصر محمد	١٩٨٠ انتخاب	١٩٨٦ العزل بالقوة	انتخاب مختلط بالعنف	تمّ عزله في إثر معركة استمرت أكثر من أسبوع قتل فيها العشرات
٦ ـ حيدر أبو بكر العطاس	١٩٨٦ تعيين	١٩٩٠ اتحدت الدولة مع اليمن الشمالي	تعيين مختلط بالعنف	دخلت البلاد في حالة من الاضطرابات والمعارك طوال فترة حكمه

ينص الدستور الصادر عام ١٩٧٠ والمعدل عام ١٩٧٨، المستوحى من النموذج الاشتراكي الماركسي، على أن ينتخب المجلسُ الشعبي الأعلى مجلساً رئاسياً مكوناً من ١١ ـ ١٧ عضواً من بينهم رئيس الدولة، وهو رئيس المجلس أيضاً، وهو رئيس شرفي أو اعتباري أو اسمي[(٥٨)].

حدث في هذه الدولة الجديدة التي لم تكن تملك عند تأسيسها عام ١٩٦٧ تقاليد أو سابق خبرة للعمل السياسي، وفي هذه الفترة القصيرة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٠)، خمس حالات لانتقال السلطة كان خلو كرسي الرئاسة في هذه الحالات الخمس عن طريق الإعفاء من المنصب على نحو يساوي العزل بضغوط سياسية، والعزل بالقوة ـ أو العزل والقتل، والاستقالة لعدم الرغبة في التورط في صراعات. وكان تولي السلطة يتم عن طريق التعيين من جانب جبهة التحرير الوطني أو عن طريق الانتخاب من جانب المجلس الشعبي الأعلى (البرلمان). ولعل كيفية خلو كرسي الرئاسة هي الأبلغ في الدلالة لأنها كانت تعبيراً دائماً عن أن ما يجري ليس على ما يرام، ولأنها جسدت حالة عدم الاستقرار التي لا زمت النظام منذ بدايته وحتّى شيوع الاضطرابات والمعارك التي لم تنته إلا بالوحدة مع اليمن الشمالي. معنى ذلك أنّه لم تكن توجد آلية مستقرة لنقل السلطة بل كانت عبارة عن محاولة من جانب النخبة لم تكتمل. وعليه انحصر طريق السلطة بعضوية جبهة التحرير ثمّ عضوية المجلس الرئاسي ثمّ نيابة المجلس، فرئاسة المجلس والدولة، وكانت الجبهة هي مصدر كلّ الحكام. . . إنها مسألة نخبوية معزولة تماماً عن محيطها الشعبي[(٥٩)].

لذلك جمع النموذج الذي قدمته التجربة بين عدة نماذج في صيغة توفيقية أو تلفيقية بدت غريبة وفي غير اتساق؛ فقد جمعت بين التعيين والانتخاب واستخدام القوة والضغوط السياسية، وأخذت من النموذج الشيوعي صيغة القيادة الجماعية التي عبّر عنها مجلس الرئاسة. وفي الوقت نفسه اختلف مجلس الرئاسة عن فكرة القيادة الجماعية في النموذج الشيوعي في أمرين؛ أولهما أن المجلس الرئاسي كان يقوده شخص واحد، ولم يكن ذلك واضحاً رسمياً في فترات القيادة الجماعية في النظم الشيوعية؛ وثانيهما أن هذا المجلس الرئاسي

---

(٥٨) Richard F. Nyrop, *Area Handbook for the Yemen* (Washington, DC: American University, 1981), p. 53.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٥٤.

كان يظل مستمراً حتّى بعد إتمام نقل السلطة؛ في حين أن القيادة الجماعية في النظم الشيوعية اقتصرت فقط على فترات الفراغ في السلطة. ومن ثمّ لم يكن معروفاً متى تبدأ عملية انتقال السلطة ومتى تنتهي، وكان التعامل معها وليد الساعة على الرغم من وجود ترتيب قانوني[٦٠].

لذلك أيضاً لم ينته الصراع على السلطة إلا بانتهاء الدولة نفسها باتفاق الوحدة مع اليمن الشمالي؛ بدأ الصراع داخل جبهة التحرير الوطني بين الجناحين اليميني واليساري، وانتهى ببروز الجناح اليساري كقوة منظمة داخل الجبهة، وحصل قائده قحطان الشعبي على السلطة. واستمر الصراع بعدها بين المعتدلين والمتطرفين في الجبهة، وبرز اتجاه وطني يساري ثوري، بدا الجناح اليساري في السلطة إلى جانبه أقل تشدداً أو أكثر اعتدالاً، وانتهى الصراع بإقالة قحطان الشعبي وتعيين سالم ربيع علي. ثمّ انفجر الصراع بين سالم ربيع علي وأنصاره من ناحية، وعبد الفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد وميليشيات الحزب الاشتراكي الذي كان يقوده عبد الفتاح من ناحية أخرى، وانتهى على هذا النحو المأساوي الذي قتل فيه سالم ربيع علي بعد معارك عنيفة استمرت خمس عشرة ساعة بين حرس قصر الرئاسة وميليشيات الحزب ومعها بعض وحدات الجيش والطيران، وقد ذكرت بعض المصادر[٦١] أن نحو ستة آلاف شخص لقوا مصرعهم فيها. ثمّ استمر الصراع بين علي ناصر وعبد الفتاح إسماعيل وانتهى باستقالة عبد الفتاح وتولية علي ناصر محمد الحكم. ثمّ انفجر الصراع بين علي ناصر وخصوم الحزب، لقي فيه عبد الفتاح مصرعه ومعه مجموعة من أنصاره، وانتهت الأحداث المأساوية عام ١٩٨٦ بوصول حيدر أبو بكر العطاس إلى السلطة[٦٢].

لذلك يمكن القول أخيراً، إن العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في اليمن الجنوبي كانت هي «إرساء دعائم النظام الجديد وحمايته من المخاطر»، وكان ذلك واضحاً من فرط الحساسية للعوامل والمواقف الخارجية التي ظهرت في توجيه الاتهامات إلى بعض النظم الملكية والقوى الدولية عند كشف المحاولة الانقلابية، وفي توريط أكبر عدد ممكن من رعايا الدولة في الداخل

---

(٦٠) عمر عثمان سعيد الخليس، «الأبعاد السياسية لثورة اليمن الديمقراطية الشعبية، ١٩٦٣ - ١٩٧٤،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، صنعاء، ١٩٧٤)، ص ٢٢٠.

(٦١) الأخبار (القاهرة)، ١٥/ ٥/ ١٩٨٦.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

في تلك المحاولة وغيرها من المؤامرات التي تمّ كشفها. وفي حالة عدم الاستقرار التي تبدّت في قصر مدّة بقاء الحاكم في السلطة، وفي استمرار الصراع، وفي وضع القيود التي تحول دون الانفراد بالسلطة، وفي جماعية القيادة ممثلة بالمجلس الرئاسي[٦٣].

أما في اليمن الشمالي فقد وقع في الفترة ١٩٦٢ ـ ٢٠١٠ خمس حالات لانتقال السلطة اتخذت جميعها منحىً عنيفاً؛ كان ترك السلطة فيها عن طريق العزل بالقوة أو الاغتيال، كما كان تولي السلطة عن طريق الانقلاب، على الرغم من إضفاء صفة قانونية على الحالة الأخيرة. ولا شكّ أن ذلك إذا تكرر وتواتر به العمل إنما يؤلف نمطاً؛ ذلك هو النمط الانقلابي. فهناك ثلاث حالات كانت بمنزلة انقلاب قصر أو انقلاب سياسي جاءت من داخل النظام ولم ترتب أو تُحدث تغييراً جذرياً في النظام القائم؛ هي الحالات من الثانية إلى الرابعة. وهناك حالتان كانتا بمنزلة انقلاب ثوري أسفرا عن تغيير النظام بالكامل؛ هما الحالة الأولى التي جاءت ضدّ النظام الملكي فأطاحته وأقامت نظاماً جمهورياً وهي انقلاب عسكري ثوري، والحالة الأخيرة التي أسست لنظام حكم مدني على أنقاض النظام العسكري الذي عاش طوال هذه الفترة منذ ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر وحتّى تولي علي عبد الله صالح الحكم، وهي انقلاب سياسي شبه ثوري[٦٤].

وعلى الرغم من أن كلّ الحكام (ما عدا عبد الرحمن الإرياني) قد أتوا من الجيش فإن الانقلابات كلها جاءت من داخل النظام الحاكم؛ وإذا ما استثنينا الانقلاب الثوري ضدّ النظام الملكي، لم يكن للجيش دور مباشر في صنع هذه الانقلابات أو إدارتها أو تدبيرها. لكن النمط الانقلابي امتد حتّى بعدما تمكن علي عبد الله صالح من تأمين النظام لفترة طويلة، إذ امتد على يدي علي عبد الله صالح نفسه الذي مارس الكثير من المناورات الشبيهة بالانقلاب ليستمرّ في السلطة؛ وكان آخرها محاولة الترتيب لتوريث نجله كأبشع انقلاب على النظام الجمهوري[٦٥].

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٦٤) فسكايا، **ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن**، ص ٢٦٩

(٦٥) April Longley Ally, «The Rules of the Games: Unpacking Patronage Politics in Yemen,» *Middle East Journal*, vol. 64, no. 3 (Summer 2010), pp. 385-409.

لم تكن مشكلة انتقال السلطة في اليمن الشمالي تتمثل بخصائص النمط العنيف فقط، من حيث استخدام القوة وارتجال المسألة وغياب القواعد والتنظيمات، وعدم التأكد والغموض، وغياب الشرعية، وعدم الاستقرار، وعدم انتظام فترات بقاء الحكام (من ثمانية أيام إلى أكثر من ثلاثين سنة)، وإنما تمثّلت بطبيعة الصراع على السلطة أيضاً، من حيث تورط عدد من الأطراف فيه مثل الجيش، والقبائل، والتنظيمات السياسية، والقوى الخارجية أو الدولية، فتدخلت فيه العربية السعودية وبعض الدوائر الإنكليزية ومصر؛ الأولى والثانية تدخلتا لمساندة النظام الملكي المخلوع، وتدخلت الثالثة (مصر) لمؤازرة الثورة؛ فضلاً عن التدخل غير المباشر من جانب أطراف دولية أخرى، وإن كان قد اقتصر هذا التدخل في الآونة الأخيرة على القبائل وعلى الدوائر الرسمية في الحكومة؛ سواء كانت عسكرية أو مدنية، ذلك أن الاتجاهات السياسية الكبرى في المجتمع قد تبلورت في هذه الدوائر[٦٦].

الجدير بالذكر هنا أن البلد الوحيد الذي أدت فيه مشكلة انتقال السلطة إلى وقوع حرب أهلية من بين البلدان العربية في الفترة موضع البحث هو اليمن الشمالي - وهذا يرجع جزئياً إلى الإطار الإقليمي من جانب، وإلى أن قواعد النظام الملكي في اليمن الشمالي، من جانب آخر، لم تكن قد انهارت تماماً عند حدوث الانقلاب العسكري الثوري عام ١٩٦٢، واستمرت هذه الحرب الأهلية على نحو متقطع من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧. لكن ثمة حرباً أخرى وقعت في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بسبب رغبة جنوب اليمن في العودة إلى الانفصال، وانتهت الحرب في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه لمصلحة علي عبد الله صالح، أيّ لمصلحة الوحدة. إضافة إلى ذلك، عانى النظام اليمني حركات التمرد من جانب الحوثيين وضروب الاحتجاج والتذمر التي تجسدت في أكبر تجلياتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وما زالت مستمرة حتّى كتابة هذه السطور، حيث تؤكد مصادر متعددة أنّها لن تنتهي من دون تنحية علي عبد الله صالح وإسقاط النظام[٦٧].

ومن ثمّ قد يكون العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة في اليمن

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٦٧) Andrew Blakely, «The Crisis of Yemen,» *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 29, no. 3 (April 2010), pp 50-51.

الموحّد هو «إيجاد الصيغة الملائمة» للنظام السياسي التي تستوعب جميع القوى السياسية في المجتمع وتعبّر عنها، فلم يكن النظام الملكي ملائماً، ومن ثمّ لم تجدِ كثيراً قواعد الخلافة الوراثية في تأمين عملية انتقال السلطة، ولم يحقق الانقلابُ العسكري الثوري المطلوبَ بدوره؛ ومن ثمّ استمرت القضية مطروحة، ولم يفلح النظام الحاليّ في العثور عليها ولا سيّما أن المتغيرات كانت أسرع من خطوات هذا النظام؛ سواء تمثلت هذه المتغيرات بتوحيد شطري اليمن حيث أصبح الجنوب ضمن منظومة يبحث فيها عن مكانه الذي كان يأمل، أو بالعناصر القبلية التي لم يتم إدماجها في صيغة الدولة القومية، أو بالتغيرات العالمية التي رفعت الحواجز وأزالت السدود، أو بالأحداث التي شهدتها المنطقة والتي لا شكّ أن عدواها انتقلت إلى اليمن السعيد.

الفصل الرابع

خاتمـــة

نظرة مقارنة ورؤية تحليلية

نحن فعلاً أمام «عالم» عربي كامل؛ فيه كلّ ألوان الطيف في ما يتعلق بأنماط انتقال السلطة، وفيه كلّ الطرائق والأساليب والنماذج والتطبيقات التي عرفها التاريخ والتي طرحتها التجارب المعاصرة في تغيير الحكام. فإذا تأملنا بداية المشهد العام نجد أن في الوطن العربي بلداناً كبيرة بمعنى ما، وأخرى صغيرة جداً. ونجد بلداناً تختفي وأخرى تولد وغيرها تتحد أو تنفصل أو تتفكك. وتوجد بلدان تشهد حروباً أهلية أو شهدتها أو على مقربة منها، وغيرها تتصارع على الحدود وأخرى تشتبك عبر الحدود أو عابرة الحدود. ولدينا ممالك كما لدينا جمهوريات؛ وفي الممالك ملكيات دستورية أو شبه ذلك وملكيات تقليدية وإمارات وسلطنة. وفي الجمهوريات هناك جمهوريات طائفية وأخرى أصبحت وراثية، كما لدينا جماهيرية. وفي أنماط انتقال السلطة نجد صورة ملحمية أو ملحمة سيمفونية من الوراثة إلى التعيين، ومن الانقلابات إلى الثورات، ومن الاستفتاءات إلى الانتخابات؛ وفي كلّ مشهد من هذه المشاهد نجد ملامح تنوع مثير. فهناك نماذج سلمية لانتقال السلطة اتضح أن عدم وجودها كان أفضل، وربما كانت بعض النماذج العنيفة أفضل منها. وهناك أنماط من العنف قد تكون محمودة بل ومطلوبة في بعض الأحيان كضرورة تصحيحية أو شرّ لا بُدَّ منه. وهناك انتخابات تسفر عن نتائج التعيين نفسها أو تقترب في جوهرها وحقيقتها من الانقلابات، وهناك وراثة بالاتفاق تأتي بالنتائج نفسها في الانتخابات، وهناك تعيين كالوراثة بل أسوأ. وهناك مؤامرات ودسائس وقتل واغتيالات، وهناك تقاليد راسخة ومقبولة وممارسات سلسة وسلمية، وهناك دساتير شكلية بمثل ما هناك أعراف حقيقية. وهناك أنماط تذهب بالحكام وتأتي بغيرهم. . . تأتي بعناصر أفضل، وهناك أنماط تذهب بالحكام وتأتي بغيرهم دون جدوى وكأنه لا أحد ذهب ولا أحد جاء. وهناك أنماط تذهب بالحكام وبالنظم أيضاً لتأتي بنظم جديدة، وهناك توليفات منسجمة ومتسقة كما هناك تلفيقات مبتذلة وممقوتة. . . وهناك. . . وهناك.

تلكم هي خصوصية الوطن العربي التي تنطوي في داخلها على

خصوصيات فرعية لكل قطر أو دولة أو نظام؛ قد نقف طويلاً إزاء هذه الخصوصية[1] التي تفسر الصورة المليئة بالمفارقات؛ فعلى ما يبدو أن المسألة ليست قضية النمط أو الشكل في حدّ ذاته؛ فربما تكون آلية معينة ناجحة في نظام وناجعة في آخر هي نفسها فاشلة في نظام ثالث، وهي نفسها تعد كارثة في نظام رابع. ما هو العامل الفيصل إذاً في توصيف أنماط انتقال السلطة في البلدان العربية وفهم خصائصها وملامحها والوقوف على كفاءتها في تحقيق أغراضها؟

نظرياً يتمثل المشهد السياسي لانتقال السلطة برحيل حاكم وقدوم حاكم آخر؛ وبين ذهاب حاكم ومجيء آخر أحداث تجري أو تتم. وليس المقصود بكلمة «بينهما» البعد الزمني، كما أنّه ليس مقصوداً حدوث صراع على السلطة أو عدم حدوثه؛ مع أن ذلك وارد. وإنما المقصود هو البعد الموضوعي، بمعنى كيفية ترك السلطة من جانب الحاكم الراحل وكيفية تولي السلطة من جانب الحاكم الآتي. معنى ذلك أننا في ما يتعلق بأنماط انتقال السلطة لدينا مظاهر أو شواهد تتمثل بكيفية ترك السلطة أو خلو كرسي الرئاسة، ثمّ كيفية شغل السلطة أو تولي حاكم جديد؛ وبالتالي مدى وجود تحديد لمدّة الحاكم في السلطة؛ لذلك فالمطلوب هو معرفة هذه المظاهر كما تحدث في واقعها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تحكم هذه الكيفية قواعد أو تنظيمات أو بالتحديد آلية محددة يتم العمل بموجبها. وهي آلية تتجسد في مجموعة من القواعد المقننة، ويتم وضعها موضع التطبيق، ثمّ يترتب على تطبيقها نتائج محددة؛ ولكل جانب من هذه الجوانب خصائص معينة[2].

---

(١) في أهمية الخصوصية في دراسة الموضوع، انظر: *Journal of International Affairs*, vol. 18, no. 1 (1964).

هذا العدد يتناول انتقال السلطة في عدّة دول من منظور خصوصية كلّ دولة. انظر: Dennis Ray, «China after Mao,» *International Affairs*, no. 37 (January 1971), pp. 45-62; Li Cheng and Lynn White, «The Military in the Succession to Deng Xiaoping,» *Asian Survey*, vol. 33, no. 8 (August 1993), pp. 757-786, and Roger Southall and Henneng Malber, eds., *Legacies of Power: Leadership Change and Former Presidents in African Politics* (New York: Human Science Research Council Press, 2006).

(كلّ فصل يركّز على دولة).

(٢) في أدبيات انتقال السلطة، انظر: Peter Calvert, «The Theory of Political Succession,» in: Peter Calvert, ed., *The Process of Political Succession* (London: Macmillan, 1987), pp. 245-266; Phillip Abbott, Lyke Thompson and Margorie Sarbaugh-Thompson, «The Social Construction of a Legitimate Presidency,» *Studies in American Political Development*, vol. 16, no. 2 (October 2002), pp. 208-230, and Leon Taylor, «The Problem of Succession,» *Public Economics 0105001* (Econ WPA) (2001), p. 5.

في حدود هذا التصور سيتناول هذا الفصل عرضاً تشريحياً مقارناً لمظاهر انتقال السلطة في النظم العربية في الفترة ١٩٥٠ ـ ٢٠١١ أو بالتحديد مع بداية نشوء الدولة القومية الحديثة في كلّ بلد من البلدان العربية. ثمّ ينتقل إلى تقييم آليات نقل السلطة من حيث خصائص تقنينها من ناحية، وخصائص الممارسة أو التطبيق من ناحية ثانية، وتقدير كفاءتها من ناحية ثالثة؛ وذلك عبر المقارنة على مستوى النظم الوراثية معاً، ثمّ على مستوى النظم الجمهورية، ثمّ على المستويين معاً. وفي ضوء ما تسفر عنه المقارنة سيتم تقديم رؤية تحليلية ربما تساهم في فهم هذه النتائج.

أولاً: نظرة مقارنة

قد يكون تقنين آليات انتقال السلطة في صيغة قواعد دستورية وقانونية، وقد يكون في صيغة تقاليد عرفية، أو قد يأخذ التقنين الصيغتين معاً. وقد تكون القواعد مرنة، أو تكون جامدة أيضاً. وقد يتعدى التقنين مجرد القوالب والصيغ النصية ليجعل الآلية منظمة، بمعنى أن يكون هناك طريق رسمي واضح إلى السلطة يتمثل بمجموعة من المواقع الرسمية المتدرجة التي يشغلها من يتم إعداده لتولي السلطة، أو في تحديد مصادر معينة يأتي منها الحكام الجدد. وقد تنطوي على إعداد مسبق لشغل السلطة في حال شغورها بحيث لا يحدث فراغ ولا تترك الأمور للارتجال، وقد تنطوي على ما يضمن التنافس السلمي بين المتطلعين إلى السلطة أو على الأقل ما يضمن تحاشي الصراع عليها. ثمّ قد تتسم بالشرعية والقبول وربما لا تتوافر على هذه الشرعية.

من ناحية ثانية، فإن هذا التقنين ـ بصرف النظر عن خصائصه ـ حين يدخل ميدان الممارسة العملية ويوضع موضع التطبيق أو تحت الاختبار، يصير مختلفاً، بمعنى أنه تبدو له خصائص أخرى مختلفة؛ فقد يكون التطبيق سلمياً ويتم على نحو سلس أو على العكس، وقد يتطابق مع القواعد المقننة وقد يخرج أو ينحرف عنها، وقد يتسم بالوضوح والتأكد وقد يشوبه الغموض وتسوده البلبلة، وقد يستطيع الاستجابة للمستجدات أو المتغيرات الطارئة أو قد يرتبك ويدخل في دائرة مفرغة.

من ناحية ثالثة، ثمة نتائج ننتظرها من هذه الآلية أو نرتجيها ونأملها؛

وأعتقد أن كلّ النظم حين تضع أو تصوغ أو تُعِد آلية لانتقال السلطة فهي تتوسم فيها تحقيق أهداف معينة؛ هذه الأهداف هي التي تحكم على كفاءة هذه الآلية، إذ بقدر ما تحقق من أهداف تتعزز كفاءتها. والأهداف أو الغايات المرجوة في هذا الصدد هي ضمان استقرار النظام كأولوية، ثمّ ضمان وصول حاكم كفء وجدير بالسلطة؛ مطلوب من الآلية كذلك أن تكون قادرة على تطوير نفسها؛ بمعنى أن تتحاشى العيوب والسلبيات وأن تعظم من الإيجابيات. وأخيراً مطلوب منها أن تراكم الخبرة بحيث تضمن تكرار العمل بها وتواتره بما يضمن ديمومتها بحيث تكوّن «نمطاً» مستقراً وذلك هو غاية ما يرجى أو أقصى ما يرام إليه من انتقال السلطة.

في حدود هذا التصور سوف يتناول هذا الجزء عرضاً تشريحياً مقارناً لمظاهر انتقال السلطة في النظم العربية في الفترة ١٩٥٠ ـ ٢٠١١، ثمّ ينتقل إلى تقييم آليات نقل السلطة من حيث خصائص تقنينها وخصائص الممارسة أو التطبيق، وتقدير كفاءتها.

١ ـ من حيث مظاهر آليات انتقال السلطة

نقدم في هذا الجزء عرضاً مقارناً للمظاهر العامة أو لنماذج انتقال السلطة في النظم العربية؛ وهي مظاهر تتمثل بكيفية ترك السطة، وكيفية توليها، ومدّة الحاكم في السلطة. وتتم المقارنة بين هذه النظم من حيث الخصائص الكيفية لهذه المظاهر، فترك السلطة قد يتم بعدة طرائق؛ هي الوفاة الطبيعية، أو التنازل الطوعي، أو الإعفاء من المنصب، أو الاستقالة، أو العزل بالقوة، أو الاغتيال، أو القتل كون القتل يختلف عن الاغتيال، إذ قد يأتي الاغتيال من خارج دائرة الصراع على السلطة كما قد يكون لأسباب لا علاقة لها بهذا الصراع؛ وهو أمر يدبر في الخفاء، أما القتل فإما أن يتم في معركة مباشرة تدور حول السلطة، وإما أن يمارس علناً.

وعلى الرغم من ذلك فالنتيجة واحدة؛ مع أن المدلول قد يختلف بالنسبة إلى طبيعة الصراع على السلطة. والإعفاء من المنصب يشير في الأصل إلى انتهاء مدّة الحاكم في السلطة؛ لكنه قد يُمارَس في بعض الأحيان كإجراء قانوني لأغراض سياسية معينة، وفي النظم الوراثية يعد اتفاق الأسرة الحاكمة على هذا الإجراء بمنزلة القانون وإن كان ذلك بالمعنى العرفي. أما العزل بالقوة فيأخذ

عدة أوجه؛ ففي النظم الوراثية قد يكون من جانب الخلف وغالباً باتفاق مع الأسرة أو بتغاض منها، وفي الجمهوريات يتم بانقلاب عسكري أو سياسي أو بثورة شعبية، وفي كلّ من النظم الوراثية والجمهوريات قد يكون للقوى الخارجية يدّ فيه. ثمّ هناك أوجه قد تختلط أو تجمع بين أكثر من مظهر من هذه المظاهر؛ كالعزل والقتل معاً، أو العزل من جانب الخلف ـ أو الأسرة ـ بترتيب مع قوى خارجية.

في الفترة ١٩٥٠ ـ ٢٠١١ (كما يوضح الجدول الرقم (٤ ـ ١)) كانت هناك ٩١ حالة لترك السلطة في البلدان العربية جاءت كالتالي: ٤٦ حالة عزل بالقوة منها ثلاث حالات فقط في النظم الوراثية والباقي (٤٣ حالة) في نظم جمهورية، استحوذت سورية وحدها على ١٤ حالة. وكان أعلى معدل لها ـ قياساً على عدد حالات انتقال السلطة في كلّ دولة ـ في تونس وليبيا ثمّ سورية ثمّ السودان فالعراق فاليمن فمصر. تلتها الوفاة الطبيعية ١٧ حالة، منها ١٤حالة في النظم الوراثية، وتوزعت الحالات الثلاث الباقية على الجزائر وسورية ومصر. وتساوت حالات الإعفاء من المنصب (١٠ حالات) مع حالات الاغتيال والقتل (١٠ حالات أيضاً)؛ وتركزت حالات الإعفاء من المنصب في لبنان، إذ كان هناك ٦ حالات، مقابل حالة في الجزائر وثلاث حالات في النظم الوراثية (واحدة في الأردن وأخرى في الكويت بحسب الدستور، وواحدة في العربية السعودية باتفاق الأسرة). وكذلك تركزت حالات الاغتيال والقتل في النظم الجمهورية حيث بلغ نصيبها ٨ حالات منها حالة قتل واحدة.

وفي الحقيقة لم تكن حالتا الاغتيال في النظم الوراثية بسبب الصراع على السلطة (الملك عبد الله في الأردن، والملك فيصل في العربية السعودية). وكانت هناك ٥ حالات تنازل طوعي، منها حالتان في النظم الوراثية كانتا في قطر وحدها، وثلاث حالات في النظم الجمهورية، منها حالتان بسبب الدخول في وحدة مع بلد آخر (سورية مع مصر، واليمن الجنوبي مع اليمن الشمالي)؛ وما عدا حالة سوار الذهب في السودان لا توجد حالة تنازل طوعي حقيقية عن السلطة في الوطن العربي. وهناك حالتا استقالة في الجزائر واليمن الجنوبي لا يمكن فهمهما بمعزل عن ممارسة الضغوط السياسية أو التعرض للتهديد.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)
نماذج ترك السلطة في الوطن العربي (١٩٥٠ ـ ٢٠١١)

البلد	عدد حالات انتقال السلطة	تنازل طوعي	وفاة طبيعية	إعفاء من المنصب	عزل بالقوة	اغتيال أو قتل(*)	استقالة	ملاحظات
الأردن	٣		١	١		١		
الإمارات العربية المتحدة	٢		١					حالة تأسيس الاتحاد غير واردة هنا
البحرين	٣		٣					
العربية السعودية	٥		٣	١		١		اغتيال ليس بسبب صراع على السلطة
عمان	١				١			
قطر	٤	٢			٢			
الكويت	٥		٤	١				
المغرب	٢		٢					
تونس	٣				٣			
الجزائر	٧		١	١	٣	١	١	
السودان	٦	١			٥			
سورية	١٦	١	١		١٤			التنازل كان في حالة الوحدة مع مصر وهناك حالة عزل تمّ فيها القتل
العراق	٦				٤	٢		في العزل هناك حالتان تمّ فيهما القتل
لبنان	١٠			٦	٣	١		
ليبيا	٢				٢			
مصر	٥		١		٣	١		
اليمن الشمالي	٥				٣	٢		
اليمن الجنوبي	٦	١			٣	١(*)	١	التنازل كان باتفاق الوحدة
المجموع	٩١	٥	١٧	١٠	٤٦	١٠	٢	

والنتيجة واضحة، كما أنّها غير مفاجئة ولا جديدة؛ وهي أن الحكام العرب لا يخرجون من السلطة إلا على وضعين أو حالين؛ إما محمولين على الأكتاف، وإما ضحايا التآمر أو الثورة الشعبية. يصدق الوضع الأوّل على النظم الوراثية بدرجة أكبر، ويصدق الوضع الثاني في أغلبه على النظم الجمهورية. بعبارة أخرى، هناك ثلاثة بدائل بها يترك حكامنا السلطة؛ هي يد القدر، وأصابع التآمر، وأقدام الشعوب. . . وتلك حقيقة وليست مجازاً. فيَدُ القدر هي تصاريفه في تحديد النهاية المحتومة لآجال الحكام وهو ما يحدث عبر الأزل، وأصابع التآمر هي التي تدبر الانقلابات العسكرية والسياسية وهو ما شاع عقب الاستقلال، وأقدام الشعوب هي الموضع الذي تسقط تحته النظم الدكتاتورية بحكامها بفعل الثورات الشعبية الهادرة؛ وهو ما يجري منذ بداية عام ٢٠١١ حين بدأ الأمر في تونس ثمّ مصر، وبعدهما ليبيا واليمن والبقية تأتي؛ وذلك في معنى واحد، وهو أن الشعوب حين تيأس من إمكان إحداث التغيير المطلوب من جانب النظام تتولى هي ناصية التغيير بإرادتها. وسوف تتم معالجة هذه القضية لاحقاً؛ لكن المؤكّد أن الوطن العربي قد أصبح على أعتاب مرحلة جديدة، وأن هذا البديل الأخير قد احتل على ما يبدو مكان البديلين الآخرين وهو انتظار وفاة الحاكم أو الانقلاب عليه.

وعلى مستوى البلدان، أخذت حالات ترك السلطة منحىً واحداً في كل حالات انتقال السلطة في كلّ من البحرين والمغرب في دلالة إيجابية، وفي كلّ من عمان وليبيا وتونس في دلالة سلبية. وكانت أكثر تنوعاً في الأردن في مدلول إيجابي، وفي الجزائر في مدلول سلبي. وكانت أقل تنوعاً في الكويت والعربية السعودية ولبنان في معنى إيجابي، وفي سورية والعراق ومصر واليمن الشمالي في معنى سلبي.

مبدئياً، قد نستخلص من ذلك أن البحرين والأردن والمغرب والكويت والعربية السعودية ولبنان ربما كانت الأكثر قدرة على حسم قضية انتقال السلطة فيها، وأن عمان وليبيا وتونس لم تحسم قضيتها، وأن سورية ومصر والعراق واليمن ظلت تتخبط فيها؛ لكن هذا الاستنتاج ليس نهائياً ويجب أن يُفهَم في إطار استناده إلى عنصر واحد وربما يتغير مع التقدّم في التحليل.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
نماذج تولّي السلطة في الوطن العربي (١٩٥٠ ـ ٢٠١١)

البلد	عدد حالات انتقال السلطة	وراثة			تعيين	انتخابات تنافسية	انقلاب عسكري أو سياسي	ثورة شعبية	مختلط
		مغلقة	مفتوحة	مختلطة مع الانتخاب (أ) القوة (ب)					
الأردن	٣	٣							
الإمارات العربية المتحدة	٢			٢(أ)					
البحرين	٣	٣							
العربية السعودية	٥	٥							
عمان	١			١(ب)					
قطر	٤	٢		٢(ب)					
الكويت	٥		٥						
المغرب	٢	٢							
تونس	٣						٢	١	
الجزائر	٧				٤	١	٢		
السودان	٦						٤	٢	ثورات مختلطة مع انقلابات
سورية	١٦			١			١٥		توريث باستخدام الدستور
العراق	٦						٥		تمّ احتلال العراق
لبنان	١٠					٩	١		تدخل الجيش فيها
ليبيا	٢							٢	
مصر	٥				٢		١	٢	الانقلاب في حالة نجيب
اليمن الشمالي	٥						٤	١	
اليمن الجنوبي	٦				٦				تعيين مع العنف فيها جميعاً
المجموع	**٩١**	**١٥**	**٥**	**٦**	**١٢**	**١٠**	**٣٤**	**٨**	**حالة احتلال واحدة**

أما عن حالات تولي السلطة (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٢)) فهي بالوراثة في النظم الوراثية بطبيعة الحال؛ إذ ثمة ٢٥ حالة وراثة للسلطة في النظم الوراثية هي نفس عدد حالات انتقال السلطة في هذه النظم في تلك الفترة. لكن النموذج الوراثي اختلف من بلد إلى آخر؛ فهناك وراثة مغلقة، أي أنّها محددة في خطّ معين أو في مسار واحد كانت في الأردن والبحرين والمغرب في خطّ الأب ـ الابن، وكانت في العربية السعودية في خطّ الإخوة. وهناك وراثة مفتوحة كانت في الكويت مباحة لأبناء فرعي الأسرة على نحو تبادلي أو تناوبي. وهناك وراثة مختلطة؛ وُجِدَت في الإمارات العربية المتحدة مختلطة مع الانتخاب من جانب المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات، وكانت مختلطة مع العنف في قطر وعُمان. وفي الجمهوريات تنوعت أنماط تولي السلطة بين التعيين والانتخاب والانقلاب والثورة، ثمّ لحق بها التوريث في حالة واحدة (هي آخر حالة لانتقال السلطة في سورية). ومن بين ٦٦ حالة انتقال للسلطة في هذه الجمهوريات هناك ٣٤ حالة انقلابية ما بين انقلاب عسكري وسياسي، منها ١٥ حالة في سورية، و٥ حالات في العراق، و٤ حالات في كلٍّ من السودان واليمن الشمالي. وقد تلي الانقلابات في الترتيب تولي السلطة عن طريق التعيين، إذ حصل ١٢ حالة على هذا الصعيد، منها ٦ حالات في اليمن الجنوبي وحده، و٤ حالات في الجزائر وحالتان في مصر. وقد أخذ التعيين في كلّ هذه الحالات غطاءً دستورياً أو صفةً قانونيةً قد يوهمان بأنه انتخابي أو أنّه يستند إلى إرادة شعبية إذا ما تمّ تسويغه أو تسويقه للشعب بإجراء استفتاء غالباً ما تكون نتيجته ٩٩ في المئة كأقوى دليل على أنّه مزيف. بعد ذلك تأتي الانتخابات التنافسية في ١٠حالات، منها ٩ حالات في لبنان وحده، الأمر الذي يجعل كلاً من لبنان وهذا النمط من تولي السلطة من قبيل الاستثناء في الوطن العربي، وهناك حالة واحدة في الجزائر مشكوك فيها من أَلِفِها إلى يائها إذا كان لها أبجدية من الأصل. ثمّ تأتي الثورات الشعبية في ٨ حالات، منها حالتان في كلّ من مصر وليبيا والسودان، وحالة واحدة في من اليمن الشمالي وتونس، مع التأكيد أن ثورات اليمن والسودان وثورة ليبيا الأولى كانت مختلطة مع انقلابات عسكرية. الأمر الواضح في هذا العرض هو أن النظم الوراثية قد حسمت طريق الوصول إلى السلطة فيها في مسار واضح ومحدد، في حين ظلت الجمهوريات العربية تتخبط بين مختلف النظم ما عدا الانتخابي التنافسي منها. من هنا كان النموذج الانقلابي هو المسيطر، تلاه نموذج التعيين ثمّ الثورة

حين تيأس الشعوب من الانقلابات ومن التعيين وتجد أنّها مجرد مقالب أو خدع كما أثبتت الخبرة الواقعية. الجدير بالذكر هنا أن هناك حالتين من حالات تولّي السلطة في الجمهوريات العربية لم يرد حسابهما ضمن الحالات المرصودة؛ وهما حالة العراق بعد الاحتلال لكونه لا يعد دولة كاملة السيادة، وحالة سورية في توريث السلطة حيث خرجت من الجمهوريات، على الرغم من أنّها لم تدخل في نادي النظم الوراثية.

وعلى مستوى الدول نجد أن نموذج تولّي السلطة كان واحداً في كلّ حالات انتقال السلطة التي تمّت، ولم يتغير في كلّ من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والعربية السعودية والكويت والمغرب على نحو إيجابي. كما لم يتغير في قطر وعمان لكن بصورة سلبية. وكان أقل تنوعاً ـ قياساً على عدد حالات انتقال السلطة في الدولة ـ في لبنان بصورة إيجابية، وفي سورية والعراق واليمنين وليبيا بصورة سلبية. وكان أكثر تنوعاً في دلالة سلبية في الجزائر ومصر. يمكن أن نستخلص هنا أن الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والعربية السعودية والكويت والمغرب ولبنان هي الأقرب إلى حسم مشكلة انتقال السلطة فيها، وأن الجزائر ومصر وقطر وعمان وليبيا وسورية والعراق واليمن ما زالت تتعثر في حسم هذه المشكلة؛ ويتفق هذا الاستنتاج مع الاستنتاج السابق، لكن على الرغم من ذلك فإن الصورة لم تكتمل بعد.

ومن حيث مدّة الحاكم في السلطة (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٣)) فهي مدى الحياة في النظم الوراثية، وهي مدى الحياة في الجمهوريات العربية أيضاً؛ فكثيراً ما كانت الدساتير تعدَّل لتعطي الحاكم الحق في البقاء في السلطة مدى الحياة من خلال التمديد اللانهائي أو اللامحدود. حدث ذلك على سبيل المثال في مصر وتونس والسودان والجزائر وسورية، وكان في العراق وكاد يحدث في اليمن وهو حادث بحكم الأمر الواقع في ليبيا. والحقيقة أنه في ما عدا لبنان لا يوجد بلد عربي ترك فيه الحاكم السلطة بعد انتهاء مدته المحددة في الدستور. طبيعي أن تكون مدّة الحاكم في السلطة مؤشراً خادعاً، فقصر المدّة في بلداننا العربية دليل على عدم الاستقرار، وليست تعبيراً عن أيّ معطى ديمقراطي، وكذلك طول المدّة فهو دليل استقرار بقدر ما هو دليل بيّن وقاطع على دكتاتورية لا تقاوم وعلى حالة من الجمود السياسي لا يقطعها إلا سقوط النظام بكامله. وعلى العموم فإن مدّة الحاكم في السلطة في النظم الوراثية مسؤولية القدر؛ لكن قصرها قد يعني إما خطأً في ترتيبات نقل السلطة وإما أن الترتيب جيد ويحصل على نحو

مسبق بحيث يطول طابور المنتظرين لدورهم في ولاية العرش، كما يطول انتظارهم حتّى يصل بهم إلى عتبة الشيخوخة فلا تتاح لهم فرصة البقاء في السلطة طويلاً. بعبارة أخرى، توجد في حالة الترتيب الجيد لانتقال السلطة والسابق على خلو العرش في النظم الوراثية، علاقة عكسية بين مدّة بقاء الحاكم في السلطة ومدّة من يخلفه فيها؛ بمعنى أن طول بقاء هذا الحاكم في السلطة يعد إنقاصاً من نصيب الخلف من حيث مدّة بقائه هو الآخر فيها (الكويت مع الشيخ سعد العبد الله الذي تولى السلطة في حالة من الشيخوخة لم تسمح له بأداء مهمات الحكم، ومن ثمّ لم يمكث فيها سوى أيام معدودات؛ ذلك هو أبرز مثال وأكثر تعبيرات هذا المنحى دراماتيكية). وقد يعني طوله كذلك أن الترتيب لانتقال السلطة قد تمّ تفصيله على مقاس شخص معين وأن هذا الشخص قد اعتلى العرش وهو في سنّ صغيرة؛ ويوجد ارتباط وثيق بين المتغيرين عادة، أيّ بين صغر سنّ الحاكم المطلوب للجلوس على العرش والترتيب المحكم لولايته. مثال ذلك الملك حسين في الأردن (٤٧ سنة في العرش)، والسلطان قابوس (٣٨ سنة حتى بداية ٢٠١١)، والملك الحسن الثاني في المغرب، والشيخ عيسى بن سلمان في البحرين (٣٨ سنة لكل منهما أيضاً). لكن ربما يكون هذا الشخص من مؤسسي الدول، مثال الملك عبد العزيز آل سعود الذي جلس ٥١ سنة على العرش وهي أطول مدّة في النظم الوراثية في فترة البحث.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)
مدّة الحاكم في السلطة في النظم العربية (١٩٥٠ ـ ٢٠١١)

الدولة	الحكام									
	الأوّل	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	الحاكم الحالي منذ
الأردن	١	٤٧								١٩٩٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٤									٢٠٠٤
البحرين	١٩	٣٨								١٩٩٩
العربية السعودية	٥١	١١	١١	٧	٢٣					٢٠٠٥
عمان	٣٨									١٩٧٠
قطر	١١	١٢	٢٣							١٩٩٥

يتبـــع

تابــع

الكويت	١٥	١٢	٢٩	٩ أيام						٢٠٠٦
المغرب	٣٤	٣٨								١٩٩٩
تونس	٣٠	٢٣								٢٠١١
الجزائر	١	٢	١٣	١٢	١	٢	٥			١٩٩٩
السودان	٢	٦	٥	١٦	١	٣				١٩٨٩
سورية	أربع عشرة حالة ما بين أشهر و٣ سنوات، ثمّ حالة استمرت ٢٩ سنة									٢٠٠٠
العراق	٥	٣	٢	١١	٢٤					٢٠٠٣
لبنان	٦	٦	٦	٦	٦	٦	أيام	٩	٩	٢٠٠٨
ليبيا	١٨	٤١								٢٠١١
مصر	٢	١٦	١١	٣٠						٢٠١١
اليمن الشمالي	٥	٧	١	٣٣						٢٠١١
اليمن الجنوبي	٢	٩	١	٢	٦	٤				توحد مع اليمن الشمالي

أما في الجمهوريات، فما يثير العجب ليس طول مدّة البقاء في السلطة وحسب، على الرغم من فقدانه الشرعية، بل قصر هذه المدة بصورة مدهشة في بعض الأحيان أيضاً (سورية ١٩٤٩ ـ ١٩٧٨)؛ والأكثر إثارة للدهشة هو التباين الشاسع بين الطول والقصر، ثمّ الفجائية في الانتقال من حالة إلى أخرى؛ أيّ من فترة أو فترات قصيرة جداً إلى فترة أو فترات طويلة جداً، ثمّ في عدم انتظام منحنى الطول والقصر. لكن يلاحظ أن آخر جيل من حكام الجمهوريات العربية الذي بدأت رحلة رحيله مع بداية الألفية الثالثة، كانت مدّة بقائه في السلطة طويلة جداً قياساً على كلّ الفترات التي حكم فيها من سبقوهم؛ تونس وليبيا والجزائر والسودان ومصر وسورية واليمن والعراق أمثلة واضحة. بعبارة أخرى إذا كانت الفترة موضع التحليل هي ٦٠ سنة، أيّ من عام ١٩٥٠ وحتّى بداية عام ٢٠١١، فإن هناك رؤساء استحوذوا على نصف هذه المدّة (مصر) وهناك رؤساء زادت مدة بقائهم في السلطة على مجموع مدد كلّ من سبقوهم في الحكم منذ استقلال دولهم (حافظ الأسد في سورية والقذافي في ليبيا وعلي عبد الله صالح في اليمن وصدام حسين في العراق).

والواقع أن فكرة حساب المتوسط في مدّة بقاء الحاكم في السلطة ـ هنا ـ

لا قيمة لها ولا دلالة، ولا يمكن الاطمئنان أو الركون إليها في الوصول إلى نتيجة معينة. وبصفة عامة يمكن القول إن كلّ النظم العربية تخفق أمام هذا المعيار باستثناء لبنان؛ بل حتى لبنان في الآونة الأخيرة شهد تغيراً في مدّة بقاء الحاكم في السلطة؛ إذ تمّ تمديد فترة حكم آخر رئيسين قبل الرئيس الحاليّ بنصف ولاية لكل منهما، وإذا ربطنا هاتين الحالتين بما سبقهما من اغتيال للرئيس المنتخب رينيه معوض وبما يجري في لبنان منذ ذلك الحين، وهو توقيت يتزامن مع اتفاق الطائف، لاستنتجنا أن مسألة الرئاسة في لبنان قد صارت هي الأخرى في مأزق. ثمة إشارة واحدة في هذا الصدد قد تكون مفيدة، هي أنّه إذا كان عدد حالات انتقال السلطة في البلدان العربية في الفترة قيد المقارنة هو ٩١ حالة، وأن نصيب ثمانية نظم وراثية منها هو ٢٥ حالة مقابل ٦٦ حالة للجمهوريات؛ فمعنى ذلك أن معدل انتقال السلطة في النظم الوراثية هو ٣,٢ حالة لكل دولة أيّ حالة كلّ ٢٠ سنة؛ وهو بالنسبة إلى الجمهوريات ٧,٤ حالة لكل دولة أيّ حالة كلّ ٨ سنوات؛ وفي ظلّ وضع تغيب عنه الديمقراطية تبدو الجمهوريات في حالة من عدم الاستقرار على عكس النظم الوراثية. وإذا لاحظنا الانحراف المعياري (إحصائياً) عن هذا المتوسط سنجد أن أقل الدول ابتعاداً عن هذا المتوسط هي أكثرها إخفاقاً في موضوع انتقال السلطة وفق المعيارين السابقين (معيار طريقة ترك السلطة، ومعيار طريقة توليها) وهي العراق والسودان والجزائر. ويعيدنا ذلك إلى تأكيد خداع معيار مدّة الحاكم في السلطة في تقدير مدى نجاح أيّ نظام عربي في إدارة هذه العملية أو تنظيمها وحسم إشكاليتها.

مجمل القول في هذا الجزء المتعلق بمقارنة انتقال السلطة في البلدان العربية (١٩٥٠ ـ ٢٠١٠) من حيث مظاهر الآليات المعمول بها، التي تتمثل بـ: كيف يترك الحكام السلطة، وكيف يتولونها، ومدّة البقاء فيها. . . مجمل القول هو إن النظم الوراثية (ما عدا عمان وقطر) ومعها لبنان، هي الأفضل حالاً أو الأكثر نجاحاً. بعبارة أخرى، إن لبنان هو حالة بدت استثنائية كذلك من حيث هو أنجح الجمهوريات في هذا الصدد. وهذا أمر يبدو منطقياً؛ لكن ما لم يكن منطقياً هو خروج قطر وعمان من قائمة النجاح الذي أحرزته النظم الوراثية. ربما لأنهما اختلط فيهما العنف بالوراثة، فضلاً عن أن عمان لم تحسم مشكلة انتقال السلطة إلا مؤخراً وعلى الورق فقط؛ أيّ في صيغة ترتيب وضعها السلطان قابوس ولم يتم الاحتكام إليها في الواقع، أيّ لم يتم اختبارها في

التطبيق العملي. والحقيقة أننا يجب ألّا ننسى أمرين لهما قدر من الأهمية: أولهما أن حاكمَي الدولتين، السلطان قابوس والشيخ حمد، يتمتعان بقدر كبير من الشرعية؛ وثانيهما أن استخدام العنف في النظم الوراثية يجب أن يفهم بوصفه آلية للتصحيح والمراجعة، وهي مسألة تمارسها الأسر الحاكمة، ومن ثمّ فهو من قبيل الضرورة بل قد نحسبه مزية قياساً على نظم يُستخدم فيها العنف كأداة من أدوات التسلط والدكتاتورية.

أما بالنسبة إلى النظم الجمهورية فقد جاءت ليبيا وتونس ومصر والجزائر بوصفها الأسوأ، في حين بدا العراق واليمن وسورية أقل سوءاً، ولم يرد ذكر السودان. والحقيقة أن هذا المعيار قد نجح جزئياً، وأخفق جزئياً، في إبراز الحقيقة. وهذا يعود إلى قصور الاحتكام إلى معيار واحد في قضية بحجم وطبيعة موضوع انتقال السلطة؛ لذلك كان لا بُدَّ من التأكيد أن هذه الاستنتاجات غير نهائية. لكن المعيار نفسه قد يكشف عن نفسه إذا أمعنا النظر فيه؛ فقد عُدّ هذا التنوع في طرائق الوصول إلى السلطة مؤشراً على فشل النظام في حسم القضية، وهذا صحيح؛ لكن الصحيح أيضاً أن هناك بلداناً لم يلحق بها هذا العيب، وفي الوقت نفسه نجد أن عيباً أخطر وأكثر فداحة قد بات لصيقاً بها وهو أنها تبنت نموذجاً واحداً لنقل السلطة هو نموذج العنف المتمثل بالانقلابات وهو ما لَمْ يلتفت إليه المعيار المستخدم. وبمعرفة هذه الحقيقة يصبح السودان واليمن والعراق جنباً إلى جنب، الأسوأ في هذا الصدد.

٢ ـ من حيث خصائص آليات انتقال السلطة

ترتبط الآلية التي تنظم انتقال السلطة بعدة شروط هي بمنزلة القواعد التي تحكم هذه المسألة وتجسد طريقة تعامل النظام السياسي معها وطريقة الاستجابة لمتطلباتها وللمستجدات، التي تشكّل نمطاً أيضاً مع تواترها في الاستخدام، والتي يُرجى منها كذلك تحقيق أغراض يتوخاها النظام السياسي وتتوق إليها الشعوب. معنى ذلك أنّه لا بُدَّ من وجود قواعد ولا بُدَّ من تقنين هذه القواعد، وبطبيعة الحال ثمة خصائص معينة يتسم بها هذا التقنين؛ معنى ذلك أيضاً أن هذا التقنين قد صيغ بغرض التطبيق، وهنا نجد أن للتطبيق خصائصه أيضاً؛ ومعناه كذلك أن تطبيق هذا التقنين في الواقع العملي يسفر

عن نتائج محددة، وأن هذه النتائج يُفترض فيها أن تلبّي ما هو مرجو من آلية انتقال السلطة.

قد تكون مسألة التقنين هذه قانونية بمعنى أنّها مصاغة في الدستور وفي القوانين الوضعية، وقد تكون عرفية بمعنى أنّها تتجلى في تقاليد جرى عليها العرف وتواتر بها العمل؛ ولا تختلف في ذلك النظمُ الوراثية عن النظم الجمهورية؛ إلا في أن بعض النظم الوراثية ربما تعتمد على العرف أكثر مما تعتمد بعض الجمهوريات عليه. لكنّها ـ أيّ النظم ـ تختلف في خصائص التقنين من حيث مدى ما يتمتع به من مرونة ومدى ما يلحق به من جمود. بطبيعة الحال، فإن التقنين الجيد في النظم الوراثية هو الذي يتسم بالمرونة المعقولة التي تعطيه الفرصة في تخطي الشخص الذي يأتي دوره في تولي العرش وهو ناقص التأهيل؛ بمعنى أن يكون أخرقَ أو عاجزاً أو مريضاً أو ضعيفاً أو مسناً أو خرفاً، أو قد يكون غير ملائم لطبيعة المرحلة أو غير مقبول شعبياً. لكن في الوقت نفسه، لا ينبغي أن تتسع هذه المرونة إلى درجة أنّها تفتح الباب للصراع على السلطة بين المتطلعين إلى العرش، كما لا ينبغي أن يكون جامداً إلى درجة أنّه يفرض شخصاً غير مؤهل بالمعنى السابق ولا يستطيع مواجهة المتغيرات الطارئة أو الظروف المستجدة.

والتقنين المرن يتسم بخاصيتين: الأولى أن تكون قواعده توجيهية أيّ لمجرد التوجيه والإرشاد في اختيار الخلف؛ والثانية سياسية بمعنى أنّها تترك مسألة اختيار الخلف لما تمليه الظروف السياسية التي يتم فيها نقل السلطة. والتقنين الجامد له خاصيتان بدوره؛ الأولى أن يكون شخصياً وهو الذي يضع شرطاً محدداً لتولي العرش كأن يكون الابن الأكبر أو يضع مساراً لوراثة العرش كأن يحدد مسارها في خطّ الإخوة بحسب ترتيب السن؛ لذلك تمّ تعريفه بأنه شخصي لأنه يشير في النهاية إلى شخص بعينه ولا ينطبق على غيره. والخاصية الثانية أن يكون تفضيلياً، أيّ أنّه يحصر الوراثة في خطّ معين ويترك فرصة الاختيار من بين هؤلاء الذين يقفون على هذا الخط؛ مثال ذلك أن يجعل الوراثة في خطّ الأب ـ الابن لكن من دون مبدأ البكورة، أيّ من دون تحديد الابن الأكبر بالضرورة، أو يجعلها في خطّ الإخوة من دون التزام ترتيب السن بحيث يسمح بتخطي بعض الإخوة.

من خصائص التقنين في النظم الوراثية أيضاً أنه ينطوي على إعداد مسبق

لعملية وراثة العرش بحيث لا يسمح بحدوث مفاجآت ولا يترك مساحة للغموض ويضمن القدرة على إنجاز مهمته في نقل السلطة في حال الخلو المفاجئ الذي قد يطرأ على العرش. تشير هذه الخاصية إلى وجود آلية منظمة لها وجهان: الأوّل أن يتم تعيين وليٍّ للعهد مع كلّ ملك جديد يجلس على العرش، لكون وليّ العهد هو الوريث القادم للعرش. والوجه الثاني هو أن يتم خلق مواقع رسمية متدرجة وواضحة فيها يتدرج ويتدرب أيضاً من يراد له تولّي السلطة، فتبدأ هذه المواقع من نقطة بعيدة نسبياً عن العرش وتأخذ منحىً تصاعدياً حتّى تصل إلى موقع ولاية العهد، وهي بمنزلة قناة للتجنيد السياسي كما هي بمنزلة طريق واضح إلى السلطة.

صحيح أن أغلب الأمراء من منتظري العرش يتلقون تدريبات معينة أو يشغلون مناصب محددة، لكن المطلوب هو التدرج في هذه المواقع باتجاه تصاعدي ومع قدر من الديمومة والاستمرار في هذه العملية بحيث تؤطر في الوعي العام أو تسطر في الضمير الوطني بأن هناك طريقاً واضحاً إلى السلطة. وفي هذه الحال يستطيع المرء أن يزعم أنّها لا تختلف كثيراً عمّا يجري في النظم الديمقراطية الغربية من خلال الأحزاب.

يجب أن يتسم التقنين أيضاً بقدرته على تحاشي الصراع على العرش، وأن يتسم كذلك بدرجة كبيرة من القبول والرضا من جانب الشعوب، وهذا أمر يخص شرعية مضمون التقنين الذي يجسد آلية انتقال السلطة. والحقيقة أنّه يصعب تقدير هاتين الخاصيتين؛ فالصراع على السلطة في النظم الوراثية يتم داخل القصور الملكية أو بين أفراد العائلة الحاكمة أو فروعها المتعددة، وبالتالي فهو صراع مكتوم إلى حدّ كبير يجري وراء الكواليس.

أما الشرعية التي يجب أن تحظى بها قواعد التقنين فقد تكون مقبولة لدى أقسام من الرأي العام، ولكنها غير مقبولة داخل أجنحة الأسرة الحاكمة، وقد يكون العكس، وقد تكون مقبولة من كليهما معاً، أو مرفوضة من كليهما؛ وفي كل الأحوال فهي تبقى مسألة تقديرية، وتقديرها صعب، وهو أمرٌ قلّما يسلم من احتمالات الخطأ، ولا سيّما حين نكون في صدد فترة طويلة قد تتغير فيها قواعد التقنين، كما يتغير فيها الوعي العام والرأي العام أيضاً.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)

خصائص آلية انتقال السلطة في النظم الوراثية (١٩٥٠ ـ ٢٠١٠)

الدول ومدى تحقق الخصائص	مقننة دستورياً أو عرفياً				منظمة (الإعداد المسبق)		هل تضمن تحاشي الصراع؟	هل تتسم بالشرعية والقبول؟
	مرنة		جامدة		مواقع رسمية متدرجة	مصادر محددة		
	توجيهية	سياسية	شخصية	تفصيلية				
الأردن	–	نعم	نعم	–	–	نعم	نعم	نعم
الإمارات	–	–	نعم	نعم	–	نعم	نعم	نعم
البحرين	–	–	نعم	–	–	نعم	نعم	–
العربية السعودية	–	–	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	–
قطر	–	نعم	نعم	–	–	نعم	–	–
الكويت	نعم	–	–	نعم	–	نعم	نعم	نعم
عمان	–	نعم	نعم	–	–	نعم	–	–
المغرب	–	–	نعم	–	–	نعم	نعم	نعم

إذا تأملنا الجدول الرقم (٤ ـ ٤) وبناء على ما سبق، يمكن القول إن هناك ست خصائص يجب أن يتوافر عليها التقنين الجيد في النظم الوراثية؛ وهكذا يكون التقنين أفضل بقدر ما يحصل على عدد من إجابات «نعم» التي تشير إلى توافر الخاصية في كل خانة؛ وبالتالي تكون الأفضلية بمقدار الاقتراب من تحقق الخصائص الست، شرط أن تكون إحدى النقاط في خانة «مرنة» وأخرى في خانة «جامدة»، والأكثر تفضيلاً في هاتين الخانتين هو أن تكون تحت «سياسية» في خانة «مرنة»، وتحت «تفصيلية» في خانة «جامدة»؛ لأن ذلك يعني أن التقنين يتمتع بالمرونة المعقولة والمطلوبة. على هذا الأساس تأتي العربية السعودية والكويت والأردن في المرتبة الأولى من حيث جودة تقنين آلية انتقال السلطة، وتأتي الإمارات العربية المتحدة والمغرب في المرتبة الثانية، وتأتي البحرين وقطر وعمان في المرتبة الثالثة.

وفي الجمهوريات لا تختلف خصائص التقنين من حيث المرونة والجمود عنها في النظم الوراثية (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٥))؛ ولكنها تختلف في ما يتعلق بالإعداد المسبق؛ ومن حيث مدى وجود آلية منظمة. تتمثل خصائص الإعداد المسبق في النظم الجمهورية بعملية الترشُّح للرئاسة كما يحددها

الدستور: هل هو ترشُّح مفتوح أم مقيد. والمفتوح لا يعني أنّه متروك للجميع ولكنه يعطي فرصة لعدد من المرشحين للتنافس. أما المقيد فهو المنصوص عليه الذي يتم تحديده على نحو مسبق، كأن يكون هو نائب رئيس الجمهورية. ويجب التأكيد هنا أن الترشُّح المفتوح قد تردّ عليه ضوابط تجعله لا يختلف عن المقيد؛ لكن المقصود هو التمييز بين نظام يسمح بوجود أكثر من مرشح وآخر يعطي الحق في الترشح لنائب رئيس الجمهورية فقط. وهذا ما ينقلنا إلى الخاصية الثانية، وهي مدى وجود آلية منظمة المقصود بها تحديداً هو درجة التنافسية؛ ففي الحالة المذكورة تنعدم المنافسة تماماً وتتحول المسألة إلى تعيين يمارسه السلف ولن تعدم النظم التي تفعل ذلك الوسائل الأخرى التي تمرر بها هذا الترشُّح، أما في حال وجود أكثر من مرشح فثمة خطوة باتجاه نظام يسمح بالمنافسة. مع العلم أن المنافسة قد تكون شكلية تماماً على الرغم من حصولها تحت لواء انتخابات عامة مباشرة، وقد تكون حقيقية على الرغم من حصولها في ظل انتخابات غير مباشرة أو نيابية يمارسها البرلمان نيابة عن الشعب. يضاف إلى ذلك في ما يتعلق بخصائص التقنين أن تكون الانتخابات دورية، بمعنى أن تكون مدّة الحاكم محددة، والتحديد هنا لا ينطوي على معنى التجديد أو التمديد اللانهائي. أخيراً هناك خاصية مدى شرعية مضمون تقنين آلية انتقال السلطة، أيّ شرعية القواعد التي تنظم هذه المسألة.

الجدول الرقم (٤ ــ ٥)

خصائص آلية انتقال السلطة في الجمهوريات العربية (١٩٥٠ ــ ٢٠١٠)

الدول ومدى تحقق الخصائص فيها	مقننة				منظمة				هل هي دورية ومدّة الحاكم محددة؟	هل هي شرعية ومقبولة؟
	مرنة		جامدة		من حيث التنافس		من حيث الإعداد المسبق			
	توجيهية	سياسية	شخصية	تفضيلية	تنافسية تعددية	انتخاب من جانب جهة	ترشح مفتوح	ترشح مقيد		
تونس	ـ	ـ	نعم	ـ	ـ	نعم	ـ	نعم	ـ	ـ
الجزائر	ـ	نعم	ـ	ـ	حالة واحدة	نعم	حالة واحدة	نعم	ـ	ـ
السودان	ـ	ـ	ـ	نعم	ـ	نع	ـ	نعم	ـ	ـ
سورية	ـ	ـ	نعم	ـ	ـ	نعم	ـ	نعم	ـ	ـ

يتبـــع

تابــع

العراق	-	-	نعم	-	-	نعم	-	نعم	-	-
لبنان	نعم	-	-	-	نعم	نعم	نعم		نعم	نعم
ليبيا	-	-	نعم	-	-	-	-	نعم	-	-
مصر	-	-	نعم	-	-	نعم	-	نعم	-	-
اليمن الشمالي	-	-	نعم	-	-	نعم	-	نعم	-	-
اليمن الجنوبي	-	-	-	نعم	-	نعم	-	نعم	-	-

كما يظهر في الجدول الرقم (٤ ـ ٥)، هناك ثماني خانات توضح خصائص تقنين آلية انتقال السلطة في الجمهوريات العربية؛ ومن البديهي أن يكون التقنين أفضل بقدر ما يحصل على عدد من إجابات «نعم» تقترب من الثماني. ومن البديهي كذلك ألاّ يحصل أي من هذه البلدان، باستثناء لبنان، على نصف العدد المطلوب. لقد أخفقت الجمهوريات العربية أمام هذا المقياس؛ فأغلبها لم يطبق الدستور من الأصل في عملية انتقال السلطة، لأن الانقلابات كانت هي النمط الشائع في هذا الصدد، وأغلبها حين كان يطبق الدستور إنما كان يطبقه جزئياً فيأخذ منه ما يمكّنه من رقبة السلطة فقط ثمّ يحاول تغييره بعد ذلك، وكثيراً ما كان يجري تعديل دساتير هذه الدول أو تعطيلها أو تغييرها. يوجد عدد كبير من حكام هذه البلدان يتبنى الانتخابات التنافسية لكنه كان يخوضها وهو في السلطة، وبالتالي لم تكن هناك منافسة عادلة ولا انتخابات حقيقية، وكانت نتائجها مزيفة.

قد تكون هناك فعلاً تقنيات أو قواعد مصاغة، لكن تطبيقها قد يتعذر أو يختلف أو ينحرف؛ سواء بفعل فاعل أو بحكم الظروف. من هنا تأتي ضرورة الوقوف على خصائص تطبيق آليات انتقال السلطة من حيث مدى قدرتها على جعل هذا الانتقال سلمياً وسلساً؛ فقد تكون هذه الآليات جيدة من الناحية النظرية لكنّها تعجز في التطبيق عن إثبات جودتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من حيث مدى التطابق بين القواعد والممارسة؛ فقد تحدث مفارقات: وجود معطيات في الواقع تحرف القواعد أو تنحرف عنها، أو وجود مسافة بين القواعد النظرية والممارسة العملية، تحدث الأولى حين يوجد وضع في الواقع لا تنطبق عليه القواعد، وتحدث الثانية حين يتم لَيّ عنق القوانين لتستوعب حالة ليست

متطابقة معها. ومن ناحية ثالثة، من حيث درجة ما تتسم به إجراءات التطبيق من وضوح ينتفي معه الغموض واللايقين؛ معنى ذلك أن تكون الإجراءات متسقة في ما بينها ومرتبة في سيرها أو في مسارها بحيث يكمِّل كل إجراء لاحق ما سبقه من دون أن يتعارض معه، وبحيث يمهد كل إجراء سابق لما يتلوه. . . وهكذا. ومن ناحية رابعة من حيث قدرة هذه القواعد على الاستجابة للمتغيرات إلى تطرأ في الممارسة العملية، والمقصود هنا هو أن أموراً في الواقع قد تستجد وما لَمْ تكن القواعد مرنة واحترازية يصعب التعامل مع الموقف.

فضلاً عن ذلك تترتب على تطبيق آليات انتقال السلطة نتائج هي غايات عامة متفق عليها بين مختلف النظم؛ فكل النظم تأمل في ضمان استقرار النظام القائم، بمعنى ألّا يسفر انتقال السلطة عن حدوث هزات عنيفة في النظام أو يخلق حالة من الفوضى أو عدم الاستقرار أو يودي بحياة النظام. وكل النظم تتعشّم أن يأتي انتقال السلطة بحاكم كفء وجدير. ثمّ من المفترض أن تحقق كلّ حالة لانتقال السلطة درجة من التطوير تتحاشى فيه عيوب الحالة أو الحالات السابقة وتبني على الإيجابيات التي أفصحت عنها الممارسة من قبل. وأخيراً يجب أن يتحقق نوع من التراكم مع كلّ حالة انتقال للسلطة، والتراكم يعني في النهاية ترسيخ الآلية المعمول بها، ومؤشر التراكم هو تواتر استخدام الآلية على المدى الزمني.

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)
جدول خصائص تطبيق آليات انتقال السلطة ونتائجها في النظم العربية (١٩٥٠ ـ ٢٠١٠)

الدولة ومدى تحقق الخصائص فيها	عدد حالات انتقال السلطة	في التطبيق والممارسة العملية				النتائج المرجوة (كفاءة الآلية)				النسبة (في المئة)
		سلمي وسلس	يتطابق مع القواعد	يتسم بالوضوح والتأكد	يستجيب للمتغيرات المفاجئة	تضمن استقرار النظام	تحقق تطويراً	تحقق التراكم	تأتي بحاكم كفء	
الأردن	٣	٢	٣	ـ	٣	٣	٢	٢	٢	٨٠
الإمارات العربية المتحدة	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	ـ	١	٧٥
البحرين	٣	٣	٣	٣	٣	٣	ـ	٢	١	٧٥
العربية السعودية	٥	٤	٤	٥	٥	٥	٤	٥	٣	٨٧

يتبـــع

تابـــع

قطر	٤	٢	٢	٢	٢	٤	-	-	٣	٥٦
الكويت	٥	٤	٥	٤	٥	٥	٤	٥	٤	٩٠
عُمان	١	-	-	-	-	١	١	-	١	٣٩
المغرب	٢	٢	٢	٢	-	٢		٢	٢	٨٧
تونس	٣	-	١	١	١	١	-	-	٢	٢٥
الجزائر	٧	٢	٤	١	-	١	-	-	٤	٢٢
السودان	٦	-	-	-	-	-	-	-	٦	١٣
سورية	١٦	١	-	-	١	٢	١	-	١٠	١١
العراق	٦	-	-	-	-	١	-	-	٥	١٢
لبنان	١٠	٩	٩	٩	٧	٧	٨	٨	٨	٧٠
ليبيا	٢	-	-	-	-	-	-	-	١	٠٥
مصر	٥	١	٢	٢	٢	٢	-	-	٤	٣٠
اليمن الشمالي	٥	-	-	-	-	١	-	-	٤	١٢
اليمن الجنوبي	٦	-	٤	-	-	-	-	-	٢	١٢

نلاحظ هنا أن هذه الخصائص لا يمكن الوقوف عليها أو التعرف إليها بالنظر إلى آلية انتقال السلطة ككل، لأنها ترتبط بحالات انتقال السلطة حالة حالة؛ وقد تتحقق الخاصية الواحدة في حالة دون تحققها في الأخرى. وبالمنطق نفسه ليس ضرورياً أن نجد حالة تتوافر فيها كل هذه الخصائص مجتمعة بلا نقص؛ وإنما قد نجد أن الحالة قد تجمع من الخصائص ما يتسنى لها. وعليه يرصد الجدول الرقم (٤ ـ ٦) عدد حالات انتقال السلطة التي تمت في كلّ بلد، وتحدد كلّ خانة عدد الحالات التي تحققت فيها هذه الخاصية أو تلك لكي يعبِّر المجموع النهائي عن مستوى البلد المعني في ما يتعلق بمدى جودة تطبيق آلية انتقال السلطة فيه، ثمّ مدى كفاءة هذه الآلية. ولنضرب لذلك مثلاً بلداً شهد خمس حالات لانتقال السلطة، وهناك ثماني خصائص؛ فلو كانت الأوضاع مثالية في هذا البلد لكانت النتيجة ٨ × ٥، أي ٤٠ من ٤٠، لأن ذلك يعني أن الخصائص الثماني قد تحققت في كلّ حالات انتقال السلطة الخمس تماماً. بعد ذلك لا بُدَّ من التنسيب، أيّ إيجاد نسبة مئوية لكل بلد،

لأن عدد حالات انتقال السلطة ليس واحداً في كلّ البلدان. وبحسب ترتيب النسب التي تحصل عليها البلدان تصاعدياً نكون في صدد درجة أعلى من الأفضلية في ما يتعلق بخصائص تطبيق آلية انتقال السلطة ومدى كفاءة هذه الآلية أيّ قدرتها على تحقيق الأهداف المأمولة، ومن ثمّ قابليتها للاستمرار. والعكس صحيح؛ فإذا ما ثبت فشل هذه الآلية يكون المعنى الضمني ضرورة إعادة النظر فيها، وهو ما قد يشي بأن النظام يعيش على حافة الخطر أو على مقربة من عدم الاستقرار.

ويبدو من النتائج الواردة في الجدول الرقم (٤ ـ ٦) أن الكويت والعربية السعودية والمغرب والأردن تحتل المرتبة الأولى (٨٠ في المئة فأكثر) وأن الإمارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان تأتي في المرتبة الثانية (٧٠ في المئة فأكثر) وأن قطر فوق المتوسط (٥٦ في المئة)؛ أما بقية البلدان فهي دون المتوسط بدرجات متفاوتة من التردي؛ إذ أقلها تردياً عمان ومصر (أقل من ٤٠ في المئة) وأكثر منها تردياً تونس والجزائر (أقل من ٣٠ في المئة) والأكثر تردياً هي سورية والعراق والسودان واليمن (أقل من ٢٠ في المئة)، أما ليبيا فجاءت معبّرة عن أقصى حالات التردي. ولعل هذه النتائج لا تختلف في مجملها عن النتائج التي أسفرت عنها المعايير السابقة، الأمر الذي يبعث على الاطمئنان إلى هذه النتائج بوصفها نهائية بالنسبة إلى عملية القياس ككل. هذا مع ضرورة التأكيد أن هذه القياسات تقديرية واجتهادية وبالتالي فهي تقريبية؛ ولا يمكن الزعم أو الادعاء بأنها نهائية بالمعنى العلمي ولا أنّها تتسم بقدر كبير من الضبط المنهجي الصارم، بل كل ما في الأمر أنّها تصلح كتعبير رقمي عن رؤية الباحث للواقع؛ ربما يكون أيسر في فهمه لمن يريد صورة مختصرة.

ثانياً: رؤية تحليلية

يبدو من المقارنة أن النظم الوراثية بصفة عامة أكثر نجاحاً من الجمهوريات العربية؛ ولعل هذا الاستنتاج لا يعد اكتشافاً، فمجرد إلقاء نظرة على حالات انتقال السلطة سوف تكشف عن استقرار أكبر لدى هذه النظم، وانتقال سلمي وسلس في أغلب الحالات، ومن دون عنف أو من دون استخدام للقوة، وإذا كان هناك عنف فهو محدود جداً ومحصور جداً أيضاً. كما تكشف هذه النظرة العابرة عن شرعية أكبر تتمتع بها هذه النظم ويحظى بها حكامها، بل إننا في أبسط الأمور نعرف ـ أو نكاد نعرف ـ جميعاً من هو الحاكم الآتي في أيّ من

هذه البلدان، من دون عناء تخمين أو مراهنات وحسابات لتوازنات القوى السياسية، ومن دون توقع صراعات سياسية. في المقابل، نرى أن الجمهوريات قد تمّ فيها تداول الانقلابات أكثر من تداول السلطة نفسها؛ وللدهشة لم يكن هذا لغزاً أو مبالغة؛ إذ عرفت هذه البلدان انقلابات فاشلة كثيرة، بمعنى أنّها لم تسفر عن انتقال فعلي للسلطة. ونرى في هذه الجمهوريات أيضاً حالة من البلبلة والغموض قبيل خلو كرسي الرئاسة، وحالة أكبر من الاضطراب عند الرحيل المفاجئ لشاغل السلطة. . . وهي حالة تضع النظام بكامله على المحكّ. وقد رأينا في الآونة الأخيرة أن الاحتجاجات الشعبية التي تحولت إلى ثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية لم تنتقل عدواها إلى النظم الوراثية باستثناء البحرين، في حين من المؤكّد أن عدواها ستشمل كلّ النظم الجمهورية ربما باستثناء لبنان الذي سبق أن كررنا أنّه يمثّل حالة استثنائية.

قد يرى البعض أن عائدات النفط الكبيرة في هذه النظم ساعدت على تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها وتحسين أحوالهم المعيشية، بحيث استمدت هذه النظم شرعيتها من تلك العطاءات. وهذا تفسير سطحي فيه براءة أكاديمية ربما تصل إلى حدّ السذاجة؛ ذلك بأن الأردن والمغرب ليس لديهما نفط، في حين أن ليبيا الأكثر تردياً وفق المقارنة السابقة هي بلد نفطي. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، أن ارتفاع مستويات المعيشة أدى إلى حمل الشعوب على المطالبة بالحريات السياسية، بمعنى أن ذلك قد يكون مصدراً لعدم الاستقرار في هذه النظم، وأن المقاصة بين الخبز والحرية مسألة محكوم عليها بالفشل؛ فالشعوب تريد الاثنين معاً ولا يمكن أن ترضى بواحدة بديلاً من الأخرى، وأن معادلة الخبز ـ الحرية ليست صفرية ولم تكن كذلك أبداً. وإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك شعوباً فقيرة تحمل على أكتافها نظماً مستقرة لاتضح كم كان قزمياً هذا التفسير!

في الواقع، ونحن في صدد أنماط انتقال للسلطة نتعامل معها كمتغير مستقل انطلاقاً من أنّها هي التي تشكل النظم السياسية وترسم حدود ممارسة السلطة وطريقة هذه الممارسة، فإننا قد نجد تفسيراً كامناً فيها. فالنمط الوراثي بطبيعته «واسع المدى»، بمعنى أنّه يمكن أن يتوافر في التطبيق أو الاستخدام على تنويعات متعددة في داخله من دون أن تخل هذه التنويعات بطابعه الأصلي. هذا في حين أن الأنماط الأخرى المعمول بها في الجمهوريات العربية هي إما عبارة عن نماذج ضيقة وقوالب جامدة لا تسمح بالحذف أو الإضافة؛ وإذا

حذف منها أو أضيف إليها تغير مضمونها واختلف طابعها وضاعت هويتها الأصلية (مثال ذلك النمط الانقلابي أو نمط التعيين، وحتّى الثورات)، وإما أنّها فضفاضة ومطاطة بحيث تستوعب كلّ ألوان التحايل عليها وكل ضروب التلاعب بها، بل قد تسمح باستخدام أدواتها لتحقيق أغراض هي عكس أغراضها الحقيقية تماماً، اللهم إلا إذا توافرت شروط معينة أعتقد أنّها لم تتوافر أبداً (مثال ذلك النمط الانتخابي). تلك السمة كانت دائماً بمنزلة الضمانة الحقيقية للنظم الوراثية في ترسيخ هذه الآلية بمرور الوقت؛ لأن كلّ تغيير أو تعديل فيها كان يعني بالضرورة تطويراً فيها وتحسيناً، وكان من الطبيعي أن تتم مراكمة هذا التطوير وذلك التحسين؛ والدليل موجود على أرض الواقع وهو ينطق بتلك الحقيقة، فإذا راجعنا حالات انتقال السلطة في هذه النظم الوراثية كما وردت في متن هذه الدراسة سنتأكد من أنّها كانت دائماً تنتقل من وضع إلى وضع أفضل. وبالمنطق نفسه كانت سمات النماذج التي أخذت فيها الجمهوريات هي موطن ضعفها ومكمن هزالها؛ لأن كلّ تغيير أو تطوير فيها كان ينقلها من وضع إلى آخر جديد، وهذا يعني الكثير من التشتت والتذبذب والتقلب بين أنماط نقل السلطة، فإذ تعدِّل في النمط الانقلابي يتحول إلى صيغة من صيغ التعيين، وإذ تعدِّل في التعيين ينقلب إلى توريث، وإذ تطور في هذا أو ذاك فهي تنتحل نماذج انتخابية ليس فيها من الانتخابات إلا اسمها. المعنى المقصود في ذلك هو أن ديمومة النمط هي صمام أمانه وبالتالي مفتاح استقراره ومن ثمّ وسيلة تطويره وسبيل المراكمة فيه؛ وديمومة النمط تنعكس على النظام كما سيلي توضيحه لاحقاً. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، تمثِّل الوراثة كطريقٍ إلى السلطة نمطاً «متكاملاً» فيه كلّ مفردات عملية انتقال السلطة، ابتداء من طريقة ترك السلطة وحتى اعتلائها مروراً بما يتعلق بضوابط الإعداد المسبق ومواجهة الظروف الطارئة أو المفاجئة، وفيها ما يمنع الصراع وربما فيها ما ينظم المنافسة، وفيها الوضوح والتأكد كما فيها التأهيل والتدريب أو التجنيد بالمعنى السياسي، إضافة إلى عدم إمكان تجزئتها؛ أيّ استحالة تطبيق عنصر أو جزء منها من دون بقية العناصر والأجزاء. أما النماذج التي عرفتها الجمهوريات في المقابل فلا يمكن عدّها أنماطاً بالمعنى التكاملي، بل هي عبارة عن أغصان متباينة أخذت من أشجار أكثر تبايناً وتم تجميعها في صيغة توفيقية ضعيفة، فبدت على هيئة خليط يجمع بين عناصر تفتقر إلى الانسجام والتناسق؛ وبالتالي لم تكن مقنعة

ولا ناجعة ولم تنجح في طرح نفسها كآلية قادرة على حسم قضيتها، وواجهت في التطبيق عدداً من المصاعب؛ فكان يتم إجهاضها دائماً في ميدان التطبيق؛ إذ لم تُنجز حالة واحدة لانتقال السلطة في الجمهوريات العربية بناء على النموذج المقرر فيها أو من «الكتاب» كما قد يقال. ومن ناحية ثالثة، نجد أن النظام الوراثي كان دائماً يحمل في طياته عوامل تصحيحه؛ بمعنى أن التصحيح والمراجعة كانت تأتي دائماً من داخل النظام نفسه. وكان العكس يحدث في الجمهوريات العربية، إذ لم تكن نماذجها في نقل السلطة قادرة على ممارسة هذا التصحيح؛ وبالتالي كانت آلية التصحيح تأتي دائماً من خارج النظام، الأمر الذي يخل بقواعد هذا النظام أحياناً ويزلزل أركانه أحياناً أخرى[٣]. إن المعنى الحقيقي الذي يمكن أن يُستَكنَه من هذا الطرح هو حالة الاستمرارية التي وسمت النظم الوراثية مقابل حالة الانقطاع التي وسمت الجمهوريات العربية والتي تحتاج إلى توضيح أكثر تفصيلاً.

١ - بين الاستمرارية والانقطاع

لم تعرف النظم الوراثية حالة الانقطاع التاريخيّ أو حالة الانفصال عن التاريخ التي عرفتها النظم الجمهورية، وبغضّ النظر عن الأسباب التي يأتي العامل الاستعماري في مقدمها؛ فقد تجلّت مظاهر ذلك في أن النظم الجمهورية قد نهضت على أنقاض النظم السابقة لها حيث أزاحتها بالكامل وأقامت نظماً بديلة، أو أنه لم تكن توجد نظم من الأصل فكان عليها أن تبدأ من الصفر؛ وفي الحالتين كان الموقف واحداً، وهو أن هذه النظم بدأت من فراغ. وعلى الرغم من أن هذه الحالة كانت بمنزلة فرصة تاريخية للبناء من جديد على أسس سليمة، إلا أن ذلك لم يحدث، وما حدث بالفعل هو أن عمليتَي البناء والهدم قد تبادلتا المواقع زمنياً في حالة من عدم الاستقرار بدت في بعض الأحيان بالغة الخطورة. أما في النظم الوراثية فقد حدث العكس تماماً، إذ استمرّت النظم

(٣) في خلفية هذا التحليل، انظر: Dankwart A. Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley and Sons Inc., 1966), p. 104; Aaron Segal, «Can Democratic Transitions Tame Political Succession?,» *Africa Today*, vol. 43, no. 4 (October 1996), p. 369; Daron Acomoglo and James Robinson, «A Theory of Political Transitions,» *American Economic Review*, vol. 91 (2001), pp. 938-963, and William Jack and Roger Lagunoff, «Social Conflict and Gradual Political Succession: An Illustrative Model,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 108, no. 4 (December 2006), pp. 703-725.

القديمة ومورست عمليات الإصلاح أو التطوير من داخلها. لكن لم يكن هذا أفضل من ذاك في المبدأ؛ بل على العكس، بدت النظم التي استمرت أسوأ من تلك التي أحدثت تغييراً جذرياً. لكن مع مرور الوقت انقلبت الآية؛ إذ بقيت النظم التي لم تُهدَم مستمرة وربما مستقرة، في حين راحت النظم الأخرى تتخبط بين هدم وبناء. والحقيقة هي أن المسألة أعمق من ذلك تاريخياً؛ فمن ناحية كان للظاهرة الاستعمارية دور خطير في تحديد مصائر هذه النظم، بعدما أحدثت هي الانقطاع وهي التي كرّست القطيعة مع الماضي، وبالفعل نستطيع أن نلاحظ علاقة وثيقة بين جبروت الاستعمار في بعض البلدان وحجم القطيعة مع الماضي. بعبارة أخرى، إن البلدان التي عانت أكثر بعد التحرر من الاستعمار هي التي كانت قد شهدت تضخماً في الظاهرة الاستعمارية وصل إلى حدّ تغيير الهوية والثقافة فيها (الجزائر وتونس وليبيا أبرز الأمثلة). وبالمنطق نفسه، فإن الدول التي خاضت حروباً طويلة مع المستعمر، والتي سطّرت أعظم ملاحم الكفاح الوطني من أجل التحرر هي التي زادت معاناتها بعد التحرر. يرتبط ذلك بالعنصر الثاني في التحليل، وهو أن هذه الحروب ضدّ الاستعمار وما ارتبط بها من قصص الكفاح قد صنعت نخبة من القيادات التاريخية كما أفسحت المجال لتعاظم دور الجيوش فيها، وبالتالي أوكلت مهمة البناء بعد التحرير تلقائياً لهذه النخب ولتلك المؤسسة العسكرية فحدث ما حدث من انقلابات ومن تورط للجيوش في العملية السياسية، ربما حتى اللحظات الأخيرة التي توقف فيها نجاح الثورات الشعبية التي بدأت موجتها مع مطلع عام ٢٠١١ على مواقف هذه الجيوش ودورها (في تونس ومصر وليبيا كأمثلة).

لقد كانت الظاهرة الاستعمارية صاحبة اليد الطولى في تحديد المسار ـ والمسيرة والمصير ـ التاريخيّ لهذه البلدان. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل ظلت العلاقة بالقوى العالمية المسيطرة مهمة في رسم ملامح الصورة؛ لقد كان موقف هذه القوى من حركات التحرير وما أفرزته من قيادات تاريخية، عدائياً بالدرجة الأولى. وفي المقابل ظلت العلاقة بالنظم التي لم تعرف هذه الظواهر على ما يرام أو حميمة تقريباً. وعلى الرغم من تقلب الأوضاع وتغير الظروف فقد ظلت تلك العلاقة هي المحكّ الأساسي في استقرار نظم المنطقة، وعلى أساس هذه العلاقة تمّ تصنيف بلدان المنطقة إلى معسكرين؛ معسكر الموالين للغرب ومعسكر المناوئين أو المارقين، وتعرض المعسكران للأسف لضربات موجعة من هذا الغرب. ما يهمنا هو ما يتعلق بقضية انتقال السلطة التي

ظلت عرضة للتدخل الخارجي من جانب هذه القوى الدولية ومجالاً خصباً لزرع بذور الصراع على السلطة والتلاعب بالتوازنات بين القوى السياسية في هذه البلدان.

ولعل ذلك بات ملحوظاً حتّى اليوم؛ فكل من يريد السلطة يسعى إليها وعينه على الغرب، والبعض يأتي بمفاتيح الطريق إلى السلطة من البيت الأبيض وما لم يحصل هذا المتطلع إلى السلطة على الضوء الأخضر من الغرب لا يجرؤ على التفكير فيها. وظل هذا التدخل مستمراً حتى ألقى بظلاله على تسويغ بعض عمليات التوريث في نظم جمهورية، وحتى مع حدوث الثورات تجلى هذا التدخل في صيغ معروفة ومحددة كان أبرزها ضرب ليبيا من جانب قوات التحالف لإسقاط النظام فيها، وسبقها إسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق. لسنا هنا في معرض تقييم تلك الأحداث، لكن المقصود هو أن التدخل الخارجي في مسألة انتقال السلطة في البلدان العربية، منذ انتهاء عصر الاستعمار وحتى اليوم، بات مشهوداً، لا نفرق في ذلك بين بلدان مناهضة وأخرى موالية إلا من حيث حدود هذا التدخل وآلياته. ذلك هو مربط الفرس؛ ففي النظم الوراثية كان التدخل محدوداً على الأقل لأن هناك درجة من التيقن من مسار الأمور أو درجة من التأكد ممن سيأتي إلى السلطة، في حين لم يكن معروفاً في النظم الجمهورية من هو القادم إلى السلطة حتّى في البلدان التي صارت موالية للغرب (مصر كمثال).

أما العنصر الثالث فيتمثل بأن القيادات التاريخية التي أفرزتها حركات الكفاح الوطني والنظم العسكرية التي أسفرت عنها الثورات والانقلابات عقب الاستقلال قد رفعت سقف المطالب لدى الجماهير العريضة، لكن هذه النظم عجزت عن تلبية هذه المطالب فأصبح تغييرها وارداً. وفي كلّ تغيير يوضع النظام بكامله على المحكّ؛ فإما أن يتم تغييره جذرياً، وهنا يأتي نظام جديد ليبدأ على استعجال من فراغ في إعادة البناء التي تفترض تكلفة عالية تدفعها الشعوب، وإما أن يتم ترقيع نظام بالٍ كان قد آل إلى السقوط فعلاً ولم يسقط من قبيل شراء الوقت. والغريب أن المسألة كانت تتكرر؛ ففي كلّ مرة ترتفع توقعات الجماهير وفي كلّ مرة تصاب الشعوب بخيبة الأمل. هنا نؤكد على ثلاثة مظاهر لمسيرة التطور في النظم العربية:

المظهر الأوّل هو أن النظم الجمهورية شهدت تحولات دراماتيكية عجيبة

استخدمت فيها كل الوسائل التي تدخل في باب الادعاء بوجود ديمقراطية حتّى وصلت إلى حدّ إجراء انتخابات تنافسية على مستوى رئاسة الدولة فلم تكن الانتخابات حرة ولا كانت نزيهة ولا كان للناخب فرصة اختيار فيها؛ بل كانت عبارة عن مسرحيات هزلية مكشوفة رديئة الإخراج، ووصل الأمر بها إلى توريث الأبناء من بوابة الديمقراطية. المهم في هذا المنحى هو أن الجمهوريات قد استنفدت كلّ وسائل التغيير وكل دعاوى الإصلاح من دون أن تُحدِث تغييراً حقيقياً أو إصلاحاً جدياً، ولم يعد أمامها ما تقوله أو تقدّمه إلى الجماهير التي باتت على يقين من انعدام مصداقية هذه النظم؛ فكان لا بُدَّ من أن تسقط. أما النظم الوراثية فلم تكذب على شعوبها ولم تدع أو تستخدم الأشكال الديمقراطية ومن ثمّ بقي أمامها الكثير لتقوله لشعوبها كما بقي أمامها الكثير لتفعله في هذا الشأن؛ وعليه فقد بقيت لديها فرصة واسعة في تحقيق إصلاحات ترضى عنها ـ أو ترضى بها ـ شعوبها.

المظهر الثاني هو أن التحولات الدراماتيكية في الجمهوريات لم تحقق تراكماً يذكر، أو أنها حققت تراكماً لا يذكر في أحسن الأحوال، واعتمدت على الشكل وعلى شراء الوقت، فملأت الأرض ضجيجاً بادعائها الديمقراطية بينما كان الواقع على الأرض يشهد على تسلطيتها، هذا على عكس النظم الوراثية التي باتت متهمة بأنها غير ديمقراطية وأن التحولات فيها بطيئة، في حين أنّها كانت واضحة مع نفسها منذ البداية وصادقة مع شعوبها في أغلب الأحوال؛ ومن ثمّ لم يكن لديها إلا أن تصنع ـ كنوع من التعويض ـ استحقاقات هذه الديمقراطية من الناحية الجوهرية ربما من دون أن تتحدث عنها. لذلك لم تكن جرعة الديمقراطية فيها كثيرة لكنّها كانت حقيقية. بعبارة أخرى، إن التحول الديمقراطي في النظم الوراثية محسوب وتراكمي وجوهري وإن كان بالقطارة، وإن كان لا يهتم بالشكل، فهو بمنزلة ولادة طبيعية، على عكس الجمهوريات التي حاولت اصطناع هذا التحول وركزت فيه على الشكل وأفرغته من مضمونه.

المظهر الثالث هو أن النخبة هي التي تحسم قضية انتقال السلطة؛ وهذا أمر لا تختلف فيه النظم الجمهورية عن النظم الوراثية؛ إذ باتت هذه القضية أسيرة الدواوين الجمهورية كما القصور الملكية. ولعل السبب في ذلك واضح وبسيط، وهو أن كلّ نماذج انتقال السلطة التي رأيناها في البلدان العربية تنغلق في النهاية على جوهر واحد مهما تباينت أنماطها، وهو حقيقة «التعيين»؛

فالوراثة تسفر عن تعيين يمارسه السلف أو الأسرة الحاكمة أو الضوابط القانونية الصارمة، والانتخابات في النظم الجمهورية تسفر عن نتيجة التعيين نفسها؛ هذا فضلاً عن أنماط التعيين المباشرة التي يمارسها السلف حين يضع خلَفه في موقع يؤدي به إلى السلطة. وفي التعيين يتعاظم دور النخبة، والنخبة المسيطرة موجودة في الجمهوريات كما هي موجودة في النظم الوراثية وهي ظلت في الحالتين مستقرة بمعنى طول البقاء. صحيح أن أفرادها أو عناصرها قد يتغيرون، وقد تغيرت وجوه كثيرة بالفعل، لكنّها بقيت كمؤسسة واستمرت، متمثّلة بمؤسسة العائلة في النظم الوراثية وبمؤسسة المصالح في النظم الجمهورية. وقد نجحت النظم الوراثية في الإبقاء على العائلة موحّدة ومسيطرة، كما نجحت النظم الجمهورية في الإبقاء على المصالح موحّدة وعلى النخبة مسيطرة؛ لكن ثمة اختلافات جذرية بين هذه وتلك!

ففي التكوين ارتكزت النخبة في النظم الوراثية على صلة الدم في حين ارتكزت في النظم الجمهورية على علاقات المصالح، وقد عنى ذلك أمرين:

ـ **الأمر الأوّل** أن الأجيال المتعاقبة من النخبة في النظم الوراثية لم تكن تشعر بضآلتها أمام عظمة الأجيال السابقة بل كان ذلك مصدراً لشرعيتها ووسام شرف على صدورها. في حين مثلت عظمة الجيل الأوّل من النخبة في النظم الجمهورية ـ من القيادات التاريخية التي أعقبت معارك التحرير والتي أنجزت ثورات مجيدة في هذه الفترة ـ مثلت مأزقاً بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة التي أتت بعدها؛ فشعرت هذه الأجيال بنوع من القزمية إزاء تلك القامات الشامخة التي سطرت ملاحم كفاحها ضدّ الاستعمار والتي وقع على كأهلها عبء تأسيس دول جديدة؛ ومن ثمّ كان على هذه الأجيال أن تبحث عن مصادر جديدة لشرعيتها؛ فالسابقون لها كانوا هم صانعوا السلطة أما هي فقد صارت صنيعتها.

ـ **الأمر الثاني** أن رابطة الدم التي تستند إليها النخبة في النظم الوراثية مسألة عضوية لا تتغير أما الأساس في نخبة النظم الجمهورية فهو المصالح التي من الطبيعي أن تتغير، بل لا بدّ لها أن تتغير، إذ لا توجد مصالح دائمة. من هنا كان الحفاظ على استمرار النخبة في النظم الوراثية لا يفرض ثمناً أو تكلفة، في حين كان من الطبيعي أن يفرض ثمناً في النظم الجمهورية. وقد تمثل هذا الثمن بالتلون السياسي مع كلّ مرحلة، فوجدنا هؤلاء الذين دافعوا عن الأحادية

السياسية والاقتصاد الاشتراكي هم أنفسهم الذين رفعوا شعار التعددية واقتصاد السوق؛ بعبارة أخرى كان عليهم أن يتحولوا إلى ضاربي دفوف مع كلّ تغيير، وبالمعنى الحرفي كان من بينهم من يضرب الدف وكذلك من يجيد الرقص، وهو قول جدّ وما هو بالهزل. لم يحدث ذلك في نخب النظم الوراثية، لا لغياب التحولات الكبيرة لديها بل لأن التحولات لن تطيحها لأنها جزء أصيل من النخبة لا يمكن فصله عنها بحكم صلة الدم. وتمثل هذا الثمن أيضاً بأن تأتي عناصر النخبة المسيطرة في عملية التجنيد بكفاءات أقل منها؛ وخصوصاً أنها كانت بحكم الظروف تشعر بأنها أقل من سابقيها؛ فأتت بقيادات أقل في مستويات الكفاءة والخبرة حتّى لا تسرق منها الأضواء أو تسحب منها الأدوار؛ فلم تستقطب من قنوات التجنيد أفضل عناصرها ولم تأتِ بمن هم أفضل من عناصرها. إن نجاح نخب النظم الجمهورية في الحفاظ على وجودها كان يعني بالضرورة فشلها التام في إنجاز أيّ تنمية، وبقدر النجاح في المهمة الأولى كان الفشل في الثانية. . . قدراً بقدر أو كيلاً بكيل[٤].

ويكمن باقي التفسير في كيفية تشكل النخب في الحالتين؛ ففي النظم الوراثية تشكلت النخب منذ البداية كنتيجة طبيعية أو كحاصل للجمع بين السلطة والثروة، في حين أنّها دأبت على التشكل في النظم الجمهورية من خلال محور الجمع بين السلطة والثروة على فترات متعاقبة وفي ترتيبات متبادلة؛ فبدأت بالثروة كطريق إلى السلطة، ثمّ صارت تبدأ بالسلطة لتصل إلى الثروة، ثمّ

---

(٤) في خلفية التحليل الوارد في هذا الجزء، انظر: Lester G. Seligman, «Elite Recruitment and Political Development,» in: Jason I. Finkle and Richard W. Gable, *Political Development and Social Change* (London: Halsted Press, 1966), p. 329; Heinz Eulau and Moshe M. Czudnowski, *Elite Recruitment in Democratic Politics* (New York: Halsted Press Division, 1976), pp. 10, 29, 105, 129 and 241; Lucian Pye, «Generational Politics in a Gerontocracy,» *Current Scene*, vol. 147, no. 1 (July 1976), p. 177; Robert D. Putnam, *The Comparative Study of Political Elite* (Englewood, Cliffs; New Jersey: Prentice Hall, 1978); Lisa Anderson, «Absolutism Resilience in the Middle East,» *Political Science Quarterly*, vol. 106 (Spring 1991), pp. 1-15; John A. Peterson, «Succession in the States of the Gulf Cooperation Council,» *Washington Quarterly*, vol. 24, no. 4 (Autumn 2004), pp. 173-185; Jean-Paul Azam, «Looting and Conflict between Ethno Regional Groups: Lessons for the State Formation in Africa,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 1 (2002), pp. 131-153; Bruce Bueno De Mesquita [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004); George Egorov and Konstantin Sonin, «Dictators and their Viziers: Agency Problem in Dictatorships,» William Davidson Institute Working Papers, no. 735 (January 2005), pp. 3-4, and Kai A. Konrad and Stergios Skaperdas, «Succession Rules and Leadership Rents,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 51, no. 4 (2007), pp. 622-645.

خلطت بين الاثنتين فأقامت زواجاً غير شرعي بين السلطة والثروة. عليه، وفي الوقت الذي قضى التطور الطبيعي في النظم الوراثية بفك هذا الارتباط بين الثروة والسلطة، قضى التطور نفسه في النظم الجمهورية بتوثيق الرباط بينهما. وعنى فكّ الارتباط في الأولى أن تتقاسم الجماهير عائدات التنمية مع النخبة، في حين عنى في الثانية أن تنهب النخبة عائدات التنمية وتسلب الجماهير حقها فيها. إن نخبة بهذه المواصفات في النظم الجمهورية لا بُدَّ من أن تفقد شرعيتها ولا بُدَّ من أن ترحل بعدما استنفدت كلّ وسائل البقاء وبعدما استنزفت كلّ موارد البلاد. هي بالفعل ترحل الآن بفضل دورة الزمن وبفعل الثوار الذين خرجوا إلى الميادين والساحات فأسقطوا نظماً بتمامها لم يبق منها لبنة واحدة، وأطاحوا نخباً بأكملها. هذه النخب ترحل الآن بعدما أتمت دورة كاملة على مدى أكثر من نصف قرن، بدأت فيه بعناصر ثورية شابة من أمثال الضباط الأحرار في مصر والقذافي في ليبيا وبن بلة في الجزائر، وها هي تعود من جديد على أيدي ثوار شباب أو على جثث شباب الثوار؛ من هنا يأتي السؤال: متى تسقط النظم؟ أو متى تثور الشعوب؟ أو بالدقة متى يتم تغيير الحكام عن طريق الثورة الشعبية كما يجري الآن في الوطن العربي؟

٢ ـ الثورات في الوطن العربي

لا شكّ في أن مرحلة جديدة في التاريخ العربي قد بدأت، مرحلة تعيد إلى الأذهان بداية المرحلة السابقة التي أعقبت التحرر من الاستعمار وبناء الدولة القومية في الوطن العربي والتي استمرت أكثر من نصف قرن. بدأت المرحلة الجديدة مع مطلع عام ٢٠١١ بموجة من الاحتجاجات في بعض البلدان العربية كانت تونس في مقدمها، ثمّ سرعان ما انتشرت هذه العدوى إلى بقية البلدان؛ فاندلعت في مصر وفي اليمن والبحرين ثمّ في ليبيا والجزائر والأردن وسورية. وفي تونس تحولت الانتفاضة إلى ثورة نجحت في إسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وإطاحته بعد ٢٣ سنة في السلطة؛ وتلتها الثورة المصرية التي أسقطت الرئيس حسني مبارك ونظامه بعد ٣٠ سنة في الحكم. ومن الطبيعي أن يتوالى سقوط عدد من النظم التي باتت مرشحة لذلك.

والدراسة ليست معنية بالثورات العربية فتلك تحتاج إلى مجلدات وهي ليست موضوعها؛ لكنّها معنية بما يتعلق منها بموضوعها الأساسي وهو أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي. ومن منطلق أن الثورة أداة من أدوات انتقال

السلطة، ومع التأكيد أنها ليست نمطاً من أنماط انتقال السلطة، لأنها حدث تاريخيّ فريد قلّما يحدث ونادراً ما يتكرر، فعليه تتحدد علاقة الثورة بموضوعنا بأن النظم التي تسقط بإرادة الشعوب هي نتاج تراكمي لآلية انتقال السلطة حين يتكرر فشل هذه الآلية. بعبارة أخرى تثور الشعوب في حالات معينة؛ هذه الحالات تصل فيها النظم إلى حدّ الإخفاق الكامل في إحداث التغيير المطلوب، ولما كان التغيير (المطلوب) وثيق الصلة بنمط انتقال السلطة فإن فشل النظام يعني أن الطرائق والأساليب التي تمّ نقل السلطة بها قد فشلت هي الأخرى في خلق نظم قادرة على إدارة عملية التغيير المنشود. لا يعني ذلك بالطبع أن كلّ الاحتجاجات ستتحول إلى ثورات، فليست هناك نظم معصومة أو محصنة ضدّ انتفاضة شعوبها، وخصوصاً أن الاحتجاجات الشعبية موجودة وقائمة في أغلب هذه النظم، وسوف تستمر. وتلك مسألة طبيعية، إذ بقدر ما تتعثر النظم في إحداث التغيير المطلوب تتولى الشعوب ناصية هذا التغيير. لكن المعنى المقصود هنا هو أن وجود حالات من التمرد والاحتجاج ربما لا يكون بالضرورة خطراً على النظام؛ وربما يكون تأميناً له ما بقي تحت السيطرة وما دام متنفساً للشعوب. ومن ثمّ فالعبرة هي في حدود هذه الاحتجاجات ومتى تصل إلى ثورة كاملة أو ساحقة يخرج فيها كامل الشعب ويرتفع فيها سقف مطالبه إلى حده الأقصى، ويتوحد في مطلب واحد كبير هو إسقاط النظام، تلك مسألة لها شروط. بعبارة أخرى، الفقر وحده أو القمع وحده لا يمكن أن يؤدي إلى إسقاط النظام؛ وإلا لسقطت نظم كثيرة قبل تونس ومصر. وعلى الرغم من أنّه لا يمكن بأي حال تبرير الفقر أو القمع؛ فإننا نفهم أن حبال صبر الشعوب طويلة لا يقطعها إلا تركيبة معينة من الظروف. وهذا بالضبط هو ما نقصده بتراكم الفشل وبعدم القدرة على الاستجابة لمطالب الجماهير، وهذا بالضبط هو ما يدفعنا إلى أن نلقي باللوم على نمط انتقال السلطة.

ومن الإنصاف أن نذكر أن العلاقة بين النظام السياسي ونمط انتقال السلطة هي علاقة تفاعلية أيّ علاقة تأثير متبادل؛ بمعنى أن نمط انتقال السلطة هو الذي يحدد المدى الذي يستطيع الحاكم الجديد أن يتحرك فيه من حيث إحداث تغييرات معينة، بل ويرسم اتجاهات هذا التغيير بما يعطي للنظام شكله النهائي. والنظام السياسي بدوره يلقي بظلاله على نمط انتقال السلطة فيرسخه أو يعيد صوغه أو يطوره أو يحوره أو يعدله، والنمط الذي سيسفر عنه هذا النظام

سيساهم بالضرورة في إعادة تشكيل النظام مرة أخرى... وهكذا تدور الدائرة صعوداً أو هبوطاً أو في منحى متذبذب. فإذا ما كان نمط انتقال السلطة غير ملائم أو يحمل من السلبيات ما يؤدي إلى صوغ نظام سيئ، وهذا النظام السيئ يخلق نمطاً أسوأ لانتقال السلطة فستتجه عجلة الدوران نحو التدهور حتى يصل النظام إلى حالة لا يصلح معه فيها العلاج أو الإصلاح، ومن ثمّ يصبح تغييره جذرياً ضرورة ملحّة يجمع عليها الشعب وهو مستعد تماماً لدفع الثمن؛ أيّ أن الشعوب في هذه الحالة هي التي تفرض إرادتها.

هنا نجد إننا عدنا إلى تحميل نمط انتقال السلطة كامل المسؤولية؛ وهذا بالطبع هو ما حدث في النظم التي سقطت والتي مرت بعدد من أنماط انتقال السلطة من انقلابات إلى تعيين إلى انتخابات مزيفة، ثمّ إلى التوريث تحت رداء قانوني أو مظهر ديمقراطي. معنى ذلك أن الثورة في هذه الحالة هي إعلان رفض لأنماط انتقال السلطة التي تمّ العمل بها وما أسفرت عنه من نظم؛ ولعل المعنى واضح في أن الثورة نفسها ليست وسيلة من وسائل نقل السلطة على الرغم من أنها تسفر عن ذلك بالضرورة؛ ولكنها تعبير عن اليأس من نمط انتقال السلطة ولو أن هناك أملاً يرجى في هذا النمط فربما يقلل ذلك من احتمالات حدوث الثورة. ومن ثمّ فإن الثورات لا تتشابه كونها حدثاً تاريخياً إلا في تجسيد إرادة شعب في تغيير النظام القائم تغييراً جذرياً، وبالفعل فإن الشعار الذي يجمع بين الثورات التي حدثت هو «الشعب يريد إسقاط النظام»؛ ويصبح السؤال الذي يعنينا هو متى تسقط النظم من منظور أنماط انتقال السلطة؟

القاعدة هي أنّه حين تفشل النظم في إحداث التغيير تثور الشعوب... هذا هو ما حدث في مصر، وقبلها في تونس، وبعدها في ليبيا وفي اليمن، وقد تمتد إلى نظم أخرى لا بالعدوى ولا تحت وطأة المحاكاة، وإنما بحكم توافر مجموعة من الشروط؛ تلك الشروط التي تحمل الشعب على الثورة ـ ولا سيّما أن لكل مجتمع خصوصيته، ولكل حالة ثورية ظروفها، وكل شيء بمقدار. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من السذاجة أن نفهم أن نجاح النظام في إحداث التغيير المطلوب يكون بمجرد استجابة هذا النظام للمطالب المرفوعة أو المعلنة بالقطعة؛ فذلك يعد نوعاً من الترقيع ومن شراء الوقت بقدر ما هو نوع من أنواع إعطاء المسكنات التي لا تقضي على المرض بل تتركه يستفحل. إنما المطلوب هو أن تكون ماكينة النظام قادرة على إنتاج

دينامية تضمن له التكيف مع مستجدات البيئة التي يعيش فيها، وعلى ضخّ سياسات تعبر فعلاً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير دوماً. هنا نتذكر ما سبق الثورة في مصر من تظاهرات وحركات احتجاجية على مدى خمس سنوات، ونتذكر أن هذه الاحتجاجات قد شملت كلّ الفئات والشرائح المهنية والاجتماعية، فكان ذلك مؤشراً صادقاً على إصابة ماكينة النظام بعطب، وعلى أن العطب كبير إلى حد يبرر تغييرها وهو ما ترجمته الثورة في مطلب إسقاط النظام.

العامل الفيصل إذاً هو أن هناك نظماً صحيحة وأخرى معتلة؛ وأن النظم المعتلة قد تصل إلى أقصى حالات التردي فتحدُث الثورة فتسقط هذه النظم. دعنا نضع علامات للنظم الصحيحة؛ أولها أن يكون هناك تطابق تام بين الشرعية والمشروعية؛ أيّ بين ما يرتضيه الناس وقواعد القانون التي لها يخضعون. وأن يكون هناك تطابق تام بين المشروع الوطني والأداء الوطني العام؛ أيّ أن يكون الأداء على جميع المستويات في خدمة الغايات العليا للوطن. وأن يكون هناك توافق تام أو تقارب تام بين النخبة والجماهير؛ أيّ بين جميع أقسام النخبة السياسية والإدارية والثقافية والاقتصادية، وجميع قطاعات الجماهير. وثانيها أن تكون هناك مسافة كبيرة وواسعة وواضحة بين الخاص والعام؛ أقصد بالعام ليس المال العام فقط وإنما الوظيفة العامة والمرافق العامة والموارد العامة والسلطة العامة والقيم العامة والنظام العام والرأي العام والذوق العام والتراث العام. . . أيضاً، إلى غير ذلك مما يعد ملكاً للشعب؛ وأن تكون هناك مسافة واسعة بين الحكومة والدولة؛ بمعنى أن تظل الدولة بكل مؤسساتها مستقلة تماماً عن الحكومة بما فيها رئيس الدولة. ثمّ أن تكون هناك مسافة واسعة بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي بالمعنى الواسع؛ أقصد هنا عدم تسييس القطاعات الأخرى كالقضاء والتعليم والعمل المدني والأهلي.

ومن ثمّ يعتل النظام حين تنقلب الآية. . . أيّ حين تتسع المسافات في **المنظومة الأولى** وتضيق في **المنظومة الثانية**. أيّ حين تتسع المسافة بين الشرعية والمشروعية، وتبدأ مظاهر هذه الحالة من عملية انتقال السلطة، وتتغلغل في كل مفاصل الدولة، وتنتهي في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن العادي. يتبدى هذا الخلل في أن النظام يمارس انتقال السلطة وفق قواعد لا تتمتع بالشرعية،

وربما بحسب قواعد تجد شرعيتها لكن التطبيق ينحرف عن هذه القواعد كأن يُجري النظام استفتاءً على الحاكم الجديد أو يعقد انتخابات تنافسية ويزوِّر نتائج هذا الاستفتاء أو تلك الانتخابات. أو يصوغ قواعد لانتقال السلطة في حالة معينة على نحو يضمن وصول شخص محدد بعينه إلى السلطة ثمّ يعيد صوغها في كلّ مرة أو تعديلها أو تحريفها لمصلحة شخص محدد؛ وهذا هو ما حدث في أغلب النظم الجمهورية. وحتى لا يلتبس الأمر يجب أن نفرق بين آلية مستقرة لانتقال السلطة تنطوي على الوضوح في طريقة عملها بحيث يمكن من خلالها معرفة من هو القادم إلى السلطة، وبين قواعد يتم تفصيلها في كلّ مرة على مقاس شخص بعينه؛ الأولى معروفة في النظم الديمقراطية كما هي معروفة في النظم الوراثية، والثانية هي التي سادت في النظم الجمهورية؛ الأولى منهجية ومستقرة ومنتظمة، والثانية يتم تفصيلها على قياس كل حالة على حدة. في الأولى نعرف كيف يأتي الحاكم القادم وقد نعرفه على وجه اليقين قبل خلو كرسي الرئاسة، والثانية لا نعرف كيف يأتي ولا نعرف من سيأتي على وجه التحديد. باختصار، وبعبارة أخرى، حين يأتي الحاكم إلى السلطة وفق قواعد لا تحظى بالشرعية، أو تأتي به شرعية معينة من دون وجود قواعد (مثال بعض الانقلابات التي تنال قدراً من الشرعية) فهو يقدم حالة لانتقال السلطة تجسد المعنى الصريح لهذا الانفصام بين الشرعية والمشروعية. هذه الحالة يترتب عليها أمران: الأوّل أن انتقال السلطة في مؤسسات الدولة ومنظماتها المختلفة سيتم بالطريقة نفسها؛ فثمة علاقة تلازم بين طريقة انتقال السلطة العليا ووسائل شغل المناصب القيادية في معظم هياكل الدولة وتنظيماتها؛ والثاني هو أن الانفصام بين الشرعية والمشروعية سيسري في أوصال مؤسسات الدولة؛ وذلك إما لأن القيادات التي جاءت بهذه الطريقة ستستمر في هذا المنحى أيّ فصل الشرعية عن المشروعية لأن أحدهما أو كليهما سيظل ضدّ وجوده وضد بقائه في المنصب، وإما لأن خوفهم من الرحيل سيدفع بهم إلى تعظيم مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة والسبيل إلى ذلك هو الحفاظ على هذا الفصل بين الشرعية والمشروعية؛ فإذا التزم بالتوفيق بينهما لن تتحقق له مصالح خاصة. لكن المسألة أعمق من ذلك؛ فهؤلاء الذين جاءوا إلى مواقعهم القيادية بالطريقة المذكورة سيحرصون على صوغ قوانين وتشريعات تحميهم وتحمي مصالحهم وتضمن بقاءهم، ومن الطبيعي أن تكون هذه التشريعات فقيرة جداً من حيث الشرعية، بل معدومة

الشرعية. ولعله من الواضح في الذهن أن أعضاء البرلمان ـ الذي تناط به مهمة التشريع ـ لا بُدَّ أنهم جاءوا بالطريقة نفسها وينطبق عليهم ما ينطبق على بقية القيادات؛ وحتى لو استطاع البرلمان أن يهرب من هذا المأزق وأن يضخ تشريعات تتسق مع الشرعية فسيتم إفراغ هذه التشريعات من مضمونها عند التطبيق أو التنفيذ.

عملياً، أو من الناحية التطبيقية، يمكن تبسيط المسألة في أن أغلب الحكام في النظم الجمهورية ـ كما استخلصت الدراسة ـ قد جاءوا إلى السلطة بطرائق متباينة لكن جوهرها التعيين؛ أو أن جميع هذه الطرائق تعطي في النهاية نتيجة التعيين نفسها حتّى لو كانت انتخابية، وأن جميع هذه الطرائق كانت موبوءة بداء الانفصام بين الشرعية والمشروعية. وعليه، فإن الحاكم الذي امتطى السلطة بهذه الطريقة سيشغل المواقع القيادية في الدولة بالتعيين أيضاً. ومرة أخرى، حتى لو كان شغل هذه المواقع يتم عن طريق الانتخابات، سيتم تزوير هذه الانتخابات لتسفر عن ممارسة ملتوية جوهرها التعيين. في هذه الحالة فكل مسؤول في موقع سيعمل وعينه على هذا الذي قام بتعيينه. ولعل ذلك يفسر ما سبق ذكره على أنّه نتائج مترتبة على ذلك. هذا يعني أننا سنكون في صدد قواعد وقوانين لا تلبّي مصالح الجماهير ولا تعبّر عن رغباتهم وآمالهم ومن ثمّ لا تحظى بأي قدر من الشرعية؛ سواء تجلى ذلك في صوغها أو في تنفيذها (أيّ من خلال وضع اللوائح التنفيذية) أو من خلال تطبيقها على نحو انتقائي بالضرورة، الأمر الذي يعني عدم سيادة القانون. المهم هو أن المسافة بين الشرعية والمشروعية قد اتسعت وستزداد اتّساعاً حتّى تصل إلى حالة الانفصام أو الانفصال التام بينهما؛ هذه واحدة.

أما الثانية فهي أن الحاكم الذي يأتي بهذه الطريقة لن يكون معنياً بالمشروع الوطني أي بالمصالح العليا للوطن، لأنه سيبحث له عن ركائز يستند إليها في البقاء في السلطة غير الشرعية التي لم تتح له، هذا إضافة إلى أن عدم اطمئنانه في السلطة، وبالتالي بحثه عن تعظيم مصالحه الخاصة، لن يستقيم معه الحرص على المشروع الوطني. وإذا كانت القيادات الأخرى في باقي مستويات الدولة لا تفكر إلا في ما يرضي الحاكم الذي أتى بها عن طريق التعيين، وإذا كانت هذه الثقافة ستتغلغل في كلّ الأوساط بحيث ينظر كلّ مسؤول إلى من فوقه، فسيبتعد الأداء الوطني العام كثيراً من أهداف المشروع الوطني غير الموجود أصلاً، وهو إذا وجد فيكون مجرد حبر على ورق. وفي هذه الحالة لن تكون هناك مساءلة،

لأن الجميع يعمل لمصلحة الحاكم، ولأنه لا توجد معايير واضحة لهذه المحاسبة، سواء لغياب المشروع الوطني أو بسبب خذلانه من جانب الحاكم.

بعبارة أخرى، إن مجيء الحاكم بطريقة تنفصم فيها الشرعية عن المشروعية والقيادات التي سيضعها في المواقع المهمة بالطريقة نفسها ودأبهم جميعاً على توسيع الشقة بين الشرعية والمشروعية ـ لأسباب سبق ذكرها ـ لا يجعلنا نتوقع من النظام الذي يؤلفونه أن يضخ سياسات عامة في مصلحة الجماهير، وبالتالي لن تراعي هذه السياسات المصلحة الوطنية العامة، وبالتالي لن يكون الأداء إلا ترجمة تنفيذية لهذه السياسات التي خذلت المشروع الوطني وتغاضت عن المصلحة العامة.

وقد يرى البعض أن الحاكم المقصود قد يبحث عن شرعيته من خلال صوغ مشروع وطني ينتصر للمصالح العليا للوطن ويقدر مصالح الجماهير؛ وهنا تكمن المشكلة في التنفيذ، فالقيادات التي يأتي بها توازن بين الأداء الأمين للبرنامج الوطني ومصالحها الخاصة في ضوء قناعة بأن بقاءها في مواقعها مرهون برضا من وضعوها في هذا الموقع الذي لا تستأهله عادة بقدر ما تكون غير مؤهلة له. وفي هذه المقاصة أو المفاضلة ترى أنها في حالة التزامها بالمشروع الوطني لا بُدَّ من أن تخطئ، وأن مجرد الخطأ سيقذف بها خارج مواقعها؛ وعليه فهي إما أنها لا تعمل كي لا تخطئ وإما أنها تعمل لمصلحتها الخاصة لتجمع ما تستطيع من مزايا قبل ترك المنصب، والنتيجة هنا لا تختلف، وهي أن المسافة بين المشروع الوطني والأداء العام تتسع. هذه الأوضاع التي تعمل فيها القيادات على توسيع الفجوة بين الشرعية والمشروعية، وتوسيعها بين المشروع الوطني والأداء العام، سوف تعمل على تأليف نخبة تستفيد من هذه الأوضاع وجماهير لا تستفيد منها بل تتضرر. وستجد هذه النخبة أن مصالحها مشتركة كما تجد الجماهير أن أضرارها مشتركة، وستزداد النخبة ثراء ومكانة في الوقت الذي تزداد الجماهير فقراً ومهانة. هنا يتحقق العنصر الثالث في المنظومة الأولى وهو اتساع المسافة بين النخبة والجماهير؛ أيّ بين جميع أقسام النخبة والقطاعات العريضة من الجماهير، اتساعها بالمعنى المادي الحرفي أيّ في مستويات الدخل، واتساعها بالمعنى الثقافي أي بانتماء النخبة إلى ثقافة مختلفة عن ثقافة الجماهير غالباً ما يكون قوامها التعالي على الجماهير والاستخفاف بها؛ واتساعها بالمعنى السيكولوجي فلا النخبة تشعر بالجماهير ولا الجماهير تثق بالنخبة.

المنظومة الثانية تعدّ نتيجة منطقية مترتبة على الأولى؛ فحين تتسع المسافة بين الشرعية والمشروعية وتصبح القوانين بعيدة تماماً من تلبية مصالح الجماهير، ويصبح كل مسؤول أسيراً لمن وضعه في موقعه ويغيب المشروع الوطني أو يهزم؛ لا بُدَّ من أن تضيق المسافة بين الحكومة والدولة، فيتم اختزال الدولة في السلطة التنفيذية وتفقد مؤسسات الدولة استقلاليتها (القضاء والإعلام والجامعات والنقابات وأجهزة الأمن. . .) وحين تفقد هذه المؤسسات استقلاليتها تصبح مجرد أداة في يدّ الحكومة، وتصبح تبعيتها للحكومة واضحة وتدفعها هذه التبعية إلى خدمة الأغراض الخاصة للحكومة على حساب المصلحة العامة وعلى حساب خدمة الجماهير. وتضيق المسافة كذلك بين العام والخاص فيصبح كلّ ما ينطبق عليه وصف «عام» كالقطاع العام والموارد العامة والوعي العام والرأي العام والوظيفة العامة والسلطة العامة والمرافق العامة تصبح وكأنها ملكية خاصة للقائمين عليها فيدير كلّ في موقعه هذا المعطى العام لحسابه الخاص، وتلك هي الصورة الحقيقية للفساد الذي لا يقتصر على استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، وإنما يعني إساءة استخدام كلّ ما هو «عام»؛ وإساءة الاستخدام لا تعني التربح فقط وإنما تعني أيضاً الإهدار أو استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها. ولا شكّ في أن باقي المظاهر تشير أيضاً إلى تفشي الفساد أو تساعد عليه. أما العنصر الثالث في هذه المنظومة فهو أن تضيق المسافة بين ما هو سياسي وما هو غير ذلك؛ فيتم تسييس التعليم والبحث العلمي، والنشاط الاقتصادي، والقضاء، والإعلام، وحتّى العمل الأهلي والنشاط الخيري.

هذه الأوضاع بطبيعة الحال تبدو في الواقع مركبة أو متشابكة وربما متداخلة إلى حدّ كبير، وليس بالضرورة أن تتحقق كلياً في أيّ نظام وبالطريقة نفسها، فقد توجد بنسب متفاوتة وفي أشكال متباينة. لكن المهم هو أن حدوث أيّ منها يساعد على حدوث الآخر؛ بمعنى أن المنظومة تدعم بعضها في التدهور. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى إن المهم هو شعور المواطن بها؛ والأهم في حدوث الثورة هو أن يعم الشعور نفسه لدى كلّ المواطنين؛ ومن ناحية ثالثة أن هذه الأوضاع تعني في ما يصل للمواطن ويمس حياته مباشرة. . . تعني تفشي الفساد بكل صوره، وتعني التفاوت الشاسع بين فئات المجتمع، وتعني شعوراً عميقاً بالظلم، وتعني انتفاء الثقة من جانب المواطن الذي يعاني كل ذلك في وجود ما ينصفه أو من ينصفه. في هذه الحالة يصل

الشعب إلى ذروة اليأس وقمة الإحباط التي تدفعه إلى تقرير مصيره بيده أو على جثته سيّان(٥).

هذه الصورة يمكن قراءتها أو التعبير عنها بصيغة مختلفة، وهي أن هناك نخبة منفصلة عن الجماهير تضع القوانين وتطبقها لمصلحتها، وتصنع سياسات تخدم أغراضاً أخرى لا علاقة لها بمطالب الجماهير، وتختزل الدولة في مصالحها وتديرها لمصلحتها، وتمارس أبشع ألوان الفساد وأقسى ضروب الظلم ضد شعوبها. ولا شكّ في أن لذلك أسباباً أخرى متعددة يمكن أن تساق في التفسير، لكن ما يعنينا هو أنّه يعد نتيجة حتمية لطريقة انتقال السلطة التي تتسم بالارتجال وعدم الاستقرار، أيّ التي يخفق النظام في وضع آلية لها تجمع بين الشرعية والمشروعية. ولا شكّ أيضاً أن ذلك يوجد في البلدان العربية بدرجات متفاوتة. ولا يمكن قياس ذلك بمؤشرات منهجية في كلّ البلدان العربية؛ وإلا احتاج الأمر إلى دراسة مستقلة. لكن المؤكّد أنّه بات ملحوظاً في الجمهوريات العربية أكثر منه في النظم الملكية، وذلك بحكم ما تنتهجه من أساليب لنقل السلطة؛ وبالتالي فإن سقوط النظم الجمهورية التي لم تسقط بعد وارد بدرجة

---

(٥) في خلفية هذا التحليل تمّ الاعتماد على: Carl J. Friedrick and Zbigniew K. Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965), p. 7; Uriel Rosenthal, *Political Order: Rewards, Punishment and Political Stability* (New York: Sijthoff and Noordhoff International Publishers, 1978), p. 206; Valerie Bunce: «Leadership Succession and Policy Innovation in the Soviet Republics,» *Comparative Politics*, vol. 11, no. 4 (July 1979), p. 379, and «The Succession Connection: Spending Question,» *American Political Science Review*, vol. 74, no. 3 (1980), p. 966; William H. Riker, *Liberalism Against Populism: A Confrontation between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice* (San Francisco: W. H. Freeman, 1982); Philip G. Roeder, «Do New Leaders Make a Difference,» *American Political Science Review*, vol. 79, no. 4 (December 1985), p. 985; Samy E. Finer, *The History of Government from the Earliest Times: Ancient Monarchies and Empires; The Intermediate Ages; Empires, Monarchies and the Modern State*, 3 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 483; Rodger M. Govea and John D. Holm, «Crisis, Violence and Political Succession in Africa,» *Third World Quarterly*, vol. 19, no. 1 (1998), pp. 129-148; Moshe Justman and Mark Gradstein, «The Industrial Revolution, Political Transition and the Subsequent Decline in Inequality in 19th Century Britain,» *Exploration in Economic History*, vol. 36 (1999), pp. 109-127; George Egorov and Konstantin Sonin, *The Killing Game: Reputation and Knowledge in Non-democratic Succession* (Princeton, NJ: Institute for Advanced Study, 2005); William Jack and Roger Lagunoff, «Social Conflict and Gradual Political Succession: An Illustrative Model,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 108, no. 4 (December 2006), pp. 703-725; Kai A. Konrad and Stergios Skaperdas, «Succession Rules and Leadership Rents,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 51, no. 4 (2007), pp. 622-645, and Anthony Billingsley, *Political Succession in the Arab World: Constitutions, Family Loyalties and Islam* (Routledge, UK: Taylor and Francis, 2009).

كبيرة، وأن احتمال سقوط نظم ملكية أمر مستبعد ولو لفترة. بعبارة أخرى، قد تسفر موجة المد الثوري التي بدأت في تونس ومصر وامتدت إلى ليبيا واليمن وسورية عن سقوط باقي النظم الجمهورية فيما عدا لبنان (كحالة استثنائية) وفيما عدا النظم التي سبقت في السقوط كالعراق، وربما فيما عدا النظم التي شهدت حروباً أهلية كالجزائر والسودان اللذين يظل الوضع فيهما مسألة وقت. وفي الوقت نفسه لا بُدَّ من أن تسفر عن إصلاحات في النظم الوراثية التي أمامها متسع لتحقيق هذه الإصلاحات ولم تضع نفسها في مأزق الجمهوريات لأسباب سبق توضيحها. وعلى العموم نحن أمام مرحلة جديدة تنهي فصلاً في كتاب التاريخ السياسي العربي وتبدأ فصلاً جديداً، وأن ما يجرى الآن يذكرنا بما جرى في منتصف القرن الماضي عقب التحرر من الاستعمار ومع بداية بناء الدولة؛ فهل يعني ذلك أن التاريخ يكرر نفسه أو يعيد نفسه؟ في تقديري أن ذلك وارد في مسألة انتقال السلطة بوصفها المفتاح في التغير السياسي والتحول في النظم.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦. ٣ ج.

بوعزيز، يحيى. **الموجز في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار الطليعة، ١٩٦٥.

جبر، مصطفى النحاس. **آل سعود في الجزيرة العربية: من القبيلة إلى الدولة**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦.

جرجس، فوزي. **دراسات في تاريخ مصر السياسي**. القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.

الجمل، يحيى. **النظام الدستوري في الكويت**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧١.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة الثالث والعشرين من يوليو: البحث عن الديمقراطية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢.

الحسو، نزار توفيق. **الصراع على السلطة في العراق الملكي**. بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٤.

دحلان، السيد أحمد حسن. **دراسة في السياسة الداخلية في المملكة العربية السعودية**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٤.

زرنوقة، صلاح سالم. **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢.

ــــــ. **المنافسة الحزبية في مصر**. القاهرة: دار المحروسة للنشر، ١٩٩٥.

السنهوري، عبد الرازق. **فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية**. ترجمة وتحقيق توفيق محمد الشاوي ونادية عبد الرازق السنهوري. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١. (سلسلة قضايا إسلامية)

شرف الدين، أحمد حسين. **اليمن عبر التاريخ: من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين**. ط ٢. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٩٦٤.

الشرقاوي، سعاد وعبد الله ناصف. **نظم الانتخابات في العالم وفي مصر**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤.

الشريف، محمد الهادي. **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**. تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة. تونس: دار سراس للنشر، ١٩٩٣.

الشناوي، عبد العزيز محمد. **الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفتري عليها**. القاهرة: مكتبة الإنجلو ـ مصرية، ١٩٨٠.

شيحا، إبراهيم عبد العزيز. **النظام الدستوري اللبناني**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

الطبطبائي، عادل. **النظام الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة**. القاهرة: مطبعة القاهرة الجديدة، ١٩٧٨.

طهبوب، فائق حمدي. **تاريخ البحرين السياسي**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣.

الظاهري، حمدي. **سياسة الحكم في لبنان**. القاهرة: المطبعة العالمية، [د. ت.].

العقاد، صلاح. **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١.

علي، أحمد. **آل سعود**. قدّم له وراجعه وعلّق عليه علي رحمي. بيروت: دار عياد للطباعة والنشر، ١٩٥٧.

الفرحان، راشد عبد الله. **مختصر تاريخ الكويت**. القاهرة: دار العروبة، ١٩٦٠.

فسكايا، إيلينا جلوبو. **ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن**. ترجمة قائد طربوش. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥.

لاندو، روم. **تاريخ المغرب في القرن العشرين**. ترجمة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة ١٩٦٣.

محمود، أحمد شوقي. **نظام الحكم في السودان في ظلّ دستور ١٩٧٣**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

هلال، علي الدين (محرّر). **النظام السياسي في مصر**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.

ـــــ [وآخرون]. **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٥٧ ـ ١٩٨١**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.

واتربيري، جون. **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**. ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

يوسف، فاروق. **الثورة والتغير السياسي في مصر**. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٤.

يوميات «السياسة الدولية». القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٠ ـ ٢٠١٠.

دوريات

الأهرام: ١٠/ ٢/ ـ ١٥/ ٣/ ٢٠١١.

الحميد، طارق. «القذافي: هل فهمتموني؟.» **الشرق الأوسط**: ٢٣/ ٢/ ٢٠١١.

الحياة: ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠ ـ ١٦/ ١/ ٢٠١١، و١٧/ ٢/ ٢٠١١ ـ ١١/ ٣/ ٢٠١١.

زرنوقة، صلاح سالم. «نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥).» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠.

الشرق الأوسط: ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٠.

الشروق (القاهرة): ١٨/ ١/ ٢٠١١.

عطوة، فتحي حسن. «الخلافة السياسية في المملكة المغربية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ٢١ ـ ٢٢، تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧.

عودة، جهاد. «الخلافة السياسية في الجزائر بعد بومدين.» **السياسة الدولية**: العدد ٥٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩.

أطروحات، رسائل جامعية

أبو شهيوة، مالك محمد عبيد. «النظام السياسي الليبي، ١٩٥١ ـ ١٩٦٩.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، طرابلس، ١٩٧٧).

الخليس، عمر عثمان سعيد. «الأبعاد السياسية لثورة اليمن الديمقراطية الشعبية، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، صنعاء، ١٩٧٤).

الضمور، خالد محمد عابد. «العسكريون والحكم في سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دمشق، ١٩٨١).

عبد المجيد، محمد حسن. «دور العسكريين في النظام السياسي السوداني.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

مصالحة، محمد حمدان. «النظام البرلماني في المملكة الأردنية الهاشمية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عمّان، ١٩٧٦).

ندوات ومؤتمرات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu-Nasr, Jamil M. *A History of the Maghreb in the Islamic Period.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1971.

Al-Baharna, Hussein M. *The Legal Status of the Arabian Gulf States.* Manchester: Manchester University Press, 1968.

Anthony, John Duke. *Arab States of the Lower Gulf.* Washington, DC: Middle East Institute, 1975.

Bearman, Jonathan. *Kaddafi's Libya.* London: Zed Books, 1986.

Bey, M. Riffaat. *The Awakening of Modern Egypt.* London: Longman, 1977.

Bill, James and Carl Leiden. *The Middle East: Politics and Power.* Boston MA: Allen and Bacon, 1974.

Billingsley, Anthony. *Political Succession in the Arab World: Constitutions, Family Loyalties and Islam.* Routledge, UK: Taylor and Francis, 2009.

Bligh, Alexander. *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*. New York: New York University Press, 1984.

Brunell, Thomas L. *Redistricting and Representation: Why Competitive Elections are Bad for America?*. London: Taylor and Francis Group, 2008.

Burling, Robbins. *The Passage of Power: Studies in Political Succession*. New York: Academic Press, 1974.

Carter, Gewendolen M. and John H. Herz. *Government and Politics in the Twentieth Century*. New York: Praeger Publishers, 1973.

Calvert, Peter (ed.). *The Process of Political Succession*. London: Macmillan, 1987.

De Mesquita, Bruce Bueno [et al.]. *The Logic of Political Survival*. Cambridge, MA: MIT Press, 2004.

Dearden, Ann. *Jordan*. London: Robert Hale Limited, 1968.

Egorov, George and Konstantin Sonin. *The Killing Game: Reputation and Knowledge in Non-democratic Succession*. Princeton, NJ: Institute for Advanced Study, 2005.

Eulau, Heinz and Moshe M. Czudnowski. *Elite Recruitment in Democratic Politics*. New York: Halsted Press Division, 1976.

Finer, Samy E. *The History of Government from the Earliest Times: Ancient Monarchies and Empires; The Intermediate Ages; Empires, Monarchies and the Modern State*. Oxford: Oxford University Press, 1997. 3 vols.

Finkle, Jason L. and Richard W. Gable. *Political Development and Social Change*. New York: John Wiley and Sons Inc., 1966.

Fortez, Meyer and Edward E. Evans-Prichard. *African Political Systems*. London: Oxford University Press, 1940.

Frazer, James G. *The Golden Bough: A Study of Magic and Religion*. New York: Macmillan Company, 1953.

Friedrick, Carl J. and Zbigniew K. Brzezinski. *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965.

Goody, Jack. *Succession to High Office*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1966. (Cambridge Papers in Social Anthropology)

Halliday, Fred. *Arabia Without Sultans*. Harmounds-Worth, England: Penguin Books, 1974.

Hawley, Donald. *The Trucial States*. London: George Allen and Unwin, 1972.

Holy, Ladislay. *Strategies and Norms in A Changing Matrilineal Society: Descent, Succession, and, Inheritance among the Toka of Zambia*. London: Cambridge University Press, 1986.

Huntington, Samuel. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991.

Jacob, Harold F. *Kings of Arabia: The Rise and Set of the Turkish Sovranty*. London: Mills and Boon Limited, 1923.

Janowitz, Morris and Jacques Van Doorn. *On Military Intervention.* New York: Rotterdam University Press, 1971.

Joffe, George (ed.). *Jordan in Transition, 1999-2000.* New York: Palgrave Macmillan, 2002.

Karpot, Kemal H. *The Ottoman State and It's Place in World History.* Leiden: E. J. Brill, 1974.

Kechichian, Joseph. *Succession in Saudi Arabia.* New York: Palgrave, 2001.

Kennedy, Gaven. *The Military in the Third World.* London: Duckworth, 1974.

Khadduri, Majid. *Modern Libya: A Study in Political Development.* Baltimore, MD: Jones and Hopkins, 1963.

Khuri, Fuad I. *Tribe and State in Bahrain.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980.

Kimball, Lorenzo Kent. *The Change Patterns of Political Power in Iraq, 1958-1971.* New York: Robert Sales and Sons Publishers Inc., 1972.

Kuper, Hilda. *An African Aristocracy.* London: Oxford University Press, 1961.

Maddy-Weitzman, Bruce (ed.). *Middle East Contemporary Survey 1999.* Tel Aviv: Tel Aviv University, 2001. (Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies; vol. 23)

Miller, Barnette. *The Palace School of Mohamed the Conqueror.* New York: Arno Press, 1973.

Nyrop, Richard F. *Area Handbook for the Yemen.* Washington, DC: American University, 1981.

Pankhurest, Richard. *An Introduction to the Economic History of Ethiopia.* London: Lalibela House, 1961.

Peterson, John E. *Oman in Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State.* London: Croom Helm, 1977.

Political Handbook of the World. New York: State University of New York, 1950-1989, 1990-1995, 1999 and 2001-2009.

Putnam, Robert D. *The Comparative Study of Political Elite.* Englewood, Cliffs; NJ: Prentice Hall, 1978.

Quantt, William B. *Revolution and Political Leadership in Algeria.* London: MIT Press, 1969.

Ranney, Austin. *The Governing of Men.* London: Dryden Press, 1975.

Riker, William H. *Liberalism Against Populism: A Confrontation between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice.* San Francisco: W. H. Freeman, 1982.

Robins, Philip. *A History of Jordan.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Rouchdi, Mohamed Seif Allah. *L'Heredite du Trone en Egypte contemporaire.* Paris: Libraire Arthur Rousseau, 1943.

Rosenthal, Uriel. *Political Order: Rewards, Punishment and Political Stability*. New York: Sijthoff and Noordhoff International Publishers, 1978.

Ryan, Curtis R. *Jordan in Transition: From Hussein to Abdullah*. London: Lynne Reiner Publishers, 2002.

Satloff, Robert B. *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*. New York: Oxford University Press, 1994.

Schapera, Issac. *A Handbook of Tswana: Law and Custom*. London: Oxford University Press, 1955.

Schedler, Andreas (ed.). *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Un-Free Competition*. London: Lynne Reiner Publishers, 2006.

Snow, Peter. *Hussein: A Biography*. Washington, DC: Robert B. Luce Inc., 1972.

Southall, Roger and Henneng Malber (eds.). *Legacies of Power: Leadership Change and Former Presidents in African Politics*. New York: Human Science Research Council Press, 2006.

Sulieman, Michael W. *Political Parties in Lebanon*. New York: Cornell University Press, 1967.

Tarbush, Mohamed A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq*. London: Kegan Paul International, 1982.

Townsend, John. *Oman: The Making of a Modern State*. London: Croom Helm, 1977.

Tullock, Gordon. *Autocracy*. Boston, MA: Kluwer Academic, 1987.

Van Dam, Nickolase. *The Struggle for Power in Syrian: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party*. London: Croom Helm, 1981.

Webber, Max. *The Theory of Social and Economic Organization*. New York: Oxford University Press, 1968.

Wiener, Myron and Ergun Ozbudun. *Competitive Elections in Developing Countries*. New York: Duke University Press, 1987.

White, Wilbur W. *The Process of Change in the Ottoman Empire*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1937.

Winder, R. Bayly. *Saudi Arabia in the Nineteenth Century Century*. London: Macmillan, 1965.

Winstone, H. V. F. and Zahra Freeth. *Kuwait: Prospects and Reality*. London: George Allen and Unwin, 1972.

Zimmermann, Ekart. *Political Violence: Crises, and Revolutions: Theories and Research*. Cambridge, MA: Schenkman Publishing Co., 1983.

Periodicals

Abbott, Phillip, Lyke Thompson and Margorie Sarbaugh-Thompson. «The Social Construction of a Legitimate Presidency.» *Studies in American Political Development*: vol. 16, no. 2, October 2002.

Abdelnour, Ziad K. «Syria and Presidential Succession in Lebanon.» *Middle East Intelligence Bulletin*: vol. 6, nos. 2-3, February-March 2004.

Acomoglo, Daron and James Robinson. «A Theory of Political Transitions.» *American Economic Review*: vol. 91, 2001.

Africa Today: 1989-2010.

Ahram, Areil. «Iraq and Syria, the Dilemma of Dynasty: Ba'ath Party and Succession in Syria and Iraq.» *Middle East Quarterly*: March 2002.

Ahrari, M. Ehsan. «Political Succession in Saudi Arabia: Systemic Stability and Security Implications.» *Comparative Strategy*: vol. 18, no. 1, January 1999.

Ally, April Longley. «The Rules of the Games: Unpacking Patronage Politics in Yemen.» *Middle East Journal*: vol. 64, no. 3, Summer 2010.

Anise, Ladun. «Trends in Leadership Succession and Regime Change in African Politics Since Independence.» *African Studies Review*: vol. 17, no. 2, December 1974.

Anderson, Lisa. «Absolutism Resilience in the Middle East.» *Political Science Quarterly*: vol. 106, Spring 1991.

Anthony, John Duke. «The Union of Arab Emirates.» *Middle East Journal*: vol. 26, no. 3, Summer 1972.

Ashford, Douglas E. «Succession and Social Change in Tunisia.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 11, no. 1, 1973.

Austin-Smith, David. «The Spatial Theory of Electoral Competition: Instability, Institutions and Information.» *Government and Policy*: vol. 1, no. 4, 1983.

Azam, Jean-Paul. «Looting and Conflict between Ethno regional Groups: Lessons for the State Formation in Africa.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 46, no. 1, 2002.

Azam, Maha. «Monarchs of the Nile.» *World Today*: vol. 66, no. 5, May 2010.

Bar, Shmuel. «Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview.» *Comparative Strategy*: vol. 25, no. 5, December 2006.

Bellin, Eva. «The Iraqi Intervention and Democracy in Comparative Historical Perspective.» *Political Science Quarterly*: no. 119, 2004-2005.

Bengio, Ofra. «A Republican Turning Royalist?: Saddam Husain and the Dilemma of Succession.» *Journal of Contemporary History*: vol. 35, no. 4, 2000.

______ . «Saddam Husain's Novel of Fear.» *Middle East Quarterly*: Winter 2002.

Beyer, Janice M. «Taming and Promoting Charisma to Change Organization.» *Leadership Quarterly*: vol. 10, no. 2, Summer 1999.

Black, Ian. «In Libya: The Succession Question.» *Hindu*: 23/2/2011.

Blakely, Andrew. «The Crisis of Yemen.» *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 29, no. 3, April 2010.

Brown, Nathan J. «An Observer's Guide to Egyptian Succession.» *Commentary* (Carnegie Endowment for International Peace): 17 December 2010.

Brownlee, Jason. «Hereditary Succession in Modern Autocracies.» *World Politics*: vol. 59, no. 4, July 2007.

Bunce, Valerie J. «Leadership Succession and Policy Innovation in the Soviet Republics.» *Comparative Politics*: vol. 11, no. 4, July 1979.

______ . «Rethinking Recent Democratization: Lessons from Post-communist Experience.» *World Politics*: vol. 55, no. 2, 2003.

______ . «The Succession Connection: Spending Question.» *American Political Science Review*: vol. 74, no. 3, 1980.

______ and Sharon L. Wolchik. «Defeating Dictators Electoral Change and Stability in Competitive Authoritarian Regimes.» *World Politics*: vol. 42, no. 2, January 2010.

Buzby, Tonga. «Turmoil in Iraq: Saddam's Dysfunctional Family.» *Middle East Quarterly*: December 1995.

Cavatorta, Francesco. «More Than Repression: The Significance of Divide et Impera in the Middle East and North Africa-the Case of Morocco.» *Journal of Contemporary African Studies*: vol. 25, no. 2, May 2007.

Cheeseman, Nic. «African Elections as Vehicle for Change.» *Journal of Democracy*: vol. 21, no. 4, October 2010.

Cheng, Li and Lynn White. «The Military in the Succession to Deng Xiaoping.» *Asian Survey*: vol. 33, no. 8, August 1993.

Clapham, Christopher. «Epilogue: Political Succession in the Third World.» *Third World Quarterly*: vol. 10, no. 1, 1988.

Collier, David and Steven Levitsky. «Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research.» *World Politics*: vol. 49, April 1997.

Coyne, Christopher J. «Reconstructing Weak and Failed States: Foreign Intervention and the Nirvana Fallacy.» *Foreign Policy Analysis*: no. 2, 2006.

Current History: 1980-2010.

Davidson, Christopher. «After Sheikh Zayed: The Politics of Succession in Abu Dhabi and United Arab Emirates.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006.

Diamond, Larry. «Thinking about Hybrid Regimes.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, 2002.

Drysdale, Alasdaire. «The Succession Question in Syria.» *Middle East Journal*: vol. 39, no. 2, Spring 1985.

Economist: 31 May 2001.

Egorov, George and Konstantin Sonin. «Do Juntas Lead to Personal Rule?.» *American Economic Review*: vol. 99, no. 2, 2009.

Ellman, Matthew and Leonard Wantchekon. «Electoral Competition under the Threat of Political Unrest.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 115, no. 2, 2000.

Francis, Taylor. «Democracy and Reconsolidation of Authoritarian Rule in Egypt.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, 2008.

______ . «Egyptian Reform Post-2005 and the Politics of Succession.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, 2008.

George, Dev. «Coup d'etat.» *Offshore*: vol. 55, no. 8, August 1995.

______ . «Qatar's Shaikh Hamad.» *Offshore*: vol. 57, no. 3, March 1997.

Ghadbian, Najib. «The New Assad: Dynamics of Continuity and Change in Syria.» *Middle East Journal*: vol. 55, no. 4, Autumn 2001.

Govea, Rodger M. and John D. Holm. «Crisis, Violence and Political Succession in Africa.» *Third World Quarterly*: vol. 19, no. 1, 1998.

Hinish, Melvin and Wolker Pollard. «A New Approach to the Spatial Theory of Electoral Competition.» *American Journal of Political Science*: vol. 25, no. 2, May 1981.

Hinterhalf, E. «Implications of the Coup in Libya.» *Contemporary Review*: vol. 612, January 1970.

Hoffmann, Bert. «Charismatic Authority and Leadership Chance: Lessons from Cuba's Post- Fidel Succession.» *International Political Science Review*: vol. 30, no. 3, June 2009.

Howard, Marc and Philip Rossler. «Liberalizing Electoral Outcomes in Competitive Authoritarian Regimes.» *American Journal of Political Science*: vol. 50, no. 2, 2006.

Hughes, Arnold and Roy May. «The Politics of Succession in Black Africa.» *Third World Quarterly*: vol. 10, no. 1, 1988.

Iqbal, Zaryab and Christopher Zorn. «Sic Semper Tyrranis? Power, Repression and Assassination since the Second World War.» *Journal of Politics*: vol. 68, no. 3, August 2006.

Jack, William and Roger Lagunoff. «Social Conflict and Gradual Political Succession: An Illustrative Model.» *Scandinavian Journal of Economics*: vol. 108, no. 4, December 2006.

Jerusalem Post: 3/7/2009.

Jo, Yung-Hwan. «Succession Politics in North Korea.» *Asian Survey*: vol. 26, no. 10, October 1986.

Jones, Harold B. «Magic, Meaning and Leadership: Weber's Model and the Empirical Literature.» *Human Relations*: vol. 54, no. 6, 2001.

Journal of International Affairs: vol. 18, no. 1, 1964.

«Jordan Stunning Change: The Shift in Hashemite Succession.» *Estimate*: vol. 11, no. 3, 29 January 1999.

Justman, Moshe and Mark Gradstein. «The Industrial Revolution, Political Transition and the Subsequent Decline in Inequality in 19th Century Britain.» *Exploration in Economic History*: vol. 36, 1999.

Kamrave, Mahran. «Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar.» *Middle East Journal*: Summer 2009.

Khondker, Habibul H. «Bangladesh: Anatomy Full Coup.» *Armed Forces and Society*: vol. 13, no. 1, 1986.

Konrad, Kai A. and Stergios Skaperdas. «Succession Rules and Leadership Rents.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 51, no. 4, 2007.

Kurrild-Klitgaard, Peter. «The Constitutional Economics of Autocratic Succession.» *Public Choice*: vol. 103, nos. 1-2, 2000.

La Ferrara, Eliana and Robert B. Bates. «Political Competition in Weak States.» *Economics and Politics*: vol. 13, no. 2, 2001.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. «International Linkage and Democratization.» *Journal of Democracy*: vol. 16, no. 3, 2005.

______ . «The Rise of Competitive Authoritarianism.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, 2002.

Lewis, William H. «Algeria Changes Course.» *Africa Report*: vol. 14, no. 10, 1966.

«Libya's Kaddafi Marks 40 Year with Succession Unclear.» *Washington Times*: 9/4/2009.

MaClchlan, Suzane and David Mutch. «Qatari Crown Prince Al-Than.» *Christian Science Monitor*: vol. 87, no. 149, 1995.

Martz, John B. «Populist Leadership and the Party Caudillo: Ecuador and the CFP, 1962-1981.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 18, no. 3, Fall 1983.

McCrum, Philip. «Libya-Succession and Reform.» *Geopolitical Monitor*: 26 January 2011.

Middle East Economist Digits: 10 December 2007.

Middle East Journal: 1950-2010.

Middle East Report: no. 87, 4 January 2009.

Mortimer, Robert. «Algeria after the Explosion.» *Current History*: no. 89, April 1990.

______ . «Islam and Multiparty Politics in Algeria.» *Middle East Journal*: vol. 45, no. 4, Autumn 1991.

New York Times: 24/1/1999, and 14/1/2011.

Owen, Tom. «Qatar Leads the Way.» *Middle East*: September 2000.

Pederson, William. «Book Review: Oman Under Qabu's: From Coup to Constitution 1970-1996.» *Journal of Third World Studies*: vol. 19, no. 1, Spring 2002.

Peterson, John A. «Succession in the States of the Gulf Cooperation Council.» *Washington Quarterly*: vol. 24, no. 4, Autumn 2004.

Putnma, Robert D. «Toward Explaining Military Intervention in Latin America.» *World Politics*: vol. 20, no. 1, 1967.

Pye, Lucian. «Generational Politics in a Gerontocracy.» *Current Scene*: vol. 147, no. 1, July 1976.

Rathmell, Andrew and Kristen Schulze. «Political Reform in the Gulf: The Case of Qatar.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 4, October 2000.

Ray, Dennis. «China after Mao.» *International Affairs*: no. 37, January 1971.

Rhodes, Fred. «Book Review: A Reformer on the Throne.» *Middle East*: April 2005.

Robinson, Glenn E. «Elite Cohesion, Regime Succession and Political Instability in Syria.» *Middle East Policy*: vol. 5, no. 4, January 1998.

Roeder, Philip G. «Do New Leaders Make a Difference.» *American Political Science Review*: vol. 79, no. 4, December 1985.

Ronen, Yehudit. «Libya's Rising Star: Saif Al-Islam and Succession.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 3, February 2005.

Ryan, Curtis R. «Political Liberalization and Monarchical Succession in Jordan.» *Israel Affairs*: vol. 9, no. 3, Spring 2003.

Salih, Kamal Osman. «Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750-1986.» *Middle Eastern Studies*: vol. 27, no. 1, January 1991.

Schedler, A. «The Memes of Manipulation.» *Journal of Democracy*: vol. 18, no. 2, 2002.

Segal, Aron. «Can Democratic Transition Tame Political Succession?.» *Africa Today*: vol. 43, no. 4, October 1996.

Singh, K. R. «Morocco: Crisis of Political Leadership.» *African Quarterly*: vol. 11, no. 2, 1977.

Smith, Lee. «Egypt after Mubarak.» *Middle East Quarterly*: vol. 17, no. 3, 2010.

Sobelman, Daniel. «Gamal Mubarak, President of Egypt?.» *Middle East Quarterly*: Spring 2001.

Taylor, Leon. «The Problem of Succession.» *Public Economics 0105001* (Econ WPA): 2001.

Vall, John O. «Sudan after Numeiry.» *Current History*: May 1986.

Weaver, Mary Anne. «Revolution from the Top Down.» *National Geographic*: vol. 203, no. 3, March 2003.

Wells, Alan. «Coup d'etat in Theory and Practice.» *American Journal of Sociology*: vol. 70, no. 4, 1974.

Whitaker, Brian. «Hereditary Republics in Arab States.» *Guardian*: 28/8/2001.

Yorke, Valerie. «A New Era for Jordan.» *World Today*: vol. 46, no. 2, 1990.

Reports and Websites

«Algeria Leader Loses Ground in Power Fight.» UPI: Special Report, 6 October 2010.

Baturo, Alexander. «Presidential Succession and Democratic Transitions.» Institute for Integration Studies (IIIS): Discussion Paper, no. 209, March 2009.

Egorov, George and Konstantin Sonin. «Dictators and their Viziers: Agency Problem in Dictatorships.» William Davidson Institute Working Papers, no. 735, January 2005.

«Electoral Calendar.» Maximiliano Herrera's Human Rights Site: 2010, <http://www. mherrera.org>.

«Libya: The Succession Guessing Game.» Volvbilis: 2009, <http://volvbilis.wordpress.com/2009/10/19/libya-the-succession-guessing-game/>.

Torbakov, Igor. «Russia Backs Dynastic Political Succession Scenario in Azerbaijan.» Eurasianet: 6 August 2003, <http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/ eav080703a.shtml>.

«Women Heads of State.» Center for Asia-pacific Women in Politics: 4 March 2009, <http://www.capwip.org/participation/womenheadofstate.html>.

فهـــرس

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

= هـ =

- و -

- ي -